مجلس الأمن

الوثائق الرسمية

السنة الحادية والأربعون

ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٦

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

الوثائق الرسمية

السنة الحادية والأربعون

ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٦

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٢

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وعادة تُنشر وثائق مجلس الأمن (ورمزها ... /S) في ملاحق ربع سنوية عن الوثائق الرسمية لمجلس الأمن . ويشير تاريخ الوثيقة إلى الملحق الذي ترد فيه ، أو الذي ترد فيه معلومات عنها .

وتنشر قرارات مجلس الأمن ، التي تُرقّم وفقاً لنظام اعتمد في عام ١٩٦٤ ، في مجلدات سنوية عن قرارات ومقررات مجلس الأمن . أما النظام الجديد ، الذي طبّق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ ، فقد أصبح معمولاً به منذ ذلك التاريخ .

ثبت وثائق مجلس الأمن الصادرة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

ملاحظة — تظهر عناوين الوثائق المطبوعة في هذا الملحق بالخط السميك . أما الوثائق الأخرى فإما أن يكون أمامها إشارة إلى مرجع أو يكون بالاستطاعة الاطلاع عليها في مكتبة داغ همرشولد .

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17725/ Add.24-34	٨ و ٩ و ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٨ تموز/يوليه و ١١ و ١٥ و ٢٠ و ٢٨ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل		
S/18164/ Add.1 [و Corr.1]	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	أ	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦		١
S/18184	٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	تقرير الأمين العام		٢
S/18195 و Add.1	٣٠ حزيران/يونيه و ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦	ج	تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) المتعلق بشكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا		٢٦
S/18196	١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٤١
S/18197	٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا		٤٢
S/18198	٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٤٢
S/18199	٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا		٤٣
S/18200	٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٤٤
S/18201	٣ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٤٥
S/18202	٧ تموز/يوليه ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		٤٦
S/18203	٧ تموز/يوليه ١٩٨٦	ز	رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٤٦
S/18204	٧ تموز/يوليه ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل البرازيل		٤٧

* تطابق الحروف الواردة في هذا العمود الحروف الواردة في الصفحة س من الفهرس . وتبين موضوع الوثائق التي تشير إليها .

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18205	٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٤٨
S/18206	٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا		٤٨
S/18207	٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٤٩
S/18208	٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥٠
S/18209	٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٥٠
S/18210	٨ تموز/يوليه ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثلين المناوبين لاستراليا في مجلس الأمن		
S/18211	٩ تموز/يوليه ١٩٨٦	هـ	مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل غيانا		٥١
S/18212	٩ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		٥٢
S/18213	٩ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٥٢
S/18214	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٥٣
S/18215	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل سنغافورة		٥٥
S/18216	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	ي	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٥٧
S/18217	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٥٩
S/18218	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل غواتيمالا		٦٠
S/18219	١١ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		٦١
S/18220	١١ تموز/يوليه ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٦٢
S/18221	١١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلة نيكاراغوا تحيل بموجبها نص الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن قضية " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكارغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) "		

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18222	١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٦٨
S/18223	١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٦٨
S/18224	١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٦٩
S/18225	١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦	ي	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٧٠
S/18226	١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	أ	مشروع قرار	اعتمد دون تغيير : انظر القرار ٥٨٦ (١٩٨٦)	
S/18227	١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، تحيل بموجبها نص الآراء المستقلة والمخالفة لحكم محكمة العدل الدولية المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) "		
S/18228	٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة كوستاريكا		٧١
S/18229	٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٧٤
S/18230	٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلة نيكاراغوا		٧٥
S/18231	٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		٧٦
S/18232	٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٧٧
S/18233	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦	هـ ، ز	رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة العربية السعودية		٧٨
S/18234	٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ز	رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يحيل بموجبها نص الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦	عممت تحت الرمز المزدوج A/41/479-S/18234	
S/18235	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦	ز	رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٧٨
S/18236	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦	هـ ، ز	رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٧٩

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18237	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السلفادور		٨٠
S/18238			تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية عن الفترة من ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦	الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والأربعون ، الملحق الخاص رقم ١	
S/18239	٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مجلس الأمن		
S/18240	٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		٨٢
S/18241	٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ز	رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٨٣
S/18242	٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٨٤
S/18243	٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٨٥
S/18244	٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٨٦
S/18245 [و Corr.1]	٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٨٧
S/18246	٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٨٨
S/18247	٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان [تتعلق أيضاً بالحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط]		٨٨
S/18248	٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا		٨٩
S/18249	٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٩٠
S/18250	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	الامارات العربية المتحدة ، ترينيداد وتوباغو ، غانا ، الكونغو ، مدغشقر : مشروع قرار		٩١
S/18251	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩١
S/18252	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ي	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٩٢
S/18253	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ن	رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٩٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18254	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة كوستاريكا		٩٧
S/18255	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٩٧
S/18256	١ آب/أغسطس ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة كوستاريكا		٩٨
S/18257	٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٨
S/18258	٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٩٩
S/18259	٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٠٢
S/18260	٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية		١٠٣
S/18261	٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٠٤
S/18262	٦ آب/أغسطس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يحيل بموجبها نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية، التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٩٦ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦، ويلفت الانتباه إلى الفقرة ١٧ من الاستنتاجات والتوصيات	للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٢٣ (A/41/23)، الفصل التاسع، الفقرة ٨٤	
S/18263	٧ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٠٤
S/18264	٨ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٠٥
S/18265	١١ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٠٦
S/18266	١١ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		١٠٦
S/18267	١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٠٧
S/18268	١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٠٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18269	١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٠٨
S/18270	١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٠٩
S/18271	١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١٠
S/18272	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	هـ، ز	رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يحيل بموجبها نص مقرر بشأن مسألة ناميبيا اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٣٠١، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦، ويلفت الانتباه إلى الفقرات ١١ و١٧ و٢٣ من المقرر	للاطلاع على نص المقرر انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٢٣ (A/41/23)، الفصل الثامن، الفقرة ١٣	
S/18273	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١١
S/18274	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١٢
S/18275	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١٢
S/18276	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثيقة تفويض من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مجلس الأمن		
S/18277	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان، يحيلون بموجبها إعلان مكسيكو، الذي اعتمد في مدينة إكستابا، بالمكسيك، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦، ونص الرسالتين المؤرختين أيضاً في ٧ آب/أغسطس اللتين وجههما زعماء تلك الدول إلى الأمين العام للّجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وإلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية	عممت تحت الرمز المزدوج A/41/518-S/18277	
S/18278	١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦	هـ، ز	رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يحيل بموجبها نص مقرر بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٣٠١، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦، ويلفت الانتباه إلى الفقرة ٦ من المقرر	للاطلاع على نص المقرر انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٢٣ (A/41/23)، الفصل الخامس، الفقرة ١٠	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18279	١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثيقة تفويض نائب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في مجلس الأمن		
S/18280	١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١١٣
S/18281	١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١١٤
S/18282	١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦	ج	رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أنغولا		١١٥
S/18283	١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١٦
S/18284	١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١١٦
S/18285	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١١٧
S/18286	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١١٨
S/18287	١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة		١١٨
S/18288	٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦	هـ	مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بموجبها نص التقرير الذي أعده رئيس الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب افريقيا ، التي عقدت في لندن في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦ والتي نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا		
S/18289	٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦	ج	رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		١١٩
S/18290	٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأرجنتين [بخصوص الحالة في إقليم جزر فوكلاند (جزر مالفيناس)]		١١٩
S/18291	٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٢٠
S/18292	٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٢١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18293	٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٢٢
S/18294	٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٢٣
S/18295	٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يحيل بموجبها نص الرسالة من السيد غورباتشوف رداً على رسالة زعماء الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان ، الواردة في الوثيقة S/18277	عممت تحت الرمز المزدوج A/41/541-S/18295	
S/18296	٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٢٣
S/18297	٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٢٤
S/18298	٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا		١٢٥
S/18299	٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦	ز	رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		١٢٦
S/18300	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل شيلي [بخصوص تهريب الأسلحة والمعدات الحربية]		١٢٧
S/18301	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب لتايلند في مجلس الأمن		
S/18302	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٢٩
S/18303	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية [بخصوص العلاقات بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية]		١٣٠
S/18304	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١٣٠
S/18305	٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن		١٣١
S/18306	٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٢
S/18307	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٢

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18308	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٣
S/18309	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٣
S/18310	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٣٥
S/18311	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٣٥
S/18312	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٣٦
S/18313	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٣٧
S/18314	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	هـ	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة الدانمرك		١٣٨
S/18315	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٩
S/18316	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية [بخصوص الشحن بالسفن في الخليج الفارسي]		١٤٠
S/18317	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٠
S/18318	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا		١٤١
S/18319	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٤١
S/18320	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	مذكرة من رئيس مجلس الأمن تحتوي على نص البيان الذي أدلى به في المجلس بالنيابة عن أعضائه في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	للاطلاع على نص البيان، انظر الجلسة ٢٧٠٥ ؛ انظر أيضاً قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٦، الصفحة ٦	
S/18321	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية [بخصوص الحالة في إقليم جزر فوكلاند (جزر مالفيناس)]		١٤٢
S/18322	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٤٣
S/18323	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٤

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18324	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٤
S/18325 [و Corr.1]	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ي	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		١٤٥
S/18326	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجزائر		١٤٦
S/18327	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٧
S/18328	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٤٨
S/18329	٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٤٨
S/18330	٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٤٩
S/18331	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٠
S/18332	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥١
S/18333	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يحيل بموجبها نص أجوبة السيد غورباتشوف على أسئلة وجهها إليه رئيس تحرير صحيفة رودي برافو	عممت تحت الرمز المزدوج A/41/594-S/18333	
S/18334	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٥٢
S/18335	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٥٣
S/18336	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٥٣
S/18337	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٥
S/18338	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٦
S/18339	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية ، يحيل بموجبها نص مذكرة بعنوان " الحالة في كمبوتشيا في سنة ١٩٨٦ (مقتطفات من البيانات الرسمية ووسائط الإعلام) "	المصدر السابق ، A/41/604-S/18339	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18340	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٦
S/18341	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٧
S/18342	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ب	رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا		١٥٨
S/18343	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	د	رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١٥٩
S/18344	١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٦١
S/18345	١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٦١
S/18346	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية [بخصوص الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط]		١٦٢
S/18347	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	تقرير الأمين العام		١٦٣
S/18348	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	تقرير خاص من الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان		١٦٥
S/18349	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٧٠
S/18350	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ح	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية		١٧١
S/18351	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٧٢
S/18352	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٧٢
S/18353	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا		١٧٣
S/18354	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ز	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		١٧٣
S/18355	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الكويت [بخصوص الشحن بالسفن في الخليج الفارسي]		١٧٥
S/18356	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	فرنسا : مشروع قرار	اعتمد دون تغيير : انظر القرار ٥٨٧ (١٩٨٦)	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18357	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		١٧٥
S/18358	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة	ضُمّنت في محضر الجلسة ٢٧٠٧	
S/18359	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	هـ	رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليابان		١٧٦
S/18360	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦	هـ	تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري: مذكرة من الأمين العام	للاطلاع على التقرير، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٢٢ (A/41/22)	
S/18361	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن		١٧٧
S/18362	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٧٩
S/18363	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٨٠
S/18364	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٨١
S/18365	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	ط	رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٨١
S/18366				انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الحادية والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦	
S/18367	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٨٢
S/18368	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة		١٨٢
S/18369	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	و	رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٨٣

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/18370	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	أ	رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة		١٨٣
S/18371	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب للامارات العربية المتحدة في مجلس الأمن		

فهـــرس

المسائل التي ناقشها مجلس الأمن أو التي عرضت عليه
خلال المدة التي يغطيها هذا الملحق

أ الحالة في الشرق الأوسط

ب رسالتان مؤرختان في ٢٧ حزيران/يونيه و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلة نيكاراغوا ، ورسائل متعلقة بالتطورات في أمريكا الوسطى

ج شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا

د الحالة في قبرص

هـ مسألة جنوب افريقيا

و رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ٥٢ دولة من الدول الأعضاء [أفغانستان]

ز الحالة في ناميبيا

ح الحالة بين ايران والعراق

ط برقية مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية في كمبوتشيا الديمقراطية

ي مسألة كوريا

الوثيقة S/18164/ADD.1 *

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

١ - هذه الإضافة استكمال لتقريري المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان [S/18164] .

تنظيم القوة

٢ - وقد استمر مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتشكيلها ووزع وحداتها المختلفة على النحو نفسه الذي ورد في تقريري المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [المرجع نفسه ، الفقرات ٢ - ٤] .

الحالة في منطقة وزع القوة

٣ - وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أيضاً كما هي منذ إعداد تقريري الأخير ولم يطرأ عليها تغيير أساسي [المرجع نفسه ، الفقرات ١٢ - ١٨] . وقد ساد التوتر " منطقة الأمن " التي تحتفظ بها اسرائيل في جنوب لبنان ، فواصلت جماعات المقاومة اللبنانية شن هجماتها على أفراد ومواقع جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان . وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٢٧ هجوماً من هذا القبيل ابتداءً من منتصف حزيران/يونيه . ووردت كذلك تقارير تفيد بوقوع هجمات في أجزاء من " منطقة الأمن " لا تتوزع فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وزعاً كاملاً . وواصلت قوة الأمم المتحدة في منطقتها بذل الجهود للحيلولة دون وقوع الحوادث والإقلال من مستوى العنف وإسباغ الحماية على السكان المدنيين ، وتقديم المساعدة الإنسانية لهم .

٤ - وظل موقع جيش جنوب لبنان في شرق ياطر بؤرة اضطراب رئيسية ، وخلال هذه الفترة تعرّض الموقع خمس مرات للهجوم من جانب عناصر مسلحة . وأدى إطلاق النيران من الموقع إلى الاضطرار إلى إغلاق طريق الشرق - الغرب الذي يمر عبر حاريص مراراً ، وهو بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خط اتصال مهم .

٥ - وفي الساعات الأولى من يوم ٢١ حزيران/يونيه ، أطلق شخص مجهول الهوية رمية واحدة على حارس من نيبال في موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان 12A-5 في ياطر (انظر الخريطة المرفقة بالوثيقة S/18164) فأصابه بجراح خطيرة في الصدر . وفي ٢٣ حزيران/يونيه ، أصيب اثنان من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بإصابات طفيفة عندما تسببت مركبتهما في انفجار لغم على الدرب المؤدي إلى موقع جيش جنوب لبنان شرق ياطر .

٦ - وفي ليلة ٩ - ١٠ تموز/يوليه ، وقع حادث خطير خارج منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولكنه على مقربة من مقر قيادة هذه القوة في الناقورة . وحدث تبادل للنيران بالقرب من منطقة عبور الحدود عند رأس الناقورة ، وقد اشترك فيها قارب دورية اسرائيلي ، وأفراد من جيش الدفاع الاسرائيلي المرابطين على الشاطىء ، وجماعة من المتسللين المسلحين ذكر أنهم وصلوا إلى الشاطىء في زورق من المطاط . وذكرت التقارير أن جميع المتسللين الأربعة قد قتلوا وأن اثنين من أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي قد قتلا وأصيب تسعة آخرون بجراح .

الجوانب المالية

٧ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام ، بموجب الفرع الرابع من قرارها ٢٤٦/٤٠ ألف المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بالدخول في التزامات تتعلق بتشغيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٥٠٠ ٩٥٧ ١١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٧٦٢ ١١ دولار) شهرياً للفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى غاية ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

* تتضمن الوثيقة S/18164/Add.1/Corr.1 ، المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

إذا قرر مجلس الأمن استمرار عمل القوة بعد فترة الستة أشهر المأذون بها بموجب قراره ٥٧٥ (١٩٨٥) ، بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للّجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يزمع الدخول فيها لكل فترة ولاية يحتمل أن يوافق عليها بعد ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ . فإذا قرر المجلس مد فترة وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد فترة الولاية الحالية ، فإن التكاليف التي ستتحملها الأمم المتحدة لتشغيل القوة خلال فترة التمديد حتى نهاية يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، تدخل ضمن الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٤٠/٢٤٦ ألف ، بافتراض أن حجم القوة ومسؤولياتها ستستمر على ما هي عليه .

٨ - وفي حالة مد الولاية بعد ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، سيقوم الأمين العام بتقديم تقرير إلى اللجنة الاستشارية ، وإلى الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والأربعين بشأن الاحتياجات الإضافية المطلوبة لتشغيل القوة بعد ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ .

الملاحظات

٩ - لاتزال آرائي هي نفسها كما أعربت عنها في الفرع الختامي من تقريري المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [المرجع نفسه ، الفقرات ٢١ - ٣٠] .

١٠- وقد نقل إليَّ ممثل لبنان لدى الأمم المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه [S/18202] ، طلب حكومته تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر . وأكد الممثل في رسالته أن حكومته مقتنعة بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي رمز لإرادة المجتمع الدولي ، وأنها لاتزال تشكل عاملاً لا غنى عنه للاستقرار في جنوب لبنان . وكما ذكرت في تقريري الأخير [S/18164 ، الفقرة ٢٧] فإنني أرى معه هذا الرأي . فلازلت أعتقد أن على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود كي يضع الحل الذي قرره مجلس الأمن في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) موضع التنفيذ . وهو حل تعتبر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمراً حيوياً بالنسبة له .

١١- ولذلك ، فإنني أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة ، وأن يكون ذلك لفترة ستة شهور ، أي حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وعندما أتقدم بهذه التوصية ، فإنني لا آخذ في اعتباري فقط الرغبة التي أعربت عنها الحكومة اللبنانية بوضوح ، بل إنني آخذ أيضاً في الاعتبار المصاعب الإدارية التي تنتج عن فترة ولاية تقل عن ستة شهور .

١٢- ويجب عليّ ، وأنا أوصي بفترة تمديد أخرى لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، أن أسترعي انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى المصاعب المالية التي تواجهها القوة . ففي بداية تموز/يوليه ١٩٨٦ ، بلغ العجز المتراكم للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٢٥١ مليون دولار . ونتيجة لذلك ، فإن المنظمة عاجزة إلى حد بعيد عن الدفع للبلدان المشتركة في القوة ، مقابل النفقات التي تتكبدها هذه البلدان في توفير الجنود والمعدات والمؤن للقوة . إنني أشعر بقلق بالغ للحالة التي آلت إليها الأمور ، ليس فقط لأنها تضع عبئاً متزايداً ثقيلاً وظالماً على كاهل البلدان المشتركة في القوة ، لاسيما البلدان الأقل ثراء ، بل لأنها يمكن ، إذا لم تعالج في الوقت المناسب ، أن تعرّض للخطر تشغيل هذه العملية المهمة ، بل وأن تتهدد في الواقع وجودها ذاته . وإنني لذلك أناشد بقوة جميع الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة دون إبطاء . وأود كذلك أن أناشد حكومات البلدان الأكثر تقدماً أن تنظر ، كتدبير عملي ، في تدبير تبرعات للحساب المؤقت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لاستخدامها في خفض المتأخرات المستحقة للبلدان المشتركة في القوة .

١٣- وفي ختام هذا التقرير ، أود أن أعرب عن تقديري البالغ للبلدان المشتركة في القوة للدعم السخي والمخلص الذي تقدمه لها . وأود أن أتوجه أيضاً بالثناء إلى اللواء غوستاف هاغلند ، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والعاملين معه من المدنيين والعسكريين ، وإلى جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ورجالها ، والمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين الموفدين إلى المنطقة ، وهم مافتئوا يضطلعون بمهامهم الصعبة بتفان وشجاعة يضرب بها المثل .

الوثيقة S/18184 *

تقرير الأمين العام

[الأصل : بالاسبانية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

١ - هذا التقرير مقدم وفقاً لقراري مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ و ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وقرار الجمعية العامة ٤/٣٩ المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1136-S/18184 .

٢ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ، زارني وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وأبلغوني شفوياً بحالة المفاوضات وكذلك بالأنشطة التي قامت بها مجموعة كونتادورا منذ الزيارة الأخيرة لوزراء الخارجية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ حتى ذلك الحين . وسلمني وزراء الخارجية رسالة [المرفق الأول أدناه] وكذلك الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [المرفق الثاني أدناه] والوثائق الأخرى ذات الصلة [مدرجة في نهاية المرفق الأول] ، وقد سبق تعميم وثائق كثيرة منها بوصفها وثائق رسمية لمجلس الأمن وللجمعية العامة .

٣ - وأتاحت لي زيارة وزراء الخارجية الأربعة الفرصة لأن أقدم إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة هذا التقرير بعد انقضاء تسعة أشهر . وفي خلال هذه الفترة ، أجريت اتصالات كثيرة مع حكومات بلدان أمريكا الوسطى الخمسة وكذلك مع حكومات البلدان التي تتألف منها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وأتاحت لي زيارتي لأمريكا الجنوبية في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل الفرصة لبحث الحالة في أمريكا الوسطى مع رؤساء ووزراء خارجية الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل ، التي هي أعضاء في فريق الدعم ، وكذلك مع رئيس جمهورية بوليفيا ووزير خارجيتها . كما بحثت هذا الموضوع في شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه مع وزير خارجية بيرو ، التي هي أيضاً عضو في فريق الدعم .

٤ - وفي خلال زيارتي أبلغني وزراء مجموعة كونتادورا الأربعة بالتغييرات الرئيسية الواردة في الصيغة الجديدة لوثيقة كونتادورا والتي تتعلق ، على وجه الخصوص ، بالنقطتين اللتين لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأنهما وهما : المناورات العسكرية والرقابة والتحقق فيما يتعلق بالأسلحة . والصيغ الجديدة لا تعكس وجهات نظر أي دولة من دول المنطقة على وجه التحديد ، بل تسعى لتحقيق التوافق بين المقترحات التي قدمتها بلدان أمريكا الوسطى . وأكد وزراء الخارجية أن النواحي الموضوعية في الوثيقة قد حسمت ، وأنه ستبحث في المرحلة القادمة من المفاوضات المسائل الإجرائية والتنفيذية دون العودة إلى بحث الاتفاقات المتعلقة بالنواحي الموضوعية المشار إليها آنفاً . كما بينوا الصعوبات التي تواجه بلدان أمريكا الوسطى في العثور على صيغ تحقق التوافق بين مصالحها المتعلقة بالأمن القومي ومصالح المنطقة ككل ، وكذلك المشاكل الناجمة عن تزايد الأنشطة القتالية . كما أعربوا عن قلقهم إزاء تعرض بلدان معينة في المنطقة لضغوط أجنبية كانت تتزايد لسوء الحظ مع تزايد إمكانيات نجاح المجموعة . وفي هذا الصدد ، أكد وزراء الخارجية أنه من المهم أن تسهم البلدان الواقعة خارج المنطقة ولها مصالح في المنطقة في إيجاد جو من الثقة المتبادلة يمنع أي حل من جانب واحد ، خصوصاً إذا كان مفروضاً بالقوة .

٥ - وإنني من جانبي أود أن أنتهز هذه الفرصة التي أتاحها لي هذا التقرير لكي أشيد بحكومات مجموعة كونتادورا للعمل الذي تقوم به بلا توان لإقرار سلم شامل ودائم في أمريكا الوسطى . وإذا كان هذا العمل لم يحقق بعد النتائج المنشودة ، فإنه من الواضح أن مجموعة كونتادورا بتأييد فريق الدعم قد كانت بمثابة حاجز وأسهمت في تلافي حدوث تدهور عام للموقف في المنطقة . وإني أشيد بتصميم مجموعة كونتادورا على المثابرة في بذل جهودها لاقتناعها بأنه ليس هناك بديل مقبول لحل مشاكل أمريكا الوسطى حلاً سلمياً عن طريق التفاوض .

٦ - لقد ناقشت الجمعية العامة في دورتها الأربعين الحالة في أمريكا الوسطى . واجتمع مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ لبحث شكوى قدمتها نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية . وفي كلتا المناسبتين أعرب الممثلون الذين تكلموا عن تأييدهم الأكيد لمساعي مجموعة كونتادورا وكذلك عن اقتناعهم بأن مشكلة أمريكا الوسطى لا يمكن أن تحل إلا بالطرق السلمية وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٧ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها في مسألة " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) " [١] . وكانت المحكمة قد قررت قبل ذلك ، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، أن النظر في الطلب المقدم من نيكاراغوا يدخل في نطاق اختصاصها .

٨ - ويجدر بي الإشارة إلى أنه قد حدثت منذ تقديم تقريري الأخير [S/17549] أحداث تبدو كعناصر إيجابية في صورة مظلمة وهذه الأحداث هي الانتخابات التي أجريت في هندوراس وغواتيمالا وكوستاريكا ، وصياغة مشروع دستور في نيكاراغوا ، وكذلك انعقاد اجتماعين لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى الخمسة في غواتيمالا في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ١٩٨٦ ، والاجتماعات التي عقدت بتواتر متزايد بين نواب رؤساء الجمهوريات ووزراء الخارجية ومفوضي بلدان أمريكا الوسطى الخمسة . ولا شيء يسهم في تبديد الشك أكثر من الحوار الصريح والمخلص بين الأطراف . وفي هذا الصدد ، أرحب بوجه خاص بالقرار الذي اتخذه رؤساء جمهوريات المنطقة الخمسة في إسكيبولاس ، بغواتيمالا ، في أواخر شهر أيار/مايو بشأن إنشاء برلمان لأمريكا الوسطى ، يتألف من أعضاء منتخبين بحرية باقتراع عام مباشر يحترم فيه مبدأ التعددية السياسية .

٩ ـ ويمكن لإعلان احتمال عقد سلسلة جديدة من المحادثات بين حكومة السلفادور والجبهة الديمقراطية الثورية ـ جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ـ أن يمثل أملاً للشعب السلفادوري الذي عانى كثيراً طيلة سبع سنوات من نزاع مسلح يصعب حتى الآن التكهن بنهايته على الرغم من فداحة ما كبده من خسائر في الأرواح وخسائر مادية .

١٠ـ ومن الأمور المشجعة للغاية اتفاق حكومات بلدان أمريكا الوسطى الخمسة مع حكومات البلدان الثمانية التي تتألف منها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم على الأسس التي يجب أن يقوم عليها الحل الشامل للنزاع في أمريكا الوسطى ، ولاسيما ما يلي :

(أ) الحاجة إلى حل أمريكي لاتيني لمشاكل المنطقة منفصل عن النزاع بين الشرق والغرب ؛

(ب) إقامة نظم ديمقراطية تتسم حقاً بالتعددية واحترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين ؛

(ج) حق جميع الدول في تقرير المصير ، أي حق جميع الدول في أن تختار بحرية ودون أي تدخل خارجي نظام حكمها ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعية ؛

(د) ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى ؛

(هـ) حظر استخدام الأراضي الوطنية كقاعدة للهجوم على بلد آخر أو لتقديم دعم عسكري أو سوقي لقوات غير نظامية أو جماعات تخريبية ؛

(و) وقف تقديم أي دعم من جانب أية دولة من داخل المنطقة أو خارجها إلى قوات غير نظامية أو جماعات تخريبية تعمل في أي بلد من بلدان المنطقة .

١١ـ وإني على اقتناع بأن هذه الأسس الواردة في صيغ وثيقة كونتادورا الثلاث ، والتي أُنشئت عملاً بها أجهزة للتنفيذ والمتابعة ، تمثل الشروط الأساسية لإقرار سلم دائم في المنطقة . وإني أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أوجّه نداءً ملحّاً إلى بلدان المنطقة وإلى البلدان التي لها مصالح فيها بأن تتقيّد منذ هذه اللحظة بهذه الأسس وأن تنفذها بشكل كامل ومتزامن وأن تتصرف وفقاً للقانون الدولي لكسر الحلقة التي شهدناها في الأشهر الأخيرة : التفاقم المستمر للأزمة في أمريكا الوسطى واصطباغها بشكل متزايد بالطابع الأيديولوجي ، وبالتالي دخولها في نطاق الصراع بين الشرق والغرب ، وظهور خطر نشوب صراع عام في المنطقة . وأود من جانبي أن أكرر الإعراب عن استعدادي الدائم بالإسهام ، بالقدر الذي يعتبر مناسباً ، في حل الأزمة .

* * *

١٢ـ وقبل أن أختتم تقريري ، أود أن أسترعي أنظار المجتمع الدولي إلى جانب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة وهو الانتكاس الاقتصادي الهائل ـ وهو أخطر انتكاس حدث في نصف القرن الحالي ـ الذي تعاني منه بلدان أمريكا الوسطى خلال هذا العقد . وبعض البيانات البسيطة كفيلة بتوضيح هذه الحالة : فقد كان نصيب الفرد من الدخل ، بقيمته الحقيقية ، في معظم بلدان أمريكا الوسطى في أواخر سنة ١٩٨٥ أقل من المستويات التي بلغها في أوائل السبعينات ، وكان في حالة السلفادور ونيكاراغوا أقل من المستويات التي بلغها في أوائل الستينات . ثانياً ، انخفضت المدخرات والاستثمارات بأكثر من ٤٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥ . وفي نفس الفترة أيضاً تدهورت معدلات التبادل التجاري بحوالي ٥٠ في المائة ، وانخفضت قيمة الصادرات بحوالي ٢٥ في المائة . وأخيراً ، فإن التوزيع غير العادل للدخل الذي كانت تتسم به فعلاً معظم البلدان قد ازداد سوءًا ، وزاد عدد سكان أمريكا الوسطى الذين يعيشون في بؤس زيادة هائلة .

١٣ـ وإزاء خطورة الظواهر المشار إليها زادت وكالات الأمم المتحدة من الجهود التي تبذلها للتخفيف من العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان أمريكا الوسطى كل على حدة ، وفي مجموعها . ففي النصف الأول من هذا العقد أنفق عدد من وكالات الأمم المتحدة ـ مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ـ في المتوسط حوالي ١٠٠ مليون من الدولارات سنوياً . يضاف إلى ذلك المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العدد المتزايد من سكان أمريكا الوسطى الذين اضطروا إلى مغادرة بلدانهم . وفي أواخر شهر أيار/مايو ١٩٨٦ ، ارتفع عدد اللاجئين الذين يتلقون مساعدة من المفوضية إلى ١٢١ ٩٠٠ .

١٤ـ وتضاف إلى المساهمات السابق ذكرها مساهمات أخرى ملموسة بدرجة أقل مثل أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ولاسيما الدعم المقدّم للجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى نفسها للحفاظ على تكافلها الاقتصادي الذي تولّده عملية التكامل التي تأثرت تأثيراً سلبياً بالأزمة السياسية والاقتصادية .

١٥ـ وعلى الرغم من أن هيئات حكومية دولية أخرى ، مثل الاتحاد الأوروبي ، وحكومات أخرى تقدم أيضاً مساهمات اقتصادية كبيرة إلى المنطقة ، فإني أعتقد أنه من الضروري ، كما ذكرت في تقريري السابق ، أن توضع بسرعة خطة منسّقة لتقديم معونات ضخمة إلى بلدان المنطقة الخمسة . وينبغي أن ترمي هذه المعونات إلى مساعدة الحكومات على التغلب على أزمتها الاقتصادية الحالية ، وإقامة هياكل أساسية تمكنها من زيادة ثرواتها ، وتغيير هياكلها الاقتصادية ـ الاجتماعية غير العادلة التي هي السبب في الأزمة السياسية الحالية التي تواجه المنطقة .

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك

من أجل الامتثال الواجب للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، نكتب إليكم مرة أخرى ، كما فعلنا في مناسبات سابقة ، مقدمين معلومات وبيانات أساسية بشأن حالة المفاوضات الدبلوماسية التي ترعاها حكوماتنا .

ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، كتبنا نخطركم بشأن الجهود التي بذلتها خلال ذلك العام حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لتعزيز السلم [S/17549 ، المرفق الأول] . وأكدنا ، في جملة أمور ، على ضرورة مواصلة المفاوضات المتعلقة بوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، بوصف ذلك إحدى المهام الدبلوماسية الرئيسية المتفق عليها مع حكومات أمريكا الوسطى الخمس .

وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، عقد اجتماع مشترك بين وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية حكومات أمريكا الوسطى ، قدمنا فيه مشروع وثيقة جديد تضمّن الملاحظات والاقتراحات التي أبدتها حكومات أمريكا الوسطى خلال ذلك العام ، إلى جانب عدد من المقترحات التي تمثل حلاً توفيقياً عادلاً لقضايا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها أو كانت مثار اختلاف شديد . وحددنا فترة قوامها ٤٥ يوماً للمفاوضات المتعلقة بالمشروع ولحسم القضايا المعلقة ، على أساس أن المفاوضات المتعلقة بالقضايا الأخرى المشمولة بوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى قد انتهت . أما البنود الوحيدة المعلقة من بين النطاق الواسع جداً من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المشمولة بالوثيقة فكانت كما يلي :

(أ) تحديد الأسلحة وتخفيضها ؛

(ب) آليات التنفيذ والمتابعة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والسياسية ؛

(ج) المناورات العسكرية .

ونتيجة لذلك ، عقدت ثلاثة اجتماعات للمفوضين في الفترات من ٧ إلى ١٠ ومن ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ومن ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ورغم ما طرح في هذه الاجتماعات من اقتراحات شتى وما بذل من جانب مجموعة كونتادورا من محاولات للتوفيق بين تلك الاقتراحات ، لم يحرز تقدم كاف نحو الالتزام بالجدول الزمني الموضوع . فقد تعرقلت المفاوضات المتعلقة بالقضايا الموضوعية بسبب تدهور الحالة الإقليمية وبسبب النُهج التي تتبعها حكومات أمريكا الوسطى نفسها . بل لقد كانت لذلك مضاعفات على مداولات المنظمات الدولية في هذا الشأن . ومن ناحية أخرى ، أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن آليات تنفيذ ومتابعة الاتفاقات وكذلك بشأن الأحكام الختامية للوثيقة . وبعد ذلك ، طرحت مجموعة كونتادورا اقتراحات بديلة بشأن تخفيض الأسلحة وتحديدها وكذلك بشأن المناورات العسكرية . غير أنه لم يتسنّ مناقشة تلك الاقتراحات بتعمق .

وبالنظر إلى حالة الجمود التي وصلت إليها الجهود الدبلوماسية ، وإلى خطر حدوث فراغ سياسي في المنطقة ، عقد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا والبلدان الأعضاء في فريق الدعم اجتماعاً في كاراباييدا ، بفنزويلا ، في ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وكان الغرض من هذا الاجتماع استعراض الحالة الإقليمية بالتفصيل ، وإعطاء زخماً جديداً لعملية التفاوض التي ترعاها مجموعة كونتادورا . وفي رسالة كاراباييدا بشأن السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى [S/17736 ، المرفق] ، حددنا الأسس الدائمة للسلم في أمريكا الوسطى ، وذكرنا أنه يلزم توليد جو الثقة المتبادلة الذي يحيي روح التفاوض ويجعل من الممكن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توقيع وبدء نفاذ وثيقة كونتادورا . وأكدنا مسيس الحاجة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتزامنة منها الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بوثيقة كونتادورا ، ووقف الدعم الخارجي المقدم إلى القوات غير النظامية وحركات التمرد التي تعمل في المنطقة ، وتجميد عمليات الحصول على الأسلحة وتخفيضها تدريجياً ، واتخاذ خطوات فعّالة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان وحريات الأفراد .

وبالإضافة إلى ذلك ، عرضت بلدان مجموعة كونتادورا ، بتأييد من فريق الدعم ، بذل مساعيها الحميدة لغرض تيسير القيام بأنشطة جديدة للمصالحة الوطنية وفقاً للنظام القانوني الساري في كل بلد ، واستئناف المحادثات بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا ، وأعربت عن قبول اقتراح رئيس غواتيمالا المنتخب في ذلك الحين المتعلق بإنشاء برلمان إقليمي .

وأعرب إعلان غواتيمالا ، الذي وقّعه وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ، الذين حضروا حفل تنصيب الرئيس فينيسيو سيريزو ، عن تأييد ذي دلالة للأهداف والمبادىء الواردة في رسالة كاراباييدا .

وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، اجتمع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية فريق الدعم مع وزير خارجية الولايات المتحدة

الأمريكية . وكان الهدف من ذلك دفع عملية المفاوضات وبدء تنفيذ الإجراءات المتوخاة في رسالة كاراباييدا في إطار الحوار الذي سعت حكومات أمريكا اللاتينية الثاني إلى الاشتراك فيه مع جميع الأطراف الداخلة في النزاع في أمريكا الوسطى . وأكد وزراء خارجية أمريكا اللاتينية ضرورة اتخاذ الإجراءات المبينة في رسالة كاراباييدا على سبيل الأولوية وفي وقت واحد . وفي هذا الصدد ، كررنا القول بأن وقف الدعم الخارجي المقدم إلى القوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة يعتبر عاملاً ضرورياً للسلم . وأكدنا أيضاً اعتقادنا بأنه ينبغي إيجاد حل لأزمة أمريكا الوسطى بالوسائل السياسية والمفاوضات . وفي الوقت ذاته ، ذكّرنا بحتمية اتخاذ تدابير فعّالة للمصالحة الوطنية في جميع الحالات التي تحدث فيها انقسامات عميقة في المجتمع .

وفي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، عقد اجتماع للمفوضين كان الغرض منه استئناف المفاوضات بشأن وثيقة كونتادورا واتخاذ مبادرات أخرى تسهم في تنفيذ الإجراءات المتزامنة المتوخاة في رسالة كاراباييدا . وكان هذا الاجتماع مفيداً ومصدراً للمعلومات بقدر ما كشف بالتفصيل عن وجود تفسيرات مختلفة ومتضاربة فيما يتعلق بالاتجاه الذي ينبغي اتباعه في عملية التفاوض .

وفي اجتماع عقد في بونتا دل استه ، بأوروغواي ، في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ [انظر S/17906 ، المرفق] ، أكد وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية فريق الدعم من جديد المبادىء الواردة في رسالة كاراباييدا واتفقوا على الضرورة السياسية للانتهاء من التفاوض بشأن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . واتفقنا على توجيه دعوة ودّية إلى زملائنا في الدول الخمس في أمريكا الوسطى لحضور اجتماع مشترك لاستعراض التقدم المحرز والنظر في سبل جديدة للعمل . وفي بونتا دل استه ، أشرنا إلى أهمية تطبيع العلاقات بين حكومتي كوستاريكا ونيكاراغوا . وفي هذا الصدد ، أخذنا في الاعتبار التقدم المحرز في اجتماع نائبي وزيري خارجية البلدين ، الذي شاركت فيه مجموعة كونتادورا والذي عقد في ماناغوا في ٢٤ شباط/فبراير لغرض تحديد طرائق تكوين لجنة مدنية للرقابة والوقاية والتفتيش على الحدود . وأكدنا أيضاً أن رسالة كاراباييدا لم تحل مطلقاً محل التفاوض بشأن وثيقة كونتادورا ولكنها أسهمت في الإسراع بجعلها نافذة المفعول . ولم تكن المسألة مسألة انتقاء واختيار من بين التدابير المشار إليها في الرسالة ، فقد كان كل نشاط صحيحاً بحد ذاته ، ومن ثم لم يكن من الممكن جعل أي منها مرتهناً بالآخر ، إذ أنها تشكل واجباً سياسياً وقانونياً بالنسبة لكل دولة .

وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ ، عقد اجتماع آخر في سان خوسيه ، بكوستاريكا [انظر S/17928] ، قدمت في أثنائه إيضاحات متنوعة . وهذه المبادرة التي استهدفت خلق مناخ من الثقة في المنطقة لم تؤد إلى أي إجراء آخر ، رغم استعداد مجموعة كونتادورا الصريح للمشاركة فيها ، والتزامها هي وفريق الدعم معاً بالسعي لدى المجتمع الدولي بهدف الحصول على الموارد المادية والمالية الضرورية لتسيير أعمال اللجنة .

وفي الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، عقد اجتماع لوزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، ووزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا والبلدان الأعضاء في فريق الدعم في مدينة بنما بغية استعراض التقدم الذي أحرزته مبادرات السلم في أمريكا الوسطى وتحديد التدابير ذات الأولوية للعمل بها في المستقبل [انظر S/17979 ، المرفق] . وقرر وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية فريق الدعم أن يوجهوا الدعوة إلى حكومات أمريكا الوسطى الخمس لاستئناف المفاوضات فوراً بشأن المسألتين المعلقتين المتصلتين بوثيقة كونتادورا وهما تحديد وتخفيض الأسلحة ، والمناورات العسكرية الدولية ، على أساس المقترحات التي قدمتها مجموعة كونتادورا . وبالإضافة إلى ذلك ، وجهنا الدعوة إلى حكومات أمريكا الوسطى الخمس لعقد اجتماع في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في مدينة بنما لإعلان اختتام المفاوضات حول نص وثيقة كونتادورا رسمياً والانتقال إلى اعتمادها الرسمي . وأخيراً ، كررنا القول بأنه من الحتمي أن تساعد البلدان التي تربطها بالمنطقة روابط ومصالح في خلق مناخ يؤدي إلى انبعاث الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المعنية مباشرة .

ونتيجة للرد الإيجابي من حكومات أمريكا الوسطى الخمس ، عقد اجتماعان للمفوضين في الفترة من ١٦ إلى ١٨ وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦ . وقدمت أثناء هذين الاجتماعين مقترحات تجعل من الممكن بحث تلك القضايا بالصورة المفصلة التي تقتضيها . وجرى الاتفاق على بعض النقاط ، أما فيما يتعلق بنقاط أخرى ، لاسيما تلك المتصلة بتحديد وتخفيض سباق التسلح ، فقد اختلفت الافتراضات التي تقوم عليها تلك المقترحات ، وذلك بصورة رئيسية حسب طبيعة الصراعات المختلفة القائمة في المنطقة . وبعد أن سلّم مفوضو أمريكا الوسطى باستحالة التوقيع على وثيقة كونتادورا في الموعد المحدد ، أبلغوا عن عزم حكومة كل منهم على مواصلة تعزيز عملية التفاوض الدبلوماسي .

وفي الفترة الواقعة بين اجتماعي المفوضين ، عقد اجتماع هام في إسكيبولاس ، بغواتيمالا ، في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ، بين رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . وفي إعلان إسكيبولاس [S/18106 ، المرفق] ، أكد رؤساء دول أمريكا الوسطى أن عملية كونتادورا هي " أفضل منبر سياسي متاح حالياً أمام أمريكا الوسطى لتحقيق السلم والديمقراطية وتخفيف حدة التوتر " وأنهم راغبون في " توقيع ' وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ' ، وأنهم يوافقون على الامتثال التام لجميع ما تتضمنه تلك الوثيقة من تعهدات وإجراءات " وعلى أن " السلم في أمريكا الوسطى لن يتحقق إلا عن طريق عملية ديمقراطية حقة تتسم بالتعددية والمشاركة وتستتبع تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية ، ودون تدخل خارجي من أي نوع ، نمطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، على أن يكون ذلك الاختيار نابعاً من الإرادة الحرة للشعوب المعنية " .

وفي السياق المذكور أعلاه ، عقد الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ووزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية بلدان فريق الدعم في ٧ حزيران/يونيه . وبعد تحليل دقيق للحالة في أمريكا الوسطى ولمستقبل المفاوضات الدبلوماسية ، قمنا بإبلاغ زملائنا في أمريكا الوسطى بالنتائج التي توصلنا إليها ، آملين وموقنين أنهم سيوافقون عليها في ضوء الحقائق المعروفة للجميع .

وفي تلك المناسبة ، واستجابة للتأكيدات الواردة في إعلان إسكيبولاس ، أعربنا من جديد عن تصميم حكومات مجموعة كونتادورا على مواصلة العمل بصورة نشطة على تهدئة المنطقة . وقمنا ، بعد ذلك ، رسمياً بتسليم ما هو حقيق في رأينا ، بأن يشكل النص النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [المرفق الثاني أدناه] . ويتضمن النص مجموع الالتزامات الجوهرية المتعلقة بشتى القضايا والجوانب التي تشملها الوثيقة ، والتي تقوم على معايير التوازن والإنصاف لجميع الأطراف ، وتضع في اعتبارها المقترحات المقدمة من المفوضين لبلدان أمريكا الوسطى .

ويحدد النص الذي قدمناه المسائل التي لايزال الاتفاق بشأنها معلقاً ، ويحسم هذه المسائل . ففي مسألة الأسلحة ، على سبيل المثال ، يجب وضع قائمة بالأسلحة الموجودة في بلدان المنطقة لكي يتسنى الانتقال ، في مرحلة لاحقة ، إلى تحديدها وخفضها ، وإن أمكن ، إزالتها . ويجب أن ترجح هذه القائمة وفقاً للقدرة التكنولوجية والإمكانية التدميرية لكل سلاح .

وبالنسبة لمسألة المناورات العسكرية الدولية ، نعتقد أن المقترحات المقدمة من مجموعة كونتادورا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ لاتزال سليمة مادامت تستند إلى خطة عامة للمعاملة بالمثل في مواجهة المسائل الأخرى التي تعادلها في الأهمية في إطار الأمن الإقليمي .

والآن وقد حسمت جميع المسائل الجوهرية في وثيقة كونتادورا ـ وهو ما أعلنته حكومات أمريكا الوسطى بصورة لا لبس فيها ـ وحتى يمكن توقيع هذه الوثيقة ، نقترح الانتقال فوراً إلى مرحلة أخرى من التفاوض . وسوف نتناول في هذه المرحلة ، بصورة مشتركة ومنتظمة ، المسائل ذات الطابع الإجرائي والتنفيذي مع الرجوع أساساً إلى النظام الأساسي للجنة التحقيق والمراقبة للمسائل الأمنية الذي سيكون جزءًا لا يتجزأ من الوثيقة ، وإلى الأمور التنظيمية الأخرى . وكشرط أساسي لهذه المرحلة ، ذكرنا أنه يجب احترام المعنى والنطاق اللذين سبق الاتفاق عليهما في الاتفاقات المتعلقة بالجوانب الموضوعية من الوثيقة .

وبسبب الأحكام الدستورية في مختلف بلدان أمريكا الوسطى لن يبدأ نفاذ وثيقة كونتادورا حتى يتم التصديق على الصك القانوني . وتبعاً لذلك ، يجب القيام بأعمال تحضيرية لتنفيذ الالتزامات ، عن طريق الاتفاق الصريح بين السلطات التنفيذية في دول أمريكا الوسطى . وعلى ذلك ، فإن اقتراحنا يعني القيام ، في أقرب وقت ممكن ، بإنشاء آلية تنفيذ ومتابعة يمكن أن تبدأ العمل بصفة مؤقتة . وإذا تعذر إنشاء هذه الآلية في المدى القصير فإن حكومات أمريكا الوسطى وحكومات مجموعة كونتادورا يمكن أن تتولى مسؤولية هذا الإجراء المؤقت ، وتنفذ المهام اللازمة للأعمال التحضيرية المذكورة .

وفي الخطة التي نقترحها الآن يتم القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للتنفيذ السريع للاتفاقات المتعلقة بالأمن ـ ولاسيما تلك المشتملة على المخزونات والتعدادات والحدود الزمنية والجداول الزمنية ، ونعني بها تلك المتصلة بالأسلحة والمناورات العسكرية والقواعد والمستشارين العسكريين الأجانب ـ وذلك فور توقيع وثيقة كونتادورا . وإذا كان هناك اتفاق بين السلطات التنفيذية المختلفة فإن ما سبق لا يمنع التفاوض بشأن مسائل كتعريف حدود التطور العسكري ، وتسليم المخزونات واستكمال النظام الأساسي للجنة التحقق والمراقبة للمسائل الأمنية من البدء الآن بموجب الآلية المؤقتة المشار إليها أعلاه وعلى أساس ما ورد في الجزء الخاص بالمنطوق من وثيقة كونتادورا والاستمرار فيه حتى وقت توقيع وثيقة كونتادورا والتصديق عليها .

وأساساً تعكس الصيغ التي نقترحها ـ بشكل مختصر ومتناسق ـ المسائل التي أثارتها والاهتمامات التي عبرت عنها مختلف حكومات أمريكا الوسطى . ونحن مقتنعون بأن الاقتراح النهائي لوثيقة كونتادورا يوفر الأسس اللازمة للتعاون الإقليمي والسلم الدائم الذي ستستفيد منه العلاقات في أمريكا الوسطى ككل .

إن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي نقدمها عن طريقكم إلى المجتمع الدولي ، تشهد على تصميم أمريكا اللاتينية على معالجة وحل المنازعات التي تؤثر على شعوبنا . وهي تعبر عن الاعتقاد القوي بعدم وجود حلول انفرادية ، لاسيما إذا كانت هذه الحلول تُخبز أو تقوم على استخدام القوة . كما أنها تتضمن المبادىء الأساسية التي يجب أن يقوم عليها أي حل حقيقي ودائم بدءًا بالأماني المشروعة لدول أمريكا الوسطى . كما أنها تطلب إلى المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة ، بأن تتوخى الاحترام في تعاملها مع المنطقة وأن تشجعها . إن أمام أمريكا الوسطى فرصة تاريخية للإعداد لمستقبل أكثر إشراقاً يلبي احتياجاتها الحقيقية ، ويقودها بعيداً عن المواجهات العالمية التي لا دور لها فيها .

قالت حكومات البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا والبلدان الأعضاء في فريق الدعم ، في رسالة بنما المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [S/18143 ، المرفق] ، أنه سيكون من الوهم الاعتقاد بأن مجرد صياغة مشروع معاهدة سيحل الأزمة . إن من الضروري ، كما قلنا في كاراباييدا ، إحراز تقدم في سبيل تهيئة الظروف الملائمة للتوقيع على وثيقة كونتادورا . وإذا أريد تحقيق ذلك ، فإن من الضروري قبول ثلاثة التزامات أساسية كما بيّنا في رسالتنا : الالتزام بعدم استخدام الأراضي الوطنية كقاعدة للهجوم على بلد آخر أو لتقديم دعم عسكري أو سوقي لقوات غير نظامية أو لمجموعات تخريبية ؛ وعدم الاشتراك في تحالفات عسكرية أو سياسية تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر وتزج بها بذلك في النزاع بين الشرق والغرب ؛ وألا تقدم أية دولة الدعم العسكري أو السوقي إلى القوات غير النظامية أو المجموعات التخريبية التي تعمل أو قد تعمل في بلدان المنطقة أو تستخدم القوة أو تهدد باستخدامها كوسيلة للإطاحة بأية حكومة من حكومات المنطقة . ونعتقد أنه ينبغي تعزيز السلم في المنطقة من خلال سيادة الديمقراطية التعددية التي تدعو إلى ممارسة الاقتراع العام عن طريق إجراء انتخابات حرة منتظمة ، وقيام تعدد الأحزاب الذي يتيح التمثيل القانوني والمنظم لكل معتقد وعمل سياسي في المجتمع . ويجب أن تكون هناك حكومة أغلبية مما يكفل الحريات والحقوق الأساسية لكافة المواطنين وحماية حقوق الأقليات السياسية في إطار النظام الدستوري .

إن مجموعة كونتادورا وفريق الدعم إذ يعيدان تأكيد اقتناعهما بوجوب دعم السلم من خلال احترام المبادىء الأساسية للتعايش بين الأمم والتطور الديمقراطي والنمو الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة ، يكرران تأكيدهما لبلدان المنطقة وللبلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة ، على تصميم الحكومات الثابت على بذل مساعيها الحميدة لجميع الأطراف المعنية بهذه الالتزامات .

كما إننا مستعدون أن نحلل ونتفق على أنسب الإجراءات لضمان تنفيذها على النحو الواجب .

(توقيع) خورخيه أباديا أرياس
وزير العلاقات الخارجية لبنما

(توقيع) سيمون البرتو كونسالفي
وزير العلاقات الخارجية لفنزويلا

(توقيع) أوغستو راميريز أوكامبو
وزير العلاقات الخارجية لكولومبيا

(توقيع) برناردو سيبولفيدا أمور
وزير العلاقات الخارجية للمكسيك

قائمة بالوثائق ذات الصلة

رسالة كاراباييدا المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (S/17736 ، المرفق) .

إعلان غواتيمالا المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (A/40/1078 ، المرفق الأول) .

بلاغ واشنطن المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ (المرفق الثالث أدناه) .

نشرة صحفية مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، صادرة في ماناغوا (المرفق الرابع أدناه) .

بيان بونتا دل إسته المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ (S/17906 ، المرفق) .

بلاغ سان خوسيه المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ (S/17928 ، المرفق) .

بلاغ بنما المؤرخ في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦ (S/17979 ، التذييل) .

إعلان إسكيبولاس المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٦ (S/18106 ، المرفق) .

رسالة بنما المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (S/18143 ، المرفق) .

المرفق الثاني

وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

المحتويات

الديباجة

الجزء الأول ـ الالتزامات

الفصل الأول ـ الالتزامات العامة

الفرع الوحيد ـ المبادىء

الفصل الثاني ـ الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية

الفرع ١ ـ الالتزامات المتعلقة بالانفراج الإقليمي وبناء الثقة

الفرع ٢ ـ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المصالح الوطنية

الفرع ٣ ـ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان

الفرع ٤ ـ الالتزامات المتعلقة بالعمليات الانتخابية والتعاون بين البرلمانات

الفصل الثالث ـ الالتزامات المتعلقة بمسائل الأمن

الفرع ١ ـ الالتزامات المتعلقة بالمناورات العسكرية

الفرع ٢ ـ الالتزامات المتعلقة بالأسلحة وعدد الأفراد العسكريين

الفرع ٣ ـ الالتزامات المتعلقة بالقواعد العسكرية الأجنبية

الفرع ٤ ـ الالتزامات المتعلقة بالمستشارين العسكريين الأجانب

الفرع ٥ ـ الالتزامات المتعلقة بالاتجار بالأسلحة

الفرع ٦ ـ الالتزامات المتعلقة بحظر تقديم الدعم إلى قوات غير نظامية

الفرع ٧ ـ الالتزامات المتعلقة بأعمال الإرهاب أو التمرد أو التخريب

الفرع ٨ ـ الالتزامات المتعلقة بشبكات الاتصال المباشر

الفصل الرابع ـ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الفرع ١ ـ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الفرع ٢ ـ الالتزامات المتعلقة باللاجئين

الجزء الثاني ـ الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة

ألف ـ اللجنة المخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية وشؤون اللاجئين والمشردين

باء ـ لجنة التحقق والمراقبة للمسائل الأمنية

جيم ـ اللجنة المخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الجزء الثالث ـ الأحكام النهائية

المرفق

تعاريف المصطلحات العسكرية

*
* *

البروتوكول الإضافي الأول لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

البروتوكول الإضافي الثاني لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

البروتوكول الإضافي الثالث لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

البروتوكول الإضافي الرابع لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

الديباجة

إن حكومات جمهوريات السلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس:

١ - إذ تدرك الضرورة العاجلة لتعزيز السلم والتعاون والثقة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين شعوب المنطقة عن طريق تطبيق مبادىء وتدابير من شأنها تشجيع الاتفاق بين حكومات أمريكا الوسطى،

٢ - وإذ يساورها القلق إزاء الحالة القائمة في أمريكا الوسطى المتسمة بتدهور خطير في الثقة على الصعيد السياسي، وبالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وبحالة اللاجئين والمشرّدين الخطيرة، وبحوادث الحدود، وبالتسابق إلى التسلح، والاتجار بالأسلحة، وبوجود مستشارين عسكريين أجانب، وبإجراء مناورات عسكرية دولية فوق أراضي دول المنطقة، وبوجود قواعد ومدارس ومنشآت عسكرية، فضلاً عن أشكال أخرى من الوجود العسكري الأجنبي، وباستخدام أراضي دول معينة من جانب قوات غير نظامية، لتنفيذ أعمال موجّهة نحو زعزعة الاستقرار في دول أخرى من المنطقة،

واقتناعاً منها:

٣ - بأن التوترات والمنازعات القائمة حالياً يخشى أن تتفاقم وتثير حرباً عامة،

٤ - وبأن استعادة السلم والثقة في المنطقة هدف لا يمكن أن يتحقق إلا بالاحترام المطلق لمبادىء القانون الدولي، وبوجه خاص مبدأ حق الشعوب في القيام بحرية وبدون أي تدخل من الخارج، باختيار شكل التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفق مع مصالحها على أفضل وجه، في إطار مؤسسات تمثل إرادة الشعب المعبّر عنها بحرية،

٥ - وبأن من الأهمية بمكان إقامة وتشجيع وتعزيز نظم ديمقراطية في جميع بلدان المنطقة، قائمة على أساس التمثيل النيابي والمشاركة والتعددية،

٦ - وبأن الحاجة تدعو إلى إيجاد ظروف سياسية تضمن أمن دول المنطقة وسلامة أراضيها وسيادتها،

٧ - وبأن بلوغ الاستقرار الحقيقي في المنطقة مرهونة بإبرام اتفاقات بشأن الأمن ونزع السلاح،

٨ - وبأنه ينبغي، لدى اتخاذ التدابير الرامية إلى وقف سباق التسلح بجميع أشكاله، مراعاة مصالح دول المنطقة فيما يتصل بالأمن القومي، وذلك بغية إيجاد توازن معقول بين القوى،

٩ - وبأن من المستصوب بدرجة عالية، من أجل إقامة توازن معقول للقوى، وضع حدود قصوى للنمو العسكري، وبالتالي، خفض وتحديد الأسلحة والقوات العاملة والمنشآت العسكرية وفقاً لاحتياجات الاستقرار والأمن في المنطقة،

١٠- وبأن اتخاذ التفوق العسكري هدفاً لدول المنطقة، ووجود المستشارين العسكريين الأجانب، وإجراء المناورات العسكرية الدولية فوق أراضي دول المنطقة، ووجود قواعد ومدارس ومنشآت عسكرية أجنبية وغيرها من أشكال الوجود العسكري الأجنبي، ووجود قوات غير نظامية، والاتجار بالأسلحة، كلها تعرّض الأمن الإقليمي للخطر وتشكّل عوامل لزعزعة الاستقرار في المنطقة،

١١- إن الاتفاقات المتعلقة بالأمن الإقليمي يجب أن تكون خاضعة لنظام فعّال للتحقق والمراقبة،

١٢- إن تقويض استقرار الحكومات في المنطقة الذي يجرى عن طريق تشجيع أنشطة جماعات أو قوات غير نظامية أو دعمها، وارتكاب الأعمال الإرهابية أو أعمال الهدم أو التخريب، واستخدام إقليم دولة ما للقيام بعمليات تمس أمن دولة أخرى، ينافي القواعد الأساسية للقانون الدولي والتعايش السلمي فيما بين الدول،

١٣- إن وضع صكوك تتيح تطبيق سياسة الانفراج ينبغي أن يكون أساسه وجود مناخ من الثقة بين الدول يؤدي إلى تخفيض التوتر السياسي والعسكري القائم فيما بينها،

١٤- وإذ تشير إلى الأحكام التي اعتمدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعريف العدوان وغيره من الأفعال التي يحظرها القانون الدولي، وبخاصة قرارات الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩)، و ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، و ٢١٣١ (د - ٢٠)، والقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية،

١٥- وإذ تضع في اعتبارها الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٧٣٤ (د - ٢٥) والصكوك القانونية ذات الصلة للنظام الأمريكي المشترك،

١٦- وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تشجيع المصالحة الوطنية في الحالات التي حدثت فيها انقسامات عميقة داخل المجتمع، بحيث يتاح للشعب أن يشارك، وفقاً للقانون، في عمليات سياسية حقيقية ذات طابع ديمقراطي،

وإذ ترى:

١٧- إن مؤسسات ومؤتمرات دولية مختلفة قد وضعت واعتمدت، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ وإلى الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان لعام ١٩٤٨ ، إعلانات وعهوداً وبروتوكولات واتفاقيات ونظماً أساسية تهدف إلى توفير الحماية الفعّالة لحقوق الإنسان بصورة عامة ، أو لبعض من هذه الحقوق بصورة خاصة ،

١٨ـ ان دول أمريكا الوسطى لم تقبل كلها مجمل الصكوك الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان وأنه يجدر بها أن تفعل ذلك لكي توفر نظام شامل من أجل تعزيز التقيّد بحقوق الإنسان والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية وضمان تلك الحقوق ،

١٩ـ انه ، في كثير من الحالات ، يعوق وجود تشريع داخلي غير مناسب التمتع الفعلي بحقوق الإنسان المحددة في الإعلانات وفي غيرها من الصكوك الدولية ،

٢٠ـ ان كل دولة ينبغي لها أن تعكف على تحديث تشريعها بما يتسنى معه ضمان التمتع الفعلي بحقوق الإنسان ،

٢١ـ ان إحدى الوسائل الأكثر فعالية لضمان التمتع بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية ، وفي الدساتير السياسية للدول وقوانينها ، هي كفالة تمتع الهيئة القضائية بالسلطة والاستقلال الذاتي الكافيين لوضع حدّ للانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق ،

٢٢ـ ان هذا الهدف لا يتسنى بلوغه إلا بضمان الاستقلال المطلق للسلطة القضائية ،

٢٣ـ ان هذا الضمان لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان أعضاء الهيئة القضائية يتمتعون بالأمن الوظيفي وكانت السلطة القضائية تحظى باستقلال ميزانيتها بحيث تكون مستقلة استقلالاً مطلقاً وقاطعاً عن السلطات الأخرى ،

وإذ هي مقتنعة أيضاً :

٢٤ـ ان من الضروري العمل على تعزيز هياكل اقتصادية واجتماعية عادلة قادرة على دعم نظام ديمقراطي حق ، وضمان تمتع الشعب كاملاً بالحق في العمل ، والتعليم ، والصحة ، والثقافة ،

٢٥ـ ان درجة الترابط بين بلدان أمريكا الوسطى عالية ، وكذلك الإمكانيات التي يتيحها التكامل الاقتصادي ،

٢٦ـ ان ضخامة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة تبرز صورة واضحة أنه يجب تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لتخفيف تبعية بلدان أمريكا الوسطى وتعزيز اعتمادها على ذاتها وتمكينها بذلك من إعادة تأكيد هويتها الخاصة ،

٢٧ـ ان من الضروري التعاون مع كل بلد فيما يبذله من جهود للإسراع بتنميته الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمدّه بالمساعدة على نحو نشط وفقاً لاحتياجاته وأهدافه الإنمائية ،

٢٨ـ ان التكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى ينبغي أن يكون أداة فعّالة لتنمية اقتصادية واجتماعية قائمة على العدل والتضامن والمنفعة المتبادلة ،

٢٩ـ ان من الأهمية بمكان القيام من جديد بتنشيط عملية التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان أمريكا الوسطى ، وتحسينها ، وإعادة تشكيلها بمشاركة نشطة ومبنية على أسس منظمة من جميع دول المنطقة ،

٣٠ـ ان مؤسسات وسلطات بلدان أمريكا الوسطى مدعوة إلى الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية وتعزيز التكامل الإقليمي ،

٣١ـ ان من الضروري ومن المناسب الاضطلاع ببرامج مشتركة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما سيساعد على تعزيز التكامل الاقتصادي بأمريكا الوسطى في إطار خطط التنمية وأولوياتها التي اعتمدتها دولنا ذات السيادة ،

٣٢ـ ان الاستثمارات الأساسية اللازمة لتنمية بلدان أمريكا الوسطى وإنعاشها اقتصادياً ، والجهود التي تشارك هذه البلدان في بذلها للحصول على التمويل اللازم لمشاريع محددة ذات أولوية ، إنما تحتم توسيع وتعزيز البرامج التي تستهدف أمريكا الوسطى ، والتي تباشرها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ،

٣٣ـ ان الأزمة الإقليمية قد أدّت إلى تدفقات كثيفة من اللاجئين والمشردين وهذه الحالة تدعو إلى اهتمام عاجل ،

٣٤ـ وإذ يساورها القلق إزاء تفاقم الظروف الاجتماعية في بلدان أمريكا الوسطى بصورة مستمرة بما في ذلك الحالة فيما يتعلق بالعمالة والتعليم والصحة والسكن ،

٣٥ـ وإذ تؤكد من جديد ، دون مساس بحق اللجوء إلى محافل دولية مختصة أخرى ، عزمها على حل منازعاتها في إطار الاتفاق الحالي ،

٣٦ـ وإذ تشير إلى التأييد الذي منحه لمجموعة كونتادورا مجلس الأمن في قراريه ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) والجمعية العامة في قراريها ١٠/٣٨ و ٤/٣٩ ، وكذلك الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في قراريها AG/RES. 675 (XIII – 0/83) و AG/RES.702 (XIV – 0/84) ،

٣٧ـ وإذ تبدي استعدادها للتنفيذ الكامل لوثيقة الأهداف [S/16041، المرفق] ، وقواعد تنفيذ التعهدات الواردة في تلك الوثيقة [انظر S/16262] ، اللتين اعتمدهما وزراء خارجيتها في بنما في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، على التوالي تحت رعاية حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك التي تشكّل مجموعة كونتادورا ،

اتفقت على ما يلي :

الجزء الأول ـ الالتزامات

الفصل الأول ـ الالتزامات العامة

الفرع الوحيد ـ المبادىء

يتعهد الأطراف ، وفقاً لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي ، بما يلي :

١ ـ التقيد بالمبادىء التالية :

(أ) مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ؛

(ب) فض المنازعات بالوسائل السلمية ؛

(ج) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛

(د) التعاون بين الدول لحل المشاكل الدولية ؛

(هـ) تساوي الدول على الصعيد القانوني واحترام سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها وتعزيز احترام حقوق الإنسان ؛

(و) حق ممارسة التجارة الدولية بحرية ؛

(ز) مبدأ الامتناع عن الممارسات التمييزية في العلاقات الاقتصادية بين الدول عن طريق احترام نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛

(ح) الوفاء بحسن نية بالالتزامات المتعهد بها بموجب القانون الدولي .

٢ ـ وعملاً بالمبادىء السالفة الذكر :

(أ) تمتنع الأطراف عن القيام بأي أعمال تتعارض مع مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية وتوجه ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو استقلالها السياسي أو وحدتها ، وتمتنع على وجه الخصوص ، عن القيام بأي عمل مماثل ينطوي على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ؛

(ب) تفض منازعاتها بالوسائل السلمية طبقاً لمبادىء القانون الدولي الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ؛

(ج) تحترم القواعد الثابتة في المعاهدات وغيرها من الاتفاقات الدولية فيما يتعلق باللجوء الدبلوماسي والإقليمي ؛

(د) تحترم الحدود الدولية القائمة بين الدول ؛

(هـ) تمتنع عن احتلال أراضي أية دولة أخرى في المنطقة احتلالاً عسكرياً ؛

(و) تمتنع عن أي عمل عسكري أو سياسي أو اقتصادي أو أي شكل آخر من أشكال القسر يستهدف فرض مصالحها على الدول الأخرى لدى ممارسة هذه الدولة للحقوق المتأصلة في سيادتها ؛

(ز) تتخذ ما يلزم من الإجراءات لتأمين حدودها ضد الجماعات أو القوات غير النظامية التي تقوم بعملياتها من داخل أراضيها بقصد زعزعة استقرار حكومات دول أخرى ؛

(ح) تحول دون استخدام أراضيها للقيام بأعمال تنتهك الحقوق السيادية للدول الأخرى ، وتتخذ الإجراءات اللازمة كي لا تشكل الأوضاع السائدة في أراضيها تهديداً للسلم والأمن الدوليين ؛

(ط) تحترم المبدأ القائل بأنه لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، باستعمال السلاح أو بأي شكل آخر من أشكال التدخل ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ؛

(ي) تحترم حق جميع الشعوب في تقرير المصير دون تدخل أو إكراه من الخارج ، وذلك بالامتناع عن اللجوء بصورة مباشرة أو مستترة إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتقويض الوحدة الوطنية أو الإضرار بالسلامة الإقليمية لأية دولة أخرى .

الفصل الثاني ـ الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية

الفرع ١ ـ الالتزامات المتعلقة بالانفراج الإقليمي وبناء الثقة

يتعهد الأطراف بما يلي :

٣ ـ تعزيز الثقة المتبادلة بجميع الوسائل المتاحة لهم والامتناع عن القيام بأي أعمال قد تخل بالسلم والأمن في منطقة أمريكا الوسطى ؛

٤ ـ الامتناع عن إصدار أو نشر الدعايات المحرضة على العنف أو الحرب ، أو التشجيع على الدعاية العدائية ضد أية حكومة من حكومات أمريكا الوسطى ، والالتزام بمبادىء التعايش السلمي والتعاون الودي وتعزيز تلك المبادىء ؛

٥ ـ وتحقيقاً لتلك الغاية ، تقوم السلطات الحكومية للأطراف بما يلي :

(أ) تجنب الإدلاء بأية بيانات شفوية أو خطية قد تؤدي إلى تفاقم حالة الصراع في المنطقة ؛

(ب) حث وسائط الإعلام الجماهيرية على المساهمة في دعم التفاهم والتعاون بين شعوب المنطقة ؛

(ج) تشجيع الاتصال المتزايد وتعزيز التفاهم المتبادل بين شعوبها عن طريق التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتعليم والعلم والتكنولوجيا والثقافة ؛

(د) النظر المشترك في الإجراءات والآليات التي من شأنها أن تؤدي في المستقبل إلى إيجاد وتدعيم مناخ السلم الوطيد والدائم ؛

٦ ـ تلتزم الأطراف كذلك بالسعي معاً لتحقيق تسوية إقليمية تقضي على أسباب التوتر في أمريكا الوسطى من خلال تأمين حقوق شعوبها غير القابلة للتصرف إزاء الضغوط والمصالح الأجنبية .

الفرع ٢ ـ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المصالح الوطنية

يعترف كل طرف ، إزاء دول أمريكا الوسطى الأخرى ، بالالتزامات التي يضطلع بها تجاه شعبه لتأمين صون السلم الداخلي بوصفه مساهمة في إقرار السلم في المنطقة ، ولذلك يقرر ما يلي :

٧ ـ أن تتخذ تدابير من أجل إقامة ، أو إذا اقتضى الأمر تطوير ، نظم ديمقراطية تقوم على أساس التمثيل النيابي والتعددية بما يكفل مشاركة الشعب الفعلية ، من خلال التنظيمات السياسية ، في عملية اتخاذ القرارات وكذلك حرية وصول مختلف تيارات الرأي إلى انتخابات نزيهة ودورية تقوم على المراعاة الكاملة لحقوق المواطنين ؛

٨ ـ أن تبادر ، عند نشوء انقسامات عميقة داخل المجتمع ، إلى تشجيع اتخاذ إجراءات المصالحة الوطنية التي تتيح للشعب أن يشترك بكل الضمانات في العمليات السياسية الحقيقية ذات الطابع الديمقراطي ، القائمة على العدل والحرية والديمقراطية ، وأن تنشىء تحقيقاً لتلك الغاية ، الآليات الضرورية من أجل إقامة حوار مع جماعات المعارضة طبقاً لأحكام القانون ؛

٩ ـ أن تنفذ التدابير القانونية ، كما تقوم ، حسب الحالة ، بتعميقها وتوسيعها وتحسينها ، بما يتسنى معه إصدار عفو عام حقيقي يتيح لمواطنيها العودة للمشاركة الكاملة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن تضمن كذلك حرمة الحياة والحرية والأمن الشخصي للمشمولين بهذا العفو .

الفرع ٣ ـ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان

يلتزم الأطراف ، وفقاً لقوانينهم الوطنية والتزاماتهم بموجب القانون الدولي ، بما يلي :

١٠ـ كفالة احترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً ، والتقيد لهذه الغاية بالالتزامات الواردة في الصكوك القانونية الدولية والأحكام الدستورية ذات الصلة بحقوق الإنسان ؛

١١ـ البدء في اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة التي تجعلهم أطرافاً في الصكوك الدولية التالية :

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ [٢] ؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ [٢] ؛

(ج) البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ [٢] ؛

(د) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ [٣] ؛

(هـ) اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين [٤] ؛

(و) بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين [٥] ؛

(ز) اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لعام ١٩٥٢ [٦] ؛

(ح) اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ [٧] ؛

(ط) بروتوكول عام ١٩٥٣ لتعديل اتفاقية إلغاء الرق لعام ١٩٢٦ [٨] ؛

(ي) اتفاقية عام ١٩٥٦ التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والممارسات المشابهة للرق [٩] ؛

(ك) اتفاقية عام ١٩٥٣ المعنية بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة ؛

(ل) الاتفاقية الأمريكية لعام ١٩٦٩ المعنية بحقوق الإنسان [١٠] ؛

(م) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤ [١١] ؛

١٢ـ إعداد المقترحات التشريعية اللازمة للتعجيل بعملية تحديث واستكمال تشريعاتهم لتصبح أقدر على تعزيز وضمان الاحترام الواجب لحقوق الإنسان ، وعرض هذه المقترحات على الهيئات الداخلية المختصة التابعة لهم ؛

١٣ـ إعداد المقترحات التشريعية اللازمة وعرضها على هيئاتهم الداخلية المختصة من أجل :

(أ) ضمان استقلال واستقرار أعضاء الهيئة القضائية ، حتى يمارسوا مهام وظائفهم دون التعرض للضغوط السياسية ، ويضمنوا بدورهم استقرار الموظفين الآخرين العاملين في الهيئة القضائية ؛

(ب) ضمان استقلالية ميزانية الهيئة القضائية واكتفائها الذاتي لحماية استقلالها إزاء السلطات الأخرى .

الفرع ٤ ـ الالتزامات المتعلقة بالعمليات الانتخابية والتعاون بين البرلمانات

يعترف كل طرف ، إزاء دول أمريكا الوسطى الأخرى ، بالالتزامات التي يضطلع بها تجاه شعبه لتأمين صون السلم الداخلي بوصفه مساهمة في إقرار السلم في المنطقة ، ولذلك يقرر ما يلي :

١٤ـ اعتماد التدابير التي تكفل اشتراك الأحزاب السياسية ، على قدم المساواة ، في العمليات الانتخابية ، وتضمن وصولها إلى وسائل الاتصال الجماهيري وتمتعها بحرية التجمع وحرية التعبير ؛

١٥ـ كما تلتزم الأطراف بأن :

(أ) تتخذ التدابير التالية :

' ١ ' إصدار تشريع انتخابي أو تنقيح التشريع الموجود في هذا المجال بهدف إجراء انتخابات تضمن مشاركة الشعب مشاركة فعّالة ؛

' ٢ ' إنشاء أجهزة انتخابية مستقلة تقوم بوضع قائمة انتخابية موثوقة وتضمن نزاهة الانتخابات وسيرها بطريقة ديمقراطية ؛

' ٣ ' وضع القواعد اللازمة لضمان وجود ومشاركة أحزاب سياسية تمثل مختلف تيارات الرأي ، أو استكمال هذه القواعد حسب الاقتضاء ؛

' ٤ ' وضع جدول زمني للانتخابات واتخاذ التدابير اللازمة لاشتراك الأحزاب السياسية في الانتخابات على قدم المساواة .

(ب) تقترح ما يلي على هيئاتها التشريعية :

' ١ ' عقد اجتماعات دورية في أماكن متبادلة بغية العمل على تبادل الخبرات بما يسهم في تحقيق الانفراج وفي قيام اتصال أفضل يساعد على تحقيق التقارب بين بلدان المنطقة ؛

' ٢ ' اتخاذ تدابير لقيام علاقات مع برلمان أمريكا اللاتينية ولجانه العاملة ذات الصلة ؛

' ٣ ' تبادل المعلومات والخبرات بشأن المسائل الواقعة في نطاق اختصاصها وتجميع التشريعات الانتخابية المعمول بها في كل بلد ، والأحكام ذات الصلة بهدف إجراء دراسة مقارنة لها ؛

' ٤ ' المتابعة بصفة مراقب ، لمختلف مراحل العمليات الانتخابية التي تتم في المنطقة ، ولذلك فالدعوة الصريحة من الدولة التي تتم فيها هذه العملية تعد أمراً لازماً ؛

' ٥ ' عقد اجتماعات دورية ذات طابع تقني يحدد مكانها وجدول أعمالها بتوافق الآراء في كل اجتماع سابق .

الفصل الثالث ـ الالتزامات المتعلقة بمسائل الأمن

وفقاً للالتزامات المترتبة على الأطراف بموجب القانون الدولي ، وبهدف إرساء الأسس لسلم فعّال ودائم ، تأخذ الأطراف على عاتقها فيما يتعلق بالأمن التزامات تتصل بحظر المناورات العسكرية الدولية ؛ ووقف سباق التسلح ؛ وإزالة القواعد والمدارس والمنشآت العسكرية الأجنبية الأخرى ؛ وسحب المستشارين العسكريين والعناصر الأجنبية الأخرى التي تشترك في الأنشطة العسكرية أو المتعلقة بالأمن ؛ وحظر الاتجار بالأسلحة ؛ وإلغاء كل دعم للقوات غير النظامية ؛ والامتناع عن تشجيع أعمال الإرهاب أو التدمير أو التخريب أو دعمها ؛ وأخيراً إنشاء نظام إقليمي للاتصال المباشر .

وفي سبيل هذه الغايات ، تلتزم الأطراف باتخاذ تدابير محددة وفقاً للأحكام التالية :

الفرع ١ ـ الالتزامات المتعلقة بالمناورات العسكرية

١٦ـ تطبق ، فيما يتعلق بإجراء المناورات العسكرية الوطنية ، الأحكام التالية التي يبدأ نفاذها من تاريخ توقيع هذا الاتفاق :

(أ) في حالة إجراء المناورات العسكرية الوطنية ضمن المناطق الواقعة على بعد يقل عن ٣٠ كيلومتراً من أراضي الدولة الأخرى ، يتوجب إخطار الدول الأخرى الأطراف وكذا لجنة التحقق والمراقبة المشار إليها في الجزء الثاني من هذه الوثيقة بشكل مسبق بثلاثين يوماً على الأقل .

(ب) ويتضمن هذا الإخطار المعلومات التالية :

' ١ ' التسمية ؛

' ٢ ' الغرض ؛

' ٣ ' عدد الأفراد ، والوحدات ، والقوات المشتركة ؛

' ٤ ' المنطقة المقرر إجراء المناورات فيها ؛

' ٥ ' البرنامج والجدول الزمني ؛

' ٦ ' المعدات والأسلحة المقرر استخدامها .

(ج) يدعى مراقبون من الدول المجاورة الأطراف لحضور هذه المناورات .

١٧ـ تطبيق الأحكام التالية ، فيما يتعلق بإجراء مناورات عسكرية دولية :

(أ) اعتباراً من بدء نفاذ هذا الاتفاق ، ولفترة مدتها ٩٠ يوماً ، يوقف إجراء مناورات عسكرية دولية تتضمن وجود قوات مسلحة تنتمي إلى دول من خارج منطقة أمريكا الوسطى فوق أراضي الدول المعنية .

(ب) بعد مرور فترة الـ ٩٠ يوماً ، يمكن للدول الأطراف ، بناءً على اتفاق مشترك ، ومع مراعاة توصيات لجنة التحقق والمراقبة ، أن تمدد فترة وقف المناورات إلى حين بلوغ الحدود القصوى للأسلحة وعدد الأفراد العسكريين وفقاً لأحكام الفقرة ١٩ من هذا الفصل . وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذا التمديد ، يخضع إجراء المناورات العسكرية الدولية ، خلال الفترة المذكورة ، للقواعد التالية :

(١) تضمن الدول الأطراف ألا تتخذ هذه المناورات أياً من أشكال الأعمال التي يقصد بها تخويف دولة من دول أمريكا الوسطى أو أية دولة أخرى .

(٢) تخطر الدول الأطراف ولجنة التحقق والمراقبة المشار إليها في الجزء الثاني من هذا الاتفاق بشأن إجراءات المناورات قبل إجرائها بمدة ٣٠ يوماً على الأقل . ويتضمن هذا الإخطار المعلومات التالية :

' ١ ' التسمية ؛

' ٢ ' الغرض ؛

' ٣ ' الدول المشتركة ؛

' ٤ ' عدد الأفراد ، والوحدات ، والقوات المشتركة ؛

' ٥ ' المنطقة المقرر إجراء المناورات فيها ؛

' ٦ ' البرنامج والجدول الزمني ؛

' ٧ ' المعدات والأسلحة المقرر استخدامها .

(٣) لا تجرى المناورات في منطقة تبعد عن حدود الدولة التي لا تشترك فيها بأقل من ٥٠ كيلومتراً ، ما لم توافق هذه الدولة على ذلك صراحة .

(٤) تحدد الدول الأطراف المناورات بمناورة واحدة كل سنة على ألا تتجاوز مدتها ١٥ يوماً .

(٥) تحدد تلك الدول مجموع الأفراد العسكريين المشتركين في المناورة بـ ٣٠٠٠ فرد ؛ على ألا يزيد عدد المشتركين من الدول الأخرى بأي حال من الأحوال عن عدد المشتركين الوطنيين .

(٦) يدعى مراقبون من الدول الأطراف .

(٧) إذا ما رأت إحدى الدول الأطراف أن هناك انتهاكاً لما سبق من أحكام ، ففي إمكانها الرجوع إلى لجنة التحقق والمراقبة بهذا الشأن .

(ج) في حالة بلوغ الحدود القصوى للأسلحة وعدد الأفراد العسكريين وفقاً لأحكام الفقرة ١٩ من هذا الفصل ، يحظر إجراء مناورات عسكرية دولية تتضمن اشتراك دول من خارج منطقة أمريكا الوسطى .

(د) اعتباراً من بدء نفاذ هذه الوثيقة يخضع إجراء المناورات الدولية التي تشترك فيها دول أمريكا الوسطى دون غيرها على أراضي الدول المذكورة للأحكام التالية :

(١) تُخطر الدول المشتركة في المناورات الدول الأطراف ولجنة التحقق والمراقبة المشار إليها في الجزء الثاني من هذه الوثيقة بشأن إجراء المناورات قبل إجرائها بمدة ٤٥ يوماً على الأقل . ويتضمن هذا الإخطار المعلومات التالية :

' ١ ' التسمية ؛

' ٢ ' الغرض ؛

' ٣ ' الدول المشتركة ؛

' ٤ ' عدد الأفراد ، والوحدات ، والقوات المشتركة ؛

' ٥ ' المنطقة المقرر إجراء المناورات فيها ؛

' ٦ ' البرنامج والجدول الزمني ؛

' ٧ ' المعدات والأسلحة المقرر استخدامها .

(٢) لا تجرى المناورات في منطقة تبعد عن حدود أي دولة غير مشتركة فيها بأقل من ٤٠ كيلومتراً ، ما لم توافق هذه الدولة على ذلك صراحة .

(٣) تحدد الدول الأطراف إجراء المناورات بفترة لا تتجاوز مدتها ٣٠ يوماً في السنة . وفي حالة إجراء أكثر من مناورة في السنة ، تحدد مدة كل منها بفترة لا تتجاوز ١٥ يوماً .

(٤) تحدد الدول الأطراف مجموع عدد الأفراد العسكريين المشتركين في المناورة بـ ٤٠٠٠ فرد .

(٥) يدعى مراقبون من الدول الأطراف .

(٦) إذا ما رأت إحدى الدول الأطراف أن هناك انتهاكاً لما سبق من أحكام ، ففي إمكانها الرجوع إلى لجنة التحقق والمراقبة بهذا الشأن .

(هـ) تخضع الالتزامات المتعلقة بالمناورات العسكرية الدولية لأحكام الفقرة ١٩ من هذا الفصل .

الفرع ٢ ـ الالتزامات المتعلقة بالأسلحة وعدد الأفراد العسكريين

١٨ـ يوقف سباق التسلح بجميع أشكاله ، ويُشرع على الفور في إجراء مفاوضات تتيح إقرار حدود قصوى للأسلحة وعدد الأفراد العسكريين العاملين ومراقبتها وتخفيضها ، بغية إقامة توازن معقول للقوى في المنطقة :

١٩ـ وعلى أساس ما تقدم ، تتفق الدول الأطراف على مراحل التنفيذ التالية :

المرحلة الأولى

(أ) تتعهد الدول الأطراف ، بعد بدء نفاذ هذه الوثيقة ، بعدم الحصول على أية معدات حربية إضافية باستثناء إمدادات الاستكمال ، والذخائر ، وقطع الغيار التي يقصد بها ضمان عمل المعدات الموجودة ، وبألا تزيد من عدد الأفراد العسكريين ، ريثما يتم تحديد الحدود القصوى للتطوير العسكري ، في حدود الفترة الزمنية المنصوص عليها من أجل المرحلة الثانية .

(ب) تتعهد الدول الأطراف بأن ترسل إلى لجنة التحقق والمراقبة ، في آن واحد ، قوائم تحوي المتوافر لدى كل منها من الأسلحة والمنشآت العسكرية وعدد الأفراد العسكريين العاملين ، وذلك خلال مدة ١٥ يوماً من بدء نفاذ الوثيقة الحالية .

وتعد تلك القوائم وفقاً للتعاريف والقواعد الأساسية الواردة في مرفق الوثيقة الحالية .

(ج) تنجز لجنة التحقق والمراقبة خلال مدة ٦٠ يوماً من بدء نفاذ الوثيقة الحالية الدراسات التقنية وتقترح على الدول الأطراف ، دون أن يخل ذلك بالمفاوضات التي اتفقت هذه الدول الأطراف على الشروع فيها ، حدوداً قصوى فيما يتعلق بالتطوير العسكري لكل منها وذلك وفقاً للقواعد الأساسية الواردة في الفقرة ٢٠ من هذا الفرع ووفقاً للجداول الزمنية المحددة لتخفيض القوات وإزالة القواعد كل على حدة .

المرحلة الثانية

بعد انقضاء مدة قدرها ٦٠ يوماً تبدأ من تاريخ بدء نفاذ الوثيقة الحالية ، تضع الأطراف خلال الـ ٣٠ يوماً التالية ما يلي :

(أ) الحدود القصوى المتعلقة بأنواع الأسلحة في مرفق الوثيقة الحالية ، وكذا الجداول الزمنية لعمليات تخفيضها .

(ب) الحدود القصوى المتعلقة بعدد الجنود والمنشآت العسكرية التي يجوز لكل طرف الاحتفاظ بها ، وكذا الجداول الزمنية لعمليات تخفيض القوات أو إزالة المنشآت العسكرية .

(ج) في حالة انقضاء هذه المدة دون أن يتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن الحدود القصوى والجداول الزمنية المذكورة أعلاه ، تسري مؤقتاً وبموافقة مسبقة من تلك الأطراف ، الحدود القصوى والجداول الزمنية المقترحة في الدراسات التقنية التي أجرتها لجنة التحقق والمراقبة . وتحدد الأطراف بالاتفاق فيما بينها حداً زمنياً جديداً لانتهاء المفاوضات ولوضع الحدود المذكورة أعلاه .

وإذا لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن الحدود القصوى ، تعين عليها أن تعلّق تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمناورات العسكرية الدولية والقواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية ، والمستشارين العسكريين الأجانب والتي وضعت لها حدود زمنية في الوثيقة الحالية ، وتستثنى من ذلك الحالات التي تتفق فيها الأطراف على غير ذلك .

وتعتبر الحدود القصوى المشار إليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) وكذا الجداول الزمنية جزءًا لا يتجزأ من الوثيقة الحالية وتكون لها نفس قوة الإلزام القانوني من اليوم التالي لانقضاء الثلاثين يوماً المحددة للمرحلة الثانية ، أو من اليوم التالي لتحديدها بالاتفاق بين الأطراف .

ويتم التوصل إلى الحدود القصوى المتفق عليها المذكورة في الفقرة الفرعية (ج) خلال مدة قدرها ١٨٠ يوماً تبدأ من تاريخ بدء نفاذ الوثيقة الحالية أو خلال مدة تحددها الأطراف ، وذلك ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك .

٢٠ـ وتلبية لاحتياجات السلم والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة ، ولوضع حدود قصوى للتطوير العسكري في دول أمريكا الوسطى ، وتحديده وتخفيضه ، تتفق الأطراف على جدول للقيم تراعى فيه القواعد الأساسية التالية ، وتخضع به جميع الأسلحة للتحديد والتخفيض :

(١) احتياجات الأمن والقدرة الدفاعية لكل دولة من دول أمريكا الوسطى ؛

(٢) حجم الإقليم وعدد السكان ؛

(٣) طول حدوده وخصائصها ؛

(٤) نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي ؛

(٥) نسبة الميزانية العسكرية إلى الإنفاق العام وبالمقارنة بالمؤشرات الاجتماعية الأخرى ؛

(٦) التكنولوجيا العسكرية والقدرة القتالية النسبية ، وعدد الجنود ونوع وعدد المنشآت وكمية الموارد العسكرية ؛

(٧) الأسلحة الخاضعة للتحديد والأسلحة الخاضعة للتخفيض ؛

(٨) الوجود العسكري الأجنبي والمستشارون الأجانب في كل دولة من دول أمريكا الوسطى .

٢١ـ الامتناع عن إدخال منظومات أسلحة جديدة تحدث تغييرات في نوعية وكمية المخزونات الحالية من العتاد الحربي ؛

٢٢ـ الامتناع عن إدخال أو حيازة أو استخدام أسلحة كيميائية فتاكة أو أسلحة بيولوجية أو إشعاعية أو أي أسلحة أخرى يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛

٢٣ـ عدم السماح بعبور أراضيها أو المرابطة أو الاحتشاد فيها أو استخدامها بأي شكل آخر من جانب قوات عسكرية أجنبية يمكن أن تشكل أعمالها تهديداً لاستقلال أي دولة من دول أمريكا الوسطى وسيادتها وسلامتها الإقليمية ؛

٢٤ـ الشروع في الإجراءات الدستورية التي تمكنها من التوقيع أو التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح أو الانضمام إليها ، وذلك إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد ؛

الفرع ٣ ـ الالتزامات المتعلقة بالقواعد العسكرية الأجنبية

٢٥ـ إغلاق جميع القواعد أو المدارس أو المنشآت العسكرية الأجنبية الموجودة في أراضيها ، والمحددة في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من المرفق ، وذلك خلال ١٨٠ يوماً من تاريخ توقيع الوثيقة الحالية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تتعهد الأطراف بأن تقدم إلى لجنة التحقق والمراقبة ، في آن واحد ، وخلال ١٥ يوماً من تاريخ توقيع هذه الوثيقة ، قائمة بهذه القواعد أو المدارس أو المنشآت العسكرية تعد وفقاً للقواعد الواردة في فقرات المرفق المذكورة أعلاه ؛

٢٦ـ عدم الترخيص بإقامة قواعد أو مدارس أو منشآت أجنبية أخرى ذات طابع عسكري في أراضيها ؛

الفرع ٤ ـ الالتزامات المتعلقة بالمستشارين العسكريين الأجانب

٢٧ـ يُرسل إلى لجنة التحقق والمراقبة خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً ، ابتداءً من تاريخ توقيع الوثيقة الحالية ، قائمة بالمستشارين العسكريين والعناصر الأجنبية الأخرى التي تشترك في أراضي الدول الأطراف في أنشطة عسكرية وشبه عسكرية وأمنية . وتراعى عند إعداد تلك القائمة التعاريف الواردة في الفقرة ١٤ من المرفق ؛

٢٨ـ يُشرع خلال مدة أقصاها ١٨٠ يوماً ، ابتداءً من تاريخ توقيع الوثيقة الحالية ، ووفقاً لدراسات وتوصيات لجنة التحقق والمراقبة ، في سحب المستشارين العسكريين والعناصر الأجنبية الأخرى التي يمكن أن تشترك في أنشطة عسكرية وشبه عسكرية وأمنية ؛

٢٩ـ وفيما يتعلق بالمستشارين الذين يضطلعون بوظائف ذات طابع تقني تتصل بإنشاء وصيانة المعدات العسكرية ، يحتفظ بسجل للمراقبة وفقاً لبنود العقود أو الاتفاقات ذات الصلة . وعلى أساس هذا السجل تقترح لجنة التحقق والمراقبة على الأطراف حدوداً معقولة بشأن عدد هؤلاء المستشارين ، في فترة زمنية مماثلة لتلك التي حددت في الفقرة ٢٧ أعلاه . وتصبح تلك الحدود جزءًا لا يتجزأ من هذه الوثيقة ؛

الفرع ٥ ـ الالتزامات المتعلقة بالاتجار بالأسلحة

٣٠ـ وقف التدفق غير المشروع للأسلحة ، على النحو المحدد في الفقرة ١٥ من المرفق ، إلى الأشخاص أو المنظمات أو القوات غير النظامية أو المجموعات المسلحة التي تهدف إلى زعزعة حكومات الدول الأطراف ؛

٣١ـ إقامة آليات مراقبة لهذا الغرض ، في المطارات ومهابط الطائرات والموانىء والمحطات الطرفية ومناطق عبور الحدود ، وعلى الطرق البرية والجوية والممرات البحرية والممرات المائية ، وفي أي نقطة أخرى أو أي مجال آخر يمكن استخدامه للاتجار بالأسلحة ؛

٣٢ـ الابلاغ عن أي انتهاكات ، سواء استناداً إلى قرائن افتراضية أو وقائع ثابتة ، إلى لجنة التحقق والمراقبة مشفوعة بالأدلة الكافية حتى يمكن للّجنة إجراء التحقيقات اللازمة وتقديم النتائج والتوصيات التي تراها مناسبة ؛

الفرع ٦ ـ الالتزامات المتعلقة بحظر تقديم الدعم إلى قوات غير نظامية

٣٣ـ الامتناع عن تقديم أي دعم سياسي أو عسكري أو مالي أو غيره إلى أفراد أو جماعات أو قوات غير نظامية أو مجموعات مسلحة تعمل على قلب أو زعزعة حكومات أخرى ، ومنع استخدام أراضيها بجميع الوسائل المتاحة لها ، للاعتداء على إقليم دولة أخرى أو لتنظيم هجمات أو أعمال تخريب أو خطف أو أنشطة جنائية في إقليم دولة أخرى ؛

٣٤ـ ممارسة رقابة دقيقة داخل حدودها بغية منع استخدام إقليمها في القيام بأي عمل عسكري ضد دولة مجاورة ؛

٣٥ـ منع استخدام منشآت ومعدات وتسهيلات تقديم الدعم السوقي أو خدمة أغراض العمليات الحربية في أراضيها وإزالتها ، في حالة استخدام إقليمها للقيام بأعمال ضد الحكومات المجاورة ؛

٣٦ـ نزع سلاح أية مجموعة أو قوة غير نظامية ثبتت مسؤوليتها عن أعمال موجهة ضد دولة مجاورة وإبعادها عن منطقة الحدود . والعمل ، بعد تشتيت القوات غير النظامية ، ووفقاً للشروط التي ستحددها الحكومات المعنية ، على تجميعها من جديد في مكان آخر أو إعادتها إلى بلدانها وذلك باستخدام الدعم المالي أو السوقي للمنظمات الدولية والحكومات المهتمة بإحلال السلم في أمريكا الوسطى ؛

٣٧ـ الإبلاغ عن أي انتهاكات ، سواء استناداً إلى قرائن افتراضية أو وقائع ثابتة ، إلى لجنة التحقق والمراقبة مشفوعة بالأدلة الكافية حتى يمكن للّجنة إجراء التحقيقات اللازمة وتقديم النتائج والتوصيات التي تراها مناسبة ؛

الفرع ٧ ـ الالتزامات المتعلقة بأعمال الإرهاب أو التمرد أو التخريب

٣٨ـ الامتناع عن تقديم أي دعم سياسي أو عسكري أو مالي أو غير ذلك إلى أعمال التمرد أو الإرهاب أو التخريب الرامية إلى زعزعة أو قلب حكومات المنطقة ؛

٣٩ـ الامتناع عن تنظيم أعمال إرهاب أو تمرّد أو تخريب في دولة أخرى أو التحريض عليها ، أو الاشتراك في مثل هذه الأعمال أو السماح بأي نشاط منظم في أراضيها بهدف تنفيذ مثل هذه الأعمال الجنائية ؛

٤٠ـ احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التالية :

(أ) اتفاقية عام ١٩٧٠ لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات [١٢] ؛

(ب) اتفاقية عام ١٩٧١ لمنع أعمال الإرهاب التي تتخذ شكل جرائم ترتكب ضد الأشخاص ، وما يتصل بذلك من أعمال الابتزاز ذات الأهمية الدولية ، والمعاقبة عليها [١٣] ؛

(ج) اتفاقية عام ١٩٧١ لمكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني [١٤] ؛

(د) اتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها [١٥] ؛

(هـ) اتفاقية عام ١٩٧٩ الدولية لمناهضة أخذ الرهائن [١٦] ؛

٤١ـ البدء ، في الإجراءات الدستورية اللازمة للتوقيع على المعاهدات والاتفاقات الدولية المشار إليها في الفقرة السابقة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها ، إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل ؛

٤٢ـ الحيلولة ، دون قيام مجموعات أو منظمات إرهابية بتخطيط أو تنفيذ أعمال إجرامية في أراضيها موجهة ضد دول أخرى أو ضد مواطني هذه الدول . والعمل ، من أجل ذلك ، على تعزيز التعاون بين مكاتب الهجرة وإدارات الشرطة المختصة وبين السلطات المدنية المناظرة ؛

٤٣ـ الإبلاغ عن أي انتهاكات ، سواء استناداً إلى قرائن افتراضية أو وقائع ثابتة ، إلى لجنة التحقق والمراقبة مشفوعة بالأدلة والقرائن الكافية حتى يمكن للّجنة إجراء التحقيقات اللازمة وتقديم النتائج والتوصيات التي تراها مناسبة ؛

الفرع ٨ ـ الالتزامات المتعلقة بشبكات الاتصال المباشر

٤٤ـ إنشاء نظام إقليمي للاتصالات يكفل الاتصال في أية لحظة بين السلطات الحكومية والمدنية والعسكرية المختصة ومع لجنة التحقق والمراقبة لمنع وقوع الحوادث ؛

٤٥ـ إنشاء لجان أمن مشتركة لمنع وقوع الحوادث وتسوية الخلافات بين الدول المجاورة .

الفصل الرابع ـ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الفرع ١ ـ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

رغبة في تعزيز عملية التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وتعزيز المؤسسات التي تمثلها وتدعمها ، تتعهد الأطراف بما يلي :

٤٦ـ بأن تنشط عملية التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وتحسنها وتعيد تنظيمها ، وتحقق انسجامها مع مختلف أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة ؛

٤٧ـ بأن تصدق على القرار ٨٤/١ الذي اتخذ في الاجتماع الثلاثين للوزراء المسؤولين عن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، المنعقد في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، والذي يستهدف إعادة إرساء القاعدة المؤسسية لعملية التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ؛

٤٨ـ بأن تساند وتشجع إبرام اتفاقات ترمي إلى تعزيز التبادل التجاري بين بلدان أمريكا الوسطى في الإطار القانوني للتكامل وبما يتماشى وروحه ؛

٤٩ـ ألاّ تتخذ أو تؤيد أي تدابير قسرية أو تمييزية تضر باقتصاد أي بلد من بلدان أمريكا الوسطى ؛

٥٠ـ بأن تتخذ تدابير تستهدف تعزيز المؤسسات المالية في المنطقة ، بما في ذلك مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، وتعزيز مساعيها الرامية إلى الحصول على الموارد وتنويع عملياتها مع الحفاظ على سلطة اتخاذ القرارات وصون مصالح جميع بلدان أمريكا الوسطى ؛

٥١ـ بأن تعزز آليات المدفوعات المتعددة الأطراف في صندوق السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وتعيد تنشيط هذه الآليات التي تعمل بالفعل من خلال غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى . ويمكن استخدام المساعدة المالية الدولية المتاحة لتحقيق هذين الهدفين ؛

٥٢ـ بأن تضطلع بمشاريع تعاونية قطاعية في المنطقة ، مثل نظام توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها ، والنظام الإقليمي للأمن الغذائي ، وخطة الاحتياجات الصحية ذات الأولوية في أمريكا الوسطى وبنما ، وغير ذلك من المشاريع التي يمكن أن تسهم في التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ؛

٥٣ـ بأن تدرس معاً مشكلة الدين الخارجي لأمريكا الوسطى من خلال تقييم يأخذ في الحسبان الظروف الداخلية لكل بلد وقدرته على الدفع ، والحالة الاقتصادية الحرجة في المنطقة ، وتدفق الموارد الإضافية اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

٥٤ـ بأن تدعم عملية وضع ، وبعد ذلك تطبيق ، نظام جديد للتعريفات الجمركية لأمريكا الوسطى ؛

٥٥ـ بأن تتخذ تدابير مشتركة لحماية وتشجيع صادراتها ، وأن تعمل قدر الإمكان على تكامل عمليات تجهيز وتسويق ونقل منتجاتها ؛

٥٦ـ بأن تتخذ التدابير اللازمة لمنح مجلس النقد لأمريكا الوسطى شخصية اعتبارية ؛

٥٧ـ بأن تدعم الجهود التي تبذلها لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى ، بالتنسيق مع الوكالة دون الإقليمية ، للحصول من المجتمع الدولي على الموارد المالية الإضافية اللازمة لإعادة تنشيط اقتصاد أمريكا الوسطى ؛

٥٨ـ بأن تطبق القواعد الدولية المنظمة للعمل وأن تكيِّف ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، قوانينها الداخلية بحيث تتوامم وهذه القواعد ، ولاسيما تلك التي تؤدي إلى إعادة تنظيم مجتمعات واقتصادات أمريكا الوسطى . وأن تنفذ ، فضلاً عن ذلك وبالتعاون مع المنظمة المذكورة ، برامج لإيجاد الوظائف وتوفير التدريب والتأهيل المهني ، فضلاً عن تطبيق التكنولوجيات المناسبة التي تهدف إلى الاستفادة بقدر أكبر من اليد العاملة والموارد الطبيعية المتاحة لكل بلد ؛

٥٩ـ بأن تلتمس الدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومن الوكالات الإنمائية الأخرى ومن المجتمع المالي الدولي لتمويل خطة الاحتياجات الصحية ذات الأولوية في أمريكا الوسطى وبنما ، وهي الخطة التي اعتمدها وزراء الصحة في برزخ أمريكا الوسطى ، بسان خوسيه في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ .

الفرع ٢ ـ الالتزامات المتعلقة باللاجئين

تتعهد الأطراف ببذل الجهود اللازمة لتحقيق ما يلي :

٦٠ـ اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الدستورية ، إذا لم يكن ذلك قد اتخذ بعد ، للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين [٤] وإلى بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين [٥] ؛

٦١ـ الأخذ بالمصطلحات الواردة في الاتفاقية والبروتوكول المشار إليهما في الفقرة السابقة للتمييز بين اللاجئين والفئات الأخرى من المهاجرين ؛

٦٢ـ إنشاء الأجهزة الداخلية اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاقية والبروتوكول ، المشار إليهما في الفقرة ٦٠ ، بمجرد الانضمام إلى الاتفاقية ؛

٦٣ـ إنشاء أجهزة التشاور بين بلدان أمريكا الوسطى وممثلي المكاتب الحكومية المسؤولة عن معالجة مشكلة اللاجئين في كل دولة ؛

٦٤ـ دعم الأعمال التي تضطلع بها ، في أمريكا الوسطى ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإنشاء أجهزة التنسيق المباشرة لتيسير اضطلاعها بولايتها ؛

٦٥ـ ضمان أن تكون عودة اللاجئين إلى أوطانهم طوعية في كل حالة من الحالات ، وأن يتم إعلان الرغبة فيها على أساس فردي وأن تجرى بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

٦٦ـ ضمان إنشاء لجان ثلاثية تتألف من ممثلي دولة المنشأ ، والدولة المستقبلة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من أجل تيسير عودة اللاجئين إلى أوطانهم ؛

٦٧ـ تعزيز برامج حماية اللاجئين ومساعدتهم ، ولاسيما في ميادين الصحة والتعليم والعمل والأمن ؛

٦٨ـ ضمان وضع برامج ومشاريع تحقق الاكتفاء الذاتي للّاجئين ؛

٦٩ـ تدريب الموظفين المسؤولين في كل دولة عن حماية اللاجئين ومساعدتهم ، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية ؛

٧٠ـ التماس المساعدة الفورية من المجتمع الدولي للّاجئين في أمريكا الوسطى ، إما بصورة مباشرة عن طريق الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وإما عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات والوكالات ؛

٧١ـ القيام ، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بتحديد بلدان أخرى قد تقبل لاجئين من أمريكا الوسطى . وينبغي عدم تحويل أي لاجىء ، بحال من الأحوال ، إلى بلد ثالث دون رغبته ؛

٧٢ـ ضمان قيام حكومات المنطقة ببذل الجهود اللازمة للقضاء على أسباب مشكلة اللاجئين ؛

٧٣ـ ضمان أن تسمح البلدان المستقبلة ، متى تم التوصل إلى اتفاق بشأن الأسس اللازمة لعودة اللاجئين الطوعية والفردية إلى أوطانهم مع توفير الضمانات الكاملة لهم ، لوفود رسمية من بلد المنشأ بزيارة مخيمات اللاجئين بصحبة ممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلد المستقبل ؛

٧٤ـ ضمان قيام البلدان المستقبلة ، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بتيسير إجراءات المغادرة للّاجئين في حالات العودة الطوعية والفردية إلى الوطن ؛

٧٥ـ اتخاذ تدابير مناسبة في البلدان المستقبلة للحيلولة دون مشاركة اللاجئين في أنشطة موجهة ضد بلد المنشأ ، مع احترام حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين في جميع الأوقات ؛

٧٦ـ اعتبار الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة مقر إقامتهم المعتاد وترك أموالهم وسبل ارتزاقهم ، نتيجة للمنازعات السائدة ، وانتقلوا إلى مكان آخر في بلدهم الأصلي بحثاً عن الحماية والأمن الشخصيين ، وطلباً للمساعدة من أجل سد احتياجاتهم الأساسية ، أشخاصاً مشرّدين ؛

٧٧ـ العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي ، بناءً على طلب الطرف المعني ، للحصول على التعاون اللازم لتنفيذ البرامج التي يعدّها كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالأشخاص المشردين .

الجزء الثاني ـ الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة

١ ـ يتلقى وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى الآراء والتقارير والتوصيات التي تقدمها أجهزة التنفيذ والمتابعة ، المذكورة في هذا الجزء الثاني ، ويتخذون ، بتوافق الآراء ، بلا إبطاء ، القرارات الملائمة لكفالة التقيد الكامل بالالتزامات المبرمة في الوثيقة الحالية . ولأغراض هذه الوثيقة يُراد بتوافق الآراء عدم وجود اعتراض صريح يمثل عقبة أمام اتخاذ أي قرار قيد النظر وتشارك فيه جميع الدول الأطراف ، ويخضع أي نزاع للإجراءات المنصوص عليها في الوثيقة .

٢ ـ من أجل كفالة تنفيذ ومتابعة الالتزامات الواردة في الوثيقة الحالية تقرر الأطراف إنشاء الأجهزة التالية :

ألف ـ لجنة مخصصة لتقييم ومتابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية وشؤون اللاجئين والمشرّدين ؛

باء ـ لجنة التحقق والمراقبة للمسائل الأمنية ؛

جيم ـ لجنة مخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ يكون تكوين الأجهزة المنشأة بهذه الوثيقة وهياكلها ووظائفها كما يلي :

ألف ـ اللجنة المخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية وشؤون اللاجئين والمشرّدين

(أ) تكوين اللجنة

تتألف اللجنة من خمسة أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والحياد تقترح أسماءهم مجموعة كونتادورا ، ويقبلهم الأطراف بالاتفاق المشترك . ويتعيّن أن تكون جنسيات أعضاء اللجنة مختلفة عن جنسيات الأطراف . ويكون للّجنة أمانة تقنية وإدارية مسؤولة عن أعمالها الجارية .

(ب) وظائف اللجنة

تنظر اللجنة في التقارير التي تتعهد الأطراف بتقديمها سنوياً بشأن كيفية تنفيذها للالتزامات المتعلقة بالمصالحة الوطنية ، وحقوق الإنسان ، والإجراءات الانتخابية ، واللاجئين .

وفضلاً عن ذلك ، تتلقى اللجنة الرسائل التي تقدم إليها للعلم بشأن هذه المواضيع من جانب منظمات أو أفراد ، مما قد يسهم ببيانات مفيدة من أجل اضطلاعها بولايتها .

وتقوم اللجنة بجمع المعلومات التي تراها وثيقة الصلة بذلك ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية ، يأذن الطرف الذي تشير إليه الرسالة لأعضاء اللجنة بدخول أراضيه ، ويقدم لهم التسهيلات اللازمة .

وتقوم اللجنة بإعداد تقرير سنوي وأية تقارير خاصة تراها ضرورية بشأن التقيُّد بالالتزامات ، ويجوز أن تتضمن هذه التقارير ، عند الاقتضاء ، استنتاجات وتوصيات .

وترسل اللجنة تقاريرها إلى الأطراف وإلى حكومات بلدان مجموعة كونتادورا . وعند انقضاء الفترة التي تحددها القواعد لقيام الدول الأطراف بتقديم الملاحظات ، تقوم اللجنة بإعداد تقارير نهائية تكون علنية ما لم تقرر اللجنة نفسها خلاف ذلك .

(ج) النظام الداخلي

تتولى اللجنة وضع نظامها الداخلي ، وتبلّغه للأطراف .

(د) إنشاء اللجنة

تنشأ اللجنة متى أصبحت الوثيقة الحالية نافذة .

باء ـ لجنة التحقق والمراقبة للمسائل الأمنية

(أ) تكوين اللجنة

تتألف اللجنة من :

— أربعة مفوضين يمثلون أربع دول ، مشهود لها بالحياد ، ولها مصلحة حقيقية في الإسهام في حل أزمة أمريكا الوسطى ، تقترح أسماءهم مجموعة كونتادورا وتوافق عليهم الأطراف ؛

— أمين تنفيذي من إحدى دول أمريكا اللاتينية تُسند إليه واجبات تقنية وإدارية ، تقترح اسمه مجموعة كونتادورا ، وتوافق عليه الأطراف بالاتفاق المشترك ، ويتولى مسؤولية تسيير أعمال اللجنة .

(ب) وظائف اللجنة

يكون للّجنة ، لأداء وظائفها ، هيئة دولية من المفتشين ، تزودها بها الدول الأعضاء في اللجنة ، ويتولى تنسيقها مدير للعمليات .

تنفّذ الهيئة الدولية للمفتشين المهام التي تكلّفها بها اللجنة بالطرق والسبل التي تحددها أو تقررها اللجنة في نظامها الداخلي .

يكون تحت تصرف الهيئة الدولية للمفتشين جميع الموارد البشرية والمادية التي تقرر اللجنة توفرها لها لضمان التقيد بدقة بالالتزامات المتعلقة بمسائل الأمن . وتكون أعمال الهيئة سريعة ودقيقة .

يتعهد الأطراف بإسداء كل التعاون اللازم للّجنة لتسهيل اضطلاعها بمهمتها .

لأغراض التعاون مع اللجنة في أدائها لمهامها يكون للّجنة لجنة استشارية مكونة من ممثل لكل دولة من دول أمريكا الوسطى ، تناط بها الواجبات التالية :

(١) العمل كجهاز اتصال بين لجنة التحقق والمراقبة والأطراف ؛

(٢) المساعدة في أداء الواجبات المناطة بلجنة التحقق والمراقبة ؛

(٣) التعاون ، بناءً على طلب اللجنة ، في إيجاد حل سريع للحوادث أو المنازعات ؛

يجوز للّجنة أن توجه الدعوة إلى ممثل للأمين العام للأمم المتحدة وممثل للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية للاشتراك في اجتماعاتها بصفة مراقب .

يجوز للّجنة أن تنشىء هيئات فرعية وأن تلتمس المساعدة والعون مما قد يكون قائماً من اللجان المختلطة .

(ج) وظائف اللجنة

تتمثل وظيفة اللجنة في ضمان التقيد بما يجري تحمله من التزامات تتعلق بالمسائل الأمنية . ووصولاً لتلك الغاية ستقوم اللجنة بما يلي :

— التحقق من التقيد بالالتزامات المتعلقة بالمناورات العسكرية ، المنصوص عليها في الوثيقة الحالية ؛

— التأكد من عدم الحصول على أية أعتدة عسكرية إضافية وعدم زيادة القوات العسكرية ، وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (أ) من المرحلة الأولى ، من الفقرة ١٩ من الجزء الأول ، من الوثيقة الحالية ؛

— تتلقى من الأطراف في آن واحد قوائم بما لديها ، كل على حدة ، من أسلحة ومنشآت عسكرية وتعداد الجنود الموجودين تحت السلاح وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ب) من المرحلة الأولى ، من الفقرة ١٩ من الجزء الأول من الوثيقة الحالية ؛

— إجراء الدراسات التقنية المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) من المرحلة الأولى ، من الفقرة ١٩ من الجزء الأول من الوثيقة الحالية ؛

— التأكد من تقيد الأطراف الكامل بالحدود القصوى المعتمدة ، أو النافذة بصفة مؤقتة ، فيما يتعلق بمختلف فئات الأسلحة والمنشآت العسكرية وتعداد الجنود الموجودين تحت السلاح وأيضاً بالجداول الزمنية الخاصة بالتخفيض والمعتمدة ، أو النافذة بصفة مؤقتة ؛

— التأكد من أن اللوازم المستكملة ، الذخائر وقطع الغيار ومعدات الاستبدال التي يجري الحصول عليها ، تتفق مع قوائم الجرد والسجلات التي سبق أن قدّمها الأطراف ومع الحدود والمواعيد المعتمدة ، أو النافذة بصفة مؤقتة ؛

— التحقق من عدم إدخال أية منظومات جديدة من الأسلحة يكون من شأنها أن تحدث تغييراً نوعياً أو كمياً في المخزونات الحالية من العتاد الحربي ، والتحقق من عدم إدخال أو استخدام الأسلحة المحظورة بمقتضى الوثيقة الحالية ؛

— وضع سجل بجميع عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها الأطراف ، بما في ذلك الهبات وأية عمليات نقل للعتاد الحربي ؛

— التحقق من وفاء الدول الأطراف بالالتزام ببدء وإكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للتوقيع على المعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى ، المتعلقة بنزع السلاح ، أو التصديق عليها أو الانضمام إليها وبالمضي في الإجراءات المفضية إلى تلك الغاية ؛

— تتلقى من الأطراف في آن واحد قائمة بالقواعد والمدارس والمنشآت العسكرية الأجنبية والتحقق من إزالتها وفقاً لأحكام الوثيقة الحالية ؛

— تتلقى بيانات بعدد المستشارين العسكريين الأجانب والعناصر الأجنبية الأخرى التي تشترك في الأنشطة العسكرية والأمنية والتحقق من انسحابها وذلك وفقاً لتوصيات لجنة التحقق والمراقبة ؛

— التحقق من الامتثال لأحكام الوثيقة الحالية فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة والنظر في أية تقارير تقدم بشأن عدم الامتثال لتلك الأحكام . ولهذا الغرض ، تؤخذ المعايير التالية في الحسبان :

(١) منشأ تجارة السلاح : الميناء أو المطار الذي شحنت منه الأسلحة أو الذخائر أو المعدات أو أية أنواع أخرى من الإمدادات العسكرية إلى منطقة أمريكا الوسطى ؛

(٢) الأشخاص الضالعون : الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات المشتركة في تنظيم وتنفيذ عمليات الاتجار بالأسلحة ، بما في ذلك مشاركة الحكومات أو مَن يمثلها ؛

(٣) أنواع الأسلحة أو الذخائر أو المعدات أو الأنواع الأخرى من الإمدادات العسكرية : فئات الأسلحة ، وأعيرتها ، وبلد الصنع ، وبلد المنشأ ، وكميات كل نوع من أنواع الأسلحة أو الذخائر أو المعدات أو الأنواع الأخرى من الإمدادات العسكرية ؛

(٤) وسائل النقل خارج المنطقة : وسائل النقل البري أو البحري أو الجوي ، بما في ذلك جنسية تلك الوسائل ؛

(٥) طرق النقل خارج المنطقة : ذكر الطرق التجارية التي سُلكت ، بما في ذلك أماكن التوقف أو المحطات المتوسطة ؛

(٦) أماكن تخزين الأسلحة أو الذخائر أو المعدات أو الأنواع الأخرى من الإمدادات العسكرية ؛

(٧) مناطق وطرق الاتجار داخل المنطقة : وصف المناطق والطرق ؛ ومشاركة القطاعات الحكومية أو غيرها ، فيما يتعلق بممارسة الاتجار بالأسلحة ، أو موافقتها على ذلك ؛ ومعدل استخدام هذه المناطق والطرق ؛

(٨) وسائل النقل بين المناطق : تحديد وسائل النقل المستخدمة ، وملكية هذه الوسائل والتسهيلات المقدمة من الحكومات أو من القطاعات الحكومية أو غيرها ، فضلاً عن طرائق التسليم الأخرى ؛

(٩) الوحدة المستقبلة أو الوحدة المتجهة إليها الأسلحة : تحديد الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات التي تتلقى الأسلحة ؛

— التحقق من الامتثال لأحكام الوثيقة الحالية فيما يتعلق بالقوات غير النظامية ، ومن عدم استخدام أراضيها في شن أعمال لزعزعة الاستقرار في أية دولة أخرى ، والنظر في أية تقارير ترد في ذلك الصدد ؛ ولهذا الغرض ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المعايير التالية :

(١) المنشآت أو الوسائط أو القواعد أو المعسكرات أو التسهيلات التي تستهدف تقديم الدعم الإداري لقوات غير نظامية أو دعم العمليات التي تقوم بها ، بما في ذلك مراكز القيادة والاتصالات اللاسلكية والبث الإذاعي ؛

(٢) تحديد أنشطة الدعاية أو الدعم السياسي أو المادي أو الاقتصادي أو العسكري للأعمال الموجهة ضد أي دولة في المنطقة ؛

(٣) تحديد الأشخاص والجماعات والقطاعات الحكومية الضالعة في هذه الأعمال ؛

— التحقق من تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بالإرهاب والتخريب والتدمير وفقاً لأحكام الوثيقة الحالية .

يجوز للّجنة والأطراف المعنية أن تطلب ، على النحو الذي تراه مناسباً ، مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية لتقديم يد العون في حل المشاكل الإنسانية التي تؤثر على بلدان أمريكا الوسطى .

(د) القواعد والإجراءات

تتلقى اللجنة أي تقرير ، موثق حسب الأصول ، بشأن انتهاك الالتزامات المتعلقة بالأمن المضطلع بها بمقتضى الوثيقة الحالية ، وتبلّغه إلى الأطراف المعنية ، وتتولى بدء ما تراه مناسباً من تحقيقات .

ويحق للّجنة أيضاً أن تقوم ، بناءً على مبادرة منها ، بالتحقيقات التي تراها مناسبة .

تتولى اللجنة إجراء تحقيقاتها من خلال القيام بعمليات التفتيش على الطبيعة وبجمع أقوال الشهود واتخاذ أية إجراءات أخرى تراها لازمة لأداء مهامها .

تقوم اللجنة ، دون أن يتعارض ذلك مع تقاريرها الربع سنوية وتقاريرها الخاصة ، في حالة ورود أية تقارير بشأن انتهاك الالتزامات المتعلقة بالأمن والواردة في الوثيقة الحالية أو بشأن عدم الامتثال لها ، بإعداد تقرير يشتمل على توصيات موجهة إلى الأطراف المعنية .

تقدم الأطراف إلى اللجنة جميع التسهيلات ، كما تتعاون معها تعاوناً فورياً وتاماً لتمكينها من أداء مهامها بشكل كامل . كما تكفل اللجنة سرية جميع المعلومات التي تحصل عليها أو تتلقاها في معرض ما تقوم به من تحقيقات .

تحيل اللجنة ، بصفة سرية ، جميع تقاريرها وتوصياتها إلى الدول الأطراف وإلى حكومات مجموعة كونتادورا . ويجوز لها أن تنشرها حينما ترى أن ذلك من شأنه أن يسهم في التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الوثيقة .

(هـ) النظام الداخلي

تقوم اللجنة ، عقب إنشائها ، بوضع نظامها الداخلي بالتشاور مع الدول الأطراف .

(و) فترة ولاية أعضاء اللجنة

يكون لممثلي الدول الأعضاء في اللجنة فترة ولاية أولى لمدة سنتين ، يمكن مدّها بالاتفاق المشترك بين الأطراف والدول المشتركة في هذه اللجنة .

(ز) إنشاء اللجنة

تنشأ اللجنة في اللحظة التي يوقّع فيها على الوثيقة .

جيم - اللجنة المخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

(أ) تكوين اللجنة

لأغراض الوثيقة الحالية يشكل اجتماع وزراء الاقتصاد في دول أمريكا الوسطى اللجنة المخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

يكون للّجنة أمانة تقنية وإدارية تكون مسؤولة عن عملياتها الجارية ؛ وتتولى القيام بهذه الوظيفة الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

(ب) وظائف اللجنة

تتلقى اللجنة التقارير الدورية للأطراف بشأن التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

تقوم اللجنة بتقييمات دورية للتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مستعينة لهذا الغرض بالمعلومات التي تقدمها الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة .

تقدم اللجنة في تقاريرها الدورية مقترحات من أجل توطيد التعاون الإقليمي وتعزيز خطط التنمية ، مع التركيز بوجه خاص على الجوانب المذكورة في الالتزامات الواردة في الوثيقة الحالية .

٤ - تمويل أجهزة التنفيذ والمتابعة :

(أ) يجري تمويل آليات التنفيذ والمتابعة المشار إليها في الجزء الثاني من الوثيقة الحالية من صندوق لإقرار السلم في أمريكا الوسطى .

(ب) تتكون موارد هذا الصندوق من مساهمات متساوية تقدمها الدول الأطراف ومن تبرعات إضافية من دول أخرى أو منظمات دولية أو مصادر أخرى ، ويمكن لدول أمريكا الوسطى أن تقوم بإدارة هذه الأموال بالتعاون مع مجموعة كونتادورا .

الجزء الثالث - الأحكام النهائية

١ - الالتزامات التي تعقدها الأطراف في الوثيقة الحالية وفي مرفقها ذات طابع قانوني ومن ثم فهي ملزمة .

٢ ـ يصدّق على الوثيقة الحالية وفقاً للإجراءات الدستورية المستقرة في كل دولة من دول أمريكا الوسطى . وتودع كل دولة موقعة صك تصديقها لدى وزارة خارجية جمهورية بنما .

٣ ـ يبدأ نفاذ الوثيقة الحالية بعد ثمانية أيام من تاريخ إيداع الصك الخامس من صكوك التصديق .

٤ ـ تمتنع الأطراف ، اعتباراً من تاريخ توقيع الوثيقة الحالية إلى حين بدء نفاذها عن القيام بأي أعمال يكون من شأنها إحباط هدف هذه الوثيقة ومقصدها ، وتسعى أيضاً بحسن نية ، وطبقاً لتشريعاتها الداخلية ، إلى اتخاذ التدابير الانفرادية اللازمة لضمان تنفيذ الآليات المشار إليها في الجزء الثاني من هذه الوثيقة .

٥ ـ يحال أي نزاع ، يتعلق بتفسير أو تطبيق الوثيقة الحالية ، ولا يمكن تسويته عن طريق الآلية المنصوص عليها في الجزء الثاني منها ، إلى وزراء خارجية الأطراف للنظر فيه واتخاذ قرار إجماعي بشأنه .

٦ ـ في حالة استمرار النزاع ، يبذل وزراء خارجية الدول التي تتألف منها مجموعة كونتادورا ، بناءً على طلب أي طرف من الأطراف ، مساعيهم الحميدة لتمكين الأطراف المعنية من حل ذلك النزاع . وبعد استنفاد هذا السبيل يكون لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا أن يقترحوا وسيلة سلمية أخرى لتسوية النزاع ، وفقاً لأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ٢٤ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

وإذا انقضى ٣٠ يوماً دون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن تنفيذ الإجراء المقترح ، يجوز لأي طرف منها أن ينشر النتائج أو التقارير أو التوصيات المتصلة بالنزاع ، والصادرة عن أجهزة التنفيذ والمتابعة المنشأة بموجب الجزء الثاني من الوثيقة الحالية .

٧ ـ لا يجوز إبداء تحفظات على الوثيقة الحالية .

٨ ـ يشكل المرفق والبروتوكولات الإضافية من الأول إلى الرابع جزءًا لا يتجزأ من الوثيقة الحالية .

٩ ـ تظل الوثيقة الحالية نافذة لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترات مماثلة ما لم يعلن أي من الأطراف قراره بما يفيد العكس قبل انقضاء مدة السنوات الخمس بستة أشهر . وتجتمع الدول الأطراف ودول مجموعة كونتادورا ، بناءً على طلب أي من الأطراف ، قبل انقضاء كل فترة بستة أشهر ، لتقييم الوثيقة واتخاذ ما تراه ضرورياً من خطوات .

١٠ـ تسجل الأطراف الوثيقة الحالية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وإثباتاً لذلك ، فإن وزراء خارجية حكومات بلدان أمريكا الوسطى ، قد ذيلوا بتوقيعاتهم هذه الوثيقة في ست نسخ أصلية ، باللغة الاسبانية ، تودع إحداها لدى وزارة خارجية جمهورية بنما .

حرر في مدينة بنما ، في اليوم السادس من شهر حزيران/يونيه من عام ألف وتسعمائة وستة وثمانين .

عن حكومة جمهورية السلفادور
نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية

عن حكومة جمهورية غواتيمالا
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية كوستاريكا
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية نيكاراغوا
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية هندوراس
وزير الخارجية

المرفق

تعاريف المصطلحات العسكرية

توافق الأطراف على التعاريف التالية للمصطلحات العسكرية :

١ ـ سجل : البيانات العددية أو الرسوم البيانية عن القوات العسكرية وشبه العسكرية وقوات الأمن والمنشآت العسكرية .

٢ ـ قائمة : بيان تفصيلي بالأسلحة والمعدات العسكرية الوطنية أو المملوكة لأجانب ، مزودة بأكبر قدر ممكن من المواصفات .

٣ ـ تعداد : البيانات العددية بشأن الأفراد العسكريين أو المدنيين الأجانب العاملين بصفة استشارية في مسائل الدفاع و/أو الأمن .

٤ ـ منشأة عسكرية : مؤسسة أو هيكل أساسي يشمل المطارات والثكنات والحصون والمعسكرات والمنشآت الجوية والبحرية أو المنشآت المماثلة الخاضعة للاختصاص العسكري ، ومواقعها الجغرافية .

٥ ـ خريطة التنظيم والمعدات : وثيقة تصف مهمة وحدة عسكرية نموذجية وتنظيمها ومعداتها وقدراتها وحدودها ، في مختلف مستوياتها .

٦ ـ معدات عسكرية : المواد الفردية والجماعية ، باستثناء الأسلحة ، المملوكة وطنياً أو لأجانب ، والمستخدمة من جانب قوة عسكرية في حياتها وعملياتها اليومية .

٧ ـ تصنيف الأسلحة :

(أ) حسب الطبيعة :

١ ـ تقليدية ؛

٢ ـ كيماوية ؛

٣ ـ بيولوجية ؛

٤ ـ إشعاعية .

(ب) حسب المدى :

١ ـ قصيرة : أسلحة جماعية وفردية محمولة ؛

٢ ـ متوسطة : أسلحة دعم غير محمولة (هاونات وهوتزرات ومقذوفات مدفعية) ؛

٣ ـ طويلة : صواريخ وقذائف موجهة ، وتنقسم فرعياً إلى :

أ ـ صواريخ متوسطة المدى لا يزيد مداها الأقصى عن عشرين (٢٠) كيلومتراً ؛

ب ـ صواريخ بعيدة المدى يبلغ مداها عشرين (٢٠) كيلومتراً أو أكثر ؛

ج ـ قذائف موجهة قصيرة المدى لا يزيد أقصى مدى لها عن مائة (١٠٠) كيلومتر ؛

د ـ قذائف موجهة متوسطة المدى : يتراوح مداها بين مائة (١٠٠) وخمسمائة (٥٠٠) كيلومتر ؛

هـ ـ قذائف موجهة طويلة المدى : يبلغ مداها خمسمائة (٥٠٠) كيلومتر أو أكثر .

(ج) حسب العيار والوزن :

١ ـ خفيفة : مائة وعشرون (١٢٠) ملليمتراً أو أقل ؛

٢ ـ متوسطة : أكثر من مائة وعشرين (١٢٠) ملليمتراً وأقل من مائة وستين (١٦٠) ملليمتراً ؛

٣ ـ ثقيلة : أكثر من مائة وستين (١٦٠) ملليمتراً وأقل من مائتين وعشرة (٢١٠) ملليمترات .

٤ ـ ثقيلة جداً : أكثر من مائتين وعشرة (٢١٠) ملليمترات .

(د) حسب المسار :

١ ـ أسلحة ذات مسار مستقيم ؛

٢ ـ أسلحة ذات مسار منحني :

أ ـ هاونات ؛

ب ـ هاوتزرات ؛

ج ـ مقذوفات مدفعية ؛

د ـ صواريخ .

(هـ) حسب وسيلة النقل :

١ ـ على الأقدام ؛

٢ ـ على ظهور الخيل ؛

٣ ـ بالجر أو السحب ؛

٤ ـ ذاتية الدفع ؛

٥ ـ يمكن نقل كافة الأسلحة بالطرق البرية أو السكك الحديدية أو البحر أو الجو ؛

٦ ـ تصنف الأسلحة المنقولة جواً كما يلي :

أ ـ منقولة بالطائرات العمودية ؛

ب ـ منقولة بالطائرات .

٨ ـ خصائص ينبغي مراعاتها في مختلف أنواع الطائرات والطائرات العمودية :

(أ) النوع ؛

(ب) الكمية ؛

(ج) الطاقم ؛

(د) الصناعة ؛

(هـ) السرعة ؛

(و) القدرة ؛

(ز) نظام الدفع ؛

(ح) مزودة أو غير مزودة بمدافع ؛

(ط) نوع الأسلحة ؛

(ي) مدى العمل ؛

(ك) النظام الملاحي ؛

(ل) نظام الاتصالات ؛

(م) نوع المهمة المنفذة .

٩ ـ الخصائص التي ينبغي مراعاتها في مختلف السفن والناقلات :

(أ) نوع السفينة ؛

(ب) حوض السفن وسنة التصنيع ؛

(ج) الحمولة الطنّية ؛

(د) الحجم ؛

(هـ) الغاطس ؛

(و) الطول ؛

(ز) نظام الدفع ؛

(ح) نوع الأسلحة ونظام الإطلاق ؛

(ط) الطاقم .

١٠ـ الخدمات : الهيئات السوقية والإدارية التي توفر الدعم العام للقوات المسلحة وشبه المسلحة وقوات الأمن .

١١ـ مراكز التدريب العسكري : منشآت التعليم والتوجيه والتدريب للأفراد العسكريين من مختلف المستويات وفي مختلف مجالات التخصص .

١٢ـ القاعدة العسكرية : الحيز البري أو البحري أو الجوي الذي يحتوي على منشآت عسكرية وأفراد ومعدات تحت قيادة عسكرية . ويتعين مراعاة العناصر التالية عند تعريف القاعدة العسكرية الأجنبية :

— الإدارة والرقابة ؛

— مصدر التمويل ؛

— النسبة المئوية للأفراد المحليين والأجانب ؛

— الاتفاقات الثنائية ؛

— الموقع والمنطقة الجغرافية ؛

— تحوّل جزء من المنطقة إلى دولة أخرى ؛

— عدد الأفراد .

١٣ـ المنشآت العسكرية الأجنبية : هي التي تقام كي تستخدمها وحدات أجنبية لأغراض المناورات أو التدريب أو الأغراض العسكرية الأخرى ، بموجب معاهدات أو اتفاقات ثنائية . وقد تكون هذه المنشآت مؤقتة أو دائمة .

١٤ـ المستشارون العسكريون الأجانب : المستشارون العسكريون ومستشارو الأمن هم الأفراد العسكريون أو المدنيون الأجانب الذين يقومون بمهام تقنية أو تدريبية أو استشارية في المجالات التنفيذية التالية : التكتيك ، السوقيات ، الاستراتيجيات ، التنظيم والأمن في البر أو البحر أو الجو أو قوات الأمن في دول أمريكا الوسطى بموجب اتفاقات أبرمت مع حكومة أو أكثر .

١٥ـ الاتجار بالأسلحة : يعني عملية تشكّل قيام الحكومات أو الأفراد أو مجموعات من داخل المنطقة أو خارجها بنقل أسلحة إلى مجموعات أو قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة تسعى إلى زعزعة الحكومات في المنطقة . كما يشمل أيضاً عبور هذه التجارة عبر أراضي دولة ثالثة ، برضاها أو بدون رضاها ، إلى المجموعات المذكورة آنفاً في دولة أخرى .

١٦ـ المناورات العسكرية الوطنية : هي تمرينات أو قتال أو حرب صورية تقوم بها القوات في أوقات السلم لأهداف التدريب . وتشترك فيها القوات المسلحة للبلد على أرضها ، وقد تشمل وحدات برية وبحرية وجوية . ويكون الهدف منها هو تعزيز قدرتها على العمليات .

١٧ـ المناورات العسكرية الدولية : وهذه تشمل جميع العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة ـ بما فيها الوحدات البرية والبحرية والجوية ـ التابعة لبلدين أو أكثر على أراضي أحد البلدين أو في منطقة دولية ، بهدف تعزيز قدرتها على العمليات ووضع تدابير تنسيقية مشتركة .

١٨ـ تشمل قوائم الجرد التي تضعها كل دولة ، على أساس قائمة منفصلة لكل فرع من فروع قواتها المسلحة ، عدد الأفراد والأسلحة والذخائر ، والمعدات والمنشآت الخاصة بالقوات المذكورة أدناه وفقاً لإجراءاتها التنظيمية :

(أ) قوات الأمن :

١ ـ حرس الحدود ؛

٢ ـ خفر المدن والمناطق الريفية ؛

٣ ـ القوات العسكرية الملحقة بمواقع أخرى ؛

٤ ـ قوات الأمن العام ؛

٥ ـ مركز التدريب والتعليم ؛

٦ ـ قوات أخرى .

(ب) القوات البحرية :

١ ـ الموقع ؛

٢ ـ نوع القاعدة ؛

٣ ـ عدد السفن وخصائص الأسطول البحري ؛ نوع الأسلحة ؛

٤ ـ شبكة الدفاع ؛ نوع الأسلحة ؛

٥ ـ شبكات الاتصالات ؛

٦ ـ خدمات العتاد الحربي ؛

٧ ـ خدمات النقل الجوي والبري ؛

٨ ـ الخدمات الصحية ؛

٩ ـ خدمات الصيانة ؛

١٠ـ الخدمات الإدارية ؛

١١ـ التجنيد ومدة الخدمة ؛

١٢ـ مراكز التدريب والتعليم ؛

١٣ـ غير ذلك .

(ج) القوات الجوية :

١ ـ الموقع ؛

٢ ـ طاقة مدارج الطائرات ؛

٣ ـ عدد الطائرات وخصائص الأسطول الجوي ؛ نوع الأسلحة ؛

٤ ـ شبكة الدفاع ؛ نوع الأسلحة ؛

٥ ـ شبكة الاتصالات ؛

٦ ـ خدمات العتاد الحربي ؛

٧ ـ الخدمات الصحية ؛

٨ ـ خدمات النقل البري ؛

٩ ـ مراكز التدريب والتعليم ؛

١٠ـ خدمات الصيانة ؛

١١ـ الخدمات الإدارية ؛

١٢ـ التجنيد ومدة الخدمة ؛

١٣ـ غير ذلك .

(د) أسلحة الجيش :

١ ـ المشاة ؛

٢ ـ المشاة الميكانيكية ؛

٣ ـ المشاة المحمولة جواً ؛

٤ ـ الفرسان ؛

٥ ـ المدفعية ؛

٦ ـ المدرعات ؛

٧ ـ الإشارة ؛

٨ ـ المهندسون ؛

٩ ـ القوات الخاصة ؛

١٠ـ قوات الاستطلاع ؛

١١ـ الخدمات الصحية ؛

١٢ـ خدمات النقل ؛

١٣ـ خدمات العتاد الحربي ؛

١٤ـ خدمات الصيانة ؛

١٥ـ الخدمات الإدارية ؛

١٦ـ الشرطة العسكرية ؛

١٧- مركز التدريب والتعليم ؛

١٨- يجب أن تتضمن هذه الوثيقة معلومات دقيقة عن نظام التجنيد والالتحاق بالجيش ومدة الخدمة ؛

١٩- غير ذلك .

(هـ) القوات شبه العسكرية .

(و) معلومات لازمة للموانىء الجوية : المطارات القائمة :

١ - معلومات تفصيلية عن الموقع والفئة ؛

٢ - موقع المنشآت ؛

٣ - أبعاد مدارج إقلاع الطائرات وأماكن وقوفها وحظائر الصيانة ؛

٤ - المرافق : المباني ، ومنشآت الصيانة ، وإمدادات الوقود ، والوسائل الملاحية ، وشبكات الاتصالات .

(ز) معلومات لازمة فيما يتعلق بالمحطات الطرفية والموانىء :

١ - الموقع والخصائص العامة ؛

٢ - ممرات الدخول والاقتراب ؛

٣ - الأرصفة البحرية ؛

٤ - طاقة المحطة الطرفية .

(ح) الأفراد العاملون : يجب إيراد بيانات عددية عن الأفراد الموجودين في الخدمة الفعلية ، وفي الاحتياط ، وفي قوات الأمن والمؤسسات شبه العسكرية . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تتضمن البيانات المتعلقة بالمستشارين عددهم ، ووضعهم فيما يتعلق بالهجرة ، وتخصصاتهم ، وجنسيتهم ، ومدة بقائهم في البلد ، ومعلومات عن الاتفاقات أو العقود ذات الصلة .

(ط) فيما يتعلق بالأسلحة ، يجب إدراج الذخائر بجميع أنواعها والمتفجرات وذخيرة الأسلحة النقالي والمدفعية والقنابل والطوربيدات والصواريخ والقنابل اليدوية وقنابل البنادق وقنابل الأعماق والألغام البرية والبحرية والمفجرات وقذائف مدافع الهاون والهاوتزر ، وما إلى ذلك .

(ي) فيما يتعلق بالمنشآت العسكرية الوطنية والأجنبية ، يجب إدراج المستشفيات العسكرية ومراكز الإسعاف الأولي ، والقواعد البحرية والمطارات ومهابط الطائرات .

١٩- التوازن المعقول بين القوات : إن التوازن المعقول بين القوات هو التوازن الناجم عن تقدير الدول فيما بينها لما يلزم كل منها من قوات عسكرية لصيانة سيادتها واستقلالها السياسي وأمنها وسلامتها الإقليمية .

*
* *

البروتوكول الإضافي الأول لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

إن حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، رغبة منها في مواصلة الإسهام في تحقيق الهدفين المتمثلين في السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، الواردين في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ،

قد وافقت على ما يلي :

١ - التعاون مع دول أمريكا الوسطى من أجل تحقيق هدف هذه الوثيقة ومقصدها ؛

٢ - تقديم مساندتها بكل طريقة ممكنة من أجل إنشاء وتشغيل أجهزة التنفيذ والمتابعة الوارد ذكرها في الوثيقة ؛

٣ - الإسهام في التوصل إلى حل سلمي للمنازعات التي قد تنشأ حول تنفيذ وتفسير الوثيقة ، وفقاً للأحكام الواردة في الجزء الثالث منها ؛

٤ - لا يخضع البروتوكول الحالي لأي تحفظات ؛

٥ - يبدأ نفاذ البروتوكول الحاليّ بالنسبة لكل دولة موقعة اعتباراً من تاريخ إيداع صك تصديقها ، الذي يجب إيداعه لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية في نفس الوقت ؛

٦ - يسجل البروتوكول الحالي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وإثباتاً لذلك ، وقع المفوضون الموقعون أدناه ، والمخولون قانوناً من قِبَل حكوماتهم على البروتوكول الحالي في مدينة _____ في _____ ١٩٨٦ .

_____

عن حكومة
جمهورية بنما

_____

عن حكومة
جمهورية فنزويلا

_____

عن حكومة
جمهورية كولومبيا

_____

عن حكومة
الولايات المتحدة المكسيكية

البروتوكول الإضافي الثاني لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

إن المفوضين الموقعين أدناه ، الممثلين لدول القارة الأمريكية ، والمخولين صلاحيات كاملة من قِبَل حكوماتهم ،

اقتناعاً منهم بأن التعاون الفعّال بين دول القارة أمر ضروري لكفالة النفاذ والفعالية والاستمرار لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ،

قد وافقوا على ما يلي :

١ - الامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها إحباط هدف الوثيقة ومقصدها ؛

٢ - التعاون مع دول أمريكا الوسطى من أجل تحقيق هدف الوثيقة ومقصدها ؛

٣ - تقديم المساندة بكل طريقة ممكنة من أجل تحقيق مهام أجهزة التنفيذ والمتابعة الوارد ذكرها في الوثيقة ، متى طلبت الأطراف ذلك ؛

٤ - لا يخضع البروتوكول الحالي لأي تحفظات ؛

٥ - يفتح باب التوقيع على البروتوكول الحالي لجميع دول القارة الأمريكية ؛

٦ - يبدأ نفاذ البروتوكول الحالي بالنسبة لكل دولة موقعة اعتباراً من تاريخ إيداع صك تصديقها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، أو الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية ؛

٧ - يسجل البروتوكول الحالي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

يفتح باب التوقيع على البروتوكول الحالي ، الذي تتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والبرتغالية والفرنسية في الحجّية ، في مدينة _____ في _____ ١٩٨٦ وبعد ذلك التاريخ في الأمانة العامة للأمم المتحدة .

_____

عن حكومة ...

_____

عن حكومة ...

_____

عن حكومة ...

البروتوكول الإضافي الثالث لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

إن المفوضين الموقعين أدناه ، المخولين صلاحيات كاملة من قِبَل حكوماتهم ،

اقتناعاً منهم بأن التعاون الفعّال للمجتمع الدولي أمر ضروري لكفالة النفاذ والفعالية والاستمرار لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ،

قد وافقوا على ما يلي :

١ - احترام الالتزامات التي أخذتها على عاتقها حكومات دول أمريكا الوسطى ؛

٢ - الامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها إحباط هدف هذه الوثيقة ومقصدها ؛

٣ - التعاون ، بأقصى قدر ممكن ، مع دول أمريكا الوسطى من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ؛

٤ - لا يخضع البروتوكول الحالي لأي تحفظات ؛

٥ - يفتح باب التوقيع على البروتوكول الحالي لجميع الدول الراغبة في الإسهام في السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ؛

٦ - يبدأ نفاذ البروتوكول الحالي بالنسبة لكل دولة موقّعة اعتباراً من تاريخ إيداع صك تصديقها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ؛

٧ - يسجل البروتوكول الحالي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

يفتح باب التوقيع على البروتوكول الحالي ، الذي تتساوى نصوصه باللغات الرسمية للأمم المتحدة في حجيتها ، بمقر الأمانة العامة للأمم المتحدة بمدينة نيويورك .

_____

عن حكومة ...

_____

عن حكومة ...

_____

عن حكومة ...

البروتوكول الإضافي الرابع لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

إن المفوضين الموقعين أدناه ، المخولين صلاحيات كاملة من قِبَل حكوماتهم ،

اقتناعاً منهم بضرورة الإسهام في ضمان تنفيذ الالتزامات المضطلع بها في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ،

قد وافقوا على ما يلي :

١ - قبول الدعوى للاشتراك والتعاون في إنشاء وتشغيل أجهزة التنفيذ والمتابعة الوارد ذكرها في الوثيقة ، بالشروط التي وافقت عليها الأطراف من خلال الاتفاقات التي يجب ضمها إلى البروتوكول الحالي ؛

٢ - العمل بحياد تام في أداء مهام التنفيذ والمتابعة التي تشارك فيها ؛

٣ - يفتح باب التوقيع على البروتوكول الحالي للدول التي تقترح مجموعة كونتادورا أسماءها وتوافق عليها الأطراف بالإجماع ؛

٤ - يبدأ نفاذ البروتوكول الحالي بالنسبة لكل دولة موقّعة اعتباراً من تاريخ إيداع صك تصديقها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ؛

٥ - لا يخضع البروتوكول الحالي لأي تحفظات ؛

٦ - يسجل البروتوكول الحالي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

يفتح باب التوقيع على البروتوكول الحالي ، الذي تتساوى نصوصه باللغات الرسمية للأمم المتحدة في الحجية ، بمقر الأمانة العامة للأمم المتحدة بمدينة نيويورك .

_____

عن حكومة ...

_____

عن حكومة ...

_____

عن حكومة ...

المرفق الثالث

بلاغ صادر في واشنطن العاصمة ، في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، في ختام اجتماع وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا والبلدان الأعضاء في فريق الدعم بوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

اجتمع اليوم وزراء خارجية مجموعة كونتادورا (بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك) ، ووزراء خارجية فريق الدعم (الأرجنتين ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبيرو) ، بالسيد جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف إعطاء دفعة لعملية مفاوضات كونتادورا والبدء في اتخاذ التدابير الواردة في رسالة كاراباييدا بشأن السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى [S/17736 ، المرفق] ، وذلك في إطار الحوار الذي سعت إلى إقامته الحكومات الأمريكية اللاتينية الثماني بين جميع أطراف النزاع في أمريكا الوسطى .

وتقترح رسالة كاراباييدا ، التي تمثل مبادرة أمريكية لاتينية باتخاذ تدابير فورية لإحلال السلم والأمن والتطور الديمقراطي في أمريكا الوسطى ، الإجراءات الأساسية التالية :

١ ـ استئناف المفاوضات الرامية إلى توقيع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ؛

٢ ـ وقف الدعم الخارجي المقدم إلى القوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة ؛

٣ ـ وقف الدعم المقدم إلى حركات التمرد في جميع بلدان المنطقة ؛

٤ ـ تجميد عمليات الحصول على الأسلحة وتخفيضها وفق برنامج زمني ؛

٥ ـ وقف المناورات العسكرية الدولية ؛

٦ ـ التخفيض التدريجي لوجود الخبراء العسكريين الأجانب والمنشآت العسكرية الأجنبية والاستغناء عنهم آخر الأمر ؛

٧ ـ تعهُّد كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في إعلانات من جانب واحد بعدم الاعتداء ؛

٨ ـ اتخاذ خطوات فعَّالة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان وحريات الأفراد ؛

٩ ـ تنمية التعاون الإقليمي والدولي من أجل تخفيف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحَّة التي تعاني منها منطقة أمريكا الوسطى .

وقد أعربت جميع بلدان أمريكا الوسطى عن دعمها لهذه المبادرة في غواتيمالا في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، كما تلقَّت المبادرة تأييداً صريحاً من بلدان الاتحاد الأوروبي ومن المجتمع الدولي بصورة عامة .

وشدَّد وزراء خارجية أمريكا اللاتينية في حديثهم مع وزير الخارجية شولتز ، على ضرورة اتخاذ التدابير المذكورة بصورة عاجلة وفي وقت واحد . وفي هذا الصدد ، كرر الوزراء إعلانهم بأن وقف الدعم الخارجي المقدم إلى القوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة عامل مهم جداً لإحلال السلم . وفي الوقت نفسه ، ذكروا بأن من الحتمي اتخاذ تدابير فعَّالة من أجل المصالحة الوطنية في جميع الحالات التي تقع فيها انقسامات عميقة في المجتمع .

وأعلن وزراء الخارجية أن الاستقرار والأمن في المنطقة يتطلبان احترام الأسس الدائمة للسلم التي حددتها بلدان أمريكا اللاتينية الديمقراطية الثمانية في كاراباييدا ، وهذه الأسس هي إيجاد حل أمريكي لاتيني ، وتقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والسلامة الإقليمية ، والديمقراطية التعددية ، وعدم وجود أسلحة أو قواعد عسكرية ، وعدم القيام بأعمال عدوانية ، وعدم وضع قوات أجنبية أو خبراء أجانب ، وعدم تقديم الدعم لمجموعات التخريب ، واحترام حقوق الإنسان .

وأعربوا أيضاً عن تصميمهم الثابت للاضطلاع بالجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في المنطقة بالاشتراك مع الأطراف الداخلة ، بصورة مباشرة ، في النزاع في أمريكا الوسطى ، والبلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة .

وقد اتفق وزراء خارجية أمريكا اللاتينية ووزير الخارجية شولتز ، في اجتماعهم الذي ساده جوّ من الصراحة ، اتفاقاً تاماً على أنه ينبغي التماس حلّ لأزمة أمريكا الوسطى عن طريق الوسائل السياسية والمفاوضات .

المرفق الرابع

نشرة صحفية مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، صادرة في ماناغوا

إن وفديّ نيكاراغوا وكوستاريكا ووفود الدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا ، التي يرأسها نوَّاب وزراء خارجية هذه الدول ، المجتمعة في ماناغوا ، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ لدراسة الاقتراح الذي شرحه السيد لويس ألبرتو مونخيه ألفاريس ، رئيس كوستاريكا ، للقائد دانييل أورتيغا سافيدرا ، رئيس نيكاراغوا ، في الرسالة التي وجَّهها إليه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ بشأن إنشاء قوة تفتيش ومراقبة دائمة في منطقة الحدود المشتركة بين البلدين ، قد توصلت ، بعد التداول وتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة على النحو الواجب ، إلى تحديد العناصر التي تشكِّل ، مبدئياً ، هيكل وخصائص وأهداف وتكوين ولوازم وتمويل لجنة التفتيش والمراقبة ، وكذلك أمن أعضائها واحتياجاتها ، وذلك في جوّ من الودّ الحقيقي .

ووافق الوفدان على الاجتماع سوياً ، مع ممثلي مجموعة كونتادورا ، في مدينة سان خوسيه في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ لاستئناف دراسة المواضيع المذكورة .

وكان هناك اتفاق كبير على أن القرار الذي اتخذته حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا يمثِّل إجراء يرمي إلى تحقيق الانفراج واستعادة جو الثقة اللازم للتفاوض . كما أكد ما لهذه الخطوة من أهمية للتقليل من شدة التوتر في منطقة الحدود وإزالته في النهاية باعتبار ذلك جزءًا من تسوية سياسية بين البلدين لتأمين السلامة الإقليمية السيادية لكل منهما والحيلولة دون استغلال التوتر للقيام بأعمال ترمي إلى زعزعة الاستقرار في البلدان الأخرى .

الوثيقتان S/18195 و ADD.1

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) المتعلق بشكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا

الوثيقة S/18195

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - في الجلسة ٢٦٣١ ، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، استأنف مجلس الأمن نظره في البند " شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا " بغرض دراسة تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٥٧١ (١٩٨٥) [S/17648] .

٢ - وفي الجلسة نفسها ، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، ونصّه كما يلي :

" إن مجلس الأمن ،

" وقد درس تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٥٧١ (١٩٨٥) ،

" وقد نظر في بيان الممثل الدائم لجمهورية أنغولا الشعبية لدى الأمم المتحدة ،

" وإذ يساورها شديد القلق إزاء أعمال العدوان العدائية العديدة التي يرتكبها دون سابق استفزاز نظام جنوب افريقيا العنصري منتهكاً بذلك سيادة جمهورية أنغولا الشعبية ومجالها الجوي وسلامتها الإقليمية ،

" وإذ تحزنه الخسائر المفجعة في الأرواح وإذ يساوره القلق إزاء الضرر والدمار اللذين يلحقان بالممتلكات نتيجة لأعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري ،

" واقتناعاً منه بأن أعمال العدوان الغاشمة هذه التي يقوم بها نظام حكم الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا تشكل نمطاً ثابتاً ومستمراً من الانتهاكات التي تهدف إلى تخريب الهياكل الأساسية الاقتصادية لجمهورية أنغولا الشعبية والنيل من دعمها لكفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية والتحرر الوطني ،

" وإذ يشير إلى قراريه ٥٧١ (١٩٨٥) و ٥٧٤ (١٩٨٥) اللذين أدان فيهما بقوة ، في جملة أمور ، الغزو المسلح الذي قامت به جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية وطالب جنوب افريقيا بأن تحترم احتراماً دقيقاً استقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ،

" وإذ يؤكد من جديد أن مواصلة القيام بأعمال العدوان هذه ضد أنغولا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ،

" وإذ يدرك ضرورة اتخاذ خطوات فورية وفعّالة لمنع وإزالة جميع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ،

" ١ - يقر تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٥٧١ (١٩٨٥) ويعرب عن تقديره لأعضاء اللجنة ؛

" ٢ - يدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لما يقوم به من أعمال عدوان مستمرة ومكثفة ودون سابق استفزاز ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، الأمر الذي يشكّل انتهاكاً صارخاً لسيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية ؛

" ٣ - يدين بقوة استخدام جنوب افريقيا إقليم ناميبيا الدولي كمنطلق لارتكاب عمليات غزو مسلح ضد جمهورية أنغولا الشعبية وزعزعة استقرارها ؛

" ٤ - يطالب مرة أخرى جنوب افريقيا بأن توقف فوراً أعمال العدوان ضد جمهورية أنغولا الشعبية وبأن تسحب فوراً ودون قيد أو شرط جميع القوات التي تحتل أرضاً أنغولية وبأن تحترم بدقة سيادة أنغولا ومجالها الجوي وسلامتها الإقليمية واستقلالها ؛

" ٥ - تثني على جمهورية أنغولا الشعبية لدعمها الثابت لشعب ناميبيا في كفاحه العادل والمشروع ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لإقليمه ومن أجل التمتع بحقّه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني ؛

" ٦ - يرجو من الدول الأعضاء أن تقوم على وجه السرعة بتقديم كل ما يلزم من مساعدة لجمهورية أنغولا الشعبية ، من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية ؛

" ٧ - يطالب جنوب افريقيا بدفع تعويض كامل وكاف لجمهورية أنغولا الشعبية عن الخسائر التي وقعت في الأرواح والممتلكات نتيجة لأعمال العدوان هذه ؛

" ٨ - يرجو من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تقوم على وجه السرعة بتقديم المساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة لجمهورية أنغولا الشعبية ، من أجل تيسير إعادة بناء هياكلها الاقتصادية فوراً ؛

" ٩ - يرجو من الأمين العام أن يرصد التطورات في هذه الحالة وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء ولكن في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن تنفيذ هذا القرار وبصفة خاصة الفقرتين ٧ و ٨ منه ؛

" ١٠- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره " .

٣ - والتقرير الحالي مقدّم عملاً بالفقرة ٩ من القرار أعلاه .

٤ - وممارسة مني للولاية المعهود بها إليّ بموجب الفقرة ٩ فقد قمت ، في أعقاب اتخاذ القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) مباشرة ، بتوجيه انتباه وزير العلاقات الخارجية لأنغولا ووزير خارجية جنوب افريقيا إلى نص القرار برقياً .

٥ - وفي ضوء الطلبين الواردين في الفقرتين ٦ و ٨ من القرار ، فقد وجهت يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ مذكرة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء (انظر المرفق الأول) ، موجهاً انتباههم إلى هاتين الفقرتين وطالباً موافاتي بمعلومات في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ عن الإجراء الذي اتخذته الحكومات عملاً بالقرار . وفي وقت لاحق تم إرسال تذكير يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ إلى الدول التي لم تكن قد ردت بعد . وحتى تاريخه تم استلام ١٢ رداً يتضمن المرفق الأول لهذا التقرير أجزاءها الموضوعية .

٦ - وفي ضوء الطلب الوارد في الفقرة ٨ من القرار ، وجّهت يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر رسالة إلى المنظمات الدولية (انظر المرفق الثاني) موجّهاً انتباهها إلى الفقرة ٨ وطالباً موافاتي بمعلومات في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ عن أي مقررات اتخذتها تلك المنظمات عملاً بالقرار . وفي يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ أرسل تذكير إلى المنظمات التي لم تكن قد ردّت بعد . وحتى تاريخه تم تلقي ١٨ رداً يتضمن المرفق الثاني لهذا التقرير أجزاءها الموضوعية .

٧ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ ، وجّهت رسالة إلى الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق الثالث) أحاطته فيها علماً بأن تقرير الأمين العام الذي طلبه القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) كان في طور الإعداد ، وأوضحت أنه سيكون من دواعي تقديري أن أتلقى أية معلومات قد ترغب حكومته في تقديمها بصدد تنفيذ القرار ، ولاسيما الفقرتين ٤ و ٧ منه ، وذلك في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه .

٨ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ، رد الممثل الدائم لجنوب افريقيا [S/18156] على مذكرتي المؤرخة في ١٦ أيار/مايو (انظر الفقرة ٧ أعلاه) . ولابد من أن أبلغ مجلس الأمن برفض جنوب افريقيا للقرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، حسب ما عبّر عنه رد الممثل الدائم ، وقد أورد نصّه الكامل في المرفق الثالث لهذا التقرير .

٩ - وعملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٩ من القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) بأن أرصد التطورات في الحالة وأن أقدّم تقريراً إلى المجلس حسب الاقتضاء ، لابد من أن أبلغ عن التطورات التالية التي وقعت منذ اعتماد القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

١٠- ففي ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ ، أحال الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة نص رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس [انظر S/17931] من رئيس جمهورية أنغولا الشعبية ، قدّم فيها الرئيس معلومات عن الحالة الخطيرة السائدة في الجزء الجنوبي من أنغولا . وقد أورد النص الكامل لهذه الرسالة في المرفق الرابع لهذا التقرير .

١١- وفي ٣ حزيران/يونيه ، أحال الممثل الدائم لأنغولا نص رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو من وزير العلاقات الخارجية لأنغولا [انظر S/18129] ، قدّم فيها الوزير معلومات أخرى عن الحالة السائدة في أنغولا ، تشمل التطورات التي وقعت في أثناء شهر أيار/مايو . وقد أورد النص الكامل لهذه الرسالة في المرفق الرابع لهذا التقرير .

١٢- وفي ٩ حزيران/يونيه ، أحال القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة نص بيان أصدرته حكومته في ٨ حزيران/يونيه [S/18142 ، المرفق] ، موجّهة الانتباه إلى حدث وقع في يوم ٥ حزيران/يونيه في ميناء ناميبي الواقع في جنوب غربي أنغولا . وقد أورد النص الكامل لهذا البيان في المرفق الخامس لهذا التقرير .

١٣- وعملاً بطلب أنغولا الوارد في رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه [S/18148] (انظر المرفق الرابع) ، نظر مجلس الأمن مرة أخرى في البند " شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا " في الجلسات ٢٦٩١ إلى ٢٦٩٣ ، المعقودة في الفترة ما بين ١٦ و ١٨ حزيران/يونيه . وقد استمع المجلس ، في مجرى هذه الاجتماعات ، إلى بيانين أدلى بهما ممثل أنغولا [الجلستان ٢٦٩١ و ٢٦٩٣] وممثل جنوب افريقيا [الجلسة ٢٦٩١] .

١٤- وختاماً ، يوجّه انتباه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى الحاجة المستمرة والملحّة إلى تقديم مواد وأشكال أخرى من المساعدة إلى جمهورية أنغولا الشعبية من أجل تيسير إعادة بناء هياكلها الأساسية والاقتصادية فوراً ، وفقاً لما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٨ من القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، ولتقديم الإغاثة للأشخاص المشردين أو الرعاية والحماية للاّجئين من ناميبيا وجنوب افريقيا .

١٥- وعملاً بولايتي ، سأواصل رصد التطورات في الحالة وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء .

المرفق الأول

مذكرة مؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة من الأمين العام إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

يهدي الأمين العام للأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لـ ... لدى الأمم المتحدة ويشرّفه أن يرسل طي هذا نص القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٢٦٣١ ، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، في إطار البند " شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا " ، وأن يوجّه الانتباه بوجه خاص إلى الفقرتين ٦ و ٨ من ذلك القرار اللتين قرّر مجلس الأمن فيهما أن :

" ٦ - يرجو من الدول الأعضاء أن تقوم على وجه السرعة بتقديم كل ما يلزم من مساعدة لجمهورية أنغولا الشعبية ، من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية ؛

...

" ٨ - يرجو من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تقوم على وجه السرعة بتقديم المساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة لجمهورية أنغولا الشعبية ، من أجل تيسير إعادة بناء هياكلها الاقتصادية فوراً " .

وفي ضوء الطلب الوارد في الفقرة ٩ وهو أن يقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء ، ولكن في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، بشأن تنفيذ هذا القرار وبصفة خاصة الفقرة ٨ منه ، فإن الأمين العام سيكون ممتناً لو تلقى في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومات بموجب هذا القرار .

الأجزاء الموضوعية من الردود الواردة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

استراليا

البرازيل

بلغاريا

تشيكوسلوفاكيا

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

الصين

كندا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

يوغوسلافيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦]

إن الاتحاد السوفياتي قد صوّت لصالح قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) وهو يؤيد تماماً الإدانة القوية التي يتضمنها هذا القرار لأعمال العدوان التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد أنغولا ، ولاستخدامه إقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لأعمال الغزو المسلح ضد أنغولا وزعزعة استقرارها . ويؤيد الاتحاد السوفياتي ما خلص إليه مجلس الأمن من أن مواصلة نظام بريتوريا لأعمال العدوان ضد أنغولا يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

إن الحالة في الجنوب الافريقي بدلاً من أن تتحسن بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) قد أصبح أكثر تفجُّراً . إن النظام العنصري ، الذي يواجه مقاومة متزايدة من قِبَل غالبية شعب جنوب افريقيا لنظام الفصل العنصري اللاإنساني وتزايد كفاح الشعب الناميبي من أجل التحرر ، يزيد من أعمال القمع التي يمارسها في جنوب افريقيا ذاتها وينتهج سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة ضد أنغولا وغيرها من الدول الافريقية المستقلة المجاورة - زمبابوي وزامبيا وبوتسوانا وموزامبيق وليسوتو .

وتتغاضى الولايات المتحدة الأمريكية ، باتباعها سياسة " التعامل البنّاء " مع نظام الفصل العنصري والتي أدانتها الأمم المتحدة ، عن المحاولات التي يقوم بها عنصريو بريتوريا لزعزعة استقرار دول خط المواجهة ، كما تشجعهم على شنّ حروب غير معلنة ضد الشعوب الافريقية المستقلة . وقد قامت حكومة الولايات المتحدة بأعمال عدائية مباشرة ضد أنغولا بتزويدها العصابات العميلة للاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لأنغولا بأحدث الأسلحة .

وينادي الاتحاد السوفياتي باتخاذ إجراء حاسم لوقف أعمال العدوان وغيرها من أعمال الانتهاك لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية ودول خط المواجهة الأخرى وسلامتها الإقليمية ، ويؤيد المقترحات الداعية إلى أن يوقّع مجلس الأمن ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا الجزاءات الإلزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وطبقاً للطلب الموجّه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) وفي عدد من قرارات مجلس الأمن الأخرى لتقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى جمهورية أنغولا الشعبية بغية تعزيز قدرتها الدفاعية ، فإن الاتحاد السوفياتي يشارك في تنظيم القوات المسلحة الوطنية لأنغولا . وتتضمن هذه المساعدة الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحتاج إليها أنغولا ، وكذلك تدريب الكوادر العسكرية الوطنية بها .

ويقوم الاتحاد السوفياتي ، عملاً بالقرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، بتقديم المساعدة إلى أنغولا كيما يتسنى لها ، في أسرع وقت ممكن ، إعادة بناء هيكلها الأساسي الاقتصادي الذي أصابه ضرر بالغ من جرّاء الكفاح الطويل الذي خاضته للتحرر من التبعية الاستعمارية وبسبب مواصلة جنوب افريقيا أعمالها العدوانية بعد حصول أنغولا على الاستقلال .

وكجزء من المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لأنغولا ، تُجرى إعادة بناء الجسور والطرق التي دمّرتها الأعمال العدوانية ، وتشييد خزانات للنفط في مقاطعتي مالانجي وكوانزا سول ، وإنشاء ورشة ضخمة لصيانة السيارات السوفياتية مقدَّمة كهدية من الاتحاد السوفياتي . كما يجري الاطلاع

بدراسات استقصائية جيولوجية وطوبوغرافية وأخرى تتعلق بالمساحات التطبيقية ، وبإصلاح السفن الأنغولية ، كما أنشئت مزارع للدولة لزراعة القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى ، وقد تم البدء في الأعمال التمهيدية اللازمة لإنشاء محطة كهرباء ضخمة لتوليد الطاقة الكهرمائية ، وما إلى ذلك .

وقد تم التوصل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ إلى توقيع اتفاق للتعاون في إنشاء عدد من المجمعات الصناعية الجديدة في أنغولا تشمل عدداً من مراكز صيانة الآلات الزراعية ، ومصنع لتجهيز اللحوم . وسيقدِّم الاتحاد السوفياتي أيضاً مساعدة في تشييد مجمَّع ضخم لمصائد الأسماك في جنوب أنغولا يتألف من مراسي ، وأحواض لإصلاح السفن ، ومصانع تجهيز السمك ومركز تدريب .

وقد نوقشت المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الاتحاد السوفياتي وأنغولا والوسائل الكفيلة بالاستمرار في تحسين هذا التعاون بالتفصيل خلال الزيارة التي قام بها السيد ج . إ . دوس سانتوس ، رئيس جمهورية أنغولا الشعبية في أيار/مايو ١٩٨٦ ، إلى الاتحاد السوفياتي .

إن أكثر المشاكل إلحاحاً في أنغولا هي مشكلة تدريب الموظفين الوطنيين . وقد قام الاتحاد السوفياتي ، لحل هذه المشكلة ، بتقديم المساعدة لبناء وتجهيز أربعة مراكز للتدريب المهني والتقني للخبراء الزراعيين والميكانيكيين والكهربائيين والعاملين في مجال إصلاح السيارات ، كما قام بتقديم المساعدة لإنشاء معهد تدريب لتخريج المدرِّسين في مجال الصناعة . وقد تلقى حوالي ١٢ ٠٠٠ أنغولي من الخبراء والعمال المهرة تدريباً في هذه المعاهد ، كما تلقُّوا تدريباً مباشراً في أثناء العمل في المجمعات الصناعية التي أُنشئت نتيجة للتعاون السوفياتي ـ الأنغولي . وفي أواخر عام ١٩٨٥ وأوائل عام ١٩٨٦ ، اتخذت الحكومة السوفياتية قراراً بمساعدة أنغولا في إنشاء كلية للنفط والغاز ملحقة بجامعة أنغولا ، ومدرسة تقنية و ١٠ مراكز للتدريب المهني والتقني .

ويدرس حوالي ١ ٠٤٠ من المواطنين الأنغوليين في معاهد التعليم المتخصص العالي والمتوسط في الاتحاد السوفياتي . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، وُقِّع بروتوكول بشأن تدريب الموظفين الأنغوليين في المعاهد التعليمية بالاتحاد السوفياتي في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٥ .

وبالنظر إلى حالة أنغولا المالية والنقدية الصعبة فقد حصل الجانب الأنغولي على شروط مواتية في مجال التعاون الاقتصادي والتقني والتجاري السوفياتي ـ الأنغولي . وقد وُوفق لحكومة أنغولا أكثر من مرة على تأجيل دفع ثمن الآلات والمعدات المقدمة من الاتحاد السوفياتي . وكان آخر تأجيل هو الذي مُنح في بداية عام ١٩٨٦ .

ووفقاً لروح معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية ـ الأنغولية الموقَّعة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، يؤكد الاتحاد السوفياتي تضامنه التام مع الشعب الأنغولي في كفاحه الذي ينطوي على تضحيات ذاتية دفاعاً عن سيادته واستقلاله .

وكما أكد السيد م . س . غورباتشوف ، الأمين العام للّجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ ، فإن " من المهم للغاية ، بغية مساندة أنغولا ، أن يقوم المجتمع الدولي بأسره بعمل أكثر حزماً حتى تتوقف نهائياً أعمال العدوان التي تُرتكب ضد استقلالها وسلامتها الإقليمية " .

استراليا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦]

أيَّدت استراليا اتخاذ مجلس الأمن القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) . وأولت استراليا الطلبات الواردة في القرار عناية خاصة وستواصل تقديم المساعدة الإنسانية لجمهورية أنغولا الشعبية .

البرازيل

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

مابرح التعاون بين البرازيل وأنغولا يهتدي بالاعتراف بأن شعب أنغولا يستحق كل مساعدة خارجية ممكنة بغية إعادة بناء بلده . وقد أكدت حكومة البرازيل بشكل متواصل على أن الهجمات المتكررة ضد أراضي أنغولا وسيادتها الوطنية تشكل تهديداً بالغاً للسلم والأمن الدوليين ، وأنها تستخدم من جانب نظام جنوب افريقيا العدواني بوصفها ستراً لحماية ممارستها العنصرية غير الشرعية . وقد أسفرت الاتصالات الأخيرة التي جرت على مستوى عال بين أنغولا والبرازيل ليس فقط عن تقوية عزمهما المتبادل على السعي الجهيد ، على نحو مشترك ، للقضاء على الفصل العنصري ، ولكنها عملت كذلك على إعادة تأكيد الرغبة في المحافظة على علاقاتهما على أوثق ما يمكن ، بحيث يجعل إحساسهما المشترك بالتطابق يخدم فكرة إزالة جميع مصادر التوتر في الجنوب الافريقي ولتحقيق تعاون أكبر بين البرازيل وبلدان تلك المنطقة .

وبالإشارة إلى الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) ، يود الممثل الدائم للبرازيل الإشارة إلى المجالات التالية التي ركّزت البرازيل عليها في تعاونها التقني مع أنغولا :

(أ) الزراعة

تم توفير البذور والمواد البيليوغرافية . وتعمل وزارة الزراعة البرازيلية على إعداد دراسة عن مشروع اتفاقية في ميدان البحوث الزراعية والتوسع الريفي .

(ب) الطاقة

يجري التفاوض على عقد اتفاق بين معهد البحوث التكنولوجية التابعة لجامعة ولاية ساو باولو ووزارة النفط الأنغولية ويشمل المجالات المتعلقة بتدريب العاملين والخبرات الاستشارية والدعم التكنولوجي .

(ج) الموارد المعدنية

لاتزال الاتصالات القائمة مستمرة على الصعيد التقني بين مجلس الخطة العشرية الرئيسية لتقييم الموارد المعدنية للبرازيل والمعهد الجيولوجي الوطني في لواندا من أجل المساعدة على مسح الموارد المعدنية في أنغولا .

(د) الاتصالات السلكية واللاسلكية

يجري منذ عام ١٩٨٤ تنفيذ برنامج عمل يتألف من تبادل البعثات التقنية .

(هـ) الصحـــة

قدّمت البرازيل الأدوية وأرسلت إلى أنغولا ورقات علمية وتقنية تتعلق بالشؤون الصحية .

(و) نظم المعلومات

جرى في عام ١٩٨٥ التوقيع على مذكرة تفاهم بين أمانة نظم المعلومات الخاصة وجامعة أغستينو نيتو في أنغولا ، وذلك للنهوض بالتعاون التقني في مجال الدراسات العليا وفي مشاريع البحوث والمشاريع ذات الصلة . ويتعاون فنيّو وخبراء أمانة نظم المعلومات الخاصة التابعون للدائرة الاتحادية لمعالجة البيانات في البرازيل ، مع وزارة التخطيط في أنغولا في وضع خطة رئيسية لنظم المعلومات وتشكيل لجنة لنظم المعلومات .

(ز) التعليم

يجري بالفعل تنفيذ مقترحات مختلفة للتعاون في مجال التعليم وتشكيل كوادر إدارية .

وعلى الرغم من الشحّة المتزايدة في الموارد المالية ، التي أثّرت على كلا البلدين ، ولاسيما تقديم المساعدة إلى جمهورية أنغولا الشعبية ، فلاتزال البرازيل تؤمن أن بالإمكان زيادة تنمية المجالات التي تغطيها قنواتنا للتعاون الثنائي . وتجدد حكومة البرازيل تعهدها بمساعدة الشعب الأنغولي في التغلب على الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحاضر ، لاسيما في وقت تتعرض جهوده الهادفة إلى إعادة البناء الوطني باستمرار إلى العدوان الأجنبي والعصيان والتخريب الداخليين المدعومين من الخارج .

بلغاريا

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٧ أيار/مايو ١٩٨٦]

تتابع حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ، باهتمام وقلق ، الأحداث في الجنوب الافريقي الذي بقيت الحالة فيه متوترة في السنوات الأخيرة . ويواصل نظام جنوب افريقيا العنصري ، رغم احتجاجات الرأي العام الدولي الشديدة ، ورغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ممارسة سياسة الفصل العنصري والإرهاب الجماعي ضد السكان الأصليين ، كما يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا واللجوء إلى القوة على الصعيد الدولي . ويواصل نظام جنوب افريقيا ، بدعم وحماية القوات الإمبريالية وفي المقام الأول الولايات المتحدة الأمريكية ، القيام بأعمال لتحويل الأنظار والعدوان المسلح ضد استقلال وسيادة وحرمة أراضي الدول الافريقية المجاورة ، مما يبقي على التوتر في المنطقة ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين . وتنضم جمهورية بلغاريا الشعبية إلى المجتمع الدولي في إدانة سياسة الإرهاب التي تمارسها دولة جنوب افريقيا وحلفاؤها لإخماد شعلة الحرية الوطنية في المنطقة ومنع التحولات التقدمية التي تقوم بها الدول الافريقية المستقلة وإعادة عجلة التاريخ في الجنوب الافريقي إلى الوراء .

إن ما تستهدفه أساساً الهجمات المسلحة التي تقوم بها جمهورية جنوب افريقيا ، هو جمهورية أنغولا الشعبية التي تعاني منذ عشر سنوات ، أي غداة حصولها على الاستقلال ، من اعتداءات العنصريين في جنوب افريقيا . إن هدفهم هو القضاء على النظام الشعبي وتصفية مكاسبه التقدمية ومنع أنغولا من المشاركة النشطة في الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . وإثر الاعتداءات المتكررة التي قامت بها جنوب افريقيا وعمليات العصابات التي قام بها الاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لأنغولا ، الذي حصل مؤخراً على المزيد من المساعدة العسكرية والمالية والسياسية من واشنطن وبريتوريا ، تكبد الاقتصاد الأنغولي خسائر فادحة وعانى شعب هذا البلد من آلام وخسائر في الأرواح لا تعد ولا تحصى .

ويواصل نظام الفصل العنصري ، دون مراعاة للإرادة السياسية والمرونة التي أبدتها الحكومة الأنغولية في بحثها عن حل سلمي لمشكلات المنطقة عن طريق المفاوضات ، فرض شروط سياسية واحتلال جزء من أراضي أنغولا مما يؤدي إلى خسائر مادية وبشرية فادحة . وهكذا كانت اعتداءات جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية في أيلول/سبتمبر و تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، والتي أدانها مجلس الأمن بالإجماع في قراريه ٥٧١ (١٩٨٥) و ٥٧٤ (١٩٨٥) باعتبارها اعتداءات مدبرة دون سابق استفزاز وتشكل انتهاكاً وحشياً لسيادة وحرمة أراضي أنغولا وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين على السواء .

لقد رحبت جمهورية بلغاريا الشعبية بارتياح وأيدت تماماً القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع ، والذي أقر فيه تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن بشأن الخسائر التي تكبدتها جمهورية أنغولا الشعبية إثر الاعتداءين اللذين قامت بهما جنوب افريقيا ، وهي تدين مرة أخرى بحزم النظام العنصري لأعماله العدوانية ولاستخدامه للأراضي الناميبية لشن الاعتداءات العسكرية المذكورة أعلاه وزعزعة استقرار أنغولا .

وتشارك جمهورية بلغاريا الشعبية مجلس الأمن مشاركة كاملة في ندائه الملحّ لوقف جميع أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، وسحب قواتها المسلحة من الأراضي التي تحتلها في ذلك البلد ، دون قيد أو شرط ، والاحترام الدقيق لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية ومجالها الجوي واستقلالها ، وتعويضها بالكامل عما تكبدته من خسائر في الأرواح والممتلكات . إن تقرير لجنة التحقيق يقدم أدلة دامغة بشأن هذه الخسائر في الممتلكات والأرواح التي قُدّر آخرها فقط بما يتجاوز ٣٦ مليون دولار . ويبلغ مجموع ما تكبدته أنغولا من خسائر نتيجة الهجمات التي شنتها جنوب افريقيا في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ ، نحو ١٠ بلايين دولار ، وفقاً لتقديرات أخرى . ويتفق الطلب الذي كرره مجلس الأمن في ثلاثة من قراراته مع المعايير الدولية المعترف بها عامة وكذلك مع المبادىء الأساسية للعدالة . ويتعين على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه للحصول على تعويضات والحيلولة دون إفلات جمهورية جنوب افريقيا من مسؤوليتها بمقتضى القانون الدولي .

وتعرب جمهورية بلغاريا الشعبية عن بالغ تقديرها للجهود التي بذلها مجلس الأمن لتنشيط التضامن الدولي وتقديم معونة مادية إلى جمهورية أنغولا الشعبية بغية تعزيز قدرتها الدفاعية وإعادة بناء هياكلها الأساسية الاقتصادية . وهي الجهود التي يعكسها النداء الموجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية والوارد في الفقرتين ٦ و ٨ من القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) . ويسرّ حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية أن تستجيب لهذا النداء إذ أن بلغاريا تتضامن مع البلدان التي تكافح الإمبريالية والاستعمار ، والعنصرية والفصل

العنصري ، وتدافع عن حريتها واستقلالها ضد التدخل الأجنبي ، ولأن جمهورية أنغولا الشعبية المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة عضو في الأمم المتحدة ، وتتعرض للعدوان والمؤامرات الإمبريالية .

وقد حظيت جمهورية أنغولا الشعبية بتضامن بلغاريا ومساندتها خلال فترة نموها الحر ، كما حظيت بهما في أثناء كفاحها من أجل التخلص من السيطرة الاستعمارية ، وكانت بلغاريا من أوائل البلدان التي اعترفت باستقلال أنغولا وأقامت معها علاقات دبلوماسية . إن العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية بين جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية أنغولا الشعبية تتطور على أساس اتفاق التعاون والصداقة المبرم بين البلدين في عام ١٩٧٨ . وتقدم بلغاريا وفقاً لإمكانياتها معونة مادية لأنغولا من أجل بناء اقتصادها وتعزيز استقلالها الوطني . وقدمت بلغاريا ، في أوائل عام ١٩٨٥ ، مساعدة مجانية من العقاقير ، والأضمدة والملابس قيمتها ٥ ملايين ليفا إلى أنغولا . وأضافت إليها قرب نهاية العام منتجات غذائية وعقاقير وملابس تبلغ قيمتها ٤٠٠ ٠٠٠ ليفا .

وإدراكاً للمصاعب التي تواجهها حكومة أنغولا ، أجلت جمهورية بلغاريا الشعبية القروض المستحقة الدفع في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ ، وأعادت جدولتها ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وحتى نهاية ١٩٨٨ .

ويعمل ، في الوقت الراهن ، نحو ٢٠٠ من المساعدين التعاونيين البلغار في أنغولا كمدرسين وكوادر للرعاية الصحية والزراعة في إطار التعاون التقني . ويستعد ٥٤ إخصائياً بلغارياً للعمل ، وفقاً للاتفاقات المبرمة ، في هيئات الهندسة المعمارية والمشاريع في أنغولا . ويضطلع هؤلاء الموظفون أيضاً بمهمة تدريب الكوادر الوطنية .

ويدرس ٩٧ من شباب أنغولا في المدارس الثانوية أو العليا في بلغاريا ، وتقدم بلغاريا سنوياً ١٧ منحة دراسية لأنغولا . وتجري دراسة إمكانية زيادة عدد هذه المنح .

وتقدم جمهورية بلغاريا الشعبية مساعدات لإنتاج الخشب في مقاطعة ويجي ولاستخراج الفوسفوريت في مقاطعة زائير .

وتدرس الهيئات المعنية في البلدين ، وعلى أساس الاتفاقات المبرمة ، إمكانية تنفيذ مشاريع في مجال الزراعة ، والتنقيب عن المعادن ، والصناعة ، والطاقة ، والمباني ، والنقل .

وتمنح بلغاريا قروضاً بشروط ميسّرة من أجل تنفيذ غالبية هذه المشاريع .

وستستمر حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية في موقفها المتفهم لاحتياجات أنغولا . وستبذل الجهود وتقدم المساعدة ، وفقاً لإمكانياتها ، حتى يتسنى التغلب على الصعوبات الناجمة عن الأعمال التخريبية والعدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا وغيرها من أعداء شعب أنغولا .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تدين بشدة الأعمال العدوانية التي ارتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد أنغولا . وبحكم العلاقة الودية القائمة بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية أنغولا الشعبية ، تقدم تشيكوسلوفاكيا إلى ذلك البلد مساعدة في جميع الميادين ، بما في ذلك المساعدة المادية ، وفقاً لاحتياجات جمهورية أنغولا الشعبية وحسب إمكانيات تشيكوسلوفاكيا .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

أحاط شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية علماً مع السخط والقلق بالأعمال العدوانية المتجددة التي ارتكبتها جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية . وأدانت الجمهورية الديمقراطية الالمانية إدانة شديدة ، في ما صدر عنها من بيانات وإعلانات ذات صلة داخل الأمم المتحدة ، وبوجه خاص خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة واجتماعات مجلس الأمن التي عقدت في السنة الماضية بشأن الحالة في الجنوب الافريقي ، مواصلة احتلال قوات جنوب افريقيا لأراض أنغولية وغاراتها المتكررة داخل مناطق أخرى من ذلك البلد . فهذا العدوان الدائم ، الذي ليس له ما يبرره إطلاقاً والذي ترتكبه دولة الفصل العنصري ضد بلد مجاور ذي سيادة ، يشكل تهديداً خطيراً للسلم في المنطقة وخارج حدودها . وفي الوقت نفسه ، يتركز الانتباه مرة أخرى على الحقيقة المفزعة المتمثلة في أن إقليم ناميبيا ، الذي تحتله جنوب افريقيا احتلالاً غير شرعي ، يساء استعماله كنقطة انطلاق لهذه العمليات .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بقوة النداءات الواردة في ما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن ، بما في ذلك قراره ٥٧٧ (١٩٨٥) ، وقرارات الجمعية العامة الداعية إلى الوقف الفوري للأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، والانسحاب غير المشروط لجميع قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا ، والاحترام غير المقيد لسيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية واستقلالها .

إن شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية متعاطف ومتضامن مع الشعب الأنغولي في كفاحه البطولي . وقد استخدم جزء كبير من التبرعات التي دفعت في السنة الماضية في حساب لجنة التضامن للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، البالغ مجموعها ٢٠٠ مليون مارك ، في دعم دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي . وتتكون مواد إرساليات التضامن أساساً من وسائل النقل ، والملابس ، والأدوية والمواد الغذائية . وفي نهاية عام ١٩٨٥ وبداية هذا العام تم تسليم شحنتين إضافيتين شاملتين من مواد التضامن في لواندا لإغاثة ضحايا الاعتداءات التي ارتكبها نظام الفصل العنصري في خريف السنة الماضية . وتضمنت هاتان الشحنتان شاحنات ، وأجهزة طبية ، وأدوية وضمادات ، وملابس ، وبطانيات ، و ٤٠٠ طن من دقيق القمح و ١٣,٥ طن من مسحوق الحليب . ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، يتلقى أربعون مواطناً أنغولياً كانوا قد أصيبوا بجراح خطيرة خلال الهجمات التي شنها نظام جنوب افريقيا العنصري علاجاً طبياً في المرافق الصحية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وتستطيع جمهورية أنغولا الشعبية أن تعتمد في المستقبل أيضاً على التضامن الراسخ من قِبَل شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ما تبذله من جهود من أجل صد الهجمات الإمبريالية والعنصرية الموجهة ضد سيادتها ومن أجل بناء مجتمع جديد يليق بالإنسان .

الصين

[الأصل : بالصينية]
[٥ أيار/مايو ١٩٨٦]

إن حكومة جمهورية الصين الشعبية تدين بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لأعمال الغزو المسلح المتكرر التي ارتكبها ضد جمهورية أنغولا الشعبية واحتلاله المتواصل لأجزاء من إقليمها مما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية . وتطالب الحكومة الصينية بأن تنفذ سلطات جنوب افريقيا فوراً قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة ، وأن تكف دون شرط عن ارتكاب أعمالها العدوانية ضد أنغولا ، وأن تسحب فوراً جميع قواتها العسكرية منها .

وتؤيد الحكومة الصينية بقوة أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة الافريقية في كفاحها العادل ضد أعمال العدوان المسلح والتقويض السياسي والتخريب الاقتصادي التي ترتكبها جنوب افريقيا ، ودفاعاً عن استقلالها الوطني وسيادتها الإقليمية . وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) ، قدمت الحكومة الصينية ، وكذلك الإدارات الصينية المعنية ، المساعدة المادية التالية إلى أنغولا :

١ - منحت الحكومة الصينية أنغولا ، عن طريق برنامج الأغذية العالمي ، معدات تفريغ مرفئية تناهز قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ يوان رينمينبي ، وقد وصلت هذه المعدات إلى ميناء لواندا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ؛

٢ - تبرع الاتحاد العام لنقابات عمال الصين بمائة طن من القمح للاتحاد الوطني للعمال الأنغوليين ، ووصلت الشحنة المذكورة إلى ميناء لواندا في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ؛

٣ - بعد أن منحت الحكومة الصينية الحكومة الأنغولية ٣ ٠٠٠ طن من القمح في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، قدمت لها منحة أخرى هي ٢ ٠٠٠ طن من الذرة من المقرر أن تصل ميناء لوبيتو بين أواخر شهر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل من هذا العام .

كندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

تقدم كندا مساعدة إغاثة ومساعدات إنمائية إلى أنغولا من خلال عدة قنوات .

وتقوم كندا بدعم مشاريع من خلال السفارة الكندية في أنغولا ، والمنظمات غير الحكومية الكندية والدولية ، والمؤسسات المتعددة الأطراف ، وبرنامج العمل الذي يرعاه مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وقامت كندا ، بتقديم ما يربو على مليون دولار في الفترة ١٩٨٥/١٩٨٦ إلى مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية وذلك لمساعدة أنغولا . وقد تلقت أنغولا أيضاً ٧٥ ٠٠٠ دولار من كندا لمساعدة المشاريع الصغيرة فضلاً عن الأموال المقدمة إلى مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

تحتفظ المملكة المتحدة بعلاقات ودية مع جمهورية أنغولا الشعبية . وخلال المناقشة التي سبقت اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، أعرب الممثل الدائم للمملكة المتحدة عن تأييد الحكومة البريطانية لأنغولا وعن قلقها العميق للحالة قيد البحث . وصوتت المملكة المتحدة جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن إلى جانب القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) .

وقد اضطلعت المملكة المتحدة بدور فعّال في مساعدة أنغولا من خلال برنامجها الثنائي للمعونة ، وكذلك من خلال مساهمتها في البرنامج الإنمائي للاتحاد الأوروبي . وفضلاً عن ذلك قدمت المملكة المتحدة معونة غذائية من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية . وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٦ ، وقّعت المملكة المتحدة اتفاقاً عاماً للتعاون مع حكومة جمهورية أنغولا الشعبية . وكان الهدف من هذا الاتفاق تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني بين البلدين . وإن اشتراك المملكة المتحدة في هذا الاتفاق لدلالة إضافية على اهتمامها .

هولندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

إن المساعدة التي تقدمها هولندا لإعادة بناء الهياكل الأساسية لاقتصاد أنغولا ، ولاسيما المساعدة المقدمة في شكل ائتمانات مختلطة ، مستمرة مادامت الظروف الراهنة في أنغولا تسمح بذلك .

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦]

إن الولايات المتحدة في هذا الوقت ، ليست في وضع يتيح لها تقديم نوع المساعدة المطلوبة في الفقرتين ٦ و ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) .

يوغوسلافيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

قرر المجلس التنفيذي الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية أن يقدم إلى جمهورية أنغولا الشعبية مساعدة من الأغذية والعقاقير وغيرها من المعدات الطبية يبلغ مجموع قيمتها ١٠ ملايين دينار ، وذلك لتخفيف آثار هجمات جنوب افريقيا على أنغولا .

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة من الأمين العام إلى المنظمات الدولية *

[الأصل : بالانكليزية]

أود أن أشير إلى القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٦٣١ ، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بصدد البند " شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا " والمرفقة نسخة منه . وأود ، بصورة خاصة ، أن أوجه انتباهكم إلى الفقرة ٨ من ذلك القرار التي ورد فيها أن مجلس الأمن :

" ٨ - يرجو من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تقوم على وجه السرعة بتقديم المساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة لجمهورية أنغولا الشعبية ، من أجل تيسير إعادة بناء هياكلها الاقتصادية فوراً " .

وفي ضوء الطلب الوارد في الفقرة ٩ والقاضي بأن يقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء ، ولكن في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، عن تنفيذ هذا القرار ، وبصفة خاصة الفقرة ٨ منه ، أغدو شاكراً إذا تلقيت قبل ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ معلومات عن أية قرارات تتخذها المنظمات عملاً بهذا القرار .

الأجزاء الموضوعية من الردود الواردة

الاتحاد الأوروبي

الاتحاد البريدي العالمي

إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

برنامج الأغذية العالمي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البنك الدولي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

صندوق النقد الدولي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة البحرية الدولية

منظمة الصحة العالمية

منظمة الطيران المدني الدولي

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

* أرسلت أيضاً نسخة من هذه الرسالة إلى إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة نظراً لبرنامجها الجاري للأنشطة في أنغولا .

الاتحاد الأوروبي

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

إن لجنة الاتحادات الأوروبية قد خصصت ، في إطار خطة الإنعاش والإحياء التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ لصالح ثمانية بلدان افريقية متأثرة بالمجاعة ، مبلغاً إجمالياً قدره ٢ ٥٩٠ ٠٠٠ وحدة نقدية أوروبية لأنغولا . وقد قدم هذا المبلغ على سبيل المنحة ، من أجل مواصلة الإجراءات الطارئة الجارية ، والبدء في إنعاش الزراعة في البلاد ، ودراسة إمكانيات تحسين قدرتها في مجال النقل . وتعكف اللجنة في الوقت الحاضر على دراسة إمكانية تقديم مزيد من المعونة لأنغولا في إطار هذه الخطة .

وفي إطار اتفاقية لومي الثالثة ، سوف يقوم الاتحاد الأوروبي بتزويد أنغولا بمبلغ لا يقل عن ٩٥ مليون وحدة نقدية أوروبية في شكل معونة ، بالإضافة إلى تقديم معونة في إطار ترتيبات التعاون الإقليمي التي خصص بموجبها مبلغ ١١٠ ملايين وحدة نقدية أوروبية لتسعة بلدان افريقية أعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

(توقيع) مايكل هاردي
رئيس وفد
لجنة الاتحادات الأوروبية
لدى الأمم المتحدة

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل : بالفرنسية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

يسرني أن أرسل طيه قائمة أنشطة المساعدة التقنية التي قام الاتحاد البريدي العالمي ببرمجتها لصالح أنغولا في قطاع الخدمات البريدية .

(توقيع) أ . أ . بوتو دي باروس
المدير العام

المساعدة التقنية التي قدمها الاتحاد البريدي العالمي أو يخطط لتقديمها من موارده الخاصة لصالح إدارة البريد الأنغولية

١٩٨٦

— إيفاد خبير استشاري واحد في مجال البرمجة (١٥ يوماً)

— إيفاد خبير استشاري واحد في مجال التسديدات الدولية (١٥ يوماً)

— زمالة واحدة للحلقة الدراسية المعنية بالتسديدات الدولية (١٥ يوماً)

١٩٨٧

— إيفاد خبير استشاري واحد في مجال البريد الدولي المعجل (شهر واحد)

— زمالة واحدة في مجال إدارة البريد (ثلاثة أشهر)

إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

الواقع أن القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) يقدم تحدياً كبيراً لمنظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما لجميع المنظمات المعنية بالتعاون التقني لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونظراً لأنه يطلب معلومات تتصل بأنشطة المنظمات الدولية في جمهورية أنغولا الشعبية ، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأبعث إليكم بقائمة برنامج الإدارة الجاري للأنشطة المضطلع بها في ذلك البلد في مجال التعاون التقني لأغراض التنمية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة تقف على أهبة الاستعداد ، بالتعاون مع الحكومة ، لتوجيه أنشطتها نحو حل أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلحاحاً في أنغولا .

(توقيع) زي كيباي
وكيل الأمين العام
إدارة التعاون التقني
لأغراض التنمية

تقديم المساعدة إلى أنغولا

تواصل إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية تحسين الهيكل الأساسي الاقتصادي لأنغولا وإعادة بنائه عن طريق برامج في ميادين السكان والمعادن والحسابات الوطنية والمرأة في مجال التنمية .

وكان من أبرز هذه المشاريع ما يلي :

ANG/78/PO1 ـ التعداد السكاني . بتقديم خدمات خبراء في مجال رسم الخرائط وتجهيز البيانات وتنظيم التعداد وعدد من الزمالات ، ساعدت الإدارة أنغولا على إجراء أول تعداد جزئي لفترة ما بعد الاستقلال . وكان هدف المشروع تزويد الحكومة بإحصاءات مستكملة موثوق بها لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي . وصرف حتى الآن ٣٥٤ ٢٨٥ دولاراً ، مع اعتماد ٧١١ ١٥٠ دولاراً لعام ١٩٨٦ .

ANG/78/017 ـ التنقيب عن المعادن . استهدف هذا المشروع تعزيز الهيكل الأساسي للوزارة والوكالة المشتركتين في التنقيب عن الموارد المعدنية في ذلك البلد . وأكمل المشروع عملياته التي أنطوت على مصروفات بلغت ٥٧٩ ٥٩٢ ٢ دولاراً .

ANG/82/WO2 ـ يرمي هذا المشروع إلى إعادة إنعاش عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي في ايكولو وبنغو مُركزاً على إدماج المرأة . ولم تبدأ بعد أنشطة المشروع لأسباب تقنية . ومتاح مبلغ ٢٠٠ ١٨٣ دولار لجدول الأنشطة لعام ١٩٨٦ .

ANG/84/001 ـ إنشاء نظام للحسابات الوطنية . ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام متكامل للمحاسبة الوطنية عن طريق جمع البيانات الأساسية الاقتصادية والمالية وتجميعها بصورة منظمة ، مما يعزز القدرة التخطيطية لوزارة التخطيط الوطني . ويتوقع المشروع إسهام ثلاثة خبراء في مجال الحاسبات الوطنية والميادين المتصلة بها ويقدم أيضاً زمالات تبلغ ٣٠ شهراً من عمل الفرد في نفس المجال . ويقدم المشروع ٣٠٨ ٥١٨ دولارات على مدى فترة تستغرق نحو عامين .

وقد قام مستشار أقاليمي في مجال هندسة المناجم والمؤسسات التعدينية بزيارة هذا البلد في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ لإجراء مشاورات حول البرنامج التعديني .

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

لقد كان برنامج الأغذية العالمي يعمل في أنغولا منذ استقلالها حيث بلغ مجموع المساعدة الغذائية ٤٢,٢ مليون دولار للمشاريع الجارية و ١٦ مليون دولار للمشاريع الإنمائية والإنشائية المكتملة . وفضلاً عن ذلك فإننا نعتزم دعم مشروع إنمائي كبير متعدد الأغراض كامتداد لمشروعنا الجاري ANG.2813 Q لإعادة تعمير جنوب أنغولا إذا تلقينا طلباً رسمياً بذلك ، ورهناً بموافقة المجلس الإداري واللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية في دورة قادمة .

ومرفق طي هذا بيان بالأنشطة الإنمائية الجارية لبرنامج الأغذية العالمي وعمليات الطوارىء في أنغولا حسب الفئة ، والتكلفة التقريبية للبرنامج ، وعدد المستفيدين .

ويسعد البرنامج النظر في أية طلبات محددة أخرى بالمساعدة تقدم من جانب حكومة أنغولا .

(توقيع) جيمس سي . انغرام
المدير التنفيذي

١ ـ الأنشطة الإنمائية الحالية

رقم وعنوان المشروع	الغرض منه	المدة	عدد المستفيدين	مجموع التكاليف للبرنامج بالدولارات
ANG.2480: مساعدة دور الحضانة ودور الأيتام ومراكز المعوقين بدنياً	تغذية إضافية	٨١/١٢-٨٥/٦ (٤,٥ سنوات)	٢٣ ٧٠٠	٢ ٠٢٨ ٠٠٠
ANG.2506 Q: مساعدة اللاجئين الناميبيين (المرحلة الثانية)	تغذية اللاجئين	٨٥/٦-٨٦/٦ (سنة واحدة)	٦٢ ٠٠٠	٧ ٦٠٩ ٦٠٠
ANG.2636: إعادة إنعاش إنتاج البن	إنتاج زراعي	٨٣/٤-٨٨/٣ (٥ سنوات)	٢٠٣ ٠٠٠	١٣ ١٢١ ٠٠٠
ANG.2738: مساعدة اتحاد الفلاحين في محافظة ملانجي	إنتاج زراعي	٨٥/٤-٩٠/٣ (٥ سنوات)	٢٧٧ ٢٧٨	١٥ ٩٩٥ ٠٠٠
ANG.2813 Q: إعادة تعمير جنوب أنغولا	إنعاش الصناعة والزراعة	١٩٨٦ (سنة واحدة)	٣٤ ٤٨٠	٣ ٤٣١ ٥٠٠

٢ ـ عمليات الطوارىء

ANG.1428: معونة الطوارىء الغذائية للمشردين	تغذية اللاجئين	شهران	٩٧ ١٠٠	١ ٠٤٦ ٠٠٠

٣ ـ المستقبل

سيلي المشروع ANG.2813 Q مشروعٌ إنمائي لفترة ثلاث سنوات . وتولي حكومة أنغولا أولوية كبرى لمشروع إعادة التعمير هذا ، ويقترح منسق عمليات الأمم المتحدة في لواندا بدء جهود منسقة لجميع وكالات الأمم المتحدة في هذا الشأن . ويود برنامج الأغذية العالمي دعم هذه الجهود حالما يتلقى طلباً رسمياً بذلك .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٨٦]

تدخل المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنغولا ضمن إطار البرنامج القطري لتقديم المساعدة لأنشطة التنمية القصيرة والطويلة الأجل . ومع أن القرار قيد النظر اتخذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، فإنه لم تتم الموافقة على تقديم أي مساعدة حتى الوقت الحاضر كاستجابة محددة له . وبالرغم من هذا ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بداية عام ١٩٨٥ بمساعدة حكومة أنغولا في مجال الأنشطة التي كانت نتيجة مباشرة لاعتداء جنوب افريقيا . وهذه الأنشطة هي :

١ ـ المساعدة في إعادة تعمير جنوب أنغولا ، ويشمل ذلك الهياكل الأساسية ، والزراعة ، والماشية ، والتعليم ، والصناعة ، والإدارة العامة ، والتجارة : ٥٣٣ ٠٠٠ دولار (ANG/84/008) ؛

٢ ـ الدعم الإداري لعمليات الطوارىء ، ويشمل تخزين الإمدادات الغوثية لحالات الطوارىء وتوزيعها على نحو ١٢٢ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين في جنوب أنغولا : ٢٢٥ ٠٠٠ دولار (ANG/84/010) ؛

٣ ـ إصلاح الخدمات البيطرية بتوفير اللقاح لمليون ونصف مليون رأس من الماشية في جنوب أنغولا : ٢٨٩ ٣٠٠ دولار (ANG/85/010) ؛

٤ ـ الدعم الإداري للأشخاص المشردين من أجل نقل وإعادة إسكان الأشخاص المشردين : ٤٠٩ ٤٠٠ دولار (ANG/85/U01) .

وهكذا فإن مجموع مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٨٥ لمساعدة جمهورية أنغولا الشعبية على التغلب على نتائج اعتداء جنوب افريقيا يبلغ ١ ٤٥٦ ٧٠٠ دولار .

(توقيع) ج . آرثر براون
مدير البرنامج المعاون

البنك الدولي

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

تنص مذكرة اتفاق البنك (المادة الثالثة ، الفرع الأول) على أن تستخدم موارده وتسهيلاتـه " لمصلحة الأعضاء على وجه الحصر " . وجمهورية أنغولا الشعبية ليست عضواً في البنك ، وبالتالي فلا يوجد أساس يمكن بموجبه تقديم المساعدة المادية وغيرها التي دعا إليها قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) .

(توقيع) أ . و . كلاوزن
الرئيس

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

قُبلت أنغولا في عام ١٩٨٤ كبلد عضو في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الفئة الثالثة) . وأجريت دراسات لتحديد الكيفية التي يمكن بها للصندوق مساعدة أنغولا على أفضل وجه بالنظر إلى ظروف البلد . وبعد مناقشات أولية مع الحكومة ، أوفد الصندوق بعثة برمجة خاصة مكونة من ستة أعضاء إلى أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . والغرض من هذه البعثات الموفدة إلى بلدان منتقاة هو تحديد القيود التي تؤثر بشكل سلبي على القدرة الإنتاجية لصغار الحائزين وإيراداتهم ، ووضع توصيات يمكن استعمالها في تحديد برنامج قطاعي وإرساء أساس لعمليات الصندوق . وفي العام الماضي تمت ، في ظروف الحالة الأمنية الصعبة السائدة في البلد ، الأعمال الميدانية لبعثة البرمجة الخاصة التي أوفدها الصندوق إلى أنغولا . ويجري حالياً وضع تقرير البعثة في صيغته النهائية .

وتشير النتائج الأولية إلى وجود حاجة ماسة إلى تحسين الهيكل الأساسي المؤسسي لتسهيل نقل السلع المادية إلى المناطق الريفية ، سواء المدخلات الزراعية أو السلع الاستهلاكية . وثمة مجال أيضاً لبعض الأعمال الإصلاحية للهياكل الأساسية المادية المهدمة ، مثل وحدات خدمة حيوانات المزرعة ونقاط الري والمؤسسات العاملة في خدمة الزراعة .

وسيقوم الصندوق ، في غضون أشهر قليلة ، بتحديد مجال أو مجالات العمل بالتشاور مع حكومة أنغولا . وبعد إتمام المناقشات مع الحكومة ستوفد بعثة تحديدية كاملة إلى أنغولا في عام ١٩٨٦ لوضع مشروع أو مشاريع تتعلق بمساعدة الصندوق المالية والتقنية . واستجابة لقرار مجلس الأمن الذي أشرتم إليه في رسالتكم نرجو الاطمئنان إلى أنه سيبذل كل جهد للتعجيل ببدء المشاريع التي يرعاها الصندوق في أنغولا .

وأؤكد لكم أن الصندوق ينوي التعاون التام ، في حدود الإمكانيات المتاحة لنا ، في تحسين الهيكل الأساسي الاقتصادي في أنغولا .

(توقيع) إدريس جزايري
الرئيس

صندوق النقد الدولي

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦]

أود أن أفيد بأن أنغولا ليست عضواً في صندوق النقد الدولي ، وبالتالي لم يكن ممكناً للصندوق اتخاذ أية قرارات من النوع المشار إليه في رسائلكم وفي الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) .

(توقيع) جان مارتن زيغرز
الممثل الخاص
لدى الأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦]

ليس في نطاق ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامج محددة موجهة إلى إعادة تعمير الهياكل الأساسية الاقتصادية لجمهورية أنغولا الشعبية ، ولكن نظراً لوجود مجموعات مختلفة من اللاجئين ومجموعة منوعة من القطاعات التي تشملها برامج المفوضية ، فإنه يمكن لبعض أشكال المساعدة أن تسهم في تحقيق هذه الغاية .

وفي جمهورية أنغولا الشعبية تقدم المفوضية المساعدة بصفة رئيسية لثلاث مجموعات من اللاجئين هي :

اللاجئون الناميبيون : عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تقدم المفوضية المساعدة لحوالي ٠٠٠ ٧٠ من اللاجئين الناميبيين ، حيث يقيم ٠٠٠ ٤٠ منهم في مخيمات كوانزا سول ، بينما يقيم ٠٠٠ ٣٠ في المقاطعات الأخرى .

وفي عام ١٩٨٦ ، تصل كلفة البرنامج المتوخى إلى ٠٧٠ ٨٠٠ ٢ دولاراً ، وسيعزز هذا البرنامج الجهود التي بذلت في الأعوام السابقة لتحسين ظروف معيشة هذه المجموعة من اللاجئين ، كما سيغطي البرنامج قطاعات السلع الأسرية والصحية والتعليم والنقل والزراعة والمساعدة التقنية وإمدادات المياه وتشييد مشغل للملابس الجاهزة .

وفي عام ١٩٨٥ ، بلغت المساعدة المقدمة من المفوضية ٠٠٠ ٠١٧ ٢ دولار ، وشملت بدرجة كبيرة نفس القطاعات المشمولة عام ١٩٨٦ .

لاجئو جنوب افريقيا : كما حدث في السابق سيقوم المؤتمر الوطني الافريقي بتنفيذ برنامج عام ١٩٨٦ لمساعدة ٠٠٠ ٩ من لاجئي جنوب افريقيا ، وهم من أصل حضري عامة ، في حدود مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار ، وسيغطي هذا المبلغ قطاعات النقل والزراعة بهدف تعزيز النتائج التي تحققت في السنوات السابقة .

وفي عام ١٩٨٥ ، بلغت المساعدة المقدمة من المفوضية ٠٠٠ ٧٣٢ دولار وشملت بدرجة كبيرة نفس القطاعات المستهدفة لعام ١٩٨٦ .

اللاجئون الزائيريون : يتلقى اللاجئون الزائيريون ، البالغ عددهم ٢٠٠ ١٣ والمقيمون في مقاطعتي موكسيكو وكوانزا نورتي ، مساعدة المفوضية عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية .

وفي عام ١٩٨٦ ، سيكون المبلغ المتوخى لمساعدة هذه المجموعة من اللاجئين مخصصاً إجمالياً هو ٠٠٠ ٥٠ دولار ، ونظراً للتأخر الخطير في التنفيذ والمرتبط بمسائل الأمن والمصاعب التي تجري مواجهتها للوصول إلى المواقع أثناء تنفيذ برنامج عام ١٩٨٥ ، خفض المبلغ المخصص لذلك والذي كان يبلغ ٠٠٠ ٢٠٨ دولار إلى ٠٠٠ ٥٠ دولار .

وفي إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا ، قدمت الحكومة الأنغولية برنامجاً لأعمال الإرشاد الزراعي ولتعزيز جمعيات الإنتاج والتسويق في مقاطعة بويغي .

وقد وافق الاتحاد الأوروبي على تمويل جزء من هذا البرنامج وخصص مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ من وحدات العملة الأوروبية (٠٠٠ ٨٠٠ ١ دولار) للمشروع المماثل المعنون " التوطين الدائم للاّجئين السابقين في مقاطعة بويغي " .

وقد وُقّع بروتوكولان للاتفاق في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ و٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، على التوالي ، بين الاتحاد الأوروبي وحكومة أنغولا ، من جهة ، وبين الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من جهة أخرى ، لتنفيذ هذا المشروع .

وسوف يستفيد من هذا المشروع مائتان وثمانون ألف شخص ، معظمهم أنغوليون أعيدوا إلى وطنهم من زائير ويعيشون في مقاطعتي ماكيلا دو زامبو ، ودامبا . ويشمل المشروع قطعات المساعدة الصحية وتشييد منشآت جماعية وتعزيز دورات التوريد والتسويق .

وبتوقيع بروتوكول الاتفاق في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ مع الاتحاد الأوروبي فإن المفوضية تضطلع بمسؤولية عامة إزاء المشروع ومتابعته . وستكون المفوضية مسؤولة بالأخص عن شراء المواد المطلوبة للمشروع والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومع خبير الاتحاد الأوروبي . وستتخذ المفوضية الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ المشروع في ظل أفضل الشروط .

(توقيع) جان ـ بيير هوك
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ شباط/فبراير ١٩٨٦]

تقدم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المساعدة إلى أنغولا بمجموعة واسعة من الأنشطة . ويجري حالياً تنفيذ ثلاثة عشر مشروعاً يبلغ إجمالي قيمتها ٤٥٠ ٠٦٤ ٩ دولاراً في أنغولا . وتنفذ هذه المشاريع في مجالات مصائد الأسماك ، والخدمات الزراعية ، وتنمية الموارد البشرية ، واستغلال المياه ، والائتمان الزراعي ، وصحة الحيوان ، والتعاونيات الزراعية ، والإحصاءات الزراعية ، وإنتاج البذور ، وتنمية الألبان ، وإنتاج الموز . وتمول مشاريع أخرى يبلغ مجموع قيمتها ٠٠٠ ٣١٨ ١ دولار من صندوق الأمم المتحدة لعمليات الطوارىء ومن برنامج التأهيل الزراعي لافريقيا التابع للفاو . كما أن هناك سبعة عشر مشروعاً إضافياً مرهونة التنفيذ ستمول من الصناديق الاستئمانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتشمل المساعدات المقدمة كذلك القيام ، بناءً على طلب الحكومة ، بإيفاد بعثة تحديد من مركز الاستثمار التابع للفاو . ومن المأمول فيه أن تساهم هذه الأنشطة في إعادة بناء الهيكل الأساسي الاقتصادي لأنغولا وتعزيزه .

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة الإنمائية ، وافقتْ في نيسان/أبريل ١٩٨٥ على توريد مساعدة طوارىء غذائية إلى الأشخاص المشردين بقيمة إجمالية تبلغ ٠٠٠ ٠٦٤ ١ دولار .

(توقيع) إدوارد ساوما
المدير العام

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ١٩٨٦]

فيما يتعلق بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) ، سوف تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، كدأبها ، تقديم مساعدة لأنغولا في إطار برنامجها العادي ومواردها الخارجة عن الميزانية . وفي عام ١٩٨٥ ، منحت أنغولا ٦٠٠ ٧٦ دولار من برنامج المشاركة .

(توقيع) د . ديين
نائب المدير العام المساعد
قسم العلاقات الخارجية والإعلام

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في الوقت الحاضر باتخاذ التدابير التالية لدعم جهود حكومة أنغولا المبذولة لأغراض التعمير الفوري :

(أ) SI/ANG/85/801.Rev.1 — إصلاح المسالخ في مقاطعات هويلا ، ونامبيي ، وبنغويلا ، وكونيني . لتمويل هذا المشروع تمت الموافقة ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ على دفع مبلغ ٤٠٠ ٢٧ دولار من برنامج الخدمات الصناعية الخاصة الذي تديره اليونيدو . ويستهدف إدخال إصلاحات على المسالخ في مقاطعتي لوبانغو ونامبيي الجنوبيتين في ميدان الإدارة ورفع المستوى التقني للمسالخ الشعبية في بنغويلا ، وكاماباتيلا ، وكاتومبيلا ، وكويلينغويس ، وكوينغونغو ، ومتالا ، وتحسين نظام التوزيع والتسويق التجاري لمنتجات المواشي ومشتقاتها . وبعد إنجاز هذا المشروع ، قد ينظر في مشروع متابعة واسع النطاق ميزانيته تبلغ ٠٠٠ ٤٣٧ دولار ؛ وقد تم بالفعل وضع تصور للمشروع في اليونيدو . ويمكن تقديم هذا المشروع الواسع النطاق إلى المانحين لأغراض خاصة للنظر في تمويله وذلك شريطة أن تكون التوصيات الواردة في الوثيقة SI/ANG/85/801.Rev.1 مؤيدة لمواصلة تقديم المساعدة من أجل إصلاح المسالخ في مقاطعات هويلا ، ونامبيي ، وبنغويلا ، وكونيني .

(ب) SI/ANG/86/010 — دراسة جدوى تقنية ـ اقتصادية لتحويل مشروع السكر إلى مجمع زراعي ـ صناعي . وبعد تقديم طلب رسمي من حكومة أنغولا ، تمت في أوائل نيسان/أبريل ١٩٨٦ التوصية بتوفير مبلغ ٠٠٠ ٧١ دولار لتمويل هذا المشروع من برنامج الخدمات الصناعية الخاصة الذي تديره اليونيدو . وبعد إجراء تعديلات طفيفة على ميزانية المشروع ، يتوقع الموافقة عليه نهائياً في النصف الأول من حزيران/يونيه ١٩٨٦ . والهدف المباشر لهذا

المشروع هو تحديد جدوى ومبلغ الاستثمار المطلوب لتجويل معمل السكر " الصداقة الأنغولية ـ الكوبية " إلى مجمع زراعي ـ صناعي . وعليه فإن هذا المشروع يتلاءم مع برنامج الإنعاش الاقتصادي والتعمير المادي للصناعات الزراعية التي بدأته الحكومة الأنغولية مؤخراً . وسوف تساهم اليونيدو بتوفير خدمات شركة استشارات يفترض أن توفر خبراء ذوي تخصصات عالية في الهندسة الغذائية وتجهيز الأغذية وتخزينها وتسويقها ، وكذلك في التحليل المالي والاقتصادي .

(ج) إصلاح صناعات غذائية منتقاة . بعد تقديم طلب رسمي من الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، تقوم اليونيدو حالياً بإعداد مسودة مقترح مشروع لإيفاد بعثة خبراء استشاريين إلى أنغولا لمدة شهرين لتقييم إمكانيات إصلاح صناعات غذائية منتقاة ، أي صناعة الملح ، ومعدات صنع الخبز ، والمرغرين ، والخميرة . ولايزال يتعين استيضاح بعض التفاصيل المتعلقة بالاختصاصات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغولا قبل أن يصبح بالإمكان تقديم مسودة مقترح المشروع لتمويله من أرقام التخطيط الإرشادية .

(د) تعمير وتوسيع مصنع لحام مواسير الصلب . طلبت حكومة أنغولا خبرة استشارية من اليونيدو في تعمير وتوسيع مصنع لحام مواسير الصلب . وجرى توقيع عقد بين أنغولا وشركة ايطالية للإشراف على تنفيذ المشروع . وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغولا ، تعمل اليونيدو حالياً على وضع مشروع مقترح للحصول على هذه المساعدة .

إريك بكر ـ بوست
الموظف المسؤول بالوكالة
في إدارة الترويج والاستشارات
والتكنولوجيا في الميدان الصناعي
الموظف المسؤول بالوكالة في اليونيدو

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

وفقاً للممارسة المتبعة ، أبلغ مجلس المنظمة البحرية الدولية ، في جلسته ٥٦ المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، بقرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) ، بالإضافة إلى القرارات الأخرى التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن . وأحاط المجلس علماً ، باهتمام ، بالقرار ٥٧٧ (١٩٨٥) وطلب مني أن أتابع عن كثب التدابير التي قد تتخذها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة أنغولا ، عملاً بطلب مجلس الأمن ، وأن أساهم في هذه التدابير بالشكل الملائم .

سي . ب . سريفاستافا
الأمين العام

منظمة الصحة العالمية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦]

دعت جمعية الصحة العالمية التاسعة والثلاثون ، في قرارها WHA 39.24 ، المعتمد في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ ، والمعنون " الكفاح من أجل التحرر في الجنوب الافريقي : مساعدة دول خط المواجهة وسوازيلند وليسوتو " (مرفقة نسخة من القرار) ، الدول الأعضاء أن تواصل ، حسب قدراتها ، تقديم المساعدة الصحية الملائمة لحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، ولدول خط المواجهة (أنغولا ، وبوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وموزامبيق) وسوازيلند وليسوتو .

(توقيع) الطبيب هـ . ماهلر
المدير العام

الكفاح من أجل التحرر في الجنوب الافريقي :
مساعدة دول خط المواجهة وسوازيلند وليسوتو

إن جمعية الصحة العالمية التاسعة والثلاثون ؛

إذ تضع في اعتبارها أن دول خط المواجهة مازالت تعاني من عواقب قلقلة الأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي تعوق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

وإذ تضع في اعتبارها أن دول خط المواجهة عليها أن تتحمل تضحيات هائلة لإصلاح وتنمية مرافقها الصحية الأساسية التي عانت نتيجة لقلقلة الأوضاع من قِبَل جنوب افريقيا ؛

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً القرارين أفر/ل إ ٣١/ق ١٢ و أفر/ل إ ٣٢/ق ٩ للّجنة الإقليمية لافريقيا ، اللذين يدعوان إلى برنامج خاص للتعاون الصحي مع جمهورية أنغولا الشعبية ؛

وإذ تدرك أن عواقب أنشطة قلقلة الأوضاع هذه مازالت تضطر البلدان المعنية إلى أن تحول كميات كبيرة من الموارد المالية والتقنية من برامجها الصحية الوطنية إلى الدفاع وإعادة البناء ؛

١ ـ تشكر المدير العام على تقريره [الوثيقة A 39/28 لجمعية الصحة العالمية] ؛

٢ ـ تقرر أن تواصل منظمة الصحة العالمية :

(١) اتخاذ تدابير ملائمة في الوقت المناسب لمساعدة دول خط المواجهة وسوازيلند وليسوتو على حل المشكلات الصحية الحادة بين لاجئي ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(٢) تزويد البلدان المستهدفة أو التي كانت مستهدفة لقلقلة الأوضاع من قِبَل جنوب افريقيا ، بالتعاون التقني في المجال الصحي ، وذلك من أجل مرافقها الصحية الأساسية التي أصابها التلف ؛

٣ ـ تناشد الدول الأعضاء أن تواصل ، حسب قدراتها ، تقديم المساعدة الصحية الكافية إلى حركات التحرر التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، وإلى دول خط المواجهة (أنغولا ، وبوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وموزامبيق) وسوازيلند وليسوتو ؛

٤ ـ تطلب إلى المدير العام :

(١) أن يكثّف المساعدات الإنسانية لحركات التحرر الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ؛

(٢) أن يستخدم، عند الضرورة، أموالاً من برنامج التنمية التابع للمدير العام لمساعدة البلدان المعنية على تذليل المشكلات الناشئة عن وجود لاجئين ونازحين من ناميبيا ومن جنوب افريقيا وعن أنشطة قلقلة الأوضاع، وكذلك لإصلاح ما أصابه التلف من مرافقها الصحية الأساسية؛

(٣) أن يقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية الأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل : بالانكليزية]
[١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

من المتوقع الانتهاء في عام ١٩٨٦ من مشروع تنفذه منظمة الطيران المدني الدولي ويهدف إلى توفير المدرسين في مركز لواندا للتدريب على الطيران المدني في مجالات عمليات الاتصالات الجوية وصيانة المعدات الإلكترونية ومراقبة المرور الجوي، وتقديم زمالات في هذه التخصصات. وإضافة إلى ذلك، قدمت مساعدة تشغيلية لإدارة الطيران المدني في ميدان مراقبة المرور الجوي فيما يتعلق بمهام العمل في مطار لواندا الدولي. وفي أواخر عام ١٩٨٤، أنجزت بعثة كبيرة عملها في مجال تحديد الاحتياجات الإضافية لحكومة أنغولا من المساعدة في ميدان الطيران المدني. ومع ذلك لم يعثر بعد على مصادر للتمويل. ويخطط للقيام في الربع الأول من عام ١٩٨٦ بمزيد من الجهود عن طريق إيفاد بعثة.

(توقيع) ايف لامبير
الأمين العام

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

أود أن ألفت انتباهكم إلى الأنشطة التي تقوم بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بوجه خاص من أجل تعمير الهياكل الأساسية الاقتصادية لأنغولا.

لقد استفادت أنغولا بالفعل من مشروع لتعزيز هيئة الأرصاد الوطنية يهدف إلى توفير الدعم اللازم في مجال الرصد الجوي وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. ويجري تنفيذ هذا المشروع.

وتشترك أنغولا على المستوى الإقليمي في برنامج " المساعدة المقدمة إلى البلدان المنكوبة بالجفاف في افريقيا الشرقية والجنوب الافريقي في مجالات الأرصاد الزراعية والهيدرولوجيا " . والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو إنشاء مركزين إقليميين لمراقبة الجفاف (نيروبي وهراري) . ومن خلال العمل الإقليمي المنسَّق سوف يزود البرنامج البلدان المشاركة، بما فيها أنغولا، بالمعلومات والمشورة من أجل تسهيل مراقبة المحاصيل وتخطيط الأنشطة الزراعية، إضافة إلى التخفيف من آثار الجفاف والتصحر، وتم أيضاً إعداد برنامج وطني لتعزيز خدمات الرصد الجوي لأنغولا وسيتم تمويله عما قريب من جانب جهات مانحة متعددة، من بينها فنلندا.

وأود أيضاً أن أشير إلى أنه قد تم إعداد اقتراح يهدف إلى إيجاد الموارد اللازمة للمركز الإقليمي للتدريب في مجال الرصد الجوي للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية في افريقيا، الموجود في لواندا، وسيقدم عما قريب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإني لعلى اقتناع بأن هذا البرنامج الإقليمي، بالإضافة إلى برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتطبيق الأرصاد الجوية في مجال التنمية، سوف يتيح لأنغولا مساهمة قيِّمة في إعادة بناء هياكلها الأساسية الاقتصادية.

وإني إذ أرحب بهذا القرار، آمل أن يلقى كل الدعم اللازم لتحقيق الهدف منه.

(توقيع) ج. أ. ب. أوباسي
الأمين العام

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - في إطار برنامج المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتعاون الإنمائي لافريقيا، قامت هذه المنظمة، بالتعاون مع حكومة أنغولا، بتنظيم حلقة دراسية معنية بالملكية الفكرية في لواندا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦. وحضر هذه الحلقة الدراسية نحو ٣٠ مسؤولاً من أنغولا كما حضرها مشاركان من كل بلد من أربعة بلدان أخرى هي الرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق. وقد مولت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مشاركة المسؤولين من هذه البلدان الأربعة. وتولى رئاسة جلسة افتتاح الحلقة الدراسية وزير الثقافة في أنغولا ونائب للمدير العام نيابة عن المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٢ - ورداً على تعميم لإعلان من المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن خدمات مستشار قطاعي أقاليمي، تلقى المكتب الدولي لهذه المنظمة طلباً من أنغولا تريد بمقتضاه الحصول على هذه الخدمات. وهذا الطلب قيد النظر الآن.

٣ - وعلاوة على ذلك، وجهت حكومة أنغولا دعوة إلى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لزيارة لواندا وإجراء مناقشات مع السلطات المختصة بغية تعزيز التعاون بين أنغولا وهذه المنظمة. وسوف تتم هذه الزيارة في مواعيد تقرر فيما بعد.

(توقيع) أرباد بوغش
المدير العام

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

بالرغم من أنّ جمهورية أنغولا الشعبية ليست عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه يسرنا أن نقدم إلى أنغولا مساعدات تقنية من مواردنا الخاصة في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. ويتعين توجيه أي طلب لتقديم مثل هذه المساعدة بالنيابة عن أنغولا، عن طريق دولة عضو في الوكالة أو مجموعة من الدول الأعضاء. كما أن الوكالة على استعداد

لتنفيذ أية برامج لتقديم المساعدة إلى أنغولا يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولكن لم تظهر حتى الآن أية مشاريع من هذا النوع .

(توقيع) كريستوفر هيرتزغ
مدير شعبة العلاقات الخارجية

المرفق الثالث

مذكرة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ وموجهة من الأمين العام إلى الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]

يهدي الأمين العام للأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة ، ويتشرف بالإشارة إلى القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٢٦٣١ ، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بصدد البند المعنون " شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا " . ويتشرف الأمين العام بالتذكير بأن القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) قد أحيل ببرقية ، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، إلى السيد رولف ف . بوتا ، وزير خارجية جنوب افريقيا ، كما قدمت في اليوم نفسه صورة من القرار للعلم إلى البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة .

ويتشرف الأمين العام كذلك أن يفيد الممثل الدائم لجنوب افريقيا بأن تقرير الأمين العام الذي تدعو إلى تقديمه الفقرة ٩ من القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) هو الآن في طور الإعداد . ولما كان مجلس الأمن قد رجا من الأمين العام أن يقدم له تقريراً بشأن تنفيذ القرار في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، فسوف يكون من دواعي امتنان الأمين العام أن يتلقى في موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أي معلومات قد ترغب حكومة جنوب افريقيا في تقديمها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ، لاسيما الفقرتان ٤ و ٧ منه .

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

[نفس النص الوارد في الوثيقة S/18156 ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والأربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٦] .

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أنغولا الشعبية

[نفس النص الوارد في الوثيقة S/17931 ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٦] .

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية لأنغولا

[نفس النص الوارد في الوثيقة S/18129 ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والأربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٦] .

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا

[نفس النص الوارد في الوثيقة S/18148 ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والأربعون ، ملحق نيسان/أبريل و أيار/مايو و حزيران/يونيه ١٩٨٦] .

المرفق الخامس

بيان صادر عن الحكومة السوفياتية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦

[نفس النص الوارد في الوثيقة S/18142 ، المرفق ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والأربعون ، ملحق نيسان/أبريل و أيار/مايو و حزيران/يونيه ١٩٨٦] .

الوثيقة S/18195/ADD.1

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

استنسخت أدناه الأجزاء الموضوعية من الردود التي تلقاها الأمين العام منذ صدور تقريره ، المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) المتعلق بشكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا (S/18195) ، حتى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

أولاً - الأجزاء الموضوعية من الردود الواردة من الدول

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

تقوم حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، من خلال القنوات الثنائية وفي الحدود التي تفرضها القيود الاقتصادية التي تواجهها بولندا ذاتها ، بتقديم المساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة إلى جمهورية أنغولا الشعبية من أجل تيسير إعادة بناء هياكلها الأساسية الاقتصادية فوراً ، تلك الهياكل التي مزقتها هجمات جنوب افريقيا المتكررة على ذلك البلد .

العراق

[الأصل : بالعربية]
[٣ تموز/يوليه ١٩٨٦]

إن استمرار العدوان الايراني ضد العراق هو الذي يحول دون مساهمة العراق في تنفيذ القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) .

ثانياً ـ الأجزاء الموضوعية من الردود الواردة من المنظمات الدولية

منظمة العمل الدولية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يمكن ذكر أنشطة التعاون التقني التالية التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في أنغولا .

هناك مشروع للتدريب المهني في لواندا يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وهذا المشروع هو الآن في مرحلته الثانية ، وسوف يدعم أنشطتها في ميادين الفنون التخطيطية والتبريد والميكانيكا والمخارط . وهناك أيضاً مشروع في مجال البرامج الخاصة لمنظمة العمل الدولية في ميدان الأشغال العامة ، يمكن الاضطلاع به رهناً بموافقة السلطات الأنغولية وبتوافر الأموال . وقد أوفدت بعثة تحضيرية في أيار/مايو ١٩٨٦ لاستطلاع إمكانيات القيام بهذا المشروع .

وهناك مركز نموذجي للتدريب المهني للناميبيين في كواكرا ، يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وهو من أكبر المشاريع المتعلقة بعنصر التدريب في برنامج بناء الدولة الناميبية . ويمكن للمركز تدريب ١٠٠ من العمال متوسطي المهارة سنوياً في ميادين مثل ميكانيكا السيارات ، وورش الآلات ، والتركيبات الكهربائية ، والسباكة ، والنجارة ، وتشييد المباني .

(توقيع) جاك ليموان
المدير
مكتب العلاقات بين المنظمات

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦]

في حين لم تقدم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أي مساعدة محددة استجابة لقرار مجلس الأمن ٥٧٧ (١٩٨٥) ، فإن أنشطة التدريب التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال النقل البحري وإدارة الموانىء لها صلة بإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية لأنغولا . وتتضمن هذه الأنشطة إقامة دورات تدريبية تشمل التخزين واستلام وتسليم البضائع في ميناء لواندا ، وإقامة حلقة دراسية لكبار موظفي ميناء لواندا ، والمساعدة في تحليل الاحتياجات التدريبية في الموانىء الأنغولية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أعرب وزير التجارة الخارجية الأنغولي مؤخراً عن تقديره لأمانة الأونكتاد لما تبذله من جهود لتأمين حصول أنغولا على مركز المستفيد في إطار خطة اليابان التفضيلية .

(توقيع) ك . ك . س . دادزي
الأمين العام

الوثيقة S/18196 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بتقديم نص البلاغ الذي اعتمده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، راجياً تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيناي فيرما
القائم بأعمال الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ الذي اعتمده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى

عقد مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز دورة عاجلة في نيويورك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ للنظر في التطورات الأخيرة المتصلة بالحالة في أمريكا الوسطى .

واستمع المكتب إلى بيان بهذا الشأن أدلت به الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة ، أشارت فيه بصفة خاصة إلى التصويت الذي تم مؤخراً في مجلس نواب الولايات المتحدة بشأن اعتماد أموال لتوفير الأسلحة الثقيلة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1137-S/18196 .

والتدريب وغيرهما من أنواع المساعدة لجماعات المرتزقة الساعية إلى زعزعة استقرار الحكومة الشرعية لنيكاراغوا والإطاحة بها .

وأشار المكتب إلى أن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، قد أدان الطلب المتعلق باعتماد أموال لتمويل قوات المرتزقة ، وفضلاً عن المناقشة الجارية بشأنه في كونغرس الولايات المتحدة ، بوصفه عملاً غير أخلاقي وغير قانوني يشكل انتهاكاً للقانون الدولي . وبعد أن أعرب المكتب عن عميق قلقه وأسفه للتصويت الذي تم مؤخراً في مجلس نواب الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة ، أدان أي تمويل من هذا القبيل باعتباره انتهاكاً للسيادة والاستقلال السياسي لنيكاراغوا ، التي هي بلد من بلدان عدم الانحياز ، فضلاً عن كونه انتهاكاً لمبادىء وأهداف حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة .

وأعرب المكتب عن قلقه العميق إزاء تدهور الحالة الناجم في المنطقة دون الإقليمية عن التهديدات الجديدة الخطيرة الموجهة ضد نيكاراغوا ، ومن بينها بالأخص توفير المساعدة المالية لقوات المرتزقة ، ولاحظ المكتب أن هذه الإجراءات قد زادت من خطر التدخل المباشر والأعمال العسكرية ضد ذلك البلد كما أنها تزيد من حدة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وكرر المكتب الدعوة التي وجهها إلى جميع الدول المعنية لمضاعفة الجهود التي تبذلها من أجل الوصول إلى الغاية المستهدفة لعملية السلم التي تباشرها مجموعة كونتادورا . وفي هذا الصدد ، أعرب المكتب عن استيائه لاستمرار الولايات المتحدة في منع التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض ، وفي إعاقة المبادرات السلمية .

وكرر المكتب الإعراب عن تضامنه القوي مع نيكاراغوا . وناشد جميع الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، والمجتمع الدولي ، أن يتضامنوا مع نيكاراغوا وأن يقدموا إليها ما قد يلزمها من مساعدة للمحافظة على حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية .

الوثيقة S/18197 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بالنيابة عن الاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، الذي تتولى مملكة هولندا رئاسته في الوقت الحالي ، أتشرف بأن أرسل لكم طيه نص إعلان بشأن لبنان اعتمده وزراء خارجية تلك الدول في لاهاي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وسأكون في غاية الامتنان لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماكس فان دير شتويل
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان بشأن الحالة في لبنان اعتمده في لاهاي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

إن وزراء الخارجية الاثني عشر يعتريهم قلق شديد بشأن الحالة القائمة في لبنان ، التي تواصل ، بعد كل هذه السنوات المتسمة بالمواجهة ، ترديها ، لاسيما نتيجة للتصعيد المستمر للعنف الذي يجتاح السكان المدنيين في بيروت ، وبوجه خاص الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين ، ويؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات لدى الجوانب كافة . ويؤيد وزراء الخارجية النداءات التي وجهها مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً إلى جميع الأطراف المعنية لممارسة ضبط النفس ، ولبذل الجهود لوضع حد لسفك الدماء الحالي ، ولتسهيل أعمال منظمات الغوث التي من قبيل لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد وجوب احترام سيادة لبنان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/441-S/18197 .

الوثيقة S/18198 *

رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

وضعاً للأمور في نصابها ، أرجو إبداء تعليق أو تعليقين على فحوى رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة من الممثل الدائم لتركيا عُمِّمت بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (A/40/1134-S/18182) .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1138-S/18198 .

١ - إن النص الكامل لتصريح السيد إروغلو بـ " أن السبيل الوحيد للقضاء على الحدود في وسط [الجزيرة] هو التقدم إلى الشواطىء في الجنوب " ، وهو التصريح الذي أشرت إليه في رسالتي المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٦ [S/18060] ، فضلاً عن نص التعليقات ذات الصلة التي أدلى بها السيد أوزكر أوزغور ، قد نشر في الصحيفة اليومية القبرصية التركية " يينيدوزن " في ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ . والأمر الذي يدعو إلى الدهشة ، وهذا أقل ما يقال ، إن " نفي " السيد إروغلو لصدور مثل هذا التصريح على الإطلاق لم يحدث في اليوم التالي لنشره ، أو حتى بعد صدور تعليقات السيد أوزكر أوزغور (في ٨ أيار/مايو) ، بل حدث بعد تعميم الرسالة المذكورة عاليه الموجهة منّا إليكم والمؤرخة في ١٣ أيار/مايو ، أي بعد ستة أيام كاملة من ذلك التاريخ .

وقد يتساءل المرء غير مغال ، عما إذا كان سيصدر أي " نفي " على الإطلاق ما لم يعلن الاحتجاج الرسمي من جانب حكومة جمهورية قبرص .

٢ - وفيما يتعلق بالتصريح الآخر للسيد إروغلو بـ " أنه من واجب تركيا أن تعمل على امتداد الولاية التركية السابعة عشرة " في المناطق المحتلة من قبرص ، الذي نشرته صحيفة " بيرليك " في عددها الصادر في ٨ أيار/مايو ، وتصريحات السيد أوزال الاستفزازية التي أوردتها إذاعة أنقرة في ٢٥ نيسان/أبريل ، فإننا نفترض ، ولدينا ما يبرر هذا الافتراض ، أن هذه التصريحات قد أدلي بها بالفعل ، حيث لم يصدر " نفي " تركي لصدور مثل هذه التصريحات على الإطلاق .

٣ - وأخيراً ، وفيما يتعلق بإشارة السيد إروغلو إلى " الحدود " داخل جمهورية قبرص ، فليس لي من تعليق سوى أنني أرتاع من هذا الكلام الانفصالي ومن التوقح والتحدي اللذين يبديهما الأتراك إزاء الأمم المتحدة وقراراتها الرسمية .

وسأكون ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18199

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بالنيابة عن الاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، الذي تتولى مملكة هولندا رئاسته في الوقت الحالي ، أتشرف بأن أرسل لكم طيه نص بيان بشأن جنوب افريقيا اعتمده المجلس الأوروبي في لاهاي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وسأكون في غاية الامتنان لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماكس فان دير شتويل
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان بشأن جنوب افريقيا اعتمده المجلس الأوروبي في لاهاي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦

إن المجلس الأوروبي يساوره القلق الشديد إزاء تدهور الحالة السريع في جنوب افريقيا وتزايد معدلات العنف هناك . ولا يمكن لإعادة فرض حالة الطوارىء واعتقال الآلاف من أبناء جنوب افريقيا دون تمييز إلا أن يؤخر مجدداً بدء حوار وطني حقيقي بشأن مستقبل جنوب افريقيا ، وهو ما يلزم على وجه السرعة إذا ما أريد التوصل إلى حل سلمي لمشاكل ذلك البلد . وعلاوة على ذلك ، جرى فرض الرقابة الواسعة النطاق على وسائط الإعلام . ويؤمن المجلس الأوروبي بأن السياسات الحالية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا لا يمكن أن تفضي إلى شيء عدا زيادة القمع والاستقطاب وإراقة الدماء .

وفي ضوء ذلك ، أعاد المجلس الأوروبي بحث سياسة الدول الاثنتي عشرة إزاء جنوب افريقيا . وهو يؤكد من جديد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو إلغاء الفصل العنصري إلغاء تاماً . ولكي يدعم رؤساء الدول والحكومات عملية التغيير غير العنيف في جنوب افريقيا ، ولكي يؤكدوا قلقهم الشديد إزاء المسار الذي اتخذته الأحداث مؤخراً ، فقد قرروا اتخاذ إجراءات إضافية .

وقد أعلن المجلس الأوروبي عن تأييده لبرنامج أوروبي منسق يتعلق بتقديم المساعدات إلى ضحايا الفصل العنصري ، يشتمل على إجراءات على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد الوطني ، بهدف بلوغ الحد الأقصى لفعالية المساهمة الأوروبية في هذا المضمار . وفي هذا الصدد ، وافق المجلس الأوروبي على

زيادة في المساعدات المالية والمادية المقدمة إلى ضحايا الفصل العنصري ، لاسيما من أضيروا بفعل الاضطرابات الحادثة في كروس رودز ، وإلى السجناء السياسيين ، ومن بينهم الأشخاص المقبوض عليهم فيما يتعلق بإعادة فرض حالة الطوارىء في الآونة الأخيرة .

والمجلس الأوروبي مقتنع بأن البدء دون تأخير في حوار وطني مع الزعماء الحقيقيين للسكان السود هو ضرورة لوقف تصاعد العنف مرة أخرى وللسماح بمفاوضات تؤدي بجنوب افريقيا إلى الديمقراطية الحقة واللاعنصرية .

وهذا الحوار لا يمكن أن يتحقق طالما ظل الزعماء المعترف بهم للسود محتجزين وظلت منظماتهم محرمة .

وفي هذا الإطار ، يدعو المجلس الأوروبي حكومة جنوب افريقيا إلى ما يلي :

— الإفراج دون قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ؛

— ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من الأحزاب السياسية .

وفي الوقت ذاته ، سيدخل الاتحاد الأوروبي خلال الشهور الثلاثة المقبلة في مشاورات مع البلدان الصناعية الأخرى بشأن التدابير الإضافية التي قد تلزم ، وتشمل ، على وجه التحديد ، فرض حظر على الاستثمارات الجديدة وعلى استيراد الفحم والحديد والصلب والعملات الذهبية من جنوب افريقيا .

وقد قرر المجلس الأوروبي أن يطلب إلى وزير خارجية المملكة المتحدة ، وهي الرئيسة المقبلة للمجلس ، القيام بزيارة إلى الجنوب الافريقي ، لبذل جهد جديد لتهيئة الظروف التي يمكن أن يبدأ فيها الحوار الضروري .

الوثيقة S/18200 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بأن يحيل رسالة المشتركين في جبهة الوطن الأم الوطنية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في الاحتفال بالذكرى الخامسة لتأسيسها .

كما يتشرف بأن يرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

المرفق

رسالة المشتركين في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتأسيس جبهة الوطن الأم الوطنية

أصدر المشتركون في الدورة الكبرى ، المجتمعون هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتأسيس جبهة الوطن الأم الوطنية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، رسالة موجهة إلى شعوب العالم . وتقول الرسالة :

" إن الشعب الأفغاني الناهض ، وهو يحطّم أغلال عبودية القرون مع انتصار ثورة نيسان/أبريل الوطنية الديمقراطية ، يضع نصب عينيه مهمّة تطوير أفغانستان وإنعاشها ، والنهوض بمستوى المعيشة المادية والثقافية للشعب وخلق مجتمع ينعم بالرخاء . إن هذا هو الطريق الذي اختار الشعب الأفغاني أن يسير فيه إلى أن يتحقق له النصر النهائي . وسيعتز شعبنا دائماً بالأصدقاء الذين ساعدونا للوصول إلى هذه الغاية . أما جيراننا الذين ينظرون إلينا نظرة تتسم بالشك والعداء ، فإننا نعيد على مسامعهم تلك الكلمات المعبّرة المخلصة للرفيق نجيب ، الأمين العام للّجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني ، التي قال فيها ، ' إن الهدف السامي لسياستنا الخارجية هو أن نكفل للشعب الأفغاني ظروفاً ملائمة لبناء حياة جديدة في ظل ظروف ينعم فيها بالسلم والحرية ' .

" وهذه المهمّة تجسّد السياسة الخارجية الثابتة لبلدنا التي وضعها حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني وتقوم على مبادىء الصداقة بين الشعوب ، والتعايش السلمي ، وعدم الانحياز ، والنضال من أجل السلم والأمن .

" إن بلدنا ، جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، مابرح يؤيد حل المشاكل القائمة بين البلدان عن طريق التفاوض . وكانت المبادرات السلمية الأفغانية هي الأساس الذي بدأت به المحادثات غير المباشرة مع الجانب الباكستاني عن طريق ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ؛ وقد وصلت هذه المحادثات إلى جولتها السابعة . إن الناس في بلدنا يتابعون سير هذه المحادثات متمنين لها الخير . ومهما كان ما يثار حول وجود القوات العسكرية المحدودة التابعة للاتحاد السوفياتي في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي القوات التي يطلق عليها شعبنا القوات الصديقة ، فإن موقف بلدنا واضح تماماً .

" إن سحب القوات العسكرية المحدودة التابعة للاتحاد السوفياتي (القوات الصديقة) من جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، التي جاءت ، بناء على طلب جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لمساعدتنا في الدفاع عن حرية بلدنا واستقلاله وسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية ، لا يمكن أن يتحقق إلاّ بعد

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/442-S/18200 .

توفير ضمانات دولية يعوّل عليها بشأن وقف التدخل في الشؤون الداخلية لبلدنا وعدم تكراره .

" يا شعوب العالم المبجّلة ، إن شعب أفغانستان يؤمن بحسن الجوار مع جيرانه ويؤمن بالصداقة والأخوّة مع كل سكان هذا الكوكب . وسنكون أصدقاء وأخوة أوفياء لكل من يلبي دعوتنا المخلصة بالمثل . أما إذا فرضت علينا الحرب ، التي لم نردها أبداً ولن نريدها مطلقاً ، فسوف ندافع ببسالة عن وطننا وثورتنا بالصمود نفسه الذي ندافع به عن وطننا وثورتنا في الحرب غير المعلنة التي تشنّها علينا الرجعية والإمبريالية . وفيما يخص جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فقد توصّلنا بفكر مفتوح ، في الجلسات العامة ١٦ و ١٧ و ١٨ للّجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني وفي أطروحات النقاط العشر وإعلان مجلس ثورة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، إلى الوسائل التي تكفل إرساء السلم على الصعيد الوطني . ومن المؤسف ، أنه على الرغم من النوايا الحسنة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، مازال يزجّ بمناهضي الثورة من المسلحين ، المزوّدين بأسلحة الإبادة الشاملة ، للتسلل عبر حدود جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ونحن نرجو شعبي ايران وباكستان وحكومتيهما اتخاذ إجراءات ملموسة تستند إلى الفطرة السليمة بغية التخفيف من حدة التوتر . إننا ندافع عن السلم في العالم وفي المنطقة بكل طاقتنا وقوتنا .

" ونحن ندين الإجراءات الأخيرة التي اتخذها رونالد ريغان بهدف تكثيف حدة ما يسمى حرب النجوم ، وعدم مراعاة التزامات الولايات المتحدة إزاء المعاهدة الثانية المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية والتوسع في الإجراءات المتعلقة بالتزايد المستمر في إنتاج الأسلحة الكيميائية ، والإفراط في التفجيرات الذرّية ، وتعزيز الإرهاب الصادر عن الدولة . ونحن نرحب بمبادرات الاتحاد السوفياتي السلمية وقيامه من جانبٍ واحد بوقف اختياري للتفجيرات النووية . ونحن نعتقد أن الفطرة السليمة تزكّي انضمام بلدان العالم المتقدمة إلى مبادرات الاتحاد السوفياتي السلمية ونرجو من شعبي ايران والعراق أن يضعا حداً للحرب الدائرة بين البلدين ، تلك الحرب التي لا طائل من ورائها التي يتقاتل فيها الأشقاء .

" وسحقاً للسياسة اللاإنسانية التي تنتهجها الإمبريالية العالمية والرجعية العالمية ، ولترتفع راية الحق والعدل والسلم على منطقتنا وعلى العالم أجمع " .

الوثيقة S/18201 *

رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أسترعي انتباهكم العاجل إلى عمل غير مقبول ارتكبته السفن الحربية التركية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ضد سفينة ركاب تحمل علم قبرص .

ففي الساعة ١١/٣٠ من ذلك اليوم ، وفي أثناء وجود السفينة السياحية " سيتي أوف ليماسول " في المياه الدولية على مقربة من جزيرة رودس ، لاحظ قبطان السفينة أن ثمة سبع سفن حربية تركية تجري تدريبات بحرية في المياه الدولية جنوب جزيرة كاستيللوريزو . وفي الساعة ١٣/٣٠ اعترضت السفن الحربية ، التي كانت تبحر في تشكيل ، السفينة " سيتي أوف ليماسول " ، معرّضة بذلك السفينة وركابها للخطر ؛ بينما حدث بعد ذلك بنصف ساعة أن أُطلقت من السفن الحربية في وقت واحد قذيفتان سقطتا على بُعد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ متر من مقدم السفينة السياحية .

وإنني إذ أحتج بقوة باسم حكومتي على هذا الحادث البالغ الخطورة ، أود أن أشير إلى أن هذا التصرف من جانب تركيا ، بالإضافة إلى أنه عرّض حياة الركاب للأخطار ، يظهر مرة أخرى الاتجاه العدواني والمتعجرف لنظام الحكم القائم في أنقرة ، الذي يواصل ، رغم الإدانة الدولية لتصرفاته في قبرص ، ارتكاب المزيد من أعمال العنف والعدوان في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة .

وسأكون ممتناً إذا تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1139-S/18201 .

الوثيقة S/18202

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالفرنسية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرّفني أن أحيطكم علماً بأن حكومة لبنان قد قررت أن تطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تنتهي في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، لفترة جديدة مدتها ستة أشهر ، عملاً بأحكام قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ، وكذلك قرارات ومقررات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة .

ويجدر بي أن أؤكد بأن الحكومة اللبنانية مقتنعة ، بالرغم من الحالة الراهنة في جنوب لبنان ، الناشئة عن استمرار وجود قوات الاحتلال الاسرائيلي ، بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهي رمز لإرادة المجتمع الدولي ، لاتزال تشكّل عامل استقرار أساسياً ، فضلاً عن كونها البديل الأفضل للسلم والأمن في المنطقة ، وذلك في الوقت الذي يستوجب فيه الأمر بذل جهود جديدة تتيح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان النهوض كاملاً بمهمتها التي أناطها بها مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٨ .

وتود الحكومة اللبنانية أن تعبّر بهذه المناسبة عن امتنانها للأمين العام ومعاونيه وأن تعرب عن تقديرها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللبلدان التي تشارك بوحدات فيها إزاء الجهود التي تبذلها والتضحيات التي تتكبدها لخدمة قضية السلم في لبنان والمنطقة .

وأكون ممتناً لو تكرمتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى نص هذه الرسالة وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس .

(توقيع) رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18203 *

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق طيه نص البيان الترحيبي الذي وجهه رئيس مجلس الوزراء باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد ن . أ . رزكوف ، في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، إلى المشتركين في المؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا .

وألتمس منكم اتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن ، مع استرعاء الانتباه إليهما من جانب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

(توقيع) ف . س . سافرونتشوك
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان ترحيبي وجهه ن . أ . رزكوف ، رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، إلى المشتركين في المؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا

أرحب ترحيباً حاراً بالمشتركين في المؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18203-A/41/444 .

إن انعقاد هذا المؤتمر يشهد بأن التحرير العاجل لناميبيا يشكل واجباً أساسياً وجانباً ملحاً من جوانب الكفاح الشامل الرامي إلى القضاء على بقايا الاستعمار البغيضة من فوق الأرض .

إن النظام العنصري في جنوب افريقيا يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، متحدياً بذلك قواعد القانون الدولي والمطالب التي أعربت عنها الأمم المتحدة بجلاء كما أعرب عنها أيضاً مجلس الأمن ، كما يسعى من خلال قواته المسلحة لتحطيم إرادة الشعب الناميبي من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير الوطني . وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى ، يسعى العنصريون في بريتوريا لفرض " حلّ " لمسألة ناميبيا ينطوي في الواقع على الحفاظ على النظام الاستعماري في ناميبيا ، ويتيح مواصلة الاستغلال البشع لمواردها الطبيعية والبشرية ، واستخدام الأراضي الناميبية لأعمال جديدة من العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة .

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ، تسعى جنوب افريقيا وأنصارها الغربيون إلى منع اشتراك الأمم المتحدة في تسوية المسألة الناميبية ، وإلى تقويض الأساس الذي اعترف به عالمياً لتحقيق استقلال ناميبيا على نحو ما ورد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي مقررات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وإلى ربط مسألة إنهاء الاستعمار في ناميبيا بقضايا لا تتصل بها .

ونتيجة لذلك لايزال الشعب الناميبي يعيش تحت نير السيطرة الاستعمارية ، فيما يشهد الجنوب الافريقي بؤرة من التوتر الحاد تشكل تهديداً للسلم العالمي .

إن الاتحاد السوفياتي يعتبر أن من واجبه الدولي دعم كفاح الشعوب المناهضة للاستعمار وللعنصرية . كما أن التضامن معها في هذه المرحلة الراهنة يعد بدوره عنصراً مهماً ضمن الجهود الرامية إلى إقامة نظام موثوق للأمن العالمي . كما أن الاحترام غير المشروط لحق كل شعب في الحرية والاستقلال ، هو الوسيلة الوحيدة التي تتيح إنهاء حالات النزاع وإشاعة الاستقرار في المناطق الملتهبة من العالم .

إن تعاطف الشعوب السوفياتية مُوجّه كلياً إلى جانب الشعب الناميبي ، الذي يخوض كفاحاً بطولياً من أجل التحرير بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

إن حل مسألة ناميبيا لا يحتمل مزيداً من التأخير . والاتحاد السوفياتي مقتنع بأن هذه المسألة يمكن بل ويجب تسويتها بالوسائل السلمية . ويجب لهذه الغاية تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها ممارسة تأثير متزايد ومستمر على جنوب افريقيا وأنصارها الغربيين وضمان تنفيذهم قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل بشأن مسألة ناميبيا ، وإجبارهم على مراعاة إرادة شعب ناميبيا والغالبية العظمى من دول العالم .

وإنني على يقين بأن مؤتمركم سوف يساهم مساهمة كبرى في حل هذه المشكلة الكبيرة مما يدفع بالتالي عجلة الكفاح من أجل تحرير شعب ناميبيا من نير الاستعمار والعنصرية .

الوثيقة S/18204 *

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل البرازيل

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طيه نص الرسالة الموجهة من الرئيس خوزيه سارني إلى المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، المعقود في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، على النحو الذي وردت به في النسختين الانكليزية والفرنسية الموزعتين في الوثيقة A/CONF.137/INF/3/Add.2 . وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سيرخيو م . طومسون ـ فلوريس
الممثل الدائم للبرازيل بالنيابة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة من رئيس البرازيل إلى المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية

إن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية يعدُّ حدثاً بالغ الدلالة . وهو أيضاً يمثل إسهاماً له أهميته من جانب المجتمع الدولي لتعزيز الاتجاهات المفضية إلى القضاء التام على نظام الفصل العنصري الجائر ، فضلاً عن أنه يلفت انتباه جميع الدول ، وانتباه الرأي العام العالمي ، وجميع الأفراد من الرجال والنساء على السواء ، ممن يؤمنون إيماناً عميقاً بالمبادىء الأساسية للمساواة بين الأجناس ، والكرامة الإنسانية المشتركة ، إلى الظلم والعار من جراء استمرار النظام السياسي الوحيد القائم في عصرنا على أساس بغيض للغاية يتمثل في تقنين العزل العنصري .

وإنني لأؤكد مجدداً ، نيابة عن الشعب ، وكممثل لمجتمع ودولة كافحا طوال تاريخهما لتعزيز الديمقراطية ، لا في المجال السياسي والاجتماعي فحسب ، بل وفيما يتعلق بمجال الأجناس أيضاً ، رفضنا المطلق لنظام السيطرة العنصرية السائد في جنوب افريقيا وناميبيا ، كما أؤكد مجدداً التأييد التام من جانب

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/445-S/18204 .

المجتمع والدولة في البرازيل للوطنيين في جنوب افريقيا ، الذين يقومون من خلال شبكة واسعة من التحالفات تضم المنظمات الدينية ، والنقابية ، والثقافية ، والسياسية ، بمضاعفة جهودهم وتضحياتهم في شجاعة ومثابرة جديرتين بالإعجاب من أجل أن تنشأ في المستقبل ، الذي بات وشيكاً ، جنوب افريقيا جديدة تقوم في أصالة على التعددية والديمقراطية ، وتخلو من كابوس العنصرية وإراقة الدماء الجاثم عليها في الوقت الراهن .

إن الجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا نفسه هي التي تشكّل المقاومة الأساسية للعنصرية والظلم ، كما أن رغبة هذا الشعب في الحياة في ظل سلم سياسي حقيقي ، وفي جو من المساواة العنصرية ، تمثل قوة كبيرة . ولسوف تحقق الأغلبية من شعب جنوب افريقيا بالتأكيد ، الأهداف الديمقراطية التي تسعى إليهـا . لكن الفصل العنصري سوف يُقضى عليه في إطار نسق آخر ، يتوقف بدوره على تصميم المجتمع الدولي على تعزيز الوسائل والإطار فيما يتعلق بالجزاءات التي يجب فرضها على نظام بريتوريا .

ومابرحت حكومة البرازيل تؤيد بصورة منتظمة الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، فقد آثرت اللجوء منفردة إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة ، تعبّر عن معارضتها التامة للعنصرية في جنوب افريقيا . وإن السياسة الخارجية البرازيلية ، التي تعكس الرأي الإجماعي لمجتمعنا ، قد اتسمت على طول الخط بإدانة نظام الفصل العنصري ، والاحتلال الاستعماري لناميبيا ، وسياسات جنوب افريقيا الرامية إلى زعزعة استقرار بلدان خط المواجهة . ولهذا السبب ، فإن الدولة البرازيلية سوف تؤيد تأييداً تاماً وثابتاً ما سوف يتخذه المؤتمر من مقررات بغية الإسراع في تغيير الحالة الراهنة في الجنوب الافريقي وتعزيز السلم والعدل في تلك المنطقة .

الوثيقة S/18205

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٦ والموجهة من الممثل الدائم للعراق ، والواردة في الوثيقة S/18066 التي أكد في مرفقها على ما يلي :

" وإننا مستعدون من هذه اللحظة للانسحاب من مدينة مهران في حالة من حالتين : قبول ايران بمبدأ الانسحاب الكامل والشامل وغير المشروط للطرفين إلى الحدود الدولية كجزء من القبول بحالة سلم شاملة بين العراق وايران وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، أو انسحاب ايران من مثلث الفاو مقابل انسحاب العراق من مدينة مهران " ،

يشرفني أن أبلغ الهيئة الدولية بأن مدينة مهران قد تم تحريرها بالكامل بواسطة قوات الإسلام . ويتعين على السلطات العراقية ، بالتالي ، أن تأتي ببديل أفضل من ذلك الوارد في الوثيقة المذكورة أعلاه .

وأكون ممتناً للغاية فيما لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18206 *

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرّفني أن أحيل إليكم طيه ، نص المذكرة المؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والموجّهة من السيد ميغيل دي إسكوتو بروكمان ، وزير خارجية نيكاراغوا ، إلى السيد جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

" انفجر أمس ، ٢ تموز/يوليه ، لغم مضاد للدبابات على الطريق بين بوكاسيتو والسيدرو ، في منطقة ويويلي ، عند

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1140-S/18206 .

مرور سيارة مدنية مما تسبب في وفاة ١٢ طفلاً و ١٢ إمرأة و ٨ رجال . وبقي شخص واحد على قيد الحياة وقد أصيب بجروح . وكان جميع الضحايا من المدنيين .

" وفي تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم ، قامت مجموعة من المرتزقة بالهجوم على بلوفيلدز اكسبرس بالبنادق والرشاشات ومدافع آر - بي - جي - ٧ على نهر اسكنديدو ، على بعد ٢٧ كيلومتراً جنوب شرق سيوداد راما ، مما تسبب في وفاة أحد المدنيين .

" وفي يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أدان الرئيس دانييل أورتيغا مقتل سبعة من الأطفال إثر هجوم للمرتزقة على تعاونية للمزارعين في كاموبا في مديرية شونتاليز .

" إن هذه الجرائم البشعة تأتي نتيجة لسياسة الإرهاب الصادر عن الدولة ، وهي السياسة التي تتبناها إدارة ريغان ضد شعب نيكاراغوا . ونظراً لعجز جماعات المرتزقة ، التي تقوم حكومة الولايات المتحدة بتنظيمها وتسليحها وتدريبها وتوجيهها ، عن مواجهة القوات المسلحة لنيكاراغوا ، فقد اتخذت السكان المدنيين هدفاً لجرائمها التي لا تحصى فأضافت بذلك إلى ضحاياها ٤٨ حالة قتل أخرى من أبناء نيكاراغوا ، منهم ١٧ طفلاً .

" وليس هناك ما يمكن أن يضاف في ضوء الشجب والإدانة على النطاق العالمي لسياسة الإرهاب التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة ضد حكومة وشعب نيكاراغوا . لقد أدّى السلوك غير الأخلاقي وغير الشرعي لإدارة ريغان إلى قتل آلاف من أبناء نيكاراغوا ، ولعل آخر الضحايا الأربعين الأبرياء يساعدون في إظهار مدى الفعالية التي تمارس بها حكومة الولايات المتحدة خبراتها الواسعة التي اكتسبتها في النشاط الإرهابي .

" وتعلم نيكاراغوا والمجتمع الدولي والشعب الأمريكي نفسه أن مسؤولية هذه الجرائم تقع على عاتق الحكومة والكونغرس وحدهما في الولايات المتحدة ، ونحن نعلن لهما تنديدنا الشديد بالسياسة الخرقاء المعادية لنيكاراغوا التي تنتهك أبسط مبادىء القانون الدولي والقانون الإنساني . كما أن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية ، وهي أعلى محاكم الأمم المتحدة ، أدان بشكل تام الولايات المتحدة بسبب تلك السياسة ، ويتعيّن على حكومة الولايات المتحدة الالتزام بحكم تلك المحكمة .

" ولسوف تقوم نيكاراغوا أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإدانة هذه الأعمال البربرية ، التي تشجعها وتقوم بها الولايات المتحدة " .

لكم شكري إذا اتخذتم ما يلزم نحو تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18207 *

رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيطكم علماً بأنه تم استدعاء القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول في الساعة ١١/٣٠ من صباح يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية حيث استرعى مدير الإدارة السياسية الأولى انتباهه إلى ما يلي :

" ادعت حكومة باكستان مرة أخرى أن القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية قد شنت هجمات مزعومة ، على منطقة دوماندي في تشامان يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وكذلك على منطقة شالمان في خيبر يوم ١ تموز/يوليه .

" وبعد تحر وتقييم دقيقين ، ترى حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن هذه الاتهامات لا أساس لها وأنها عارية من الصحة وهي ترفضها رفضاً باتاً . وأضيف إلى ذلك القول بأنه ينبغي للسلطات الباكستانية أن تضع حداً لمثل هذه الادعاءات ، التي لن يكون لها من أثر سوى زيادة حدة التوتر في مناطق الحدود " .

وأتشرف أيضاً بأن أرجو منكم اتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/446-S/18207 .

الوثيقة S/18208

رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى الاتهامات التي أثارتها السلطات العراقية والواردة بالوثيقة S/18188 ، أي الهجوم الايراني المزعوم بقذائف أرض ـ أرض على المناطق السكنية في مدينة كركوك ، يشرفني أن أحيطكم علماً بأن هذا الادعاء باطل تماماً ـ إذ لم يحدث مثل هذا الهجوم بالقذائف على المناطق المدنية في كركوك ، وإن كانت قوات جمهورية ايران الإسلامية شنت هجوماً بالقذائف على المنشآت النفطية في كركوك ، وكان هجوماً فعّالاً .

إننا نرى أن المسؤولين العراقيين يعدون العدة ، من خلال اختلاق الادعاءات بالهجوم على المناطق المدنية في كركوك ، لاستئناف هجماتهم الجوية على المناطق المدنية في جمهورية ايران الإسلامية ، على نحو ما فعلوه تماماً بهجماتهم يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ على المدنيين الأبرياء في السعدية (قرية بالقرب من الأحواز) ومدينة الرباط .

ونتيجة لهذا الانتهاك العراقي للقانون الإنساني الدولي ، ولاتفاق الثاني عشر من حزيران/يونيه ، فقد تم الإبلاغ عن استشهاد خمسة مدنيين حتى الآن ، وجرح ٢٨ آخرين بينما دُمّرت تماماً ثماني وحدات سكنية .

لقد تلقيت تعليمات بأن أطلب إليكم إصدار تعليمات لفريق الأمم المتحدة المقيم في طهران كي يقوم بزيارة مدينة الرباط وقرية السعدية ، وإعداد تقرير حول جريمة حرب عراقية أخرى كي تطلع عليها الهيئة الدولية .

وأكون ممتناً للغاية فيما لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18209

رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أعبّر عن تقدير حكومة جمهورية ايران الإسلامية للموقف الإيجابي والإنساني الذي تجلّى في بيانكم المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

إن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ترحب باقتراحكم ، وتعلن استعدادها لاحترام قراركم بوقف الهجمات ، على نحو ما دأبت عليه في الماضي ، مع كفالة سلامة فريق الأمم المتحدة المقيم في بغداد كي يقوم بزيارة المناطق المدنية داخل العراق عندما تعتبر أن مثل هذه الزيارة ضرورية .

وأكون ممتناً للغاية فيما لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18211 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل غيانا

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يهدي الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ، ويتشرف بأن يقدم نص الإعلان المتعلق بالجنوب الافريقي ، المعتمد في الاجتماع السابع لرؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، الذي عقد في جورجتاون في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ . وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

المرفق

إعلان بشأن الجنوب الافريقي معتمد في الاجتماع السابع لرؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي المعقود في جورجتاون في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦

نظر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، في اجتماعهم السابع المعقود في جورجتاون ، في التطورات الأخيرة والجارية في الجنوب الافريقي . وأعادوا إلى الأذهان التنديد الواسع النطاق بالقمع المتزايد من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد السكان السود لذلك البلد ، والعدوان الصارخ الذي شنه النظام المذكور على بوتسوانا ، وزامبيا ، وزمبابوي . ولاحظوا أن الأحداث الأخيرة ، وبالأخص إعادة فرض حالة الطوارىء ، والسلطات المطلقة الممنوحة للشرطة للاعتقال والاحتجاز ، مما أدى إلى سجن ما يزيد على ألف شخص ، وكذلك الرقابة الصارمة على الصحافة ، لم تؤد إلاّ إلى مضاعفة مشاعر الغضب لدى شعب منطقة البحر الكاريبي . ولقد عززت هذه الأحداث أيضاً تضامن منطقة البحر الكاريبي مع شعب جنوب افريقيا المضطهد ، ومع حكومات وشعوب دول خط المواجهة بوصفها ضحايا اعتداء جنوب افريقيا المستمر .

ولقد تدارس رؤساء الحكومات ملياً في الجهود التي بذلت في الماضي من أجل التوصل إلى حل يقوم على مفاوضات سلمية للحالة الكئيبة في الجنوب الافريقي . ولاحظوا أن هذه الجهود أحبطها تعنت نظام بريتوريا ، مما لم يترك للشعب المضطهد من خيار سوى أن يخوض غمار نضال مسلح .

وفي هذا السياق ، رحب رؤساء الحكومات على وجه الخصوص بتقرير فريق الكمنولث المؤلف من الشخصيات البارزة ، الذي شاركوا في التكليف بوضعه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ في جزر البهاما . وأعربوا عن تقديرهم لجهود الفريق من أجل تسهيل مقاصد اتفاق ناسو ، وهي ، إنهاء الفصل العنصري ، وإنشاء حكومة لا عنصرية نيابية في جنوب افريقيا بوصفها مسألة ملحّة للغاية .

وأعرب رؤساء الحكومات عن إستيائهم لأن جهود الفريق المؤلف من الشخصيات البارزة ، الرامية إلى تأمين حوار من أجل التغيير السلمي بمشاركة الممثلين الحقيقيين للسكان السود ، قد أجهضت بقسوة من جانب النظام العنصري ، وإن كانت النتائج التي توصل إليها الفريق بعدم وجود رغبة صادقة في الوقت الحاضر من جانب بريتوريا لإنهاء الفصل العنصري وعدم وجود إمكانية لإجراء حوار يؤدي إلى إقامة حكومة نيابية غير عنصرية ليست بالنتائج المستغربة . فمن الواضح أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، لم يحدث أي تقدم في جنوب افريقيا نحو تحقيق مقاصد اتفاق ناسو بل إن رؤساء الحكومات يرون أن الحالة قد ازدادت سوءًا .

ويشارك رؤساء الحكومات فريق الشخصيات البارزة في الاعتقاد بأن انعدام الضغوط الاقتصادية الفعّالة على جنوب افريقيا وقناعة النظام العنصري بعدم الخشية من هذه الضغوط ، هما السبب الفعلي في تأخير حدوث تغيير في جنوب افريقيا . وهم يعتقدون من ثم ، أنه لم يعد بالإمكان تأجيل الضغوط الاقتصادية ضد جنوب افريقيا إذا أريد تجنب اشتعال الموقف . وعليه فقد بات من المحتم اتخاذ المزيد من التدابير الاقتصادية التي لا يرى فريق الشخصيات البارزة بديلاً عنها ، كما أن تأخير الجزاءات معناه تعزيز الفصل العنصري . وهذا أمر بغيض وغير مقبول كلياً للاتحاد الكاريبي . ويتعهد رؤساء الحكومات بالتالي بالعمل في كافة المحافل ، بما في ذلك الكمنولث ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والجهاز الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، والأمم المتحدة ، لضمان عدم استمرار هذا التأخير ، ولتطبيق الجزاءات الاقتصادية الإلزامية على جنوب افريقيا من جانب المجتمع الدولي بأكمله .

وسيرأس رئيس وزراء جزر البهاما الاجتماع الاستعراضي المنبثق عن الكمنولث في آب/أغسطس . وقد كلّفه رؤساء الحكومات بأن ينقل إلى الاجتماع آراءهم المشتركة وتصميمهم على استخدام كافة السبل المتاحة لهم لتحقيق أهداف اتفاق ناسو . ويناشد رؤساء الحكومات كافة الزملاء الآخرين الذين سيحضرون ذلك الاجتماع مشاركتهم هذا التصميم ووضع النُهُج العملية التي تؤدي ، على نحو سريع ، إلى تطبيق البرنامج الإضافي للجزاءات التي وضعت في الاتفاق والتنفيذ الحازم لها .

ويدرك رؤساء الحكومات أن فرض الجزاءات الاقتصادية يُرتب تكاليف يتحملها كل من شعب جنوب افريقيا والبلدان التي تفرضها . لكن الشعب المضطهد في جنوب افريقيا أوضح بجلاء أنه على استعداد لتحمل هذه التكاليف . وقد تحملت شعوب الكمنولث بمنطقة البحر الكاريبي أيضاً المغارم لما يزيد عن الثلاثة عقود حيث قطعت منذ فترة طويلة كافة صلاتها بجنوب افريقيا .

ويعتزم رؤساء الحكومات في ذات الوقت اتخاذ الخطوات الملائمة لنقل آرائهم إلى قادة بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لحثهم على مشاركتهم القلق الذي يستشعرونه ، مع الاستجابة على نحو فعّال لمتطلبات التغيير في

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/448-S/18211 .

جنوب افريقيا . وتقف شعوب الاتحاد الكاريبي في تضامن ثابت مع كافة المناضلين ضد الفصل العنصري .

وأخيراً ، إذا لم يفلح الاجتماع الاستعراضي المنبثق عن الكمنولث في آب/أغسطس ، بالرغم من كافة الجهود المبذولة ، في التوصل إلى الإجماع بشأن تنفيذ أهداف الكمنولث المتفق عليها ضد جنوب افريقيا ، فسوف يدعو رئيس وزراء جزر البهاما ، باسم رؤساء الحكومات ، إلى اجتماع طارىء لجميع رؤساء حكومات دول الكمنولث ، يُعقد بوصفه مسألة في غاية الاستعجال .

الوثيقة S/18212 *

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بالإشارة إلى رسالة ممثل الإدارة القبرصية اليونانية [S/18201] ، يشرفني أن أحيطكم علماً بما يلي .

طبقاً للعرف الدولي المستقر ، تمّ الإعلان عن المناطق الواقعة في المياه الإقليمية التركية ، وكذلك المياه الدولية لبحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط التي كان مقرراً أن تجرى فيها التدريبات البحرية " الهدف الأول ـ ٨٦ " ، وذلك بموجب الإخطار رقم ١٤٦ الصادر لرجال البحر ، قبل ١٥ يوماً من الموعد المقرر للعملية . وكان ينبغي على كافة السفن المبحرة في المنطقة أن تراعي هذا الإخطار الرسمي الصادر عن السلطات التركية ، والذي استمرت إذاعته على نحو متواصل .

بيد أنه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، قامت إحدى السفن القبرصية اليونانية المسماة " سيتي أوف ليماسول " بدخول منطقة العمليات البحرية رقم ٩١ في المياه الدولية بالمنطقة الجنوبية الغربية من الساحل التركي على البحر الأبيض المتوسط ، إما بسبب الإهمال أو لأسباب أخرى . وفي مراعاة تامة للقواعد الدولية ذات الصلة ، تم الاتصال فوراً بالسفينة لتذكيرها بأن عمليات إطلاق النيران تجري في المنطقة المبلَّغ عنها حسب الأصول ، وأنه سيكون من المخاطرة بالتالي الإبحار فيها . وأسدي النصح للسفينة لسلامتها الخاصة بمغادرة المنطقة التي تجري فيها العمليات .

وقد قامت السفينة القبرصية اليونانية بعد ذلك بمغادرة المنطقة المذكورة . ولم يحدث أن تعرضت السفينة للخطر بسبب العمليات الجارية .

وهذا هو وصف الحادثة قيد الدراسة . وليس هناك أساس مطلقاً للادِّعاءات والتصريحات القائلة بأن السفينة قد تعرضت للملاحقة وأنها تعرضت للقصف . لقد أُصطُنعت هذه الادعاءات لتغطية إهمال الإدارة القبرصية اليونانية وقصد بها تضليل الرأي العام . وترفض تركيا ، بالتالي ، الاتهامات ذات الدوافع السياسية المتعلقة بهذه الحادثة .

وأكون شاكراً فيما لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أركان غيزير
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18212 – A/40/1141 .

الوثيقة S/18213 *

رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [S/18186] ، يشرفني أن أبلغكم بالحوادث الخطيرة التالية التي وقعت انتهاكاً لأراضي باكستان من الجانب الأفغاني يومي ١ و ٢ تموز/يوليه :

في ١ تموز/يوليه ، بين الساعة ٧/٤٠ والساعة ١١/٣٠ (بتوقيت باكستان المحلي) ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية بعض

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18213 – A/41/451 .

القذائف والصواريخ التي سقطت في منطقة شلمان على بعد ١٠ أميال تقريباً إلى الشمال من لاندي كوتال في منطقة خيبر . وقد أصيب نتيجة للقصف أحد أفراد حرس الحدود .

وفي ٢ تموز/ يوليه ، وبين الساعة ١٥/٣٠ والساعة ١٧/٤٥ (بتوقيت باكستان المحلي) ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٤٧ صاروخاً من قاذفات الصواريخ المتعددة المواسير فسقطت في منطقة شالمان على بعد ١٠ أميال إلى الشمال من لاندي كوتال في منطقة خيبر . ونتج عن هذا القصف مقتل امرأة واحدة .

وقد تم استدعاء القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد يومي ٣ و ٧ تموز/يوليه وقُدِّمت إليه احتجاجات شديدة بسبب هذه الهجمات غير المبرَّرة .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18214 *

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل : بالاسبانية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي أدلى به السيد كارلوس لوبيز كونتريراس ، وزير خارجية هندوراس (المرفق الأول) في التليفزيون مخاطباً شعب هندوراس ، ونص بيان السفير خورخي رامون إرناندیس ألسرو ، المفوض الممثل لحكومة هندوراس في مفاوضات مجموعة كونتادورا (المرفق الثاني) .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة والمرفقين بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

وأود في الوقت نفسه ، إبلاغكم بأن فحوى هذين البيانين قد أُبلغ بالفعل إلى منظمة الدول الأمريكية .

(توقيع) خوليو روندون بارنيكا
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

نص البيان الذي أدلى به وزير خارجية هندوراس في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، في التليفزيون مخاطباً شعب هندوراس

يرافقني في هذه المناسبة المتعلقة بعملية التفاوض الإقليمي الجارية تحت إشراف مجموعة كونتادورا ، وكيل وزارة الخارجية ، السيد غييرمو كاسيريس بينيدا ، والعقيد ويلفريدو سانشس ، القائد العام لقوات الأمن العام وعضو لجنة التفاوض الهندوراسية ، والسفير خورخي رامون إرناندیس ألسرو ، المستشار بوزارة الخارجية .

أصدرت وزارة الخارجية ، في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، البيان الصحفي رقم ٣٨ - ٨٦ التالي :

" إن وزارة الخارجية ، بعد دراستها للوثائق المحالة إلى حكومة هندوراس من مجموعة كونتادورا في الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية المعقود في مدينة بنما في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، تبلّغ الرأي العام الوطني بما يلي :

" ١ - ترى حكومة هندوراس أن المشروع الأخير للوثيقة الذي اقترحته مجموعة كونتادورا لا يشكل وثيقة تحدد التزامات معقولة وكافية لضمان أمنها .

" ٢ - ذكرت مجموعة كونتادورا في الاجتماع سالف الذكر أن المشروع يستنفد جهود الوساطة التي تقوم بها فيما يتعلق بالنواحي الموضوعية للوثيقة ، ومع ذلك فإنها مازالت مستعدة للتعاون في التفاوض بشأن النواحي التنفيذية والعملية للوثيقة .

" ٣ - تعرب حكومة هندوراس من جديد عن استعدادها لمواصلة استطلاع صيغ جديدة تضمن ، على نحو فعّال ، المصالح المشروعة لجميع الدول ، وللمساهمة في أية جهود أخرى ترمي إلى تحقيق السلم الداخلي والمصالحة الوطنية في بعض الدول ، وصون السلم وترسيخ الديمقراطية في أمريكا الوسطى " .

وبوصفي وزير الخارجية المسؤول عن العلاقات الخارجية في حكومة الجمهورية ، التي يرأسها السيد خوسيه سيمون أزكونا ، فإني أعتبر أن من واجبي أن أبيّن للرأي العام الوطني والدولي الأسس التي يرتكز عليها موقف حكومة هندوراس المحدد في البيان الصحفي الذي تليته .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1142-S/18214 .

وأود أن أؤكد أن موقف حكومة هندوراس يرتكز تماماً على التقييمات المتعلقة بأمن دولة هندوراس ومصلحتها ، ولا يخدم بأي حال من الأحوال أي مصالح سوى المصالح الوطنية . كما أنه يجب عدم تأويل موقف هندوراس على أنه معاد لعملية التفاوض التي تجرى على أساس مبادرة مجموعة كونتادورا ، أو على أنه يعتبر مشروع الوثيقة التي اقترحتها كونتادورا في مدينة بنما في ٦ حزيران/يونيه جهداً عقيماً ، فإن وزارة الخارجية التي أتولى مسؤولياتها تقتصر على وصف الوثيقة المذكورة بأنها لا تمثّل التزامات معقولة وكافية لضمان أمن هندوراس في الأزمة الراهنة في أمريكا الوسطى .

وسأتلو الآن الرسالة الرسمية رقم ٨٦/٢٤٩ المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ، الموجّهة إلى وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، ونصها كما يلي :

" السادة الوزراء والأصدقاء الأعزاء ،

" أتشرف بالإفادة باستلام رسالتكم الكريمة التي تفضلتم بإرسالها إليّ بتاريخ ٦ حزيران/يونيه والتي أبلغتموني فيها بأنه قد اجتمع في مدينة بنما في نفس ذلك اليوم وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لكي يقرروا انتهاء المفاوضات المتعلقة بوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ويحيطوا وزراء خارجية الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو علماً بنتائجها .

" وفي مناسبة الاجتماع المشترك لوزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وبلدان أمريكا الوسطى ، المعقود في مدينة بنما في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ، على وجه التحديد ، سلمت مجموعة كونتادورا إلى وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ، رسمياً ، ما يرون أنه ينبغي أن يمثل الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [S/18184 ، المرفق الثاني] .

" وكما أعلن في تلك الجلسة الرسمية يسرّني أن أقدم لكم اليوم ردّ حكومة هندوراس الذي يستند إلى دراسة متأنية ومخلصة للوثائق التي أرسلتموها إليّ ، وهي : كلمة وزير خارجية بنما ، ورسالة وزراء خارجية كونتادورا الموجّهة إلى وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ، ومشروع وثيقة كونتادورا ، ورسالة بنما [S/18143 ، المرفق] .

" وإني أكرر الإعراب لكم جميعاً ولكل واحد منكم عن تقدير حكومة هندوراس للجهد الجماعي الضخم الذي بذلتموه ، مدفوعين بأنبل إرادة سياسية من أجل استثمار موارد بشرية ومادية في جهد أخوي للتوصل ، عن طريق المفاوضات السياسية ، إلى صك قانوني يمكنه ضمان صون السلم الديمقراطي داخل دول أمريكا الوسطى وفيما بين دول المنطقة .

" وعلى الرغم من الجهد المبذول من أجل بلوغ هذا الهدف ، فإن من واجبي أن أبلغكم ، كما أعلنت بالفعل وزارة خارجية هندوراس في البلاغ الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ، بأنه من رأي حكومة هندوراس " أن المشروع الأخير للوثيقة الذي اقترحته مجموعة كونتادورا لا يشكّل وثيقة تحدد التزامات معقولة وكافية لضمان أمنها " .

" والواقع أنه فيما يتعلق بنزع السلاح ، أي الحدّ من الأسلحة والقوات العسكرية وتخفيضها وتحديدها ، يرجىء اقتراح كونتادورا إلى مرحلة تالية بدء نفاذ وثيقة التفاوض بشأن الحدود القصوى والجداول الزمنية لتخفيض الأسلحة والقوات العسكرية . ويتمثل موقف هندوراس بشأن هذا الجانب الأساسي للوثيقة في أن الالتزامات ذات الصلة يجب أن تحدد بدقة ووضوح في نفس نص الوثيقة .

" فالنظام الذي تقترحه كونتادورا يفترض قيام تفاوض لاحق بشأن نزع السلاح ، مما ينذر بنتائج غير مؤكدة ويثير وقف تنفيذ الالتزامات الأخرى المتعلقة بالأمن ، وهذا بدوره يعرّض للخطر مبدأي المعاملة بالمثل والتزامن اللذين سارت عليهما المفاوضات . ومن ناحية أخرى ، فإن الموافقة على وضع مشكوك فيه وغير مؤكد فيما يتعلق بنزع السلاح هو بمثابة الاعتراف بأمر واقع فعلا وإقراره ، وهو الهيمنة العسكرية لإحدى دول أمريكا الوسطى على سائر المنطقة .

" كما أود أن أذكر أن مشروع كونتادورا لا يتضمن بقدر كاف المعيار الذي وافقت عليه أربع حكومات في أمريكا الوسطى فيما يتعلق باستعمال ' الجدول الأساسي للعوامل المحددة لإقرار الحدود القصوى للتطوير العسكري ' بل يضع على العكس من ذلك ، معايير شخصية ، أي غير موضوعية ، من الصعب تقييمها على أساس متعدد الأطراف ، مما يجعل من المستحيل التوصّل إلى اتفاق بشأن الحد من الأسلحة والقوات العسكرية وتخفيضها وتحديدها .

" كما أود أن أؤكد أن الفقرة ٢٣ الجديدة في الفصل الثالث ترمي إلى إحياء مسائل كانت قد استبعدت في مفاوضات المفوضين لأنها تمس أحكاماً ذات طابع دستوري في أربعة بلدان .

" وفيما يتعلق بالمناورات العسكرية لاحظت عودة غير مقبولة إلى صيغة كونتادورا الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، لأنها تزعم خطأ تساوي المناورات العسكرية والإفراط في التسلح والتطوير العسكري .

" وكما ذكرت شفوياً في اجتماعنا المشترك في مدينة بنما فإن حكومة هندوراس قد أحاطت علماً بما ذكرته مجموعة كونتادورا من أن المشروع الأخير من الوثيقة يستنفد مساعيها في الوساطة بشأن الجوانب الموضوعية للوثيقة ، وأنها ستظل ، مع ذلك ، على استعداد للتعاون في التفاوض بشأن الجوانب التنفيذية والعملية للوثيقة .

" وبالمثل ، فإنها قد أحاطت علماً بنيّة المجموعة المخلصة في أن ينتهي التفاوض بشأن جميع الجوانب التنفيذية والعملية للوثيقة قبل توقيعها . ومع ذلك فإن هذه المسائل ، كما ذكر السادة الوزراء في مذكرتهم المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ، لا يمكن أن تعالج بصورة منهجية إلا بالقدر الذي تحدد وتُقبل به الالتزامات المتعلقة بالجوانب الموضوعية للوثيقة .

" وعلى الرغم مما ذكر آنفاً فإنه لا يمكنني أن أختتم رسالتي دون أن أؤكد مرة أخرى تقدير حكومة هندوراس العميق للجهود الضخمة الدؤوبة التي بذلتها مجموعة كونتادورا من أجل إقرار سلم دائم في أمريكا الوسطى . وبوسعي أن أشهد على أيام العمل المضني الذي قمتم به على مدى أكثر من ثلاث سنوات مبدين في كل لحظة منها قوة احتمال بدني وتصميم على التوفيق لاتقين بالقضية النبيلة التي كرّسا من أجلها . وإذا كانت كونتادورا لم تحقق النجاح الكامل الذي ننشده فقد كان ذلك لأسباب لا ترجع إلى المجموعة . وسيقدّر التاريخ تلك الجهود باعتبارها من أنصع الأدلة على التضامن الأمريكي ، الذي هو أكبر من أن يكون مثلاً أعلى غير ملموس ، لأنه حقيقة واقعة موجودة تضيء مستقبل قارتنا .

" وإني إذ أؤكد أن هندوراس ستواصل المشاركة بصورة بنّاءة في أي جهد يرمي إلى تعزيز السلم في المنطقة ، أرجو أن تتقبلوا فائق احترامي وتقديري الشخصي .

كارلوس لوبيز كونتريراس
وزير الخارجية "

والآن سيقدم لكم السيد خورخي رامون إرنانديس ألسرو ، رئيس بعثة هندوراس الذي شارك على مستوى المفوضين في مفاوضات كونتادورا خلال السنة الماضية ، بوسائل إيضاح بصرية ، شرحاً بسيطاً للسبب في أن الأحكام المتعلقة بالجوانب الموضوعية لوثيقة كونتادورا ، وبصورة أساسية الأحكام المتعلقة بالأمن ، لا تمثل بأي حال من الأحوال ، صكاً قانونياً دولياً يوفر لبلدنا وللأجيال المقبلة من الهندوراسيين ضمانات من أجل مستقبل سلمي ديمقراطي خال من الرعب والخوف .

المرفق الثاني

كلمة مفوض حكومة هندوراس في مفاوضات مجموعة كونتادورا

إخواني ،

إن هندوراس غير راضية عن الالتزامات المتعلقة بالأمن التي ينص عليها المشروع الأخير لوثيقة كونتادورا لسببين هما :

أولاً ، لأن نص الوثيقة ذاته لا يتضمن أي حدود أو جداول زمنية لتخفيض الأسلحة والقوات العسكرية . بل ، على العكس من ذلك ، فإن النظام الذي قدم إلينا يطلب منا توقيع الوثيقة ، وترك التفاوض بشأن الحدود والجداول الزمنية المتعلقة بالتخفيض إلى ما بعد بدء نفاذها . إن هذا النظام لا يحترم مبدأي المعاملة بالمثل والتزامن اللذين يجب أن يوجها المفاوضات التي من هذا النوع .

ثانياً ، ينص المشروع الأخير لوثيقة كونتادورا على إجراء للتفاوض بعد بدء نفاذ الوثيقة مشكوك تماماً في صحته . وعلاوة على ذلك ، فإن ذلك الإجراء يرمي إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه بالضبط في البداية .

وإذا تأملنا الصورة التي على شاشة التليفزيون نلاحظ أنها تبيّن نظاماً دائرياً يشبه الساعة .

ففي الساعة الواحدة نجد لحظة بدء نفاذ الوثيقة .

ومتى بدأ تنفيذ الوثيقة يتحرك العقرب نحو الساعة الثانية . وفي هذه اللحظة الثانية من الزمن يحدث تجميد لعمليات الحصول على الأسلحة وزيادة القوات العسكرية لفترة تسعين يوماً .

وبعد ذلك يتحرك العقرب إلى الساعة الثالثة ، أي بعد نفاذ الوثيقة بخمسة عشر يوماً ، وفي تلك اللحظة يتعيّن على بلدان أمريكا الوسطى أن تقدم قوائم أسلحتها .

وبعد ذلك تجيء الساعة الرابعة وعندها تقوم لجنة التحقق والمراقبة بدراسات تقنية تقترح فيها على الدول الحدود التي يمكن أن تُفرض على الأسلحة والجداول الزمنية لتخفيضها . ويمكن أن تنجز هذه الدراسات خلال ستين يوماً من بدء نفاذ الوثيقة .

وبعد ذلك يتحرك العقرب إلى الساعة الخامسة ، وتقع هذه اللحظة فيما بين ستين يوماً وتسعين يوماً من بدء نفاذ الوثيقة ، أي أنه خلال فترة شهر تدخل دول أمريكا الوسطى في مفاوضات مباشرة بشأن فرض حدود على الأسلحة وتعيّن في نفس الوقت الحدود المتعلقة بالقوات والمنشآت العسكرية وحينئذ يكون الوقت الساعة السادسة .

والآن ، ونظراً لأن مجموعة كونتادورا تتنبأ بأنه لن يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول خلال هذه الثلاثين يوماً من المفاوضات المباشرة ، يتحرك العقرب إلى الساعة السابعة . وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يمكن أن تسري بصورة مؤقتة الحدود المتعلقة بالأسلحة والقوات التي اقترحتها لجنة التحقق والمراقبة على الدول في الدراسات التقنية . ومع ذلك ، فإن هناك شرطاً لذلك من الصعب جداً أن يتحقق هو أن هذه الحدود المؤقتة لا يمكن أن تصبح نافذة إلا إذا وافقت دول أمريكا الوسطى ذاتها على ذلك .

وعلى فرض أن دول أمريكا الوسطى ستوافق على تحديد أسلحتها وقواتها بناءً على توصية من هيئة دولية ، وهو شيء من المستبعد جداً أن يحدث ، فإنه يجب أن تتفق الأطراف على تحديد فترة جديدة لمواصلة المفاوضات المباشرة بشأن الحدود التي ستفرض على الأسلحة والقوات العسكرية وهذا ينقلنا إلى الساعة الثامنة .

وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد فترة جديدة من المفاوضات المباشرة ، أو إذا لم تسفر هذه المفاوضات عن اتفاق بشأن الأسلحة والقوات العسكرية ، تبقى في الساعة التاسعة جميع الالتزامات المتعلقة بالأمن والمتصلة بالمناورات والقواعد والمعاهد والمنشآت العسكرية الأجنبية والخبراء الأجانب معلّقة ، ولا يكون هناك ، بالطبع ، أي التزام بمواصلة التفاوض بشأن الأسلحة والقوات العسكرية .

ونهاية هذا الإجراء تعود بنا مرة ثانية إلى الساعة الواحدة ، وهي نفس النقطة التي بدأنا منها مع وجود عامل يجعل الموقف أسوأ هو وجود وثيقة نافذة تتضمن التزامات أمن ملزمة لبعض الدول فقط ، من بينها هندوراس ، بلا أي التزام حقيقي من جانب حكومة نيكاراغوا .

الوثيقة S/18215 *

رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل سنغافورة

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا ، نيابة عن البعثات الدائمة للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم المتحدة ، البلاغ المشترك لتلك الدول بشأن الحالة في كمبوتشيا ، الصادر في مانيلا يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/452-S/18215 .

وأكون ممتناً فيما لو عممت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كيشور محبوباني
الممثل الدائم لسنغافورة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ المشترك لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الصادر في مانيلا والمؤرخ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الحالة في كمبوتشيا

١ - استعرض وزراء الخارجية الحالة في كمبوتشيا وأعربوا عن قلقهم العميق بشأن استمرار الاحتلال غير الشرعي لكمبوتشيا ، من جانب القوات الفييتنامية المسلحة ، الذي بلغ الآن عامه الثامن . وأكدوا مجدداً اقتناعهم بكون احتلال فييت نام العسكري لكمبوتشيا انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ، مع اقتناعهم بحق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . وفي الوقت ذاته فان الاحتلال المذكور يشكل تهديداً خطيراً لسلم واستقرار جنوب شرقي آسيا ، معرضاً بذلك للخطر السلم والأمن الدوليين .

٢ - وأكد وزراء الخارجية مجدداً دعوتهم إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة في كمبوتشيا من شأنها أن تفضي إلى الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية ؛ وإلى استعادة كمبوتشيا استقلالها ، وسيادتها ، ووحدة أراضيها ، وكذلك مركزها الحيادي وغير المنحاز ؛ مع ممارسة حق تقرير المصير ، وتحقيق المصالحة الوطنية في كمبوتشيا . وفي هذا السياق ، أكد وزراء الخارجية مجدداً سريان مفعول النداء المشترك من أجل استقلال كمبوتشيا الذي أصدره وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ [S/15999 ، المرفق] . كما أكدوا من جديد اقتراحهم بعقد محادثات غير مباشرة أو محادثات عن قرب بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وبين فييت نام ، الصادر في كوالا لمبور والمؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٥ [انظر S/17344 ، المرفق] .

٣ - وأعرب وزراء الخارجية عن استيائهم لسعي فييت نام المستمر لإيجاد حل عسكري للمشكلة الكمبوتشية . وقد لاحظوا أنه على الرغم من عدم وجود أهداف عسكرية على طول منطقة الحدود التايلندية - الكمبوتشية ، فقد واصلت القوات الفييتنامية تصعيد العمليات العسكرية ضد المخيمات المدنية في منطقة الحدود ، منتهكة بذلك سيادة تايلند ووحدة أراضيها . ووقعت آخر هذه العمليات يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٦ ، وأسفرت عن سقوط قتلى ومصابين بين المدنيين الكمبوتشيين والقرويين التايلنديين الأبرياء الذين يعيشون على طول الحدود . وبالإضافة إلى ذلك ، بثت ألغام أرضية في مناطق الحدود فأودت بحياة المئات ، كما ألحقت إصابات خطيرة بمئات الوطنيين الكمبوتشيين والتايلنديين . وأدان وزراء الخارجية بشدة هذه الأعمال المدبرة والعنيفة ، مؤكدين مجدداً دعوتهم فييت نام إلى الكف عن القيام بتلك الأعمال . كما حثوا المجتمع الدولي على إصدار نداء مماثل إلى فييت نام .

٤ - وأعرب وزراء الخارجية عن تأييدهم التام للإجراءات التي اتخذتها تايلند في ممارستها لحقها المشروع في الدفاع عن النفس . وأكدوا مجدداً تضامنهم مع حكومة وشعب تايلند في وجه مثل هذه الاستفزازات الخارجية .

٥ - ورأى وزراء الخارجية أن انسحاب فييت نام الأخير الذي أسمته الانسحاب الجزئي السنوي لقواتها من كمبوتشيا في أيار/مايو ليس إلا عملية مناوبة للقوات ترمي إلى تضليل المجتمع الدولي ، والشعب الكمبوتشي ، والشعب الفييتنامي نفسه .

٦ - ولاحظ وزراء الخارجية بقلق شديد محنة الشعب الكمبوتشي في ظل الاحتلال الفييتنامي . وإن الأوضاع الجائرة داخل كمبوتشيا ، وبالأخص ممارسة السخرة ضد المدنيين الكمبوتشيين في المناطق العسكرية ، قد أسفرت عن وقوع كثير من الضحايا . ويشارك وزراء الخارجية الشعب الكمبوتشي في مخاوفه من التغييرات الديمغرافية في كمبوتشيا التي نجمت عن العدد المتزايد للمستوطنين الفييتناميين ، وعن عملية إضفاء الطابع الفييتنامي باستمرار على كمبوتشيا .

٧ - وأكد وزراء الخارجية مجدداً تأييدهم للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة سامديش نورودوم سيهانوك ، الذي تعد قيادته المستمرة للائتلاف أمراً حيوياً وأساسياً في نضال الشعب الكمبوتشي لاستعادة استقلال بلاده ، وسيادتها ، ومركزها الحيادي غير المنحاز . وأكدوا مجدداً تأييدهم أيضاً لدعوة سامديش سيهانوك لتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الفصائل الكمبوتشية كخطوة أساسية على طريق استعادة الاستقلال والوحدة الوطنية في كمبوتشيا .

٨ - وأشار وزراء الخارجية إلى بيانهم المشترك الصادر في بالي في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، وأكدوا من جديد تأييدهم لاقتراح الثماني نقاط الذي أصدرته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بشأن تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا [S/17927 ، المرفق الثاني] . ويمكن للاقتراح ، من وجهة نظرهم ، أن يصلح إطاراً بناءً للمفاوضات ، كما أنه يعالج جوانب مهمة من المشكلة الكمبوتشية ، لاسيما القضايا الجوهرية المتعلقة بالانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية ، وتقرير المصير للشعب الكمبوتشي ، واتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ، ودور كمبوتشيا والتزاماتها على الصعيدين الإقليمي والدولي . ويؤكد تأييدهم من جديد قناعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بأن المشكلة الكمبوتشية ينبغي حلها بواسطة الشعب الكمبوتشي نفسه . وقد دعا وزراء الخارجية فييت نام مرة أخرى إلى إعادة النظر في رفضها لاقتراح الثماني نقاط وحثوا المجتمع الدولي على تأييده .

٩ - ولاحظ وزراء الخارجية التعاون المتزايد والوحدة فيما بين الأطراف التي تشكل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في كفاحها السياسي والدبلوماسي والعسكري ، ووضوح هدفها في تحرير بلادها من الاحتلال الفييتنامي . وأحاطوا علماً بتنامي عدد قوات المقاومة الوطنية وارتفاع معنوياتها وهي تقاتل بفعالية أكبر لتحقيق ذلك الهدف . وقد اغتبط وزراء الخارجية على نحو خاص بالتعاون والتأييد المتزايدين من جانب شعب الخمير بمن فيهم المنعتقون من نظام بنوم بنه العميل للانضمام إلى الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

١٠ - وأعرب وزراء الخارجية عن عميق تقديرهم للمجتمع الدولي لدعمه الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية - وتدل زيادة عدد الأصوات

المؤيدة لقرار الجمعية العامة ٧/٤٠ ، الذي اتخذته الجمعية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، على هذا الدعم الساحق ، وعلى رفض المجتمع الدولي لسياسة فييت نام في كمبوتشيا .

١١ـ وعبَّر وزراء الخارجية عن تقديرهم للرئيس السابق للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، السيد فيليبالد باهر ، لإخلاصه وجهوده في تنفيذ أهداف قرار وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . كما عبَّروا عن تقديرهم أيضاً لرئيس المؤتمر ، السيد ليوبولد غراتز ، وزير خارجية النمسا السابق ، لجهوده في تحقيق الأهداف نفسها . وإدراكاً للمجهودات التي تقوم بها اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، عبَّر وزراء الخارجية أيضاً عن تقديرهم لرئيسها السيد ماسامبا ساري ، من السنغال ، ولجميع أعضائها لالتزامهم وإخلاصهم . كما رحَّب وزراء الخارجية بوجود السيد ساري والأعضاء الآخرين في اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

١٢ـ وعبَّر وزراء الخارجية عن عميق تقديرهم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لإيجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية طبقاً للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة . كما رحَّبوا بوجود الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية في جنوب شرقي آسيا ، السيد رفيع الدين أحمد ، في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

١٣ـ واستعرض وزراء الخارجية الجهود الدبلوماسية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في سعيها لإيجاد حل سياسي دائم وشامل للمشكلة الكمبوتشية . وأكدوا من جديد تصميمهم على مواصلة جهودهم في البحث عن هذا الحل للمشكلة الكمبوتشية على نحو ما توخَّته قرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا .

١٤ـ ولاحظ وزراء الخارجية ، مع التقدير ، الجهود التي يبذلها وزير خارجية اندونيسيا ، السيد مختار كوسوماتمادجا ، الذي سعى بوصفه الوسيط بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام إلى استكشاف وتوسيع الخيارات المتاحة لإيجاد حل سياسي شامل ودائم للمشكلة الكمبوتشية ضمن إطار استراتيجي لمستقبل جنوب شرقي آسيا .

١٥ـ ولاحظ وزراء الخارجية بأسف عميق انعدام أي رغبة صادقة من جانب فييت نام لإيجاد تسوية سلمية تتم من خلال المفاوضات على نحو ما دعت إليه الغالبية الساحقة من البلدان في الأمم المتحدة . وترى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن بيانات فييت نام هي صيغ متنوعة لنفس مواقفها وشروطها المسبقة المعروفة جيداً التي لم تؤد إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . ويبين رفض فييت نام اقتراح الثماني نقاط ، الصادر عن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، استمرار الجمود في موقفها بشأن المشكلة الكمبوتشية . وقد دعا وزراء الخارجية المجتمع الدولي إلى مواصلة اهتمامه بهذه المشكلة .

الوثيقة S/18216

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

الرسالة المرفقة المؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد باك جيل يون ، المراقب الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة . ويجري تعميم الرسالة وفقاً للطلب الوارد فيها ، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

المرفق

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة [*S/18123*] ، التي تتضمن تقرير " قيادة الأمم المتحدة " في كوريا الجنوبية .

إن تقرير " قيادة الأمم المتحدة " حافل بتشويهات واختلاقات تستهدف إخفاء المخطط العدواني للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية .

فإن ما يسمى " قيادة الأمم المتحدة " في كوريا الجنوبية هو القيادة العسكرية للولايات المتحدة . ولا يزيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية حدة ويتآمر على إضرام شرارة الحرب سوى القيادة العسكرية للولايات المتحدة .

وقد عجلت سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالإعداد لحرب جديدة في انتهاك سافر لاتفاق الهدنة الكورية .

— فقد واصلت الولايات المتحدة تعزيز قواتها التي تحتل كوريا الجنوبية ، وتعزيز القوات المسلحة لكوريا الجنوبية .

وتفيد التقارير المرفقة للميزانية عن السنة المالية ١٩٨٦ ، التي قدمتها وزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونغرس في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أن وزارة الدفاع تعتزم نشر ١٥٦ قذيفة من طراز " ستنغر " في كوريا الجنوبية خلال السنة المالية ١٩٨٥ ، وأنها رصدت ١٢,٩ مليون دولار لهذا الغرض في الميزانية ، وقررت رصد ٢١٨ مليون دولار للمؤسسات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية .

وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، رصدت الحكومة الأمريكية لجمهورية كوريا الجنوبية خلال السنة المالية ١٩٨٦ قرضاً قدره ٢٢٨ مليون دولار لسداد قيمة المبيعات العسكرية .

وفي آذار/مارس ١٩٨٥ ، أوضحت قوات الطيران التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية أنها سوف تستعيض عن ١٢ طائرة من طراز " OA-37 " موزعة في كوريا الجنوبية بـ ١٦ من أحدث الطائرات من طراز " OV-10 " ، كما أدخلت إلى كوريا الجنوبية ، في ١٦ آذار/مارس ، ٤ طائرات من طراز " OV-10A " .

ويفيد تقرير وزارة الدفاع الأمريكية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ أن الولايات المتحدة قررت تزويد كوريا الجنوبية بـ ٢١ طائرة عمودية عسكرية قيمتها ١٧٨ مليون دولار ، وأن الحكومة الأمريكية أخطرت الكونغرس ، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ، بأن الولايات المتحدة ستسلم كوريا الجنوبية ١٣٣ قذيفة متنقلة مضادة للطائرات من طراز " ستنغر " و ٥٥٩ طلقة لرؤوسها الحربية وقطع غيار لها تبلغ قيمتها ٥٧ مليون دولار .

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها ستسلم كوريا الجنوبية أجزاء ومعدات لأحدث القاذفات المقاتلة من طراز ف ـ ١٦ و ف ـ ٤ ، القادرة على حمل قنابل نووية ، وتبلغ قيمتها ٨٢ مليون دولار . وفي ٥ شباط/فبراير ، طلبت الحكومة الأمريكية في " مشروع قانون المعونة الأجنبية " ، المقدم إلى الكونغرس للسنة المالية ١٩٨٧ ، الموافقة على معونة عسكرية قيمتها ٢٣٢ مليون دولار تمنح لكوريا الجنوبية . وفي ١ أيار/مايو ، قررت وزارة الدفاع أن تبيع إلى كوريا الجنوبية ٥٠ طائرة من طائرات النقل العمودية من طراز " UH-1 "ومعدات لها بما قيمته ١٥٥ مليون دولار .

— وتواصل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية القيام بألعاب حربية ذات طبيعة عدوانية .

وقامت سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بمناورات عسكرية مشتركة اسمها الرمزي " روح الفريق ٨٥ " في جميع أنحاء كوريا الجنوبية بين ١ شباط/فبراير ومنتصف نيسان/أبريل ١٩٨٥ وحشدت فيها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي وكميات ضخمة من أحدث أسلحة التدمير الشامل . كما قامت بمناورات مختلفة مثل عملية " بانغباي ـ ٨٥ " بين ٤ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ ؛ وعملية " ميولغونغ ـ ٨٥ " بين ١٧ و ٢٠ نيسان/أبريل ، وعملية " بايجووي ـ ٨٥ " بين ٢٢ و ٢٥ نيسان/أبريل ، وعملية " أولجاي ـ ٨٥ " بين ١٩ و ٢٤ آب/أغسطس ، وعملية " سانغريونغ ـ ٨٥ " بين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ وكانت تضم قوات من الولايات المتحدة ومن جيش كوريا الجنوبية وشرطتها ، ومن " فرق الدفاع المدني " وقوات الاحتياط ، وأنواعاً مختلفة من المعدات العسكرية والقتالية .

وفي العام الحالي أيضاً أجرت سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورات عسكرية مشتركة في كوريا الجنوبية اسمها الرمزي " روح الفريق ٨٦ " متجاهلة بذلك الاحتجاج والتنديد الشديدين من شعب كوريا بأسره والشعوب المحبة للسلم في العالم .

لقد قررت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتخاذ إجراء هام لتخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتهيئة جو مناسب بطريقة حاسمة لإجراء حوار بين الشمال والجنوب ، وهذا الإجراء هو الامتناع عن أية مناورات عسكرية كبيرة في النصف الشمالي من الجمهورية ابتداء من ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، مع وقف جميع التمرينات العسكرية خلال سير الحوار بين الشمال والجنوب . وعندما أعلنت رسمياً هذا القرار في الداخل والخارج اقترحت على حكومة الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية أن تعلن استجابة لمبادرتها أنها لن تقوم بمناورات عسكرية في كامل منطقة كوريا الجنوبية اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وأنها ستضع ذلك موضع التنفيذ .

بيد أن حكومة الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية ردت على مبادرتنا السلمية باستفزازات عسكرية مكشوفة ، فقامت بالمناورات العسكرية المشتركة " روح الفريق ٨٦ " مرتكبة بذلك أعمالاً إجرامية تتمثل في دفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب .

لقد عبثت ووزعت في لعبة الحرب الطائشة هذه التي جرت بين ١٠ شباط/فبراير ومنتصف نيسان/أبريل ، القوات المسلحة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وجيش كوريا الجنوبية والقوات البرية والبحرية والجوية الأمريكية المتمركزة في الولايات المتحدة وفي المحيط الهادىء ، أي ما يزيد على ٢٠٩ ٠٠٠ جندي ، منهم ما مجموعه ٧٠ ٠٠٠ جندي أمريكي ، بالإضافة إلى كميات ضخمة من أسلحة التدمير الشامل ومعدات عسكرية من أنواع جديدة ، وفرق قتالية تابعة لحاملات الطائرات في الأسطول السابع الأمريكي ، والسلاح الجوي الاستراتيجي الأمريكي ٣٧٦ ، وقذائف نووية ، وقاذفات قنابل استراتيجية من طراز ب ـ ٥٢ ، وناقلات للتزويد بالوقود ، وما إلى ذلك .

وخلال الفترة الممتدة من منتصف آذار/مارس إلى مطلع نيسان/أبريل عندما وصلت عمليات الهجوم العدوانية إلى ذروتها ، سافر رئيس أركان جيش الولايات المتحدة والقائد العام لجيش الولايات المتحدة في المحيط الهادىء ورئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة إلى كوريا الجنوبية جواً واحداً تلو الآخر ، وجاء وزير دفاع الولايات المتحدة إلى الخط الأمامي من الجبهة الغربية واستثار جنود الولايات المتحدة والجنود الكوريين الجنوبيين الذين عبثوا في لعبة الحرب إلى " أقصى درجة " من " الاستعداد القتالي " .

وقامت كوريا الجنوبية ، بعد المناورات العسكرية المشتركة " روح الفريق ٨٦ " بمناورات عسكرية مثل " تانغ بول ـ ٨٦ " من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ، و " بيهو ـ ٨٦ " في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ، و " بيلسونغ بانغ باي ـ ٨٦ " بتاريخ ٤ حزيران/يونيه عبأت فيها قوات مسلحة هائلة شملت الجيش الكوري الجنوبي و " فرق الدفاع المدني " وقوات الاحتياط ، داعية إلى إتمام " العملية المشتركة " المنسّقة للقوات البرية والبحرية والجوية من أجل " زيادة تعزيز الأمن " واستكمال " الوضع الدفاعي العام للدولة " وإحباط " الغزو الجنوبي " من الشمال ، وذلك ترقباً للألعاب الآسيوية لعام ١٩٨٦ والألعاب الأوليمبية لعام ١٩٨٨ . وقد عبىء عدد كبير من السفن الحربية التابعة لأسطول الولايات المتحدة السابع وللبحرية الكورية الجنوبية في نطاق المناورات البحرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي أجريتْ في الفترة من ٨ إلى ١٤ حزيران/يونيه .

— واستمرت قوات الولايات المتحدة وجيش كوريا الجنوبية في القيام بالاستفزازات العسكرية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

وبلغ عدد أعمال التجسس التي قامت بها الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ وحده بواسطة طائرة الاستطلاع " SR-71 " فائقة السرعة ، التي تحلّق على ارتفاع شاهق ، ومخترقة الأجواء فوق البحر الشرقي والبحر الغربي لبلادنا ، ١٣٩ مرة ، وقد جرت أعمال التجسس الجوي أكثر من ٢٠ مرة خلال عملية " روح الفريق ٨٦ " وحدها .

وقام جيش كوريا الجنوبية بإرسال طائرتين مقاتلتين بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وأربع طائرات عمودية مسلحة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وطائرة عمودية عسكرية بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ للتسلل إلى أجواء الجزء الذي يخصّنا من المنطقة المجردة من السلاح وفوق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

وبتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، حاولت سفن حربية تابعة لكوريا الجنوبية أسر مركبين لصيد الأسماك تابعين لنا ، هما " تشونسونغ ٥٢٤ - ١ " و " تشونسونغ ٥٢٤ ـ ٢ " في أعالي البحار واختطاف الصيادين وذلك بإطلاق النار عليهم من البنادق والمدافع ، وبتاريخ ٥ شباط/فبراير و ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ اقتحم قارب سريع تابع لكوريا الجنوبية مياهنا الإقليمية للقيام بأعمال التجسس . وبتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، قامت السفن الحربية الكورية الجنوبية بإطلاق النار من الرشاشات والمدافع الصاروخية على زورق للصيد بالشباك تابع لنا رقمه ١٣٩٠ في أعالي البحار مما تسبب في مقتل صيادي الأسماك وإغراق القارب .

وقام الجيش الكوري الجنوبي بإدخال مدافع عيار ٩٠ مم عديمة الارتداد إلى المنطقة المنزوعة السلاح بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وسيارتي جيب مجهّزتين برشاشات بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، ومدافع هاون من عيار ١٠٦,٧ مم بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وظلّت تطلق نيران البنادق والمدافع على جانبنا في مناسبات عديدة .

وخلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، حدثت ٢٠ ٥٠٠ حالة انتهاك لاتفاق الهدنة الكورية من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية براً وبحراً وجواً ، وبلغ عدد هذه الانتهاكات ٤٣١ ٠٠٠ حالة أثناء الفترة الممتدة من ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣ ، عندما وقّعت اتفاقية الهدنة ، إلى نهاية نيسان/أبريل ١٩٨٦ .

وينبغي للولايات المتحدة ألّا تهمل المبادرات التي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بوصفها تدابير تحول دون قيام حرب نووية في كوريا وتحقق توحيد كوريا بالوسائل السلمية ـ وتتمثل في الاقتراح بعقد محادثات ثلاثية ، واقتراح ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الداعي إلى وقف التدريبات العسكرية [انظر S/17764 ، المرفق] ، واقتراح ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الصادر عن القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري والمتعلق بإجراء محادثات فيما بين وزير القوات المسلحة الشعبية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، والقائد العام لقوات الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية ووزير دفاع كوريا الجنوبية [انظر S/18174 ، المرفق] ، واقتراح ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الداعي إلى تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية [انظر S/18191 ، المرفق] ، وعدد من مبادراتنا واقتراحاتنا المعقولة الأخرى .

فإذا كانت الولايات المتحدة مخلصة في توخي السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية ، فينبغي لها أن تكفّ عن الاستفزازات العسكرية العدوانية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتستجيب لمبادراتها المحبّة للسلام فوراً .

وأرجو أن تعمّم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/18217 *

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أسترعي اهتمامكم بصورة عاجلة ، وكذلك اهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن ، إلى البيانات الاستفزازية الجديدة للسيد أوزال ، رئيس وزراء تركيا ، التي أدلى بها خلال زيارته غير المشروعة إلى المناطق المحتلة من جمهورية قبرص .

فبرغم الاحتجاج والإدانة الدوليين للزيارة المعلنة التي قام بها رئيس الوزراء التركي إلى المناطق المحتلة ، إلّا أن السيد أوزال مضى في ضوء تعنّت أنقرة ، إلى زيارة المناطق المحتلة من جمهورية قبرص من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ بصورة واضحة الاستفزاز وفي انتهاك صارخ واستهانة مطلقة بقراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . وفضلاً عن ذلك ، ففي أثناء تواجده بتلك المناطق ، لم يتورّع عن الكشف مجدداً عن النوايا الحقيقية لنظام أنقرة ، وذلك من خلال ما أطلقه من بيانات تنطوي على الاستفزاز والتهديد .

فحسب ما قالته إذاعة " البيرق " غير المشروعة ، تحدث السيد أوزال يوم ٢ تموز/يوليه في ميدان أتاتورك في الجزء المحتل من نيقوسيا فقال " إن القبارصة الأتراك هم أصحاب وطنهم وسيبقون أصحاباً له إلى الأبد بمؤازرة من تركيا " وقال السيد أوزال إن جميع " مؤسسات " " الدولة " قد تمّت إقامتها وأن ما بقي حالياً هو العمل على وضع " قبرص الشمالية " في مصاف البلدان المحترمة في العالم . وأضاف قائلاً " ولن أشرح بالتفصيل كيف السبيل إلى ذلك ولكننا سنقوم به ، بجهود تبذلونها وبتأييد من جانبنا " .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1143-S/18217 .

ومن بين ما قاله السيد أوزال في بيان آخر " منذ اللحظة التي وطئت فيها قدمي هذا المكان " (في المناطق التي تحتلها تركيا من جمهورية قبرص) " فقد شعرت أنني في بلدة أو قرية في تركيا ... . إن اكتساب الأرض لا يمكن تحقيقه بغير إراقة الدماء ، وإن تركيا ، بما تملكه من قوة تتمثل في ٥٢ مليوناً من السكان سوف يصبحون بمشيئة الله ٧٠ مليوناً في نهاية القرن ، تقف من ورائكم تأييداً في الحاضر والمستقبل " .

وفي بيان آخر يوم ٣ تموز/يوليه ، تحدّث السيد أوزال في دورة خاصة لجمعية ما يسمى الجمهورية التركية في قبرص الشمالية فقال " إن الجمهورية التركية عاقدة العزم والنيّة على أن ترى الجمهورية التركية في قبرص الشمالية وقد توفّر لها بنية اقتصادية متينة وسليمة باعتبار أن التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي يشكلان العنصر اللازم بالنسبة لـ ' شعب ' ما حتى يطالب بحقه في تقرير المصير " . وأضاف قائلاً " لابد أن يكون معروفاً أن هناك أقلية يريد الآخرون عزلها ولكنها تملك الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين وجودها " . واقترح من ثمّ على البلدان الثالثة التي تسعى لحل عادل للمشكلة ، أن تعامل القبارصة الأتراك معاملة الأكفاء على صعيد الممارسة .

إن الزيارة الاستفزازية غير المشروعة التي قام بها السيد أوزال للمنطقة المحتلة من جمهورية قبرص ، والبيانات التي قال فيها إنه يرى ويعتبر الجزء المحتل من قبرص بمثابة إقليم أو قرية في تركيا ، وأنه يتوقع أن تبقى الدولة المزعومة تركية إلى الأبد ، إنما تؤكد النوايا التجزيئية والتوسعية لأنقرة ، كما تؤكد الغرور والصلف التركي إزاء الإدانة الدولية للأعمال غير المشروعة والجرائم المرتكبة بحق جمهورية قبرص وشعبها . إن السيد أوزال لم يتورع في بياناته عن التهديد بتلقيننا دروساً بل لقد تحدّث عن اكتساب الأرض بسفك الدماء . وحقاً ، كان الدم دائماً في صدر اهتمامات تركيا . ولكنه ليس الدم التركي الذي لم ترقه تركيا قط دفاعاً عن القيم والمبادىء العالمية ، ولكنه دم الذين عملت تركيا عبر الزمن على غزوهم أو اعتبرتهم خصوماً لها .

إنني إذ أحتجُّ بشدة ، نيابة عن حكومتي ، على البيانات الاستفزازية والتهديدية السالفة الذكر الصادرة عن السيد أوزال خلال زيارته غير المشروعة للمناطق التي تحتلها تركيا في جمهورية قبرص ، فإنما أود استرعاء انتباهكم ، وكذلك انتباه أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة إلى الممارسات غير المشروعة والابتزاز الذي تمارسه تركيا ، فضلاً عن الانتهاكات الصارخة لسيادة قبرص مما لا يقوّض فحسب جهودكم لإيجاد حل لمشكلة قبرص ، ولكنه يشكّل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط .

إن حكومة قبرص تشجب كل الشجب ، على مسمع ومرأى من هذه المنظمة والمجتمع الدولي ككل ، الزيارة غير الشرعية والاستفزازية التي قام بها السيد أوزال للمناطق المحتلة من جمهورية قبرص ، فضلاً عن بياناته التي اتسمت بالاستفزاز والتهديد ، وذلك بوصفها ممارسات جديدة غير مشروعة من جانب تركيا مما يتنافى مع القرارات الرسمية الصادرة عن مجلس الأمن . إن هذه التصرفات إنما تكشف بجلاء عمّا تضمره تركيا من الاستمرار في احتلال جزء من جمهورية قبرص تمشياً مع مخططاتها الشريرة ، فضلاً عن كونها دليلاً جديداً ، إن كان الأمر بحاجة إلى دليل ، على النفاق والزيف اللذين يكمنان خلف المواقف التركية .

وأكون ممتناً إذا عُمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الكسندروس فيكيس
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18218 *

رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل غواتيمالا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة والتبليغ المرفق بها ، بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية للدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أورتورو فاخاردو مالدونادو
الممثل الدائم لغواتيمالا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

برلمان أمريكا الوسطى : اللجنة التحضيرية

أنهى نواب رؤساء دول أمريكا الوسطى ، المجتمعون في مدينة غواتيمالا اليوم ، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، يومين من المناقشات ، وأقروا إنشاء لجنة تحضيرية لبرلمان أمريكا الوسطى تتكون من ٢٥ عضواً كما يلي : (أ) نواب رؤساء دول أمريكا الوسطى ؛ و (ب) وزراء الخارجية أو نوابهم ؛ و (ج) ثلاثة ممثلين عن الهيئة التشريعية في كل من دول أمريكا الوسطى .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1144-S/18218 .

وتم أيضاً اعتماد الجدول الزمني التالي لأنشطة اللجنة التحضيرية لبرلمان أمريكا الوسطى :

١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ :

تنصيب اللجنة التحضيرية في مدينة غواتيمالا لدراسة أسس وشكل برلمان أمريكا الوسطى . وستقدم غواتيمالا تحليلاً للوثيقة الأولى المتعلقة بالبرلمان . وستجتمع اللجنة التحضيرية في ثلاث مناسبات على الأقل .

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ :

إرسال مشروع المعاهدة المنشئة لبرلمان أمريكا الوسطى إلى حكومات دول أمريكا الوسطى .

وقد أكد نواب رؤساء دول أمريكا الوسطى في نهاية الاجتماع التصميم السياسي لحكوماتهم على المشاركة على نحو كامل وفعّال في المجهودات الرامية إلى حل مشكلات المنطقة بطريقة شاملة وناجعة بما يكفل تعزيز الديمقراطية والسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى .

وعبّروا عن رغبتهم ، في ذات الوقت ، بأن تتضمن المعاهدة المنشئة لبرلمان أمريكا الوسطى إجراء انتخابات في فترات متزامنة في الربع الأخير من عام ١٩٨٧ في كل من دول أمريكا الوسطى ، لانتخاب ممثلين في ذلك البرلمان .

وبعد انتهاء الاجتماع ، عقد نواب رؤساء دول أمريكا الوسطى مؤتمراً صحفياً مشتركاً عبّروا فيه عن ارتياحهم للخطوات التي تم اتخاذها لإنشاء برلمان أمريكا الوسطى ، الذي ساد الاتفاق على أنه يشكّل دلالة جديدة على الإرادة المشتركة لشعوب وحكومات المنطقة في تجنب المجابهة التي سيكون لها عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها .

الوثيقة S/18219 *

رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، موجّهة إليكم من السيد أوزر كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون شاكراً فيما لو عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إركان غيزير
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجّهة إلى الأمين العام من السيد أوزر كوراي

بناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [*S/18144*] الموجّهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني ، وأن أؤكد ما يلي .

لقد حدثت العمليات العسكرية التي يشير إليها السيد موشوتاس في تلك الرسالة داخل الحدود السيادية والمجال الجوي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وبهذا فإنها لم تنتهك المجال الجوي لأي طرف أو وحدة أراضيه أو سيادته . وقد صدر إخطار سابق عن هذه العمليات ، ووُجّه حسب الأصول المعتادة ، إلى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

وليس للإدارة القبرصية اليونانية ، التي لا تمثل غير الطائفة القبرصية اليونانية ، وهي إحدى الطائفتين في الجزيرة واللتين تتمتعان بمركز سياسي متكافىء ، أي سيادة أو ولاية على أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، إذ أن السيادة على هذا الإقليم تخص الطائفة القبرصية التركية وحدها . وبالتالي ، فليس للإدارة القبرصية اليونانية أي حق دستوري أو قانوني أو أدبي يسمح لها حتى بالتعليق على شؤون الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، فضلاً عن أن تحتجّ بموجبه .

وسيتوصلون ، طال الزمان أو قصر ، إلى هذه الحقيقة . ونأمل أن يكون ذلك في القريب العاجل .

ثم يملك السيد موشوتاس الجرأة ليذرف الدموع بشأن " المرحلة الحساسة " من مبادرتكم . ولا يمكننا أن نزيد عن الإشارة إلى أن رسالته مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه - وهو نفس التاريخ الذي صدرت فيه رسالة السيد كبريانو المتضمنة رفضه القاطع لمشروع الاتفاق الإطاري المتعلق بكبم والمؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/18102/Add.1 ، المرفق الثاني] .

وأكون شاكراً فيما لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1145-S/18219 .

الوثيقة S/18220 *

رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

عملاً بالبيان الذي أدليت به في الجلسة ١٠٤ من الدورة الأربعين للجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط ورسالتي المؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ [S/18002] ، أود أن أقدم طياً مرفقاً يبين أعمال العنف التي وقعت في الشرق الأوسط منذ ذلك الوقت . وهذه القائمة مستنسخة من " فورين برودكاستنغ إنفورميشن سرفيس " ومجمّعة بصورة رئيسية من مصادر عربية . وهي تورد تفصيلاً لأعمال عنف وهجمات طاحنة قام بها نظام ضد آخر من أنظمة الحكم في الشرق الأوسط . وتستثني فيها الهجمات التي شنّت على اسرائيل .

وهذه الوثيقة استكمال يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . ومن المؤسف أن مستوى العنف في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة لم ينخفض بأية حال . فالمنطقة مازالت تعاني من موجات لم يسبق لها مثيل من إلقاء القنابل ، والاختطاف ، والاغتيال ، والإعدام ، وخطف الطائرات ، وغارات الحدود ، والقتل الجماعي .

وهذه الخلاصة تبين من جديد حقيقة محزنة : إن مصدر النزاعات العديدة في الشرق الأوسط هو الميل إلى العنف لدى كثير من أنظمة الحكم في المنطقة . وليس العداء نحو اسرائيل سوى مَثَل على ذلك ونتيجة لهذا التعصب الشامل .

وأتشرف برجاء تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

المرفق

جدول زمني لأعمال العنف في الشرق الأوسط ،
١ نيسان/أبريل - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦

المصدر : تقارير الصحافة العالمية بالصيغة المستنسخة في " فورين برودكاستنغ إنفورميشن سرفيس "

١	نيسان/أبريل	نشوب القتال في مخيمات الفلسطينيين قرب بيروت
٢	نيسان/أبريل	العراق يقتل ٨٤٢ ايرانياً
	,,	اختطاف اثنين من المعلمين البريطانيين في بيروت
	,,	البوليساريو تقتل ٢٠ مغربياً
٤	نيسان/أبريل	ايران تغرق سفينة عراقية
	,,	اشتباك في بيروت بين مسلحي حركة أمل والمسلحين الفلسطينيين
	,,	انفجار قنبلة في الخرطوم يؤدي إلى إصابة طفلين
٥	نيسان/أبريل	ايران تقتل ٣٠٠ عراقي
	,,	ايران تهاجم ناقلة نفط سعودية فتصيب ٢٩ شخصاً
	,,	انفجار في دمشق
٧	نيسان/أبريل	تبادل قذائف المدفعية والرصاص بين رجال الميليشيات اللبنانية في ضواحي بيروت
	,,	العثور على مسؤول في الحزب الشيوعي اللبناني قتيلاً في لبنان
	,,	جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ١٥ سودانياً
	,,	اشتباك مسلحين من السنّة والدروز في لبنان ومقتل ١٣ من السنيين و ٢ من الدروز
٨	نيسان/أبريل	انفجار ضخم في لبنان يسفر عن مقتل ١١ شخصاً وجرح ١١٦
	,,	اشتباك في بيروت بين مسلحي أمل والمسلحين الفلسطينيين
	,,	ايران تسقط طائرتين عراقيتين
٩	نيسان/أبريل	العراق يهاجم سفينة ايرانية
	,,	اختطاف مواطن فرنسي في بيروت
	,,	اغتيال ضابط درزي في بيروت
	,,	انفجار في طهران يسفر عن مقتل شخص وجرح ٥
	,,	الأكراد العراقيون يقتلون ٣٤ ويجرحون ١٥ من العراقيين
	,,	انفجار سيارة ملغومة يسفر عن مقتل ١٢ شخصاً خارج مكتب شركة طيران " سابينا " في بيروت
	,,	العراق يقتل ١٩٠ ايرانياً

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/458-S/18220 .

٩ نيسان/أبريل اختطاف أسقف كاثوليكي في طرابلس، ليبيا

١٠ نيسان/أبريل انفجار سيارة ملغومة في صيدا يسفر عن مقتل ٣ أشخاص وجرح ٣٤

,, مسلحون دروز وسوريون يشتبكون في جبال الشوف فيصاب ٣ أشخاص بجروح

,, مسلحو أمل والمسلحون الفلسطينيون يشتبكون في بيروت وحولها

١١ نيسان/أبريل اختطاف معلم ايرلندي في بيروت

,, اختطاف مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية هو راجي النجمة في بيروت

١٢ نيسان/أبريل ايران تقتل ١٠٠ عراقي

,, العراق يقتل ٧٢٠ ايرانياً

١٣ نيسان/أبريل العراق يهاجم سفينتين ايرانيتين

,, مسلحو أمل والمسلحون الفلسطينيون يشتبكون في لبنان فيسفر الاشتباك عن مقتل ٣ أشخاص وجرح ١٧

١٤ نيسان/أبريل مسلحو أمل والمسلحون الفلسطينيون يشتبكون في لبنان

,, ايران تقتل ١٠٠ عراقي

١٥ نيسان/أبريل العراق يقتل ١٢٠ ايرانياً

,, انفجار سيارة ملغومة قرب مركز أمل في بيروت

١٦ نيسان/أبريل إطلاق الرصاص على أحد دبلوماسيي الولايات المتحدة في الخرطوم

,, انفجار سيارتين ملغومتين في سوريا يسفر عن مقتل ٢٧ شخصاً وجرح ٧٤

,, مقتل شخصين بريطانيين وشخص أمريكي في بيروت على يد الجهاد الإسلامي

,, انفجار في دمشق يسفر عن مقتل ١٤٤ شخصاً وجرح ١٤٩

,, اغتيال ضابط مخابرات علوي في سوريا

١٧ نيسان/أبريل العراق يقتل ٥٠٠ ايراني

,, اختطاف مصور بريطاني في بيروت

,, محاولة لاغتيال السفير البريطاني في بيروت

,, العراق يقتل ٤٣٦ ايرانياً ويجرح ١١٠٠ آخرين

١٨ نيسان/أبريل العثور على مواطن سوري ميتاً في لبنان

,, العراق يقتل ٦٧ ايرانياً

,, ايران تهاجم ناقلتين نفط تابعتين لبنما في الخليج

٢٠ نيسان/أبريل ايران تقتل ١٥٠٠ عراقي وتجرح ٢٦٠٠ آخرين

,, العراق يقتل ١٥٠ ايرانياً

,, هجوم طائرة مجهولة الهوية على ناقلة نفط تركية يسفر عن مقتل ٣ أشخاص

٢١ نيسان/أبريل جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ضابطاً مغربياً

٢٢ نيسان/أبريل العراق يهاجم سفينة ايرانية

,, إطلاق رصاص على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان يسفر عن جرح شخصين

,, العراق يهاجم قرية ايرانية فيصيب ٥ أشخاص

٢٣ نيسان/أبريل مسلحون يقتلون فلسطينياً في بيروت

,, إبطال مفعول قنبلة في المركز الثقافي للمملكة المتحدة في بيروت

,, ٣ انفجارات تهز مدينة ساحلية في سوريا وتسفر عن إصابة أكثر من ٢٠ شخصاً

,, أعمال إرهابية في شمال سوريا تسفر عن إصابة ٧٣ شخصاً

٢٤ نيسان/أبريل اندلاع قصف شديد في بيروت

,, جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ٤٧ مدنياً ويجرح ٧٥ آخرين

,, ايران تقتل ٤٦٠ عراقياً

٢٥ نيسان/أبريل اندلاع القتال في بيروت ومقتل ٥ أشخاص وجرح ٣٤

٢٦ نيسان/أبريل انفجار في بيروت يلحق أضراراً بمصرف بريطاني

,, قَطَر تستولي على جزيرة واقعة بين البحرين وقَطَر، وتأسر ٢٩ مواطناً بحرانياً

,, العراق يقتل ١٩٥٠ ايرانياً

,, جرح معلم فرنسي ومقتل امرأة في بيروت

٢٧ نيسان/أبريل ايران تقتل ٢٠٠ عراقي

٢٨ نيسان/أبريل العراق يهاجم ناقلة نفط ايرانية

,, رصاص القناصة في إحدى ضواحي بيروت يسفر عن جرح شخص

,, ايران تقتل أكثر من ٤٠٠٠ عراقي

,, اختطاف طالبين قبرصيين في بيروت من طلاب جامعة بيروت الأمريكية

,, مسلحون دروز يشتبكون مع أفراد من الجيش اللبناني

٢٩ نيسان/أبريل ايران تقتل ٣٠٠ عراقي

٢٩ نيسان/أبريل رجال الأمن الكويتي يحبطون محاولة لاختطاف طائرة من طراز ٧٤٧ تابعة لشركة الخطوط الجوية الكويتية

٣٠ نيسان/أبريل العراق يهاجم سفينتين ايرانيتين

١ أيار/مايو الإبلاغ عن محاولة جرت قبل أسبوع في الرياض لاغتيال وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز

,, طائرة ايرانية تهاجم ناقلة نفط سعودية فتقتل ربانها واثنين من البحارة وتصيب ٦

,, اختطاف مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية من صالة سينما في بيروت

,, اندلاع الاشتباكات في لبنان بين حزب الله والجيش السوري مما أسفر عن إصابة ١٠ أشخاص

,, جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ١٣ سودانياً ويجرح ١١ آخرين

٢ أيار/مايو ايران تقتل ٤٠٠٠ عراقي

,, العراق يقتل ٢٧٣٠ ايرانياً

٣ أيار/مايو الإبلاغ عن محاولة جرت قبل أسبوع لاغتيال نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في دمشق ؛ وقد قتل فيها السائق وأصيب شخصان

,, مقتل اثنين من الفلسطينيين في بيروت

,, مقتل امرأة وجرح ٤ أشخاص في قتال في بيروت

٤ أيار/مايو اشتباك بين القوات السورية وحزب الله في لبنان

٥ أيار/مايو مسلحو أمل والمسلحون الفلسطينيون يشتبكون في مخيمي صبرا وشاتيلا

,, اندلاع اشتباكات عنيفة في بيروت ومقتل ٣ أشخاص وجرح ١١

٦ أيار/مايو العراق يصيب سفينة ايرانية

,, العراق يهاجم ناقلة قبرصية وأخرى ليبرية

,, العثور على أبو الفهد ، وهو مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية ، مقتولاً في بيروت

,, اغتيال مسؤول في " الجماعة الإسلامية " في طرابلس ، لبنان

٧ أيار/مايو اختطاف مواطن فرنسي في بيروت (هو المواطن الفرنسي التاسع المختطف في الأشهر الـ ١٨ الأخيرة)

,, العراق يقتل ٣ مدنيين ايرانيين ويجرح ٢٠ آخرين

,, ايران تهاجم ناقلة نفط سعودية قبالة ساحل قطر

,, اختطاف أستاذ في جامعة بيروت الأمريكية

٧ أيار/مايو اندلاع الاشتباكات بين حزب الله والسوريين

,, مسلحو أمل ومسلحو الفرسان الحمر الموالين لسوريا يشتبكون في بيروت

,, اغتيال الخطيب ، الآمر السابق للفرسان الحمر ، مع ٣ مرافقين في لبنان

٨ أيار/مايو العراق يهاجم سفينة ايرانية

,, قتل رائد في الجيش اللبناني في بيروت

٩ أيار/مايو انفجار قنبلة في طهران يسفر عن مقتل ٣ أشخاص

,, ايران تقتل أكثر من ٣٠٠٠ عراقي

,, السوريون يقصفون مطار حالات في لبنان عند وصول الرئيس جميل من تونس

,, مسلحو أمل يختطفون ٧ رجال من الدروز ، من بينهم اثنان من المشايخ

,, العراق يقتل ١٥٨٤ ايرانياً

١٠ أيار/مايو اشتباك الإخوان المسلمين والجيش السوري في لبنان

١١ أيار/مايو مسلحون يقتلون فلسطينياً في مخيم عين الحلوة

١٢ أيار/مايو الإبلاغ عن قيام السلطات السورية بإعدام ضباط سوريين في لبنان خلال الأسبوعين الماضيين

,, إبطال مفعول سيارة مفخخة في بيروت الشرقية

١٣ أيار/مايو العراق يقتل ٧٦ ايرانياً

,, العراق يسقط طائرة ايرانية

,, قيام مسلحين في بيروت باختطاف مستخدم يعمل في وزارة الصحة اللبنانية مع زميل له

,, اختطاف دبلوماسي هندي في بيروت

١٤ أيار/مايو ايران تقتل ٢٠٠ عراقي

,, مسلحون يهاجمون السفارة السنغالية في بيروت

,, العراق يقصف قطاراً مدنياً في طريقه إلى طهران مما أسفر عن مقتل ٦١ شخصاً وإصابة ٢٧٠ بجراح

١٥ أيار/مايو العراق يقتل ٧٨٠ ايرانياً

,, ايران تقتل ١١٠٠ عراقي

١٦ أيار/مايو العراق يهاجم سفينة ايرانية

١٧ أيار/مايو مسلحون يخطفون مسؤولاً فلسطينياً في بيروت

,, سيارة ملغمة تنفجر في بيروت وتقتل ثلاثة أشخاص

١٨ أيار/مايو مسلحون يهاجمون مقر الحزب القومي الاجتماعي السوري في بيروت

,, اختطاف وقتل مراسل إذاعي في طرابلس بلبنان

١٨ أيـــار/مايـــو قوات الشوار السودانيين تسقط طائرة مما أسفر عن مصرع ٨ أشخاص

١٩ أيـــار/مايـــو ايران تقتل ١٠٠٠ عراقي

٢٠ أيـــار/مايـــو العراق يسقط طائرة ايرانية

,, اشتباك بين مسلحين تابعين لحركة أمل ومسلحين فلسطينيين في بيروت يسفر عن مصرع ٧ أشخاص

,, اشتباك بين مسلحين فلسطينيين ومسلحين من الشيعة في مخيمي صبرا وشاتيلا يسفر عن مصرع شخص واحد

,, ايران تقتل ٣٠٠ عراقي

,, اختطاف حراس سفير الولايات المتحدة في لبنان

٢١ أيـــار/مايـــو جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ١٣ مغربياً

,, ايران تقتل ١٥٠٠ عراقي

,, اشتباك بين مسلحين تابعين لحركة أمل ومسلحين فلسطينيين في ضواحي لبنان يسفر عن مصرع ٦ أشخاص وإصابة ٢٢ بجراح

٢٢ أيـــار/مايـــو مصرع ٢٨ شخصاً وإصابة ١٠١ بجراح في قصف " عشوائي " في بيروت

,, السوريون يقصفون مراكز حزب الله في بيروت

,, مصرع ٢٣ شخصاً وإصابة ٧١ بجراح في قصف في بيروت

٢٣ أيـــار/مايـــو انفجار سيارة ملغمة في بيروت الشرقية يسفر عن مصرع ١١ شخصاً وإصابة ٨٥ بجراح

,, اشتباك بين مسلحين تابعين لحركة أمل وحراس السفارة السوفياتية في بيروت يسفر عن مصرع شخص وإصابة شخصين بجراح

,, جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ٢٠ سودانياً

,, قتال يدور لمدة ٣ أيام في لبنان (٢١ - ٢٣ أيار/مايو) يسفر عن مصرع ٦٤ شخصاً وإصابة ٢٤٣ بجراح

,, ايران تقتل ٨٠٠ عراقي

٢٤ أيـــار/مايـــو مسلحون لبنانيون يهاجمون دبلوماسيين من رومانيا

,, مصرع قس كرملي على يد ٦ مسلحين في لبنان

,, نبأ مصرع اللواء الفاروسي ، قائد القوات السورية في لبنان ، أثناء الانفجارات الأخيرة التي حدثت في المدن السورية

,, انفجار في بيروت الشرقية يسفر عن إصابة ٤ أشخاص

٢٥ أيـــار/ مايـــو العراق يصيب ناقلة نفط قبرصية محملة بالنفط

٢٥ أيـــار/مايـــو مسلحون يغتالون مسؤولاً في حركة أمل في صيدا

٢٦ أيـــار/مايـــو انفجار قنبلة في بيروت يسفر عن مصرع شخصين وإصابة ٥ أشخاص بجراح

,, جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ٦ سودانيين

٢٧ أيـــار/مايـــو نبأ إسقاط العراق قنابل كيميائية في غارات على ايران

,, ايران تهاجم سفينة المانية في الخليج

,, العراق تهاجم سفينة ايرانية

,, قصف في إحدى ضواحي بيروت يسفر عن مصرع ٤ أشخاص وإصابة ١٥ بجراح

,, اشتباك بين مسلحين تابعين لحركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيمات فلسطينية بالقرب من بيروت

٢٨ أيـــار/مايـــو محاولة اغتيال الوزير اللبناني نبيه بري في بيروت ؛ إصابة ٣ أشخاص بجراح

,, قناصة يطلقون الرصاص بالقرب من السفارة الكويتية في بيروت

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيمات للاّجئين حول بيروت يسفر عن إصابة ١٠ أشخاص بجراح

,, انفجار سيارة ملغمة في لبنان يسفر عن مصرع مسؤول عسكري شيعي سابق

,, مصرع ١١ شخصاً وإصابة ٥٠ بجراح في اشتباكات في بيروت

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيم شاتيلا يسفر عن مصرع شخصين

٢٩ أيـــار/مايـــو اختطاف موظف تربوي لبناني في بيروت

,, مسلحون يغتالون اثنين من الأرمن في بيروت

,, حركة أمل تختطف ثلاثة مسؤولين في حزب الله في بيروت

٣٠ أيـــار/مايـــو العراق يهاجم سفينتين ايرانيتين

,, العراق يقصف جامعاً ايرانياً و ٢٠ منزلاً في الضواحي قرب طهران

٣١ أيـــار/مايـــو اشتباك بين مسلحين من الشيعة ومسلحين فلسطينيين في بيروت يسفر عن إصابة ١٠٠ مدني بجراح

,, العراق يهاجم ناقلة نفط ليبرية

,, استمرار الاشتباكات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ؛ مصرع ١٩ شخصاً وإصابة ٩٥ بجراح

١ حزيران/يونيه مصرع ٦ أشخاص وإصابة ٥٩ شخصاً بجراح في اشتباكات عنيفة بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيمات اللاجئين حول بيروت

١ حزيران/يونيه مصرع عدد من مسلحي حركة أمل في إحدى ضواحي بيروت

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ٤٧ مغربياً

٢ حزيران/يونيه قتال بين قوات الميليشيا الشيعية والسنّية في شوارع بيروت يسفر عن إصابة عشرات بجراح

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ٦ مغاربة ويصيب ١٠ آخرين بجراح

٣ حزيران/يونيه اشتباك بين مسلحي أمل ومسلحين فلسطينيين في بيروت يسفر عن إصابة ٣٠ شخصاً بجراح

,, العراق يقصف منطقة سكنية ايرانية فيقتل ١١ مدنياً

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل وأفراد من " حركة ٦ شباط/فبراير " في بيروت يسفر عن مقتل ٥ أشخاص وإصابة ٢١ بجراح

,, العراق يهاجم سفينة ايرانية

,, انفجار سيارة ملغمة بجوار مطعم دمشق يسفر عن مقتل وإصابة ما يزيد على ٣٠٠ شخص

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في بيروت يسفر عن مصرع ٥٣ شخصاً وإصابة ٢٤٢ بجراح

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ١٣ مغربياً

٤ حزيران/يونيه مسلحون من حركة أمل يهاجمون مستشفيات في بيروت ويصيبون أطباء وممرضات ومرضى بجراح

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ٢٠ مغربياً

,, مصرع شخص وإصابة ٥ بجراح في قصف بالقرب من السفارة الكويتية في بيروت

٥ حزيران/يونيه اختطاف عقيد في الجيش اللبناني في بيروت على يد مسلحين

,, محاولة اغتيال رشيد الصلح ، رئيس الوزراء السابق ، في بيروت

,, إعلان نجاة أبو موسى من محاولة لاغتياله في دمشق وقعت قبل أسبوع

٦ حزيران/يونيه إعلان نجاة زعيم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حيدر أبو بكر العطاس ، من ثلاث محاولات اغتيال حدثت مؤخراً ؛ مصرع شخص واحد

,, اشتباك بين رجال الاستخبارات السورية وأفراد من جماعة الإخوان المسلمين في لبنان يسفر عن مصرع ٢٠ شخصاً وإصابة ١٠٠ بجراح

,, إغارة طائرة تابعة لليمن الجنوبية على بعض القرى ، تسفر عن مصرع ٨ أشخاص وإصابة ما يزيد على ٣٠ بجراح في اليمن الجنوبية

٦ حزيران/يونيه اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيم شاتيلا يسفر عن مصرع ٥ أشخاص وإصابة الكثير من النساء والأطفال

٧ حزيران/يونيه العراق يهاجم ناقلة نفط ليبرية

,, انفجار يلحق أضراراً بسيارة ملحق ايطالي في بيروت الشرقية

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ٢٥ مغربياً

,, قصف شديد في بيروت الشرقية

٨ حزيران/يونيه اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في بيروت يسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة ٩ بجراح

,, العراق يهاجم مركز اتصالات ايراني ويقطع الاتصالات مع البلدان الأجنبية

,, العراق يهاجم سفينة ايرانية

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيم شاتيلا يسفر عن مصرع ٤ أشخاص وإصابة ٢٢ بجراح ، من بينهم ٨ نساء وأطفال

,, انفجار بالقرب من منزل نبيه بري بالقرب من بيروت يسفر عن إصابة طفلين

,, صواريخ حركة أمل تصيب منزل جنبلاط في لبنان

,, جيش التحرير الشعبي السوداني يقتل ٢٣ مدنياً ويصيب ٣٩ آخرين بجراح

٩ حزيران/يونيه العراق يهاجم سفينة ايرانية

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ٣٢ مغربياً

,, اشتباك بين مسلحي حزب الله ومسلحين من الحزب القومي السوري في بيروت

,, هجوم بالصواريخ على محطة تليفزيون القناة ٧ في بيروت

١٠ حزيران/يونيه مصرع ١٠ أشخاص وإصابة ٧٠ بجراح في قصف لمخيمات الفلسطينيين في بيروت

,, العراق يسقط طائرة ايرانية

,, اغتيال مسؤول كبير في منظمة التحرير الفلسطينية في أثينا

,, العراق يصيب سفينة ايرانية

,, انفجار أمام مكتب حركة أمل في بيروت

١١ حزيران/يونيه جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ٨ مغاربة

١٢ حزيران/يونيه اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيمات اللاجئين يسفر عن مقتل ٥ أشخاص وإصابة ٣٠ بجراح

١٤ حزيران/يونيه ايران تقتل ٢٠٠ عراقي

,, اشتباك بين حزب الله والحزب القومي الاجتماعي السوري في لبنان يسفر عن مصرع ٢٠ شخصاً وإصابة ١٠٠ بجراح

,, العراق يسقط طائرتين ايرانيتين

١٥ حزيران/يونيه اشتباك بين مسلحي حركة أمل والمسلحين الفلسطينيين في لبنان يسفر عن مقتل ٣ أشخاص وإصابة ٧ بجراح

,, محاولة اغتيال مسؤول كبير في حركة أمل في لبنان

١٦ حزيران/يونيه مهاجمة طائرة عمودية مجهولة لناقلة نفط يونانية في الخليج قبالة ساحل دبي

,, اختطاف مسلحين مجهولي الهوية في بيروت لأربعة موظفين يعملون في جريدة النهار

١٧ حزيران/يونيه ايران تقتل ١٥٠ عراقياً وتصيب مئات آخرين بجراح

,, الأسطول الوطني الصحراوي يدمر سفينة مغربية

١٨ حزيران/يونيه انفجار قنبلة في دار سينما في بيروت

,, انفجار في مصرف في بيروت يسفر عن إصابة شخص واحد

,, جيش التحرير الشعبي الصحراوي يقتل ١٥ مغربياً

٢٠ حزيران/يونيه محاولة اغتيال مسؤول حزبي سوداني في الخرطوم

٢١ حزيران/يونيه مسلحون فلسطينيون يشعلون النار في منزل مواطن لبناني في بيروت

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا يسفر عن مصرع ٣٨ شخصاً وإصابة ٣٥٢ بجراح

٢٢ حزيران/يونيه ايران تهاجم ناقلة نفط فلبينية في الخليج وتتسبب في مقتل شخص واحد

٢٣ حزيران/يونيه انفجار في محطة إذاعة لبنانية يسفر عن إصابة شخص واحد بجراح

٢٤ حزيران/يونيه الإعلان عن مقتل ٥٠ من أفراد القبائل السودانية، من بينهم ٦ نساء حوامل، على يد جماعات إثنية مناهضة في هجمات وقعت مؤخراً

٢٤ حزيران/يونيه مهاجمة منزل رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني بالصواريخ

٢٥ حزيران/يونيه "منظمة الكف الأسود" تدعي قتل ١٣ ضابطاً سورياً في طرابلس بلبنان

٢٦ حزيران/يونيه حركة أمل تختطف ٦ فلسطينيين في بيروت

,, اشتباك بين حزب الله وجماعات موالية لسوريا في المخيمات الفلسطينية حول بيروت

,, اشتباك بين مسلحي حركة أمل ومسلحين فلسطينيين في مدينة صور يسفر عن مصرع شخص واحد

٢٧ حزيران/يونيه اندلاع القتال حول بيروت بين مسلحين من الشيعة والمسلحين الفلسطينيين مما أسفر عن مصرع ٧ أشخاص وإصابة ٣٦ بجراح

,, ايران تهاجم ناقلتين للنفط في الخليج مما أسفر عن إصابة ٧ من البحارة

,, نشوب قتال حول بيروت بين أفراد من الحزب القومي الاجتماعي السوري

,, نبأ مقتل ٣٣ شخصاً في قتال بين ميليشيات متنافسة في جنوب السودان

٢٨ حزيران/يونيه ايران تقصف قطاعات مدنية في كركوك بالعراق

,, "منظمة الكف الأسود" تحاول اغتيال رئيس الاستخبارات السورية في لبنان

٢٩ حزيران/يونيه سيارة ملغمة في بيروت تسبب إصابة خطيرة لمسؤول في الحزب القومي الاجتماعي السوري

,, ياسر عرفات يعلن وقوع ٢٠٠٠ إصابة بين قتيل وجريح في القتال الذي دار لمدة ٧ أسابيع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت وحولها

,, نشوب قتال عنيف في شمال لبنان بين الحزب القومي الاجتماعي السوري وأفراد "حركة التوحيد الإسلامية"

,, العراق يقصف قريتين ايرانيتين فيقتل ٥ مدنيين ويصيب ٢٨ بجراح.

٣٠ حزيران/يونيه نشوب قتال شمال صيدا بين فلسطينيين وأفراد من المنظمة الشعبية الناصرية

,, مصرع ٥٠٠ عراقي في هجوم مهران الايراني

الوثيقة S/18222 *

رسالة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإعلامكم أنه في يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، عبر اثنان من المسلمين العراقيين منطقة الحدود في أورومية ، محافظة غرب أزربايجان وطلبا اللجوء إلى جمهورية ايران الإسلامية . وقد نشرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية لأورومية خبر وصولهما إلى منطقة الحدود في ٧ تموز/يوليه .

وسأكون ممتناً غاية الامتنان إذا عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/460-S/18222 .

الوثيقة S/18223

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى أن السلاح الجوي العراقي المعتدي قام ، خلافاً لجميع القواعد الدولية ، بغارة على قرية ناصيران في منطقة حوسيان في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وأغار كذلك على بضعة قرى أخرى في محافظة عيلام في ١٠ تموز/يوليه .

وأرجو منكم ، بهذه الرسالة ، أن تصدروا تعليماتكم إلى فريق الأمم المتحدة المتمركز في طهران بأن يزور هذه القرى وأن يقدم تقريراً عن جريمة حرب عراقية أخرى لإطلاع الهيئة الدولية .

وسأكون ممتناً غاية الامتنان إذا عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18224 *

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق طي هذا القرار المتعلق بمسألة قبرص الذي اتخذه البرلمان الأوروبي للاتحادات الأوروبية في ستراسبورغ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إيراتو كوزاكو ـ ماركوليس
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لقبرص
لدى الأمم المتحدة

المرفق

القرار المتعلق بمسألة قبرص ، الذي اتخذه البرلمان الأوروبي للاتحادات الأوروبية في ستراسبورغ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦

إن البرلمان الأوروبي ،

(أ) حيث إن جمهورية قبرص قد وقّعت اتفاق ارتباط مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ،

(ب) إذ يشير إلى القرارات المتعلقة بقبرص ، ولاسيما القرار المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ المتعلق بمشكلة الأشخاص المفقودين في قبرص ، والقرار المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ المتعلق بإدانة الإعلان من جانب واحد بقيام دولة تركية ـ قبرصية مستقلة ، والقرار المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ المتعلق بالتطورات في قطاع شمال قبرص الواقع تحت الاحتلال التركي ،

(ج) وإذ يؤكد أن كلاً من اجتماع وزراء الخارجية المعني بالتعاون السياسي والبرلمان الأوروبي قد أدان إعلان قيام " الدولة التركية ـ القبرصية " المزعومة ، الذي يمثل انقلاباً ، وأن كلاً منهما قد أعلن تأييده لاستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وللمبادرات الدولية الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ،

(د) وإذ يدرك أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفي الأمم المتحدة ـ باستثناء وحيد هو تركيا ـ لم تعترف بـ " الدولة التركية ـ القبرصية " المزعومة ،

(هـ) وإذ يدرك التدابير التي اتخذتها " الحكومة " التركية ـ القبرصية على طول الخط المحدِّد لإقليم جمهورية قبرص الذي تحتله القوات التركية ،

(و) وإذ يلاحظ أن هذا العمل قد أعقب الزيارة التي قام بها السيد أوزال ، رئيس الوزراء التركي ، للمنطقة المحتلة من الجزيرة ، وهي الزيارة التي قوبلت باستنكار دولي وحدت بالسيد بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، إلى الإدلاء بتعليقات غير مؤيدة ،

(ز) وإذ يلاحظ أنه وفقاً لتقارير لم يرد ما يفيد تكذيبها ، قامت سفينة حربية تركية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، بإطلاق النار على سفينة نزهة قبرصية كانت تبحر في المياه الدولية ، وأن مثل هذه الأفعال يتعين إدانتها ،

(ح) وإذ يساوره القلق إزاء المنعطف الذي اتخذته مشكلة قبرص وما يمكن أن يترتب عليه من آثار بالنسبة للعلاقات اليونانية ـ التركية ،

١ ـ يستنكر أي عمل (مثل الزيارة التي قام بها السيد أوزال ، وتقرير خط الحدود نهائياً) يعقّد مشكلة قبرص ويؤخر إيجاد حل سلمي عادل ودائم ؛

٢ ـ ينبه إلى وجوب اعتبار الحكومة التركية مسؤولة جزئياً عن الحالة التي نشأت ، ذلك أن الجزء الشمالي من جمهورية قبرص واقع تحت احتلال جنودها ؛

٣ ـ يلاحظ أن الموقف الذي تتخذه تركيا لا يمكن إلاّ أن يؤثر على علاقاتها مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ؛

٤ ـ يطلب إلى اجتماع وزراء الخارجية المعني بالتعاون السياسي أن يكثف جهوده وأن يمارس كل ما لديه من نفوذ لمنع حدوث تطورات قد تهدد السلم في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الحساسة ؛

٥ ـ يوجه عناية رئيسه إلى أن يعرض هذا القرار على اجتماع وزراء الخارجية المعني بالتعاون السياسي ، وعلى حكومات الدول الأعضاء ، والمجلس ، واللجنة ، وكذلك على حكومتي جمهورية قبرص وتركيا .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1146-S/18224 .

الوثيقة S/18225

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦]

وجّه السيد كوانغ ـ سو شوا ، المراقب الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ، الرسالة المرفقة المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ إلى رئيس مجلس الأمن . ووفقاً للطلب الوارد فيها ، تعمم الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب لجمهورية كوريا

بالإشارة إلى وثيقتي مجلس الأمن S/18174 المؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦ و S/18191 المؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ المتضمنتين مقترحات كوريا الشمالية للدعوة لما يسمى المؤتمر العسكري الثلاثي الأطراف ، وإقامة منطقة سلم خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ، أتشرف بأن أوجه كريم عنايتكم إلى النقاط التالية التي ستبين بوضوح أن تلك المقترحات هي خدعة دعائية أخرى تهدف إلى التملص من مسؤولية إيقافها ، من جانب واحد ، للحوار الكوري المشترك وإبعاد اللوم عنها بشأن تصعيد حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية .

١ ـ اختارت أجهزة دعاية كوريا الشمالية ، بما في ذلك البرامج الإذاعية والخدمات الإخبارية الموجهة ، أن تنشر تلك المقترحات بجعجعة كبيرة . وعلى الأخص في حالة ما يسمى المؤتمر العسكري الثلاثي الأطراف ، إذ بدأت تلك الأنشطة الدعائية فور تسليم رسالة تتضمن المقترحات ، بل ودونما مراعاة لمقتضيات المجاملة الأولية بانتظار رد فعل الجنوب . وتوضح هذه الحقيقة وحدها بصورة وافية ، أن مقترحات كوريا الشمالية ، منذ البداية تماماً لم تطرح من أجل تشجيع إجراء أي مفاوضات جدّية .

٢ ـ وإذا كانت كوريا الشمالية مهتمة حقيقة بتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ، فبإمكانها أن تستفيد من قنوات الحوار القائمة حالياً بين الجنوب والشمال والتي قاطعتها كوريا الشمالية لأسباب واهية منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام . وفضلاً عن ذلك ، فإن لجنة الهدنة العسكرية ، التي أنشئت بموجب اتفاق الهدنة الكورية لعام ١٩٥٣ ، تعالج على النحو المناسب مسألة انتهاكات اتفاق الهدنة التي اقترحت كوريا الشمالية مناقشته فيما يدعى المؤتمر العسكري الثلاثي الأطراف . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن قيادة الأمم المتحدة قد سبق أن طرحت على لجنة الهدنة العسكرية تدابير مختلفة لتخفيف حدة التوتر ، مثل القيام بتجريد حقيقي للسلاح في المنطقة المجردة من السلاح ، والإخطار المتبادل ومراقبة التدريبات العسكرية الرئيسية ، وإقامة نظام متبادل للتحقق في المنطقة الأمنية المشتركة . وللأسف ، لم تردّ كوريا الشمالية حتى الآن على هذه المقترحات بصورة إيجابية .

٣ ـ وإن دعوة كوريا الشمالية لإجراء محادثات تضم كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وقيادة الأمم المتحدة تتناقض مع بلاغ الجنوب والشمال المشترك لعام ١٩٧٢ [١٧] ، والذي ينص ، في جملة أمور ، على أن يتم توحيد كوريا من خلال بذل جهود مستقلة لا تكون خاضعة للفرض أو التدخل الخارجي . وتعتقد جمهورية كوريا أن المسألة الكورية ينبغي أن تسوَّى عن طريق الحوار بين الطرفين المعنيين مباشرة وفقاً لمبدأ تقرير المصير الوطني . ولهذه الأسباب تود جمهورية كوريا أن تكرر الإعراب عن رأيها أن المسائل السياسية ـ العسكرية يجب أن تعالج في قنوات الحوار القائمة بين الجنوب والشمال ، وفي هذا الإطار اقترحت جمهورية كوريا في عام ١٩٨١ عقد اجتماع قمة بين الجنوب والشمال ، وجددت الاقتراح في عام ١٩٨٥ . وتعتقد جمهورية كوريا بقوة أن الإكثار من المحافل الجديدة لن يخدم أهدافاً مفيدة ولن يصل بنا إلى أي غاية .

٤ ـ إن مقدرة كوريا الشمالية على المبادرة بالقيام بأعمال عسكرية ضد قيادة الأمم المتحدة وجمهورية كوريا ، حسبما خلص إليه تقرير قيادة الأمم المتحدة السنوي إلى مجلس الأمن لعام ١٩٨٥ [S/18123 ، المرفق] ، لاتزال مقدرة حقيقية . ودعماً لهذا الاستنتاج ، يبين التقرير بالتفصيل ، من بين أمور أخرى ، تعزيز القوات العسكرية ذات الوضعية الهجومية لكوريا الشمالية ، التي تشتمل على أكثر من ٢٠ غواصة هجومية ، و ٨٠ ٠٠٠ إلى ١٠٠ ٠٠٠ من المغاوير المدربين تدريباً رفيعاً ، وأكثر من ٢٥٠ طائرة خاصة من طراز كولت AN-2 لنقل المغاوير ، وما يزيد عن ٣ ٠٠٠ دبابة ، و ١ ٥٠٠ ناقلة جنود مصفحة ، إلى جانب عدد كبير من قطع المدفعية . وكما يشير التقرير ، تدل جميع هذه المعدات على وجود نيّة عدوانية لا نيّة دفاعية . وينبغي التشديد على أن حدة التوتر وخطر اندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكورية لا ينجمان عن الوضعية العسكرية الدفاعية المحضة للقوات المسلحة لجمهورية كوريا في الجنوب ولكنهما ينشآن عن تكديس الأسلحة المتهور الذي تقوم به كوريا الشمالية والسياسة العدائية التي تنتهجها تجاه الجنوب .

٥ ـ وفيما يتعلق باقتراح كوريا الشمالية إنشاء منطقة سلم خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ، فهو اقتراح ناقص أساساً ، حيث إنه يتجاهل الواقع القائم على شبه الجزيرة وما حولها ، وتوازن القوى العالمي في المنطقة . وبالرغم من قيام كوريا الشمالية مؤخراً بتعزيز واسع النطاق للقدرات العسكرية الهجومية على طول المنطقة المجردة من السلاح ، فإنه من دواعي السخرية أن تتقدم كوريا الشمالية بالاقتراح المذكور أعلاه في محاولة يائسة أخرى لتُظهر نفسها أمام المجتمع الدولي كبلد محب للسلم . وهذا لا يدل إلا على أن كوريا الشمالية تجيد الكلام ولكنها تقصر عن العمل . ومن ناحية أخرى ، تود جمهورية كوريا أن تعيد تأكيد موقفها في أنها ، كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ستواصل مباشرة حقوقها وأداء واجباتها بموجب المعاهدة ، معززة بذلك استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .

وفي ضوء ما ذكر أعلاه ، لا يستطيع المرء أن يفسر مقترحات كوريا الشمالية سوى أنها خطة مخادعة لتضليل الرأي العام العالمي ، وعلى الأخص فيما يتصل بالأحداث الدولية المقبلة مثل مؤتمر قمة عدم الانحياز المقرر انعقاده في زمبابوي في آب/أغسطس من هذا العام ، والألعاب الأوليمبية التي ستقام في جمهورية كوريا في عام ١٩٨٨ .

وإذا كانت كوريا الشمالية مهتمة حقاً بتخفيف حدة التوتر وإقامة السلم في شبه الجزيرة الكورية ، فينبغي لها أن تعود فوراً إلى محادثات الصليب الأحمر ، والمحادثات الاقتصادية والبرلمانية التي أوقفتها على نحو انفرادي منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير ، وأن توافق على عقد اجتماع قمة بين الجنوب والشمال . وإن جمهورية كوريا مقتنعة اقتناعاً راسخاً أن استعادة الثقة المتبادلة بين الجنوب والشمال من خلال إجراء حوار كوري مشترك ناجح هو الشرط المسبق الأول للحل النهائي للمسألة الكورية ، ألا وهو التوحيد السلمي للبلد .

ولي مزيد الشرف أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/18228 *

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة كوستاريكا

[الأصل : بالاسبانية]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص المذكرة المؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ والتي بعث بها السيد رودريغو مادريغال نييتو ، وزير خارجية كوستاريكا ، رداً على المذكرة التي تلقاها في ٦ حزيران/يونيه ، من وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفي فريق الدعم .

وسأكون ممتنةً لو تفضلتم باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

كما أود أن أبلغكم بأن النص المرفق قد أحيل إلى منظمة الدول الأمريكية .

(توقيع) إميليا كاسترو دي باريش
القائمة بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ من وزير خارجية كوستاريكا رداً على المذكرة الصادرة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ من وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفي فريق الدعم

أتشرف بأن أبلغكم بتسلمي مذكرتكم في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وبردّي عليها .

وأود في بادىء الأمر أن أعرب لكم ، بالنيابة عن حكومة وشعب كوستاريكا ، عن تقديرنا للجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة التي لاتزال تواجه برزخ أمريكا الوسطى ، علماً بأن إقامة ديمقراطية تعددية ، في جميع أنحاء أمريكا الوسطى ، هو أمر ذو أهمية كبيرة في إمكانية تحقيق السلم ، الذي ننشده جميعاً .

وقد قامت حكومة كوستاريكا بالنظر في مشروع الوثيقة التي أصدرتها مجموعة كونتادورا في ٦ حزيران/يونيه [S/18184 ، المرفق الثاني] ، بعناية وبشكل مطول . ونحن ندرك أن صياغتها قد اقتضت ساعات طويلة من العمل ، كما أنها تمثل جهداً قيماً في مجال السعي للتوفيق والمواءمة بين وجهتي نظر متعارضتين تماماً ، تمثلان بشكل أساسي الموقفين المختلفين ، المتعلقين بمغزى الحياة ومفهوم القوة ، اللذين يقسمان بلدان أمريكا الوسطى على مائدة المساومات ، كما ذكر رؤساؤها في إسكيبولاس .

أما بالنسبة لنا ، أيها السادة ، فإن نفاذ هذه الوثيقة ، لا يمثل ، في جوانبها الأساسية ، أي شيء جديد بقدر ما يتعلق الأمر بالحياة في كوستاريكا . وفي الواقع لم تكن الالتزامات التي تشكل الجزء الأساسي من الوثيقة جزءًا من قوانين كوستاريكا فحسب ، بل كانت كذلك ولسنوات عديدة جزءًا من حياة البلد اليومية . وبقدر ما يتعلق الأمر بقوانين البلد فإن هذه الالتزامات ليست حبراً على ورق ؛ ولا يشكل اعتمادها سوى حيلة دعائية ، بل هو دون ذلك . وهي تمثل مؤسسات أثرها العملي الواضح في كوستاريكا أمر مسلم به ، وفيها تتجلى أسمى القيم التي تعتز بها الأمة .

وعلى مدى الأعوام الـ ١٦٥ لاستقلال البلد ، كان السلم ولايزال هو السبيل الحقيقي للحياة . فلم تشن كوستاريكا حرباً عدوانية ، وأن العمل الهام الوحيد الشبيه بالحرب الذي يسجل في تاريخها كان حملة تحرير أمريكا الوسطى من خطر عصابات قطّاع الطرق في عام ١٨٥٦ . إن هذا الالتزام بالسلم الذي طالما ردده شعب كوستاريكا لدليل على تصميمه على ألا يتدخل في أمور لا تعنيه كما أنه يمثل جوهر إعلان الحياد الدائم الذي أعلنته حكومة كوستاريكا في عام ١٩٨٣ والذي لايزال نافذ المفعول على نحو كامل .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1148-S/18228 .

على أن السلم ، كما سلف ذكره ، لا يعتبر سلماً حقيقياً إذا لم يؤسس على الديمقراطية . وسيوافق عام ١٩٨٩ مرور مائة عام من الحياة الديمقراطية في كوستاريكا . وبعد انقطاع قصير في هذه العملية الديمقراطية وبغية تعزيزها ، قامت محكمة انتخابية عليا ، تعادل في مرتبتها واستقلالها سلطات الدولة التقليدية الأخرى ، منذ عام ١٩٤٩ بضمان عدم التدخل في الانتخابات وكفالة فعاليتها . وفي الفرع التشريعي لحكومتنا ، الذي أنشىء من خلال هذه العملية الانتخابية ، يجري تمثيل أكثر الأيديولوجيات تنوعاً . وكثرة الأحزاب هذه هي سمة دائمة في الحياة الوطنية ، كما جرى على مدى عقود تصفية الممارسة الفاسدة المتمثلة في إجراء انتخابات مزورة بغية إدامة النظام . وليس من النادر في كوستاريكا أن تكسب المعارضة انتخابات وطنية أو محلية ، ومتى حدث ذلك فإن الحكومة هي أول من يحترم إرادة الشعب . إن هذه التعددية الفعلية والحوار الجاري بين الحكومة والمعارضة قد منعا الخصومة السياسية من أن تجد لها تعبيراً في ميدان المعركة وجعلا أي مصالحة في بلد مزّقه الاقتتال بين الأخوة عملية غير ضرورية .

وفي مجال حقوق الإنسان اتبعت كوستاريكا بوضوح الطريق المستقيم . وهي تحترم الحريات المدنية والسياسية على نحو كامل . وقد أصبح حق اللجوء السياسي واقعاً ملموساً منذ عام ١٨٢٧ حين رحبنا بأوائل القادمين من إخواننا في نيكاراغوا على افتراض أنه يجب أن يكون بلدنا دائماً ملاذاً للذين ينشدون السلم والعدالة أياً كانوا ، ومازلنا اليوم نرحب بآلاف اللاجئين الفارين ، رغم مواردنا المحدودة . وقد ألغيت عقوبة الإعدام بمقتضى الدستور في عام ١٨٨٢ ، وكذلك الحرمان من الجنسية اعتباراً من ١٩٤٩ . وفي عام ١٨٤٨ كفلت حرية الأديان وطوال ما يزيد على قرن من الزمن ساد الوئام والتعاون بين الهيئات الدينية والمدنية . وتحترم الحقوق الاجتماعية أيضاً ، وأصبح التعليم العام محل اهتمام كبير من جانب حكومات كوستاريكا منذ الاستقلال كما يُلاحظ من ارتفاع مستويات التعليم .

وتشكل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان جزءًا من النظام القانوني لكوستاريكا ، ولها أولوية على القوانين الوطنية . وقد كنا أول بلد يعترف بالولاية القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، التي يقع مقرها في سان خوسيه ، ونحن على أتم استعداد للخضوع لأي إجراء من إجراءات التحقق يُرى ضرورياً .

أما موضوعات الأمن وتكديس الأسلحة التي نوقشت خلال محادثات كونتادورا فإنها لا تشكل سوى اهتمام غير مباشر لكوستاريكا . فإن بلدنا ذو تقاليد مدنية متأصلة . وفي أوائل هذا القرن أدى الاستقرار المؤسسي المتزايد وعدم وجود منازعات خارجية إلى ترك جيش كوستاريكا دونما عمل يبرر وجوده . ولذا ، فقد ألغي دستورياً في عام ١٩٤٩ . ولا يوجد اليوم أي جندي واحد في أي جزء من إقليم كوستاريكا . كما لا توجد أي قواعد عسكرية أجنبية ولا أي مستشارين عسكريين أجانب . ومنذ أن نلنا الاستقلال لا توجد قوات عسكرية أجنبية في كوستاريكا ولا نريد أن يكون لدينا أي منها . ونحن ، شأننا شأن معظم البلدان الأمريكية ، نشكل طرفاً في معاهدة المساعدة المتبادلة بين البلدان الأمريكية [١٨] . ولكننا لا نخصص موارد للدفاع لأننا نعتقد أن الحوار والمفاوضات ، وهي الوسائل المستخدمة في تسوية مشاكلنا المحلية ، يجب أن تستخدم كذلك في المجال الدولي . وبإمكاننا أن نفهم لماذا قد يتعين على البلدان الأخرى أن تعتمد على القوات المسلحة ، إلا أننا نصر على حقنا في عدم وجود أي شيء منها وعلى أن نخصص للصحة والتعليم الموارد التي كنا سنخصصها للصرف على ترسانات الأسلحة .

وأناشدكم ، بأقصى جدية ، بأن لا تفسروا ما تقدم من إيضاحات على أنه مثل للتفاخر بل على أنه مجرد اعتراف موضوعي صحيح بما يشكل تاريخنا الماضي ووضعنا الحالي الذي أصبحنا نتيجة له ، حتى بعد مرور ثلاث سنوات ونصف سنة على مبادرات كونتادورا ، مجبرين على النظر إلى الحالة في أمريكا الوسطى ربما بقلق أكبر نوعاً ما من نظرتنا إلى البلدان الواقعة خارج المنطقة .

إن حقيقة كون كوستاريكا تمتثل بالفعل لأحكام الوثيقة ولا تتردد أبداً في الإذعان لآليات التحقق والمراقبة والمتابعة الواردة في الجزء الثاني ، لا يعني أن بلدنا محصن ضد آثار الحالة الراهنة في أمريكا الوسطى أو غير مكترث بها . وبناءً على ذلك فإن شغلنا الشاغل هو أن تلبي المعاهدة ، على نحو مناسب ، أماني السلم والتعددية الديمقراطية لشعوب أمريكا الوسطى وأن تصبح صكاً فعّالاً حقاً . وبالنسبة لكوستاريكا فإن استعادة الديمقراطية في أمريكا الوسطى هي مسألة حيوية . إن انعدام الديمقراطية يهدد كل شيء ناضلنا من أجله ، وسط الفقر المدقع ، منذ اليوم الذي نلنا فيه الاستقلال كدولة حرة ذات سيادة . وهذا ليس بالأمر المصطنع المفروض من الخارج . بل إننا نعتقد أن انتهاك حقوق الإنسان وتعرض الديمقراطية والحرية للخطر هما من الأمور التي تستحق الشجب أينما حدثت ، ونحن نتفق مع جون بول الثاني بأنه ليس للحقوق حدود . ومن ثم فإننا نؤكد الحاجة إلى وضع جدول زمني للتقدم السياسي المحرز ، كما أننا قمنا بحث البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، باحترام وبطريقة ودية ، على عدم قبول هذه الثنائية بين ما يَعد به البعض على أساس الوثيقة والكيفية التي تتصرف بها حكوماتهم في واقع الأمر . ومن شأن اتخاذ موقف قوي وممارسة ضغوط أخوية لتبديد هذه الثنائية أن يعززا المكانة الأخلاقية والهيبة اللتين تتمتع بهما بلدان كلتا المجموعتين ، التي أبدت استعدادها لطرق مشاكلنا ، متحلية بروح الإيثار ومتجاوزة شواغلها الخطيرة . كما أن من شأن ذلك أن يمكّنها من التصدي لأي نظام آخر ، ذي صبغة سياسية مماثلة أو مخالفة ، من شأنه أن يعرّض أرواح مواطني أمريكا اللاتينية وحريتهم وكرامتهم لنفس الأخطار .

والأخطار التي تهدد الديمقراطية متباينة أشد التباين . كما أن الضغوط الدولية الرامية إلى القضاء على تلك الأخطار بلغت من الشدة حداً جعلنا في كوستاريكا نتطلع إلى قيام الديمقراطيات بتكوين تحالف دفاعاً عن الديمقراطية . وفي هذا الصدد ، قد يمثل اشتراك أوروبا في السعي نحو إيجاد حلول للمنازعات التي تشهدها المنطقة إسهاماً بالغ القيمة .

وسيكون جوهر الحل بالدرجة الأولى نابعاً من أمريكا اللاتينية ، وذلك لأن بؤرة الاهتمام يتعين أن تكون هي عملية إقرار السلم التي قمتم بوضعها وتنظيمها بجدية حقيقية . غير أنه سيتعين كذلك وجود التزامات جديدة والإسهام بمدخلات ثقافية وسياسية أخرى في الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية عملية إحلال الديمقراطية في الأمريكتين . وإننا نرحب بأن سبل التعاون والحوار هذه مع العالم القديم قد فتحت بناءً على مبادرة من أمريكا اللاتينية نفسها ، كما تشهد على ذلك وثائق الندوة المعنية بـ " الديمقراطية وإحلال الديمقراطية : من أجل حوار بين أوروبا وأمريكا اللاتينية " ، وهي الندوة التي عقدها مجلس أوروبا في ستراسبورغ في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . إذ أن الكفاح من أجل السلم وإحلال الديمقراطية في أمريكا الوسطى لم يعد من مسؤولية بلدان نصف الكرة الأرضية هذا وحده . ويزداد هذا وضوحاً في ظل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي نواجهها جميعاً والتي تتآمر على الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مقبولة . كما أننا نرحب ، في هذا الصدد ، بالاقتراحات التي طرحت في ستراسبورغ .

ولهذه الأسباب مجتمعة ، ترى كوستاريكا أن مشروع الوثيقة يمكن ، بل ويتعين ، أن يحسَّن على وجه السرعة ، وذلك استناداً إلى نفس المبادىء التي مابرحت تحتج بها مجموعة كونتادورا على نحو متكرر طوال ثلاث سنوات ونصف سنة من المفاوضات ، ودفاعاً عن تلك المبادىء . ونحن ، بطبيعة الحال ، على استعداد تام للإسهام في هذه المهمة بأي شكل وفي ظل أي ظروف تكون ملائمة في الإطار التاريخي والسياسي الذي سمحت لنفسي أن أصفه لكم .

وختاماً ، اسمحوا لي أن أقدم تحليلاً مفصلاً للوثيقة ، وأن أوضح مواضع السهو أو المفاهيم التي ترى حكومتي ضرورة تصحيحها .

فالوثيقة ، بصيغتها الحالية ، لا تكفل التنفيذ الحقيقي والفعلي للالتزامات الأساسية التي تنص عليها . لذلك ، ترى حكومة كوستاريكا ضرورة تحسين الآليات التي يراد بها ضمان تنفيذ هذه الالتزامات ، وذلك بصورة تكفل ، حقاً ، فعاليتها في النص الفعلي للوثيقة .

وبناءً على ذلك ، ترى حكومة كوستاريكا ضرورة الانتهاء من جميع المفاوضات قبل توقيع المعاهدة . ومما يجافي المنطق تماماً ، من وجهتي النظر القانونية والسياسية ، أن يوقَّع اتفاق نصه ليس نهائياً بعد ، بل على العكس من ذلك ، قد يتغير بصورة جوهرية تبعاً للاتجاه الذي قد تتخذه المفاوضات المحتملة .

وتحديداً ، ترى حكومة كوستاريكا أنه من غير المقبول أن تؤجَّل المفاوضات المتعلقة بوضع حدود قصوى للأسلحة ولعدد الأفراد العسكريين إلى مرحلة لاحقة لنفاذ الوثيقة . والواقع أن اقتراح مجموعة كونتادورا هذا سيعمل ، إذا ما ووفق عليه ، على إرجاء " الطريق المسدود " الراهن ، الذي وصلت إليه عملية التفاوض ، إلى مرحلة لاحقة للتصديق على الوثيقة . ومن ثم فإن عدم اليقين الذي نعيشه اليوم سينعكس في المستقبل ، حاملاً بين طياته العامل المتفاقم الخطورة المتمثل في كون الآلية المقترحة من مجموعة كونتادورا غير دقيقة وغير حاسمة وتكاد تكون لا نهائية .

وكمثال على العيب الخطير الكامن في صيغة وثيقة حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، تود حكومة كوستاريكا أن توضح ما يلي :

تقترح لجنة التحقق والمراقبة ، في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ نفاذ هذه الوثيقة ، الحدود القصوى للتطوير العسكري وفقاً للمعايير الأساسية المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من الجزء الأول . وقابلية هذه المعايير الأساسية للتفسير الذاتي هو أمر له نتائج عكسية بالنسبة لمسألة خطيرة كتحديد الأسلحة . ويُذكر ، في جملة أمور ، ما يلي :

(١) الاحتياجات الأمنية والقدرة الدفاعية لكل دولة من دول أمريكا الوسطى . والتفسير الحرفي لهذا العامل معناه ، إذن ، أنه عند التصديق على الوثيقة سيعاد فتح باب مناقشة العلاقة بين العدوان والحق في الدفاع المناسب .

(٢) الأسلحة الخاضعة للتحديد ؛ والأسلحة الخاضعة للتخفيض . ترى حكومة كوستاريكا ضرورة القيام بتصنيف الأسلحة قبل انتهاء مرحلة التفاوض . وعلاوة على ذلك ، فإن مشروع الوثيقة لا يحدد الجهة التي ستنفذ التصنيف المقترح . وإغفال ذلك قد يشكل عقبة خطيرة في مرحلة ما .

ومن الجلي أنه سيتعين على حكومات أمريكا الوسطى ، في مرحلة ما بعد التصديق ، أن تعيد فتح باب المناقشة بشأن الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية . وعلاوة على ذلك ، فإن مشروع الوثيقة يترك في هذا المجال فراغاً يتمثل في عدم اليقين ، عندما ينص على أنه إذا نجحت لجنة التحقق والمراقبة في التوفيق بين هذه المعايير الأساسية وفي اقتراح حدود مؤقتة ، فإنه يتعين أن تقدم هذه الحدود إلى جميع الأطراف لإقرارها . ولا شك أنه يترتب على هذا أنه إذا لم يتم في هذه المرحلة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف ، سيظل تطبيق الحدود مؤقتاً في فراغ .

وكذلك فإن الآلية التي تقترحها مجموعة كونتادورا تنص على أن يكون للأطراف ، بعد انقضاء ٦٠ يوماً من سريان الوثيقة ، فترة ٣٠ يوماً للتفاوض بشأن الحدود القصوى للأسلحة ، وأنه في حالة إخفاقهم في التوصل إلى اتفاق ، يقومون بتعيين حد زمني جديد عن طريق الاتفاق المتبادل . وإذا فشلوا في التوصل إلى هذا الاتفاق ، يتعين تعليق الالتزامات المتبقية تحت بند الأمن ، تاركة بشكل خاص ، كل هذا البنيان الأساسي المصمم لأغراض المراقبة والتحقق في مجال الأمن معلقاً في الهواء .

وترى حكومة كوستاريكا أن عدم التحديد هذا لا يمكن التغلب عليه إلا إذا ما تم التفاوض بشأن الحدود القصوى للأسلحة ، وتم إرساء تلك الحدود القصوى ، قبل توقيع الوثيقة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تبقي حكومة كوستاريكا على الاقتراح الذي قدمته بالاشتراك مع غواتيمالا ، والذي أيدته السلفادور وهندوراس ، في اجتماع المفوضين المعقود في بنما في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٦ .

كما تلاحظ حكومة كوستاريكا ، بقلق مماثل ، أن الآليات المذكورة في الفرع الخاص بالالتزامات المتعلقة بتنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية إنما هي آليات غير كافية لتحقيق الالتزامات موضع المناقشة وتنفيذها تنفيذاً عملياً . ومن ثم ، فإن تلك الآليات لا تكفل التنفيذ الكامل والفعّال للالتزامات ، وإنما تقتصر على النص على تكوين لجنة معنية بتلك الالتزامات ، وعلى تقديم تقارير سنوية إلى حكومات بلدان أمريكا الوسطى . وبناءً على ذلك ، فإنه لسد هذه الفجوة الواسعة ، ترى كوستاريكا ضرورة وضع جدول زمني للمتابعة المستمرة يكفل تنفيذ الالتزامات السياسية تنفيذاً فعلياً ويمكن التحقق منه ؛ وتقترح إدراج مثل هذا الجدول الزمني كمرفق للوثيقة ، على أن يشار إليه تحديداً وإلزاماً في الجزء المتعلق بالمتابعة .

فعلى سبيل المثال ، وبدءًا من الفقرة الرابعة من الفقرة ٣ من الجزء الثاني ، الفرع ألف (ب) ، من وثيقة كونتادورا ، فإن حكومة كوستاريكا تقترح ، فيما يتعلق بالوظائف الموكولة إلى اللجنة المخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالشؤون السياسية وشؤون اللاجئين والمشردين ، إدخال الإضافات والتعديلات التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالالتزامات التي نحن بصددها :

١ - تقوم اللجنة بإعداد تقرير سنوي وما تراه ضرورياً من تقارير خاصة من أجل تقييم التدابير التي تتخذها الدول الأطراف من أجل تحسين نظمها فيما يتعلق بالديمقراطية النيابية والتعددية ، ولكفالة المشاركة الجماهيرية الفعلية .

٢ - وبالمثل ، تتعاون اللجنة تعاوناً نشطاً مع الدول الأطراف حيثما ظهرت في المجتمع انقسامات حادة ، وذلك من أجل التعجيل باتخاذ إجراءات المصالحة الوطنية التي تمكّن الشعب من المشاركة ، بضمانات كاملة ، في العملية السياسية الديمقراطية الحقيقية على أساس من العدل والحرية والديمقراطية . وتحقيقاً لتلك الغاية ، تشترك اللجنة في وضع آليات للحوار مع مجموعات المعارضة وفقاً للقانون وتمشياً مع أحكام مرفق الوثيقة المعنون " الجدول الزمني للمتابعة المستمرة " .

٣ - وبنفس الطريقة ، تقوم اللجنة بمتابعة التزام الأطراف باتخاذ التدابير القانونية ذات الصلة وإقرارها وتوسيع نطاقها وتحسينها حتى توفر عفواً عاماً حقيقياً ، وحتى يتسنى لشعوبها أن تشارك مشاركة تامة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانها . وبالمثل ، تقوم اللجنة بمتابعة الالتزامات المتعلقة بضمان حرمة حياة وحرية وأمن من يمنحون مثل هذا العفو ، وذلك وفقاً لمرفق الوثيقة المعنون " الجدول الزمني للمتابعة المستمرة " .

وسوف تضفي هذه المتطلبات على الوثيقة الجدّية والأهمية المطلوبتين في أي صك دولي لا يؤثر نطاقه في المسائل الأمنية فحسب بل أيضاً في الحريات السياسية والمدنية .

وتأسيساً على ذلك تقترح حكومة كوستاريكا مشروع نص للجدول الزمني للمتابعة المستمرة ، الوارد ذكره في الفقرات السابقة ، مما يعزز على النحو الصحيح ذلك الجزء من الوثيقة المتعلق بالمسائل السياسية ويحقق التوازن لمضمونه .

المرفق ...

الجدول الزمني للمتابعة المستمرة

بالنظر إلى الوظائف الموكلة إلى لجنة المتابعة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية والعفو العام ، تكون اللجنة ملزمة باستخدام الآليات التالية داخل الحدود الزمنية الموضحة أدناه :

في حالة البلدان التي تعاني من مشاكل تتعلق بالمصالحة الوطنية ، تقوم لجنة المتابعة ، في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ نفاذ الوثيقة ، بالاشتراك مع ممثلي الدولة الطرف ، بوضع جدول زمني يسمح بالتنفيذ التدريجي لعملية حوار فعّالة تستهدف التغلب على النزاعات السياسية الداخلية (الناجمة عن انتهاك حقوق الإنسان ، والانقسامات الحادة في المجتمع السياسي ، وافتقاره للديمقراطية) التي تحول دون تحقيق المصالحة .

يوضع هذا الجدول الزمني موضع التنفيذ في غضون فترة لا تزيد على ١٨٠ يوماً تبدأ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الانتهاء من إعداده .

وفي تزامن مع التدابير المشار إليها فيما يتعلق بالفرع ألف من الجزء الثاني ، وفي توازن أيضاً مع الجدول الزمني للمتابعة المستمرة المقترح كمرفق للوثيقة ، تكرر حكومة كوستاريكا الإعلان عن مبادرة اقترحتها من قبل في اللجنة التقنية التابعة لمجموعة كونتادورا . ويقترح في هذه المبادرة ، أساساً ، إعادة تصنيف بعض الالتزامات التي تنص عليها الوثيقة - التي تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدول ، والتي لا تقتضي تصديقاً تشريعياً لإنفاذها ، وإنما الإرادة السياسية من جانب كل دولة فحسب - في قرار يمكن لوزراء خارجية دول أمريكا الوسطى اتخاذه وقت توقيع الوثيقة ، ولكن بصورة مستقلة عنها .

ومن شأن هذا القرار أن يحث الدول الموقعة على القيام ، بصورة فردية وفي أقرب وقت ممكن ، باتخاذ تدابير ترمي إلى التشجيع على إحراز تقدم في بعض القضايا مثل :

الممارسة الكاملة للحقوق الفردية والعالمية ؛

العفو العام عن الجرائم السياسية والجرائم المتصلة بها ، مع توفير ضمانات فعّالة لحماية الحرمة الشخصية للأشخاص المعفو عنهم ولممتلكاتهم ؛

البدء في تنفيذ عملية مصالحة وطنية حقيقية من خلال إقامة حوار واسع النطاق مع مجموعات المعارضة السياسية .

ولا يمكن لأمريكا الوسطى أن تستمر في المشاركة في مفاوضات تبدو أحياناً وكأنها أصبحت غاية في حد ذاتها . ولا بد من العمل على تعبيد الطريق أمام جهود مجموعة كونتادورا حتى تثمر في أقرب وقت ممكن . ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا تم وضع آليات مناسبة وفعّالة ، وطلب إلى جميع الأطراف المعنية إثبات تمسكها بأحكام الوثيقة عن طريق ما هو أكثر من الكلمات والإعلانات . وبمقدور البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا الإسهام بصورة أساسية في هذا الصدد .

وإذا ما حققت جهود مجموعة كونتادورا ، الرامية إلى إقرار السلم وإحلال الديمقراطية ، نتائج عملية ، كان ذلك أفضل تكريم لفريق الوساطة ولبلدان أمريكا الوسطى . ونحن جميعاً ملتزمون بالإسهام في هذا الجهد . إلا أن مسؤولياتنا تجاه شعوبنا وتجاه التاريخ تمنعنا من الرضا بحل وسط من شأنه ، نتيجة للّهفة على اختتام المفاوضات بسرعة وتوقيع الوثيقة ، أن يهمل الحاجة إلى الإحلال الفعّال للديمقراطية في جميع أنحاء برزخ أمريكا الوسطى ، وأن يخيب مرة أخرى آمال وتطلعات شعوب أمريكا الوسطى بأسرها .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام .

(توقيع) رودريغو مادريغال نييتو
وزير خارجية كوستاريكا

الوثيقة S/18229 *

رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أود أن ألفت انتباهكم إلى هجومين إرهابيين وقعا مؤخراً ضد أهداف اسرائيلية قام بهما إرهابيون تابعون لمنظمة التحرير الفلسطينية مقرهم في دمشق .

١ - في الساعات الأولى من يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ حاول أربعة إرهابيين فلسطينيين عرب التسلل إلى الساحل الشمالي لاسرائيل في زورق مطاطي . وقامت إحدى السفن البحرية الاسرائيلية باعتراض الزورق وأجبرته على الرسوّ على الساحل

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/476-S/18229 .

عنـد حدود اسـرائيل مع لبنان . وقد قُتل الإرهابيون الأربعة في المعركة التي أعقبت ذلك .

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، إحدى فئات منظمة التحرير الفلسطينية (يرأسها جورج حبش) ، أن الهجوم كان عملية مشتركة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسـطين وفئـة لبنـانية مؤيدة لسوريا تُعرف باسم الحزب القومي الاجتماعي السوري .

٢ - وفي يوم ٢٦ حزيران/يونيه ، أي قبل ذلك بأسبوعين ، انفجـرت إحـدى الحقـائب عند طاولة الفحص للخطوط الجوية الاسرائيلية في مطار باراخاس في مدريد . وقد أصيب في الحادث ١٤ شخصاً بجروح ، أصيب اثنان منهم إصابات خطيرة . ولو لم يكتشف حرس الأمن التابع لشركة العال هذه القنبلة لكانت انفجرت في الجو ونجم عنها مقتل جميع المسافرين المائة على متن الطائرة .

اعـترف ناصـر حسن العـلي أمام السلطات الاسبانية بوضعه للقنبلة في الحقيبة . وقد استأجر العلي ازاياس مانويل خالافي من مدريد ودفع له ٠٠٠ ١ دولار لنقل الحقيبة إلى تل أبيب . وادّعى خالافي أنه لم يكن يعلم بأن الحقيبة تحتوي على قنبلة ، وأن العلي خدعه وأقنعه بأنها تحتوي على مخدرات . وتشبه هذه الطريقة إلى درجـة مثـيرة المحـاولـة الفـاشلة التي حدثت في لنـدن يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦ لتفجير إحدى الطائرات الاسرائيلية (انظر الوثيقة S/18020-A/41/302) . ففي كلتا الحالتين اختير راكب غافل ليموت حاملاً متفجرات قاتلة في الجو .

لقـد كشف المحققـون الأسبان وجود صلات مهمة بين العلي وسوريا : فقد كان العلي يسافر بجواز سفر سوري ؛ وقد اشترك في عمليات إرهابية مع منظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيليين في الفترة من ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٣ ؛ وفي عام ١٩٨٣ ، ترك جناح فتح لمنظمة التحرير الفلسطينية لينضم إلى جناح أبي موسى في دمشق ؛ وفي نيسـان/أبريل ١٩٨٦ ، وبعد محاولة فاشلة لتجنيد عملاء في باريس ، تلقى تعليمات من دمشق بالذهاب إلى مدريد .

يخضع جناحا منظمة التحرير الفلسطينية اللذان يرأسهما جورج حبش وأبـو موسى للحكـومة السورية . ولكلتا الفئتين قواعد في دمشق وفي أماكن في لبنان تحت السيطرة السورية التامة ، وتعتبر الحكومة السورية مسؤولة عن أعمال الفئات الإرهابية التي تؤويها وتحميها .

يتعين على المجتمع الدولي إدانة هذه الأعمال الشنيعة والقائمين بها . كما يتعين عليه أيضاً أن يتخذ الإجراءات الفورية لمنع تكررها . وستواصل اسرائيل من جانبها اتخاذ كافة التدابير الملائمة لحماية حدودها ومواطنيها وطائراتها .

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18230

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشـرف بأن أكتب إليكم راجية عقـد اجتماع لمجلس الأمن يوم الثلاثاء ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، للنظر في النزاع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا ، الذي كان موضوع حكم أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [1] [انظر S/18221] ، والذي يهدد السلم والأمن الدوليين .

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

وثيقة S/18231 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ موجهة إليكم من السيد رشاد تشاغلار ، نائب ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون ممتناً لو عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إركان غيزير
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد رشاد تشاغلار

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بالإشارة إلى رسالتين وجههما إليكم السيد قنسطنطين موشوتاس ، " الممثل الدائم " للحكومة القبرصية اليونانية ، وهما الرسالتان اللتان عممتا بوصفهما وثيقتين من وثائق الأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [*S/18134*] وفي ٩ حزيران/يونيه [*S/18140*] ، على التوالي .

ومما لا شك فيه أنكم قد لاحظتم أن الجانب القبرصي اليوناني ، برفضه مرتين مشروع الاتفاق الإطاري بشأن قبرص الذي طرحتموه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/18102/Add.1 ، المرفق الثاني] ، وبافتضاح أمره أمام العالم أجمع بوصفه الطرف العنيد الذي يقف حجر عثرة في سبيل إيجاد حل سلمي في قبرص ، قد عمد منذ ذلك الحين إلى زيادة تكثيف حملته الدعائية الموجهة ضد الجانب القبرصي التركي وتركيا ، بغية غض النظر عن الحقائق والتنصل من المسؤولية التاريخية الواقعة على كاهله بوصفه العقبة التي تعترض سبيل إقرار السلم في الجزيرة منذ عام ١٩٦٣ وذلك بتحويل الانتباه عن القضية الحقيقية . وإننا في إطار هذه الموجة الجديدة من الدعاية السياسية ، فإننا ننظر إلى حرب الرسائل التي أعلنها الجانب القبرصي اليوناني علينا ، والتي ندينها ، على أنها عمل عدائي عقيم يأتي بعكس المرجو منه .

والرسالتان اللتان أشرت إليهما أعلاه ، وهما رسالتان مفعمتان بالمشاعر العنصرية والانفعالات الطاغية المعادية للأتراك ، تضيفان أبعاداً جديدة إلى حملة الرسائل هذه التي تشنها الحكومة القبرصية اليونانية ، وتعملان على تصعيد حدتها . وأود ، في هذه المناسبة ، أن أوضح عدة نقاط أساسية للحقيقة والتاريخ لا أكثر .

فلقد أوضحنا بالفعل في بداية هذه الرسالة ، وكذلك في رسائلنا السابقة الموجهة إليكم ، أن الحملة الدعائية القبرصية اليونانية تزداد حدة وتكثيفاً في كل مرة يلوح فيها احتمال التوصل إلى حل لمشكلة جزيرة قبرص . ويجب أن نضيف أيضاً أن هذا يتم بناءً على تعليمات من السيد اندرياس باباندريو ، رئيس وزراء اليونان ، وهو العقل المدبر والشخصية القائمة على تنسيق هذه الأنشطة التي تقوم بها القيادة القبرصية اليونانية . والسيد باباندريو ، الذي مافتىء يستثمر مسألة قبرص لتحقيق أغراضه الشخصية ، يستغل السيد كيبريانو وكذلك القيادة القبرصية اليونانية بوجه عام . وعلى أية حال ، فالسيد كيبريانو وبقية القيادة القبرصية اليونانية ميّالون تماماً لأداء مثل هذا الدور ، وهو ما تدل عليه كثرة رحلاتهم إلى أثينا وما يصدرونه عقب كل زيارة من إعلانات مشتركة مع الحكومة اليونانية . ونشير في هذا الصدد إلى أن السيد كيبريانو قد قام بها لا يقل عن ست زيارات لأثينا في النصف الأول من عام ١٩٨٦ ، وأن البيانات المشتركة التي كانت تصدر عقب كل زيارة أعربت دائماً عما يراه الجانب القبرصي اليوناني من " تقارب تام في الآراء مع الحكومة اليونانية " .

يضاف إلى هذا الزيارات المتكررة التي قام بها للعاصمة اليونانية كل من السيد جورج اياكوفو ، " وزير الخارجية " القبرصي اليوناني ، والدكتور ليساريديس ، " رئيس " مجلس النواب القبرصي اليوناني ، وكذلك زعماء الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية وغيرهم من المسؤولين القبارصة اليونانيين . وليس من قبيل الصدفة أن يأتي الرد السلبي الأول من الجانب القبرصي اليوناني على مشروع الاتفاق الإطاري ، الذي طرحتموه ، في ٢٠ نيسان/أبريل ، أي عقب زيارة من تلك الزيارات التي قام بها زعماء الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية إلى أثينا ، في حين أتى ردهم السلبي الثاني والأكثر جزماً عقب الزيارة التي قام بها السيد اياكوفو للعاصمة اليونانية .

إن الحقائق السالفة الذكر لتوضح بجلاء شخصية من يوجه الأمور في جنوب قبرص ومن يملي الشروط على زعمائه حتى فيما يتعلق بتفاصيل مشكلة قبرص . ومن الغريب حقاً أن يستمر المجتمع الدولي في النظر إلى حكومة السيد كيبريانو العميلة ، الخاضعة لسيطرة أثينا ، على أنها حكومة مستقلة ، ناهيك عن النظر إليها باعتبارها حكومة تمثل قبرص بأسرها .

إن سيطرة السيد باباندريو التي لا تنكر على القيادة القبرصية اليونانية ، رغم أنها مرفوضة تماماً من الزاويتين الأخلاقية والقانونية ، لو استخدمت كوسيلة لإغراء الجانب القبرصي اليوناني على اتخاذ موقف بناء وتوفيقي بدرجة أكبر تجاه القبارصة الأتراك وتجاه التوصل إلى حل سلمي بوجه عام لكانت لها على الأقل جانبها الإيجابي . بيد أن سياسة رئيس الوزراء اليوناني ، في هذا المجال ، تخلو من هذه المزية الأساسية كذلك ، ذلك أنه لا يبشر إلا بالعداوة والتعنت ، محرضاً القبارصة اليونانيين على أن يكونوا أكثر تصلباً في موقفهم .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1149–S/18231 .

ومما يذكر أن رئيس الوزراء اليوناني ظل يعلن بصراحة ، منذ تسنُّمه لمنصبه في عام ١٩٨١ ، مقته المطلق لعملية المفاوضات التي جرت في ظل بعثتكم للمساعي الحميدة ، بوصفها انحرافاً عن سياسة التوتر التي يتبعها مع تركيا ، ولدى زيارته لجنوبي قبرص في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، أعلن عن شن " حرب صليبية دولية " ضد القبارصة الأتراك .

فليس من المدهش إذن أن رئيس الوزراء اليوناني لم يتورع ، من خلال النظام العميل للسيد كيبريانو في جنوبي قبرص ، عن استغلال كل فرصة وبيان يصدر عن تركيا والجانب القبرصي التركي ، بل بلغ به الأمر حد تحريف التاريخ ومحاولة إضرام جذوة العداوات القديمة ضد الأمة التركية على نحو يذكّر بالقرون الوسطى .

بيد أن هذا التكتيك البيزنطي ، الذي يمكن إيجازه بأنه محاولة من جانب اليونان والقبارصة اليونانيين إيجاد كبش فداء لأخطائهم عن طريق مهاجمة أي واحد لا يجاريهم في نزواتهم ، لن يبرّىء السيد باباندريو ولا السيد كيبريانو من تهمة طمر الحل السلمي في قبرص . واليوم يتزايد عدد القبارصة الأتراك من ذوي الضمائر الحيَّة الذين يوجهون أصابع الاتهام إلى الجانب اليوناني ، لاسيما إلى السيد كيبريانو ، الذي فشل في إظهار أدنى قدر من الحنكة السياسية سواء في مجال مقاومة الضغوط الموجهة من اليونان أو في إبداء المرونة إزاء مبادرتكم ، بوصفه المذنب الحقيقي في المأزق الراهن . والمقالة التالية بقلم السيد بامبوس خارالامبوس ، التي ظهرت في صحيفة " اليثيا " بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، دليل واضح على ذلك :

" يتعرض الأمين العام للأمم المتحدة لانتقاد الحكومة اليونانية بسبب تضليله للسيد كيبريانو . إن الاتهامات الموجهة إلى دي كوييار تستند إلى الادعاء القائل بأنه قد أخلّ بالعهد الذي أعطاه لكيبريانو بأنه لن يحيد عن وثيقة نيسان/أبريل ١٩٨٥ ...

" على أنه نظراً لأن دي كوييار قد كتب في وثيقته المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ما كتبه بالضبط في وثيقته المؤرخة في نيسان/أبريل ١٩٨٥ فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الثلاث ، يبدو لي أنه إذا كان هناك طرف حاد عن هذه الوثيقة فلا يمكن أن يكون سوى كيبريانو ...

" ويطلب السيد كيبريانو الآن إيلاء أولوية لبحث مسائل القوات والضمانات والحريات الثلاث ، قبل أن تبدأ مناقشة القضايا الأخرى . ونحن نسأل : هل يحق للسيد كيبريانو أن يطلب إدخال أمور في النص لم تكن واردة في نص العام الماضي ؟ وإزاء هذه الحقيقة ، مَن الذي حاد : السيد دي كوييار أم السيد كيبريانو ؟

" وبعد كل هذا العجز والخرق والفشل ، فقد حان الوقت الذي يدرك فيه السيد كيبريانو أنه ليس حاكم قبرص بل الشخص الذي جلب على البلد الكارثة . فالسيد كيبريانو رجل قزم لاتهامه دي كوييار ، الذي التزم بكلمته بكل دقة ، بأنه حاد عن طريقه . وكلمة قزم هي الكلمة الوحيدة التي يمكن أن تصف رجلاً يتهم الآخرين بأخطائه الذاتية " .

وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/18232 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم بأنه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ أفادت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية لساناندا ج بأن أربعة من المسلمين العراقيين قاموا في ١٦ تموز/يوليه بعبور منطقة ساناندا ج الحدودية بمقاطعة كردستان ملتمسين اللجوء في جمهورية ايران الإسلامية .

وقد قدم اللاجئون من محافظة السليمانية بالعراق .

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/477-S/18232 .

الوثيقة S/18233 *

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة العربية السعودية

[الأصل : بالانكليزية والعربية]
[٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يسعدني أن أرفق طي هذا بياناً أصدرته حكومة المملكة العربية السعودية بشأن الحالة في جنوب افريقيا وناميبيا . وأكون في غاية الامتنان لو أمكن تعميم البيان المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سمير شهابي
الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن حكومة المملكة العربية السعودية بشأن الحالة في جنوب افريقيا وناميبيا

تتابع حكومة المملكة العربية السعودية باهتمام وقلق بالغين تطور الأحداث في جنوب افريقيا وناميبيا والأعمال غير الإنسانية التي ترتكبها سلطات النظام العنصري هناك ضد المواطنين الأفارقة ، وتكرر شجبها للإجراءات التعسفية والقمعية وأسفها للدماء البريئة التي تسفكها السلطات العنصرية سعياً للإبقاء على نظام الفصل العنصري الذميم ، كما تكرر أسفها لحرمان المواطنين الأفارقة من حقوقهم الطبيعية . وتعلن حكومة المملكة العربية السعودية تمسكها بقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بالنسبة لجنوب افريقيا وناميبيا ، وتؤكد تأييدها الكامل للدول والشعوب الافريقية في الدفاع عن حقوق شعب جنوب افريقيا وناميبيا ، وقناعتها التامة بأنه ما من قوة بشرية تستطيع هزيمة حق شعب حرم من حقوقه على أرضه وفي وطنه سواء أكان ذلك في جنوب افريقيا ، أم في فلسطين أو في أي بقعة أخرى من العالم مهما كانت الوسائل .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/478-S/18233 .

الوثيقة S/18235 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طي هذا نص الرسالة الموجَّهة من رئيس وزراء الهند ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز إلى المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . كما أتشرف بأن أتوجَّه إليكم برجاء العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ن . كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة موجَّهة من رئيس وزراء الهند ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز إلى المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا

تشير ناميبيا في المخيِّلة صورة كفاح بطولي ضد الاستغلال واللاإنسانية والنفاق الدولي . فقد انقضت ثماني سنوات منذ أن طرح المجتمع الدولي خطة لتحقيق استقلال ناميبيا ، وعَهَدَ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتنفيذ هذه المهمة . غير أن الشعب الناميبي مافتىء يعيش في معاناة ؛ واحتلت الاعتبارات الأنانية مكان الصدارة ، دافعة إلى الصفوف الخلفية القضية الحقيقية لإنهاء الاستعمار وإعمال الحق غير القابل للتصرف للشعب في الحرية .

وهناك وقت للمداولات والمفاوضات وللثقة في الوعود . كما أن هناك وقتاً يمكن أن يكون فيه الاحتجاج السلمي والغضب المعنوي وسيلة لإقرار العدل . ولكن عندما نرى أن كل هذه الفرص التاريخية مافتئت تُهدر بصورة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/484-S/18235 .

منتظمة ، يكون من المتعيّن على المجتمع الدولي أن يثبت شجاعته السياسية في الفعل . فالنظام الذي يؤمن بالعنصرية ويخشى الشعب ، يجب ألا يلقى دعماً من قوى خارجية .

وقد قضت الأمم المتحدة بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . ولا يمكن لخطة العمل غير المشروطة للأمم المتحدة أن تكون رهينة للمخططات السياسية والاقتصادية العالمية لبعض الدول ولما يلائم نظاماً مداناً عالمياً .

وينبغي لنا أن نقوي عزيمتنا وشجاعتنا بتجديد التزامنا بالحرية والاستقلال وكرامة الإنسان ، وهو ما يمثله المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

إننا نحيّي المقاتلين الشجعان في سبيل الحرية في ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . فالحرية وسيادة الشعوب هما القيمتان الأساسيتان اللتان تشكّلان فلسفة حركة عدم الانحياز .

الوثيقة S/18236 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الذي أدلى به السيد ب . شيف شانكار ، وزير خارجية وتجارة الهند بشأن الاحتفال بأسبوع تضامن الهند مع شعوب الجنوب الافريقي راجياً تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ن . كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أدلى به وزير خارجية وتجارة الهند ، في نيودلهي بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، بشأن الاحتفال بأسبوع تضامن الهند مع شعوب الجنوب الافريقي

إن تعاطف الهند الشديد مع كفاح شعوب الجنوب الافريقي يمكن اقتفاؤه إلى مطلع القرن العشرين ، حيث لم يتمثل فقط بالنشاط الذي قام به المهاتما غاندي في جنوب افريقيا بل أيضاً بالمواقف التي اتخذها زعماء حركة التحرير الآخرين في الهند منذ ذلك الوقت فصاعداً . وقد حدث أول مظهر واقعي لهذا النشاط الذي قامت به حكومة الهند ضد حكومة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا قبل ٤٠ عاماً من اليوم ، على وجه التحديد ، بصدور أوامر من حكومة الهند المؤقتة تقضي بحظر التجارة بين الهند وجنوب افريقيا . أما المقاطعة التي فرضتها الهند ، من جانب واحد ، على جنوب افريقيا في مجالات يتزايد عددها على نحو مطرد ، بما في ذلك المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية فلم تتراجع منذ ذلك الحين . ومابرحت الهند ثابتة على هذه السياسة .

وقد كانت الهند أول بلد عمل على تقديم قرار في الأمم المتحدة يقضي بفرض جزاءات عالمية إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا . ومما يبعث على الرضا بالنسبة للهند أن الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة قد أصبحت الآن تؤيد اتخاذ هذا الإجراء ضد جنوب افريقيا .

إن تضامن الهند مع أمم الجنوب الافريقي ، سواء بشأن مسألة الفصل العنصري أو مسألة استقلال ناميبيا ، قد تجاوز الإجراءات المتخذة داخل الأمم المتحدة . وقد قدمت الهند ، قدر الإمكان ، دعماً مادياً إلى حركات التحرير في مختلف بلدان الجنوب الافريقي فضلاً عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي . وتعتبر الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء ، راجيف غاندي ، إلى دول خط المواجهة في افريقيا تعبيراً آخر عن التضامن مع قضايا الجنوب الافريقي .

ويسرني أن أعلن ، بتوجيه من رئيس الوزراء ، غاندي ، أن الهند ستحتفل بالأسبوع القادم بأكمله بوصفه أسبوع تضامن الهند مع شعوب الجنوب الافريقي . وسيتسم هذا الأسبوع بمختلف الأحداث التي يقصد منها حشد الرأي العام داخل الهند وخارجها لتأييد استمرار الكفاح ضد آخر أثر من آثار الاستعمار في جنوب افريقيا وناميبيا . وإني أنتهز هذه المناسبة للإعراب عن تأييد الهند للمقاتلين البواسل من أجل تحقيق الحرية في ناميبيا وضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وإعجابها بهم . ونحيّي ، فوق كل شيء ، نيلسون مانديلا عشية يوم ميلاده الذي سيصادف يوم غد ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/485-S/18236 .

الوثيقة S/18237 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السلفادور

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نسخة من نص المذكرة المؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ والموجهة من نائب رئيس جمهورية السلفادور ووزير خارجيتها إلى وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا فيما يتعلق بموقف حكومة السلفادور إزاء الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

وفي هذا الصدد ، أرجو منكم ، باسم حكومة السلفادور ، التكرم بتعميم تلك المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن ، والعمل على النظر في ردنا هذا على اقتراح مجموعة كونتادورا وأخذه في الاعتبار لدى النظر في التقرير المتعلق بالبند المدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة والمعنون " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " .

(توقيع) غييرمو أ . ميلينديس
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للسلفادور
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة من نائب رئيس جمهورية السلفادور ووزير خارجيتها إلى وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا فيما يتعلق بموقف حكومة السلفادور إزاء الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

أتشرف بالإشارة إلى المذكرة المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ التي عرضتم فيها رسمياً على حكومة السلفادور النص الذي ترى مجموعة كونتادورا أنه يمثل الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [S/18184، المرفق الثاني] ؛ كما أتشرف بالإشارة إلى الأفكار الواردة في رسالة بنما [S/18143، المرفق] . وأود ، لو تكرمتم بالنظر في النقاط التالية التي نردُّ بها على الأفكار والحجج الواردة في هاتين الوثيقتين :

منذ البداية ، كانت مبادرات السلم التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا تمثل أفضل وسيلة لتهيئة وتعزيز الأوضاع التي تيسّر ، عن طريق الحوار والتفاوض ، إبرام اتفاق سياسي ، على أساس قانوني ، بهدف ضمان إقرار السلم في منطقة أمريكا الوسطى خارج إطار المواجهة بين الشرق والغرب ؛

وانطلاقاً من هذه النوايا ، اشتركت حكومة السلفادور ، بصدق وحسن نية وبالتزام سياسي كامل ، في الجهود الرامية إلى التوصل إلى مثل هذا الاتفاق ودعمه ، وذلك على الرغم من أنه لم تكن هناك ، منذ البداية ، أي إجراءات أو أهداف محددة ؛

وفي ختام الاجتماع المشترك الرابع لوزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى ، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، نجح الوزراء ، بعد عدد من الجلسات التي عقدتها الأفرقة التقنية التابعة لوزارات الخارجية في بلداننا ، في اعتماد وثيقة أهداف [S/16041 ، المرفق] أصبحت في نهاية الأمر الصك الوحيد ذا الصلاحية القانونية الذي تمخضت عنه عملية السلم التي تبنتها مجموعة كونتادورا ، ذلك أنه قد تم تبادل مذكرات تشكّل تأييداً كاملاً لوثيقة كونتادورا من جانب جميع الأطراف المعنية . وكانت النتيجة أن عملية السلم قد توفرت لها ، اعتباراً من ذلك الحين ، مبادىء توجيهية محددة لتحقيق أهدافها النبيلة ، على أساس توافق في الآراء بين جميع بلدان المنطقة .

وبناءً على ذلك ، أصبح هدف جميع الأنشطة المضطلع بها منذ إنشاء اللجان العاملة ، المنصوص عليه في الوثيقة المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في وثيقة الأهداف [انظر S/16262، المرفق الأول] ، وحتى الاجتماع الأخير للمفوضين ، متمثلاً في تنفيذ مهمة إنجاز المفاوضات التي بدأت نتيجة لوثيقة الأهداف . والنتائج المحددة لمثل هذه المفاوضات يجب أن تظهر ، على أساس توافق الآراء ، في صك دولي يُرجَّح أن يهيىء الظروف المفضية إلى إسباغ الصفة الرسمية على مثل هذا الصك .

وفي هذا الصدد ، فإن مجموعة كونتادورا لا ينبغي ولا يمكن لها أن تتخلى عن أهدافها النبيلة في هذه المرحلة ، خاصة إذا ما وضعنا في اعتبارنا أن ٢٠ من النقاط الـ ٢١ الواردة في وثيقة الأهداف جاري متابعتها ، وأن النقطة المتبقية ، السابعة ، ترد بصيغة تتفق عليها آراء أربعة من الأطراف المعنية . وتقتضي هذه الحالة بذل جهد إضافي لإقناع الطرف المحجم باتخاذ موقف يمكنه من الوفاء بالالتزام الدولي الذي أخذه على نفسه بإقراره وثيقة الأهداف .

ومنذ بداية عملية السلم وخلال مراحلها المختلفة ، كان بإمكان المرء أن يرى المرَّة تلو المرَّة أن المنازعات المتفاقمة التي تهدد السلم والأمن والتنمية في المنطقة كانت عبارة عن مظاهر دورية لمرحلة تاريخية محددة ينظر إليها ككل . ونتيجة لذلك ، تعيّن أن يكون النهج الواجب اتباعه لمعالجة تلك الظاهرة شاملاً وآنياً وإقليمياً ومتعدد الأطراف . وفضلاً عن ذلك ، تعيّن أن تكون جميع الالتزامات خاضعة لنظام فعّال للتحقق والمراقبة .

وفي هذا الصدد ، فإن المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، الذي عرض على حكومتنا في ٧ حزيران/يونيه

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1150-S/18237 .

١٩٨٦ ، لا يعكس ما اتفق عليه من شروط ومتطلبات لاعتماده وإسباغ الصفة الرسمية عليه وفقاً للالتزام الذي قطعناه على أنفسنا بموجب وثيقة الأهداف الصادرة في عام ١٩٨٣ ، خاصة فيما يتعلق بالهدف المتمثل في " وقف سباق التسلح بجميع أشكاله وبدء مفاوضات بشأن تحديد وتخفيض المخزونات الفعلية من الأسلحة وبشأن عدد القوات المسلحة " .

وعلاوة على ذلك ، ترى السلفادور أن من الضروري تطبيق نظام فعّال للتحقق والمراقبة فيما يتعلق بجميع الالتزامات ، ولاسيما الالتزامات ذات الطابع السياسي ، التي يقصد منها إرساء الأساس لإقرار سلم دائم وحقيقي . وإذا أُريدت الفعالية لهذا النظام ، فإن الأمر يقتضي إبرام مجموعة من الاتفاقات الموضوعية المفصلة وإدراجها في وثيقة كونتادورا ، وكذلك إبرام مجموعة من الصكوك تعمل في مجموعها على جعل " نظام كونتادورا " يشمل ليس فقط الأطراف وإنما كذلك مجموعة كونتادورا نفسها ومجموعة ليما وجميع الدول المهتمة اهتماماً صادقاً بإقرار السلم والأمن في المنطقة ، ولاسيما الدول الأعضاء في لجنة التحقق والمراقبة .

ومن هنا ، فإن حكومتي ترى أنه لايزال من المُلحّ والضروري إجراء جميع المفاوضات واتخاذ جميع الإجراءات والمبادرات التي أشارت إليها مجموعة كونتادورا في رسالتها التي أحالت فيها المشروع موضع النقاش ورسالة بنما . لذلك ، فإننا نشعر بسرور بالغ لاستعداد حكوماتكم لمواصلة القيام بدور الوسيط في الأزمة الإقليمية داخل إطار مجموعة كونتادورا ، على أساس أن أية دعوة توجه لعقد اجتماع تكون مشفوعة بضمانات كافية بأن توافق نيكاراغوا على إجراء مفاوضات جادة بشأن نزع السلاح والتحقق والمراقبة ، وبذلك تكون قد قدمت برهاناً واضحاً على استعدادها للامتثال ، من جميع النواحي ، لمبادىء وثيقة الأهداف .

كما أن البدائل والخيارات المتعلقة بإقرار السلم والأمن في المنطقة إنما تتصل اتصالاً مباشراً بإقامة نظام حقيقي للأخذ والعطاء يمكّن دول المنطقة من تعزيز ثقة كل منها في الأخرى ، اقتناعاً بأن التنمية الديمقراطية التعددية الحقة ستيسّر السبيل أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة وإقرار سلم دائم لا يقتصر مفهومه الأساسي على مجرد عدم قيام الحرب .

وينبغي أن ترد هذه المجموعة المتوازنة من حقوق الدول الأطراف وواجباتها بأمانة في الصك القانوني الدولي الذي سنضعه ، نحن بلدان أمريكا الوسطى ، في نهاية الأمر . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن يفرض هذا الصك على جميع الدول ، على قدم المساواة ودون أي نوع من الاستثناءات وعلى أساس المشاركة في الحقوق والمسؤوليات ، الالتزام بالاشتراك في مناقشات متزامنة ومتكاملة لجميع الجوانب المشمولة في وثيقة الأهداف الصادرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، وهي الجوانب التي يجب أن ترد بأمانة في وثيقة كونتادورا .

إن هذه المسؤولية التي تتقاسمها كافة بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لجميع الجوانب التي تمس السلم والأمن في المنطقة إنما يجب أن تُكمَّل بإقامة نظام فعّال ونزيه للتحقق والمراقبة يسمح بدوره بالوفاء بجميع الالتزامات المتعهد بها ويعطي لكل طرف من الأطراف ضماناً بأن حقوقه ستحترم في إطار حسن النية والشعور العميق بالمسؤولية . وينبغي اعتماد هذا النظام وإنفاذه مع وثيقة كونتادورا نفسها في آن معاً .

وفي هذا الصدد ، تكرر حكومة السلفادور القول بأن أفضل فرصة لإقرار السلم في المنطقة إنما يوفرها عقد النية فوراً على إبرام صك قانوني دولي يتضمن ، لدى توقيعه وفقاً للأحكام الدستورية لبلداننا ، جميع المفاهيم والحقوق والواجبات المتعهد بها ، وكذلك جميع الجوانب التنفيذية اللازمة للتحقق والمراقبة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقات المبرمة ، وذلك بالأسلوب والمواقيت التي أشرنا إليها سالفاً .

وبالنظر إلى ما تقدم ، ترى السلفادور أن توقيع " اتفاق للسلم " لا يتضمن جميع العوامل التي تستحق الاعتبار في وثيقة أو صك قانوني مثل وثيقة كونتادورا ، إنما سيفتقر إلى منظور تاريخي ، الأمر الذي يزداد وضوحه بالنظر إلى أن إدراج تلك العوامل يمثل ضرورة تاريخية يقتضيها قيام بلداننا ، دون استثناء ، بالوفاء بالتزاماتها مع ضمان احترام حقوقها كذلك . لذلك ، يجب علينا أن نصر على وضع " وثيقة للسلم " مكتملة يعززها نظام فعّال للتحقق والمراقبة في جميع المجالات التي تم تحديدها على مر ثلاث سنوات من المفاوضات ، حيث إن التوقيع دون التنفيذ ليس هو بالتأكيد أفضل البدائل ؛ كما أن مجرد ذكره يضع العراقيل أمام إقرار السلم والأمن والديمقراطية وتحقيق التنمية في أمريكا الوسطى .

وختاماً ، توجه حكومة السلفادور ، إخلاصاً منها لسياستها الديمقراطية السلمية ، نداءً رسمياً عاجلاً إلى مجموعة كونتادورا ، بشأن مستقبل واحتمالات السلم والديمقراطية والتنمية في منطقة أمريكا الوسطى ، من القيام ، داخل إطار الاحترام المتبادل ودون تدخل خارجي ، باتخاذ قراراتنا وإيجاد حلول ، بتوافق الآراء ، لمشاكلنا التي تقتضي ، بسبب كونها مشاكل مشتركة ، بذل جهود مشتركة داخل إطار يستوعب عوامل الوحدة والفُرقة الموجودة في أمريكا الوسطى . كما تطلب حكومة السلفادور ، في هذا النداء ، من مجموعة كونتادورا أن تقوم بالدور البالغ الأهمية كوسيط في إطار جهودها الدؤوبة النبيلة من أجل التوفيق .

وأؤكد من جديد أن حكومتي تتوافر لديها الإرادة السياسية للانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالجانب الموضوعي من وثيقة كونتادورا ، الأمر الذي سيتيح اعتماد نص تتوافق حوله الآراء وإسباغ الصفة الرسمية عليه ، نص يتمشى مع تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في وثيقة الأهداف وكذلك تنفيذ جميع مهام التحقق والمراقبة التي مازال يتعين حسمها حتى يمكن لـ " نظام كونتادورا " أن يوضع موضع التنفيذ . وفي هذا الصدد ، أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن فائق التقدير والاحترام .

الوثيقة S/18240

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة من السيد علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية .

ومن دواعي امتناني البالغ أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

منذ بداية عدوان النظام العراقي ، تحملت جمهورية ايران الإسلامية ، كما تعلمون تماماً ، التي أظهرت منتهى الجلد وضبط النفس ، الجرائم الشائنة للنظام العراقي وجهدت أن تتمسك بقواعد القانون الإنساني الدولي وأن تصون سلامتها بكل دقة . وتشهد الوثائق والتقارير الرسمية للأمم المتحدة التي أحيلت إليكم بصورة غير رسمية من ممثلي وأفرقة خبراء الأمم المتحدة على أنه قد تمت المحافظة على هذه السياسة فيما يتعلق بجميع قواعد القانون الدولي . وفي هذا السياق فإن مسألة الهجمات ضد المناطق المدنية وسكان المدن والقرى تتسم بدلالة خاصة .

وتذكرون أن المدن والمناطق السكنية في جمهورية ايران الإسلامية كانت ، قبل ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، هدفاً للعديد من الهجمات الجوية والقذائف من جانب العراق . إن التعهد بوقف هذه الهجمات الذي تقرر في هذا التاريخ عن طريق مساعيكم الحميدة أدى إلى تقليل هذه الهجمات لفترة قصيرة . بيد أن ذلك لم يقنع النظام العراقي ، في أي وقت ، بالتقيد بشروطه التي استندت إلى أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب [١٩] . إن التحقق من انتهاكات النظام العراقي الصارخة لأحكام وقف الهجمات على يد فريق التحقيقات التابع للأمم المتحدة ، والثابت في الوثيقة S/16897 المؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، لم يكن له من نتيجة سوى أن جعل النظام العراقي يمعن في إخلاله بالتعهد بوقف الهجمات واستمراره في جرائمه اللاإنسانية . وقد شهدتم لجوء النظام العراقي غير المجدي إلى ما يسمى " حرب المدن " في فترتين مختلفتين خلال السنة الأخيرة .

وفي الأسابيع الأخيرة قام النظام العراقي بتكثيف غاراته الجوية ضد المناطق المدنية مرة أخرى . فمنذ ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، حتى هذا التاريخ ، قامت المقاتلات النفاثة العراقية بشن غارات على مدن بيرانشهر وبوستان وعبدان وماريفان ، فضلاً عن قرية شريف أباد التي تقع جنوب شرقي طهران التي هوجمت هذا الصباح . وقد أسفر هذا الهجوم وحده حتى الآن عن مقتل وإصابة أكثر من ستين شخصاً .

وتثبت تجربة السنوات القليلة الماضية وكذلك معلوماتنا العسكرية أن العراق قد قرر ، بهذا الاتجاه الجديد ، الاستمرار في ارتكاب فظائعه ضد المدنيين والإمعان فيها . إن تدخلكم الفوري باتخاذ موقف واضح وحاسم ضد النظام العراقي مطلوب على وجه السرعة في هذه المرحلة . ولئن استمرت جمهورية ايران الإسلامية في التقيد بالتزامها بتعهد ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الخاص بوقف الهجمات وفي ضبط النفس ، فلن تتحمل من جانب واحد أكثر من ذلك الخسائر في الأرواح التي تسببها الهجمات العراقية .

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

الوثيقة S/18241

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طي هذا نص رسالة وجهها إليكم في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وزير خارجية جنوب افريقيا الأونرابل ر . ف . بوتا .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ك . ر . س . فون شيرينداغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جنوب افريقيا

لقد أحطت علماً برسالتكم المؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [S/18150] التي تردون فيها على رسالتي المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ [انظر S/17892] بشأن مقترح رئيس الدولة ب . و . بوتا بأن يتم تحديد ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ موعداً لبدء تنفيذ خطة التسوية المستندة إلى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شريطة إمكان التوصل إلى اتفاق ثابت ومُرضٍ قبل هذا الموعد بشأن انسحاب الكوبيين من أنغولا .

لقد قدمت جنوب افريقيا هذا المقترح في محاولة جدية أخرى لتسهيل حل هذه المشكلة العسيرة . فجنوب افريقيا لا تعتقد أن شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يمكن أن يحرم إلى أجل غير مسمى من حقه الأصيل في تقرير المصير والاستقلال . والحقيقة أن شعب الإقليم متلهف إلى الانتقال بسرعة باتجاه تحقيق هذا الهدف وأن جنوب افريقيا تنضم إلى العمل على التحقيق العاجل لهذه الغاية .

أما المفاوضات الدولية بشأن مستقبل هذا الإقليم فقد تميزت في غالب الأحيان باتهامات لا تحصى بأن لدى جنوب افريقيا دوافع سيئة فيما يتعلق بمستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . لكن هناك اعتبارات معينة شديدة الأهمية تلقى تجاهلاً تاماً في الأحكام المتسرعة الحاقدة التي يلقيها بصورة مرتجلة بعض أعضاء المجتمع الدولي ممن ليس لهم اهتمام واضح برخاء شعب الإقليم ودون أن يحسبوا حساباً للحقائق الماثلة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا .

إن الحقيقة هي أن جنوب افريقيا تساعد هذا الإقليم على حماية شعبه ضد الهجمات المسلحة الآتية من الأراضي الأنغولية من عناصر ترغب في فرض إرادتها على سكان افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا بقوة السلاح . وجنوب افريقيا تسهم إسهاماً ملموساً في الاتجاه نحو تحقيق الرخاء المادي لشعب هذا الإقليم وتوفر مساعدة مالية كل سنة لتكفل قيام إدارة الإقليم بمهمتها دون انقطاع . وفضلاً عن ذلك ، تقدم مساعدة ذات أهمية في ميادين النقل والتعليم والطب وغير ذلك من الميادين .

لقد كانت جنوب افريقيا دوماً مستعدة للتعاون معكم لتسهيل تنفيذ خطة التسوية . وبذلك ، مثلاً ، استطعتم أن تبلغوا مجلس الأمن في تقريركم الذي أعقب زيارتكم لجنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٣ [S/15943] أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة حينئذ والمتصلة بتكوين ومركز فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية . كما كنتم قادرين على إبلاغ المجلس بأنكم أكدتم لي ، فيما يتعلق بمسألة عدم التحيز ، أنه عند تنفيذ قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ستعامل الأمم المتحدة جميع الأطراف بالتساوي . والحقيقة أن التعاون الذي قدم لكم من جانب جنوب افريقيا خلال زيارتكم كانت له طبيعة خاصة بحيث تمكنتم من إبلاغ المجلس بأنكم استكملتم مناقشاتكم مع جنوب افريقيا قبل الموعد المحدد . وبالفعل تم إحراز ما وصفتموه بأنه " تقدم ملموس " .

وستذكرون كذلك أنه فيما يتعلق بمسألة النظام الانتخابي للانتخاب الذي تم تصوره وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، استطاعت جنوب افريقيا أن تبلغكم بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ أن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في ويندهوك قرر أن يدعو حكومة جنوب افريقيا إلى أن تنتقي من بين الخيارات المتاحة نظام تمثيل تناسبي ، بوصف ذلك إطاراً لانتخابات تفضي إلى استقلال افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وأضفت أن جنوب افريقيا قد تشاورت بصورة مستمرة مع زعماء افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا بشأن المسائل التي تؤثر على مستقبل الإقليم واسترشدت برغباتهم . ووفقاً لذلك ، بينت أن حكومة جنوب افريقيا لا تعترض على طلب حكومة الوحدة الوطنية . وهنا أيضاً كان رد فعل جنوب افريقيا إيجابياً .

وخلال المفاوضات ، أوضحت جنوب افريقيا باستمرار أن من بين المشاكل التي تقف في طريق تنفيذ خطة التسوية لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا وجود قوة كوبية ضخمة تشكل حملة في أنغولا للإبقاء على النظام الحالي في لواندا في السلطة مما يشكل تهديداً خطيراً لسلامة الإقليم ويجعل من المستحيل إجراء انتخاب حر وعادل . وبقيت هذه المشكلة دون حل .

وستذكرون أن المفاوضات بشأن هذه المسألة قد تقدمت على فترة مطولة . ورغم أن الأمم المتحدة مازالت غير متقبلة للمخاوف التي توجد بصدد هذه المسألة ، حاولت جنوب افريقيا جاهدة لتأمين أساس واقعي للاتفاق على انسحاب القوات الكوبية . وبذلك كان من المشجع أن نلاحظ أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا تقدمت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ بأفكار معينة خاصة بها فيما يتصل بهذه المسألة . وبذلك اعترف نظام حكم لواندا بصورة واضحة بوجود صلة بين وجود الكوبيين في أنغولا والمصاعب التي يضعها هذا الأمر في وجه إيجاد حل يمكّن افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا من تحقيق استقلالها . ومما يدعو للأسف ، ورغم الدلائل التي أبدتها حكومة لواندا بأنها على استعداد للدخول في مناقشات بصدد هذه المسألة ، قامت هذه الحكومة مؤخراً بالتنكر لموقفها الأولي . وقد كانت جنوب افريقيا تأمل ، عن طريق إعلانها المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، أن يحدد ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ليكون موعداً لبدء تنفيذ خطة التسوية المستندة إلى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شريطة إمكان التوصل إلى اتفاق ثابت ومرض قبل هذا الموعد بشأن انسحاب الكوبيين من أنغولا ، مما سيزيد من تعزيز فرصة إقامة حوار بشأن هذه المسألة . وإن مما يدعو جنوب افريقيا إلى الأسف الشديد أن يكون نظام حكم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا عازفاً أو عاجزاً عن معالجة هذه المسألة بصورة واقعية .

ورغم أن حكومة لواندا قد خذلت من جديد احتمالات السلم ، تبقى جنوب افريقيا مستعدة للدخول في مناقشات في أي وقت بغية محاولة حل مسألة انسحاب القوات الكوبية .

وبناءً على ذلك ، أود أن أقرن نفسي بالنداء الذي أصدرتموه في رسالتكم المؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والذي يهيب بجميع المعنيين أن يتخذوا الآن خطوات حاسمة للبدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية فيما يتصل بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا .

إن الحكومة في لواندا تعلم أن لشعوب المنطقة أن تقرر مستقبلها بنفسها . وإنه ليجدر بزعماء المنطقة أن يبحثوا سبل تسوية خلافاتهم .

(توقيع) ر . ف . بوتا
وزير خارجية جنوب افريقيا

الوثيقة S/18242 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ [*S/18213*] ، يشرفني أن أبلغكم بالحادثة الخطيرة التالية المتعلقة بانتهاك أراضي باكستان من الجانب الأفغاني يوم ١٢ تموز/يوليه .

في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٧/٠٠ ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٣ دفعات من نيران المدفعية و ٢٠ صاروخاً في منطقة ناواباس على بعد ٨ أميال من شمال ـ غرب ناواغاي في منطقة موهماند . وقد قتل نتيجة لهذا القصف أحد أعضاء فرقة البنادق بمنطقة موهماند (بقوات الحدود الباكستانية) .

وقد تم استدعاء القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد يوم ١٣ تموز/يوليه وقُدّم إليه احتجاج شديد بسبب هذا الهجوم غير المبرَّر .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18242-A/41/487 .

الوثيقة S/18243

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

لي الشرف أن أرفق لكم الرسالة الموجهة إليكم من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، السيد طارق عزيز ، والمتعلقة بنية النظام الايراني باستئناف ما يسمى " حرب المدن " على نطاق واسع .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

منذ فترة والنظام الايراني يمهد الطريق أمام الرأي العام العالمي لاستئناف ما يسمى " حرب المدن " على نطاق واسع . وما رسالة وزير خارجية النظام الايراني التي قمتم بتوزيعها في ٢٥ تموز/يوليه الجاري [S/18240 ، المرفق] إلا الحلقة الأخيرة في سلسلة الحملة الايرانية لتصعيد الحرب في محاولات حكام طهران لتحقيق أهدافهم التوسعية ضد العراق .

وأشير ، في هذا الصدد ، إلى الرسالة التي وجهتها إليكم في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [انظر S/18188] إثر إطلاق النظام الايراني في السابع والعشرين من ذلك الشهر ، عدداً من صواريخ أرض ـ أرض على المناطق السكنية في مدينة كركوك العراقية تحت ذريعة الهجوم على منشآت اقتصادية . وقد حذّرت في رسالتي آنذاك من الأهداف الحقيقية التي تسعى ايران لتحقيقها من وراء التصعيد الخطير والمتعمد لعدوانها ضد شعب العراق وأرضه .

إن الادعاء بأن العراق هو الطرف الذي يلجأ إلى ضرب المناطق السكانية الصرف ادعاء باطل لا أساس له من الصحة . إنكم تعرفون جيداً بأن العراق كان الطرف الذي دعا ـ بمبادرة شخصية من رئيس جمهوريته ـ إلى وضع حد لقصف المناطق السكانية الصرف لتجنيب أهاليها المدنيين ويلات الحرب . هذا علاوة على كون العراق الطرف الداعي للسلام منذ طرح النزاع أمام مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وحتى يومنا هذا . وكل ذلك موثق لدى الأمم المتحدة سواء في مواقفنا المعلنة في المجلس أو في الرسائل المتبادلة معكم .

ومن الناحية الأخرى كانت ايران وماتزال ترفض جميع المبادرات التي استهدفت إيقاف إطلاق النار ـ الطريق الأمثل لحماية السكان المدنيين ـ كما ترفض حل النزاع بالطرق السلمية .

إن العراق يوجه ضرباته فقط إلى المنشآت العسكرية والاقتصادية التي يستغلها حكام طهران لمواصلة عدوانهم ضد العراق . وتلك المنشآت لا تخضع بأي حال من الأحوال لتعريف المناطق السكانية الصرف .

أما النظام الايراني فإنه يقصف متعمداً المناطق السكانية من أجل تهيئة الظروف الملائمة لشن هجمات جديدة ما ينفك يعلن عنها بأساليب محمومة . وكانت آخر جريمة له هي قصف لمدينة البصرة هذا اليوم بعشر قذائف مدفعية بعيدة المدى مما أدى إلى استشهاد امرأة وجرح أربعة عشر من المواطنين بينهم خمسة أطفال ، وإلحاق الأضرار بأربع دور سكنية ، وقيام طائرتين ايرانيتين بقصف الأحياء السكنية في مدينة العمارة مما أدى إلى جرح ٢٠ مواطناً بينهم ٤ نساء ، وإلحاق الأضرار بست دور سكنية وسيارتين .

وإننا إذ نلفت انتباهكم إلى هذه الحقائق نحذر بشدة من أن استمرار النظام الايراني في استهداف المناطق السكانية في العراق لن يمر بدون العقاب المناسب إذا لم تتخذ الإجراءات الدولية الملائمة لوضع حد لاعتداءاته وتطبيق قرارات المنظمة الدولية بشأن النزاع .

وأرفق لكم قائمة بالمناطق السكنية الصرف التي تعرضت للقصف الايراني منذ رسالتي الأخيرة إليكم في حزيران/يونيه الماضي .

ونرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

التاريخ	المدينة التي أصابها القصف الايراني	الخسائر
١ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب (بالمدفعية بعيدة المدى)	إحداث أضرار في دارين سكنتين
٥ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب وضواحي خانقين (بالمدفعية)	جرح ٣ مواطنين مدنيين
٦ تموز/يوليه	قصبة خورمال (بالمدفعية)	
٧ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب وخانقين	
٨ تموز/يوليه	قضاء القرنة (بالمدفعية)	استشهاد إحدى الفتيات وأحد الأطفال وجرح طفل آخر ، واثنين من المواطنين المدنيين
١٠ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب (بالمدفعية)	جرح إحدى المواطنات
١١ تموز/يوليه	قضاء الزبير (بالمدفعية بعيدة المدى)	
١٢ تموز/يوليه	ضواحي خانقين (بالمدفعية بعيدة المدى)	
١٣ تموز/يوليه	ضواحي خانقين (بالمدفعية بعيدة المدى)	
١٤ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب وقصبة خورمال (بالمدفعية)	
١٥ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب (بالمدفعية)	إصابة أحد المواطنين المدنيين بجروح
١٦ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب (بالمدفعية)	
١٧ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب (بالمدفعية)	إصابة ٥ مدنيين بجروح من بينهم ٤ أطفال ، وهدم دار سكنية
١٨ تموز/يوليه	قصبة طويلة (سليمانية) (بالمدفعية)	
١٩ تموز/يوليه	قصبة بيارة (بالمدفعية)	
٢٠ تموز/يوليه	قصبتي طويلة والشهابي (واسط) (بالمدفعية بعيدة المدى)	
٢١ تموز/يوليه	قصبة خورمال (سليمانية) (بالمدفعية)	
٢٢ تموز/يوليه	قصبة خورمال (بالمدفعية)	
٢٣ تموز/يوليه	قضاء أبو الخصيب وقصبتي خورمال والشهابي (بالمدفعية)	إحداث أضرار في دار سكنية في قضاء أبو الخصيب
٢٤ تموز/يوليه	منطقة الهارته (البصرة) (بالمدفعية)	
٢٨ تموز/يوليه	البصرة (عشر قذائف مدفعية)	استشهاد امرأة وجرح ١٤ مواطناً من بينهم ٥ أطفال

الوثيقة S/18244 *

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أُقدم نص بلاغ أصدره مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، برجاء العمل على تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ن . كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى

اجتمع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ للنظر في الحالة في أمريكا الوسطى في ضوء الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) " [1] . وقد استمع المكتب لبيان من وزير خارجية نيكاراغوا ، أشار فيه إلى هذه القضية وإلى ما يتهدد السلم والأمن الدوليين من أخطار من جراء استمرار هذا النزاع .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1151-S/18244 .

وأشار المكتب إلى أن وزراء مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، قد حثوا " جميع الدول على أن تحترم بإخلاص التزاماتها التي قطعتها على نفسها إزاء محكمة العدل الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق بقبول الولاية القضائية الملزمة للمحكمة ، والتنفيذ الواجب لأحكامها وقراراتها الواردة في التحليل الخاص بقضية نيكاراغوا " . وحث الوزراء أيضاً " الولايات المتحدة على الإذعان للقرار الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ بشأن التدابير المؤقتة للحماية ، والحكم الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الولاية القضائية للمحكمة وجواز قبول الطلب المقدم من نيكاراغوا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤ " [انظر S/18065 ، المرفق الأول ، الفقرة ٢١٢] .

وقد لاحظ المكتب مع الارتياح الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها " ، ووجه نداءً ملحاً قوياً إلى الولايات المتحدة كي تذعن ، على نحو دقيق وفوري ، لذلك الحكم . وجدد المكتب دعوته إلى وضع حد لجميع التهديدات والهجمات والأعمال العدائية فوراً ، وإجراء مناقشة حول قيام كونغرس الولايات المتحدة بتوفير الأموال وتمويل مجموعات المرتزقة والتدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها ، والتي تهدف كلها ، على المدى القصير ، إلى الإطاحة بحكومة ذلك البلد ، التي تشكلت بطريقة شرعية ، وزيادة مخاطر انتشار الصراع .

وحث المكتب مجدداً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على استئناف المحادثات مع نيكاراغوا باعتبارها وسيلة للوصول إلى اتفاق محدد بشأن السلم في المنطقة يقوم على أساس مبدأ الاحترام المتبادل ، والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبهدف إلى التوصل إلى تطبيع العلاقات بين البلدين .

وأكد المكتب من جديد مساندته لجهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التي ترمي إلى إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة في أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض .

وكرر المكتب الإعراب عن تضامنه الراسخ مع نيكاراغوا ، ووجه نداءً إلى جميع أعضاء حركة عدم الانحياز ، فضلاً عن المجتمع الدولي ، يتمثل في تقديم التضامن وكافة ما قد تحتاجه نيكاراغوا من مساعدة من أجل المحافظة على حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية .

الوثيقة S/18245 * **

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أبلغكم أن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي في الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية حيث قام مدير الإدارة السياسية الأولى بإبلاغه ما يلي :

" ادعت حكومة باكستان مرة أخرى أن القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية هاجمت منطقة شالمان بمقاطعة خيبر بتاريخ ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وضواحي مقاطعة موماند بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعلن ، بعد أن أجرت تحقيقاً شاملاً ، أن مزاعم باكستان لا أساس لها وعارية عن الصحة وترفضها رفضاً قاطعاً . كما أن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تطالب السلطات الباكستانية بوضع حد لمثل هذه الادعاءات التي لا تسفر إلا عن زيادة تردي الحالة في مناطق الحدود " .

كما يشرفني أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* تتضمن الوثيقة S/18245/Corr.1 ، المؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

** عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/488–S/18245 .

الوثيقة S/18246 *

رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أطلعكم على البلاغ الصحفي الذي أصدرته حكومة هندوراس في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

وفي نفس الوقت ، أود أن أبلغكم أن مضمون هذا النص قد أرسل بالفعل إلى منظمة الدول الأمريكية .

(توقيع) خوليو رندون بارنيكا
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ الصحفي الذي أصدرته حكومة هندوراس في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦

تلقت وزارة الخارجية أمس ، الموافق ٢٨ تموز/يوليه ، رسالة من أمين محكمة العدل الدولية ، السيد سانتياغو توريس برناردیز ، يبلغها فيها أن حكومة نيكاراغوا قد قدمت ، في نفس اليوم ، إلى قلم المحكمة طلباً برفع دعوى على حكومة هندوراس . ولم تتلق وزارة خارجية هندوراس بعد النص الكامل للطلب المقدم من الحكومة الساندينية .

وتقوم حكومة جمهورية هندوراس بدراسة هذه الحالة الجديدة بهدوء بمساعدة مستشاريها الوطنيين والأجانب . وهي تقوم أيضاً بتحليل الآثار السياسية المترتبة على هذه المبادرة من جانب حكومة نيكاراغوا ، ولاسيما في ضوء الجهود التي تبذلها حكومة هندوراس في الوقت الراهن لإيجاد حل لأزمة أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1152-S/18246 .

الوثيقة S/18247 *

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة المجلس الأعلى لرجال الدين وعلمائه في جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

ويشرفني كذلك أن أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة موجهة إلى الأمين العام من المجلس الأعلى لرجال الدين وعلمائه في جمهورية أفغانستان الديمقراطية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن المجلس الأعلى لرجال الدين وعلمائه في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بوصفه منظمة دينية واجتماعية مكونة من الشخصيات الروحية ورجال الدين وتمثل جميع المسلمين في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتنطق بصورة خاصة باسم الوطنيين من رجال الدين وعلمائه ، الذين هم الورثة الحقيقيون للأنبياء ، يبعث برسالته إليكم ، في ظل ظروف العالم الشاقة الحاضرة التي يتعرض فيها السلم ، وهو الحاجة الملحّة للبشرية ، إلى تهديد المؤامرات والتدخل المسلح المباشر من جانب إمبريالية الولايات المتحدة في كل

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/489-S/18247 .

لحظة ، ليدين العدوان المباشر الذي قامت به القوات الجوية والبحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على أراضي ليبيا التقدمية والمحبة للسلم .

إن مسلمي جمهورية أفغانستان الديمقراطية يرون أن الإمبريالية الدولية وعلى رأسها إمبريالية الولايات المتحدة مع شركائها الدوليين ، مثل بكين المحبة للهيمنة التوسعية ، وعنصريي جنوب افريقيا ، والصهيونية الاسرائيلية ، وباكستان ذات النزعة العسكرية ، ولاسيما وكالة المخابرات المركزية اللعينة ، بوصفها العدو الأول للسلم والتطور والتقدم والحرية وحركات التحرير ، ترتكب كل عمل بربري لا إنساني في الساحة الدولية ، مخالفة بذلك مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والمطالب الأساسية لسكان هذا الكوكب في الوقت الحاضر .

واليوم ، لا تتدخل إمبريالية الولايات المتحدة تدخلاً مباشراً فحسب في غرينادا وفي نيكاراغوا الثورية ، بل ترسل الأسلحة المميتة إلى الثورة المضادة الأفغانية ، عن طريق أراضي باكستان وبمساعدة مباشرة من أنصار النزعة العسكرية الباكستانيين ، وتذكي الحرب غير المعلنة ، وتريق دم العزل من آبائنا وأمهاتنا وأطفالنا الأبرياء تحت الشعار الكاذب لما يسمى " الدفاع عن الإسلام " و " تقديم المعونة إلى ما يسمى مجاهدي الإسلام " الذين ليسوا في الحقيقة سوى لصوص وقتلة .

إن عمل إمبريالية الولايات المتحدة الذي وقع في سنة ١٩٨٦ ، التي أعلنت بحق بوصفها سنة السلم ، يدل على أن إمبريالية الولايات المتحدة في ظل إدارة ريغان تثير بصورة غوغائية صيحات السلم لكي تخدع شعوب العالم ، في الوقت الذي تعمل في معاداته .

ومع ذلك ، فنحن مقتنعون تماماً بأن الأمم المتحدة ، في ظل قيادتكم الحكيمة والخيّرة ، سوف تؤدي دورها الفعّال في إحباط الجهود التي تبذلها إدارة ريغان لإذكاء التوتر وتهديد السلم في الساحة الدولية . إننا على يقين تام بأن القوى المحبة للسلم في العالم سوف تكون لها الغلبة . لذلك فإننا ، مسلمي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، إذ نعرب عن تأييدنا للسلم ولنزع السلاح النووي وللاستئصال التام لمراتع الحروب ، نرجو منكم أن تقوموا بدور فعّال في إيقاف تدخل إمبريالية الولايات المتحدة في الساحة الدولية ، ولاسيما في منطقتنا ، حيث تتردى الحالة كل يوم من جراء ذلك التدخل .

ونحن ، مسلمي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، نؤيد حفظ السلم في العالم ونبغي التعايش السلمي مع جيراننا .

إننا نرجو لكم نجاحاً مطرداً في ضمان السلم ، الذي هو حاجة البشرية الملحّة في هذه المعمورة . كما نرجو لكم التوفيق والصحة الجيدة .

نسأل الله لكم التوفيق .

الوثيقة S/18248 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص المذكرة المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ والموجهة من السيد ميغيل دي إسكوتو بروكمان ، وزير خارجية نيكاراغوا ، إلى السيد جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

" أكتب إليكم بالإشارة إلى الأحداث الخطيرة المبينة أدناه .

" مافتئت التقارير تظهر في صحف هندوراس وفي بلاغات وكالات الأنباء العالمية وتفيد بأن زعماء الفتنة بمنظمة المرتزقة التي تعمل في خدمة حكومتكم ، القوة الديمقراطية النيكاراغوية ، مابرحوا يعقدون سلسلة من الاجتماعات في عاصمة هندوراس .

" والهدف المعلن لهذه الاجتماعات هو وضع خطط عسكرية تتضمن إعداد هجمات وأعمال إرهابية وتخريبية ضد نيكاراغوا .

" وحكومة الولايات المتحدة ، بتوجيهها لخطط هذه الاستعدادات لشن الحرب على بلدي في تيغوسيغالبا ، إنما تسعى لمواصلة الاستخدام المشبوه لأراضي هندوراس من أجل تخطيط ومتابعة سياسة القوة والتهديدات والتدخل التي تنتهجها ضد نيكاراغوا ، مما يشكل قلباً للنظام القانوني الدولي من أساسه ، وانتهاكاً مكشوفاً للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (١) .

" وحكومة نيكاراغوا تجد نفسها مرة أخرى مضطرة إلى تسجيل احتجاج بأشد ما يكون من القوة والأهمية ضد هذه الاستعدادات التي تؤدي إلى مزيد من تصعيد التوتر في النزاع القائم في أمريكا الوسطى ، ورفع مستويات العدوان ضد أراضي نيكاراغوا وشعبها ، وتشجيع استعمال أراضي البلدان المجاورة لتخطيط أعمال يحرمها مجتمع الأمم .

" ومن خلال هذا النوع من الأعمال غير القانونية واللاأخلاقية ، تعمل حكومة الولايات المتحدة على التعجيل

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1153-S/18248 .

باشتداد الأزمة في أمريكا الوسطى وتعرقل جهود السلم التي تبذلها ، باسم أمريكا اللاتينية ، مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها .

" إن حكومة نيكاراغوا توجه نداء حاراً إلى حكومة الولايات المتحدة لكي تحترم النظام القانوني الدولي وتقلع عن عزمها على إقحام أراضي البلدان المتاخمة لنيكاراغوا في خططها الرامية إلى نشر الموت والدمار . كما أن حكومة نيكاراغوا تحث حكومة الولايات المتحدة على احترام الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية وبالتالي على الإقلاع والامتناع عن مثل الأعمال التي ورد ذكرها ، والتي تشكل ، دونما ريب ، انتهاكات صارخة للقانون الدولي وإنكاراً لآمال شعوب أمريكا الوسطى الشقيقة في السلم والتعايش السلمي " .

وأكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18249 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا ، للعلم ، بياناً مؤرخاً في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ للناطق بلسان وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، يرفض فيه ما يسمى الاتفاق الاقتصادي والثقافي المبرم بين فييت نام ولاوس والنظام القائم في بنوم بنه .

وأكون في غاية الامتنان لو عملتم على تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ عن الناطق بلسان وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

أذاعت سلطات هانوي مؤخراً ، على نحو مضلل ، ما يسمى الاتفاق المعني بالتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بين السلطات الفييتنامية في هانوي والحكم الفييتنامي في لاوس والنظام الذي أقامته فييت نام في بنوم بنه .

ووزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ترفض تماماً هذا الاتفاق المزعوم المعني بالتعاون الاقتصادي والثقافي .

١ - وهذا الاتفاق المزعوم ، في الواقع ، من إعداد سلطات هانوي ، التي عرضت مسرحية لتوقيعه مع عملائها في بنوم بنه وفينتيان . وهي بعملها هذا تحاول ، من ناحية ، أن تخدع الرأي العام العالمي لحمله على الاعتقاد بأن النظام المقام في بنوم بنه والنظام القائم في لاوس مستقلان ، رغم أن كل شيء من إعداد هانوي . ومن ناحية أخرى ، تهدف إلى إضفاء الطابع القانوني على حربها العدوانية في كمبوتشيا واحتلالها للاوس من خلال ما يسمى اتفاقات في الماضي وفي الحاضر وكذلك في المستقبل .

٢ - ووزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وشعب كمبوتشيا بأسره يرفضان كلّيّة هذا الاتفاق المزعوم الذي وُقّع في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وجميع الاتفاقات المزعومة الأخرى التي أعدتها ، وستعدها ، سلطات هانوي ، إذ أن تلك الاتفاقات تلفيقات محضة من جانب هانوي .

وقد أحيط المجتمع الدولي علماً بالفعل بهذه المسألة . ومع ذلك ، فإن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تود أن تناشد الرأي العام العالمي ألا يكترث بأي من هذه المبادرات الفييتنامية المضللة ، وأن يندد بها ، في الماضي وفي الحاضر وكذلك في المستقبل .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/493-S/18249 .

الوثيقة S/18250

الامارات العربية المتحدة ، ترينيداد وتوباغو ، غانا ، الكونغو ، مدغشقر : مشروع قرار

[الأصل : بالانكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

إن مجلس الأمن ،

وقد استمع إلى بيان السيد دانييل أورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا [الجلسة ٢٧٠٠] ،

وإذ يشير إلى قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي يؤكد فيه ، من جديد ، في جملة أمور ، حق نيكاراغوا وجميع البلدان الأخرى بالمنطقة في العيش في سلم وأمن ، دون التعرّض لأي تدخل خارجي ،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) الذي يعيد فيه ، في جملة أمور ، تأكيد سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي أن تنمي علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها دون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع ،

وقد أحاط علماً بالأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ بشأن تدابير الحماية المؤقتة ، والحكم الذي أصدرته في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الطلب الذي تقدمت به نيكاراغوا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤ من حيث إنه يدخل في الاختصاص وجدير بالقبول ، والحكم النهائي الذي أصدرته المحكمة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) " ،

وإدراكاً منه بأن محكمة العدل الدولية ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وأن كل عضو يتعهد بالامتثال لقرار المحكمة في أية قضية يكون طرفاً فيها ،

وإذ يشير إلى جميع المبادىء ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة التزام الدول بفض منازعاتها بالوسائل السلمية دون غيرها ، وعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، واحترام تقرير المصير للشعوب والاستقلال السيادي لجميع الدول ،

واعترافاً منه ، بالجهود المتكررة التي بذلتها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للمشاكل في أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض ،

١ - يؤكد من جديد ، دور محكمة العدل الدولية بوصفها الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ووسيلة لحل المنازعات بالوسائل السلمية لمصلحة السلم والأمن الدوليين ؛

٢ - يوجه نداءً عاجلاً ورسمياً بالامتثال الكامل للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية " الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) " ؛

٣ - يشير إلى التزام جميع الدول بالتذرع بالوسائل السلمية لحل منازعاتها وفقاً للقانون الدولي ؛

٤ - يطلب إلى جميع الدول الامتناع عن القيام بأي أعمال سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من أي نوع أو تأييدها أو تشجيعها ضد أية دولة في المنطقة ، يكون من شأنها عرقلة أهداف مجموعة كونتادورا في تحقيق السلم ؛

٥ - يرجو من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بشأن تنفيذ هذا القرار .

الوثيقة S/18251

رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، الموجهة إليكم بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ [S/18243 ، المرفق] ، لي الشرف أن أبلغكم باستمرار النظام الايراني بقصف الأهداف المدنية الصرف .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الوثيقة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

١ - قام العدو الآثم يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ بضرب الأحياء السكنية في مدينة البصرة الباسلة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدّى القصف المعادي إلى استشهاد أحد المواطنين المدنيين وإصابة ثلاثة آخرين من المدنيين بجروح وإحداث أضرار في ثلاث دور سكنية .

كما قامت ثلاث طائرات معادية باختراق حدودنا الدولية في محافظتي أربيل والسليمانية مستهدفة الأحياء السكنية . وقد أدّى الحادث إلى إصابة ثلاثة من المواطنين المدنيين بجروح وإحداث أضرار في أربع عجلات مدنية وثلاثة كرافانات في محافظة أربيل وإصابة آخرين من المواطنين المدنيين بجروح في محافظة السليمانية .

٢ - قامت قوات العدو الغاشم يوم ٣٠ تموز/يوليه بضرب الأحياء السكنية في مدينة البصرة الصامدة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدّى القصف إلى استشهاد أحد الأطفال وإصابة ثلاثة عشر مواطناً بجروح بينهم خمسة من الأطفال وإحداث أضرار في دار سكنية .

كما قصفت قوات الفئة الباغية أيضاً مجمع رمقي السكني التابع إلى قضاء حلبجة وأدّى الحادث إلى استشهاد امرأة .

وفي الساعة الثانية والدقيقة الثالثة عشرة بعد ظهر اليوم اخترقت حدودنا الدولية في القاطع الشمالي طائرتان معاديتان استهدفتا الأحياء السكنية في مدينة السليمانية . وقد نتج عن ذلك جرح اثنين من المواطنين المدنيين .

الوثيقة S/18252

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل : بالانكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

وجّه السيد باك جيل يون ، المراقب الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة ، إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة المرفقة المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

وتعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وفقاً للطلب الوارد فيها .

المرفق

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

بالإشارة إلى وثيقة مجلس الأمن S/18225 المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أتشرف بأن أوجه نظركم إلى ما يلي .

إن شعب كوريا وشعوب العالم المحبة للسلم تأمل بالإجماع في أن تشهد انفراجاً وأن تعيش في سلم دون حرب أو صراع في السنة الدولية للسلم .

وتحقيقاً لذلك ، تقدمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بمقترحات معقولة في مناسبات منها ما جاء في بيان وزارة الخارجية المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وتقرير القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري المؤرخ في ١٧ تموز/يوليه ، وبيان حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ، والجلستين ٤٢٩ و ٤٣١ للجنة الهدنة العسكرية ، وبذلت كل جهد صادق في سبيل تحقيقها .

وتشكل هذه المقترحات مبادرة محبة للسلم ترمي إلى تخفيف حدة التوتر السائد في شبه الجزيرة الكورية ، وتهيئة جو ملائم لقيام حوار بين الشمال والجنوب . وتحسين العلاقات المجمدة بين الشمال والجنوب بعد إزالة سوء الفهم وعدم الثقة في هذه السنة الدولية للسلم .

وتحظى الآن مقترحات السلم هذه بتأييد وعطف عالميين .

غير أن الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية ، بدلاً من قبولها لمقترحاتنا الصادقة ، عمدتا إلى معارضتها بإجراء التدريبات العسكرية " روح الفريق ٨٦ " وإلى تفاقم التوتر بإجراء المناورات العسكرية " تانغبول - ٨٦ " و " بيهو - ٨٦ " و " بيلسونغ بانباي - ٨٦ " و " ٨٦ - أولجي " . وقد أخذت الولايات المتحدة مؤخراً تضغط من أجل تنفيذ خطة لبناء ٣٦ مخزناً خاصاً للأسلحة النووية في كوريا الجنوبية .

وتدل الوقائع كلها على أن ما يسمى " تخفيف حدة التوتر " و " الحوار " اللذين دعت إليهما الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية هما كذب ، وعلى أنهما لا تهتمان " بتخفيف حدة التوتر " في شبه الجزيرة الكورية . وعلى وجه التخصيص ، فإن انتقاد مقترحاتنا لإقرار السلم ورفضها بدلاً من قبولها ، يعني إعلاناً بالمواجهة وسياسة للحرب وتحدياً للسلم والحوار .

وينبغي للولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية أن تمتنعا عن انتهاج سبيل الحرب والتقسيم وأن تجلسا إلى مائدة المفاوضات .

وأود أن أرفق طيه مرفقات تزود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي تسعى إلى السلم والأمن ، بفهم صحيح لمقترحاتنا لإقرار السلم ، وللسلوك الخاطىء الذي سلكته الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية ضدها .

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الضميمة الأولى

تقرير وكالة الأنباء المركزية الكورية

نشرت وكالة الأنباء المركزية الكورية في ١٤ تموز/يوليه تقريراً تطلع فيه الرأي العام المحلي والأجنبي على الأعمال اللامسؤولة وغير المخلصة التي يقوم بها جانب قوات الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي ، تجاه إجراء محادثات بين السلطات العسكرية ، من حيث إنهما يقفان موقفاً استفزازياً من الاقتراح الجديد لإقرار السلم الذي تقدمت به القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري لبدء المحادثات . وفيما يلي موجز للتقرير .

رفض جانب قوات الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي إجراء محادثات بين السلطات العسكرية المقترحة في رسالتنا الأولى ورفضا في هذه المرة استلام الرسالة الثانية كلية .

وفيما يتعلق بمبادرة السلم الجديدة للقيادة العليا للجيش الشعبي الكوري ، قام الأمين الممثل لجانبنا في لجنة الهدنة العسكرية بإرسال الرسالة الهاتفية الأولى إلى الأمين الممثل للجانب المقابل في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم ٧ حزيران/يونيه لينقل ، بناءً على تفويض ، رسائل من وزير القوات المسلحة الشعبية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى قائد الجيش الثامن التابع للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وهو في الوقت نفسه قائد القوات المشتركة لكوريا الجنوبية ـ الولايات المتحدة ، وإلى وزير الدفاع الوطني لكوريا الجنوبية .

ولكن لم يرد رد من الجانب المقابل حتى ٩ حزيران/يونيه ، الموعد المزمع لتسليم الرسائل من جانبنا . وكان أن قام الأمين الممثل لجانبنا بإرسال رسالة هاتفية في الساعة ١٠/٥٠ من صباح اليوم نفسه إلى نظيره في الجانب المقابل يحث فيها الجانب المقابل مرة ثانية على اتخاذ خطوة فورية لإيفاد موظفيه المختصين لتسلم الرسائل . ولدى تلقي الأمين الممثل للجانب المقابل لرسالتنا الهاتفية الثانية قام في وقت متأخر من ذلك اليوم بإرسال رد غامض ومبتسر يفيد بأن جانبه سيبعث بإشعار في وقت لاحق .

وتذرع جانبنا بالصبر وانتظر يومين ولكن لم يرد رد من الجانب الآخر .

وفي الساعة ٨/١٥ من صباح يوم ١١ حزيران/يونيه أرسل الأمين الممثل لجانبنا رسالة هاتفية أخرى إلى نظيره في الجانب المقابل يطلب فيها إرسال موظفين بسرعة لاستلام الرسائل .

وفي ١٤ حزيران/يونيه ، أي بعد مرور ثلاثة أيام ، ردّ أمين الجانب المقابل بأن جانب قوات الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي سيستلمان الرسائل ظهر يوم ١٧ حزيران/يونيه ، مضيفاً في أسفل الرسالة شرطاً غير معقول يتمثل في أن الرسالة الموجهة إلى جانب الولايات المتحدة ينبغي أن تكون صادرة عن القائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري وموجهة إلى القائد العام لقوات الأمم المتحدة .

ويشغل قائد قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية مناصب مختلفة مثل قائد الجيش الثامن التابع للولايات المتحدة ، وقائد قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وقائد القوات المشتركة لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والقائد العام لقوات الأمم المتحدة . وهذه الألقاب مرتبطة ببعضها بحكم طبيعتها ، وعادة ما يستعملها الجانب المقابل ويشغلها شخص واحد على أية حال .

فالشخص لا يتغير مهما كان اللقب الذي نختاره . ولذلك ، فلا أساس لرفض استلام رسالتنا بحجة اللقب . غير أنهم أصروا بطريقة متكلفة على عدم استلام أي رسالة إلا إذا كانت موجهة إلى القائد العام لقوات الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من أن طلب جانب قوات الولايات المتحدة كان طلباً غير معقول ، فإننا قررنا أن نأخذ طلبه في الاعتبار انطلاقاً من موقف صادق الهدف منه بدء مرحلة جديدة من أجل تحقيق الانفراج والسلم في شبه الجزيرة الكورية مهما كلف الأمر .

وأرسل الأمين الممثل لجانبنا لدى لجنة الهدنة العسكرية رسالة هاتفية إلى نظيره في الجانب المقابل في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم ١٦ حزيران/يونيه يبلغه فيها أن رسالتنا ستكون موجهة من وزير القوات المسلحة الشعبية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، النائب الأول للقائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري ، إلى قائد الجيش الثامن للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية الذي هو في الوقت نفسه القائد العام لقوات الأمم المتحدة ، وحث الطرف المقابل مرة أخرى على استلامها دون مزيد من التأخير .

غير أنه في الساعة ١٦/٤٨ من ذلك اليوم ، أبلغتنا قوات الولايات المتحدة عن طريق رسالة هاتفية أنها ستستلم الرسالة شريطة أن تكون موجهة إلى القائد العام لقوات الأمم المتحدة ، مع حذف لقب قائد الجيش الثامن للولايات المتحدة ، وأن تكون موقعة من القائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري أو من ينوب عنه .

وكان طلب جانب قوات الولايات المتحدة مدفوعاً بنية غير صادقة . ومع ذلك ، قررنا التحلي بالتسامح مرة أخرى وأخذ طلبه في الاعتبار ، انطلاقاً من الموقف الصادق المتمثل في تسهيل بدء المحادثات بهدف تحقيق الانفراج والسلم .

وأخيراً استلم جانب قوات الولايات المتحدة رسالة جانبنا في ١٧ حزيران/يونيه ، بعد مرور ١٠ أيام على إرسال رسالتنا الهاتفية الأولى ، بعد أن عجز عن الاحتجاج بأي ذريعة أخرى أو التماسك أمام هذا الموقف المتسامح من جانبنا .

ولكن جانب قوات الولايات المتحدة أبلغنا بعد استلامه الرسالة ببساعة واحدة أنه سيعيدها لنا عن طريق ضابط الخدمة المشتركة لدى لجنة الهدنة العسكرية . غير أنه لم يجد رداً مناسباً على السؤال المطروح من جانبنا عن سبب إعادته للرسالة . وذكر بشكل قاطع أنه سيعيد الرسالة في اجتماع ضباط الخدمة المشتركة ظهر يوم ١٨ حزيران/يونيه .

وقررنا أن نراقب كيف سيلفظ جانب قوات الولايات المتحدة ما ابتلعه . ولكنه أرسل لنا على جناح السرعة في صباح اليوم التالي رسالة هاتفية أخرى يخبرنا فيها أنه سوف لا يعيد الرسالة .

ووردت إلينا رسائل جوابية من جانب قوات الولايات المتحدة في ٢١ حزيران/يونيه ومن الجانب الممثل لكوريا الجنوبية في ٢٤ حزيران/يونيه . ورفض جانب قوات الولايات المتحدة في رده اقتراح إجراء محادثات بين السلطات العسكرية ، قائلاً إن اقتراحنا الخاص بالعلاقات بين الشمال والجنوب وتخفيف حدة التوترات يمكن أن يناقش داخل لجنة الهدنة العسكرية .

ورفض كذلك جانب كوريا الجنوبية المحادثات للسبب نفسه ، مضيفاً إلى ذلك الدعوة إلى إجراء محادثات بين السلطات العليا .

ولم تكن الرسائل الموجهة إلينا من جانب قوات الولايات المتحدة والسلطات العسكرية لكوريا الجنوبية ردوداً فعلية بل كانت تهكماً لا يغتفر بأمتنا بأسرها وبشعوب العالم التواقة للانفراج والحوار والسلم .

ولكن انطلاقاً من موقف صادق غايته الانفراج والسلم والحوار ، قررنا التحلي مرة أخرى بالتسامح وإرسال رسالة ثانية إلى جانب قوات الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي نحثهما فيها على اتخاذ موقف متعقل إزاء اقتراح السلم الذي تقدمنا به والرد عليه .

وأرسل الأمين الممثل لجانبنا لدى لجنة الهدنة العسكرية ، بناءً على تفويض ، في ٣ تموز/يوليه ، رسالة هاتفية إلى نظيره في الجانب المقابل ، طالباً منه أن يستلم رسالتنا الثانية ظهر يوم ٥ تموز/يوليه . وفي ٥ تموز/يوليه ، أرسل لنا أمين الجانب المقابل رداً يقول فيه إن جانبه سيقدم رداً في وقت لاحق .

وانتظرنا بصبر عدة أيام ، غير أنه لم يأت رد من الجانب المقابل . وأخيراً ، أرسل أمين الجانب المقابل رسالة تقول إن جانب قوات الولايات المتحدة سوف لا يستلم الرسالة ، ما لم تكن موقعة من القائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري .

إنه عمل مناف للتفكير السليم . لقد أرسلنا من جانبنا الرسالة الأولى التي استلموها باسم النائب الأول للقائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري . أما الآن فإنهم يثيرون من جديد قضية بسبب الاسم . وهي في الحقيقة حجة مصطنعة لرفض استلام الرسالة الثانية .

وأمام الحجة غير المعقولة التي يتذرع بها جانب قوات الولايات المتحدة وإمساك الجانب الكوري الجنوبي عن الرد ، أرسلنا من جانبنا رسالة هاتفية أخرى في ١٠ تموز/يوليه معلنين أن موظف الاتصال سيذهب ظهر يوم ١١ تموز/يوليه إلى المكان الذي تم فيه تسليم الرسالة الأولى ليقوم بتسليم الرسالة الثانية موضحين بذلك موقفنا المتمثل في أن الرسالتين ستذاعان إذا ما لم يحضر موظفو الجانب المقابل أو إذا رفضوا استلامها .

وعلى الرغم من جهودنا الدؤوبة وحثنا المتواصل ، فإن الجانب الكوري الجنوبي لم يوفد الموظف المختص إلى بانمونجم ، قائلاً إنه سوف لا يستلم الرسالة . وفي الوقت نفسه ، لجأ إلى حيل دنيئة ، فأرسل سلسلة من الرسائل الهاتفية التي لا تستحق الذكر يقترح علينا فيها استئناف المفاوضات بين الشمال والجنوب التي علقت جميعها فجأة .

وفي ظهر يوم ١١ تموز/يوليه ، استلم رسمياً جانب قوات الولايات المتحدة رسالتنا في اجتماع ضباط الخدمة المشتركة لدى لجنة الهدنة العسكرية ، بل وفتحها ، لا لشيء ، إلا ليرفض رفضاً قاطعاً نقلها متذرعاً بحجة غير معقولة .

ولذلك ، لم يكن لدى جانبنا أي اختيار آخر سوى إرسال الرسالتين عبر الإذاعة إلى القائد العام لقوات الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية ووزير الدفاع الوطني في كوريا الجنوبية ، كما كنا أبلغنا بذلك الجانب المقابل .

إن الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي ، برفضهما مبادرة السلم التي تقدمت بها القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري ، إنما تكشفان بنفسيهما أن صياحهما من أجل الانفراج والسلم والحوار إنما هو صياح كاذب وزائف ، وأنهما في الواقع لا يتبعان سوى سياسة المواجهة والحرب .

وأوضحنا عن طريق رفضهما لاقتراحنا الداعي إلى إجراء محادثات بين السلطات العسكرية لاتخاذ تدابير عملية لتحقيق الانفراج والسلم أن " التهديد بغزو الجنوب " الذي يعلنانه يومياً غير موجود في الواقع وأنه أمر خيالي لتبرير احتلال قوات الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية وعلاج الأزمة الداخلية في كوريا الجنوبية .

ونظراً لرفض الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية لاقتراح السلم الذي تقدمت به القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري ، ومواصلة اتباعهما سياسة الحرب والمواجهة ، فإن حالة بلدنا تزداد حدة ، كما أن عمليات الحوار المتعددة القنوات بين الشمال والجنوب التي وصلت إلى طريق مسدود مهددة بالانقطاع . وعلى الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية أن تتحملا مسؤولية بلوغ الحالة في بلدنا حافة الحرب وتأزم الحوار بين الشمال والجنوب .

الضميمة الثانية

الناطق بلسان جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى لجنة الهدنة العسكرية يطالب جانب الولايات المتحدة بأن يستجيب بصورة مواتية للاقتراح المتعلق بإجراء محادثات بين السلطات العسكرية

يشير الناطق بلسان جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى لجنة الهدنة العسكرية إلى أنه من دواعي أسفنا أن جانب الولايات المتحدة قد رفض اقتراحنا المتعلق بإجراء محادثات بين السلطات العسكرية ، وأصر على مناقشة مسألة تخفيف حدة التوتر في إطار لجنة الهدنة العسكرية ، ويقول في البيان : إن هذا إصرار خاطىء ليست له أية جدوى أو مشروعية .

فسلطة واختصاص لجنة الهدنة العسكرية محدودان لدرجة أنها لا تستطيع مناقشة أو حل المشاكل العامة المتعلقة بالانفراج في شبه الجزيرة الكورية . ولجنة الهدنة العسكرية ، كما يتبين من اسمها ، هيئة تشرف على تنفيذ اتفاق الهدنة . واتفاق الهدنة لا يتضمن أي نصوص تتعلق بالمشاكل الهامة التي تنتظر الحل في الميدان العسكري ، بما فيها مشكلة تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التي نود مناقشتها في محادثات بين السلطات العسكرية . ومن الواضح ، إذن ، أن لجنة الهدنة العسكرية لا تستطيع أن تتناول مشاكل خارجة عن نطاق سلطتها .

وفي الوقت الحالي ، لا تستطيع لجنة الهدنة العسكرية أن تناقش وتحل حتى المشاكل المتعلقة باختصاصها بالنسبة لتنفيذ اتفاق الهدنة ، ناهيك عن مناقشة المشاكل الخارجة عن نطاق سلطتها .

وفي حزيران/يونيه ١٩٥٧ ، ألغى جانب الولايات المتحدة ، من طرف واحد ، الفقرة ١٣ د من اتفاق الهدنة ، التي تحظر إدخال معدات وأسلحة قتالية إلى شبه الجزيرة الكورية ، وجلب أسلحة نووية وأنواع جديدة من الأسلحة .

وفي جلسات لجنة الهدنة العسكرية ، طالب جانبنا مراراً بسحب جميع الأنواع الجديدة من الأسلحة ومعدات القتال التي نقلت إلى كوريا الجنوبية على نحو غير مشروع . ولكن جانب الولايات المتحدة رفض الإذعان لهذا الطلب ، بل وعارض مناقشة هذه المشكلة في لجنة الهدنة العسكرية .

وعندما قدم جانبنا الاقتراح المتعلق بالحد من التدريبات العسكرية في الجلسة ٤٣١ للجنة الهدنة العسكرية المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، تجنب جانب الولايات المتحدة مناقشة المشكلة الأساسية ، زاعماً

أنها لا تتعلق باتفاق الهدنة ، وطرح مشكلة " الإشعار المسبق بالتدريبات العسكرية والدعوة إلى تفتيشها " للرد على اقتراحنا .

ويقوم جانب الولايات المتحدة أيضاً بوضع عقبات مصطنعة فيما يتصل بالمشاكل التي يمكن تسويتها بسهولة في لجنة الهدنة العسكرية .

ويصر جانب الولايات المتحدة على مناقشة " الاقتراح المتعلق بالانفراج " في لجنة الهدنة العسكرية . ومع ذلك ، فقد انكشفت محدودية هذا الإصرار وعدم منطقيته ، وعدم جدواه ، وذلك منذ وقت طويل .

وعلى الرغم من ذلك ، يطالب جانب الولايات المتحدة بمناقشة هذه المشكلة أولاً في لجنة الهدنة العسكرية ، وليس هذا إلا حيلة للتقليل من مسؤوليته عن رفض إجراء محادثات بين السلطات العسكرية ، ولتضليل الرأي العام العالمي بإظهاره بمظهر الحريص على الانفراج .

وعلاوة على ذلك ، لا نستطيع أن نفهم سبب قيام السلطات العسكرية بكوريا الجنوبية ، التي لم توقّع على اتفاق الهدنة وليس لها صوت في لجنة الهدنة العسكرية ، بالمطالبة بمناقشة مشكلة الانفراج في لجنة الهدنة العسكرية .

وتبين الحقائق بوضوح ما يتسم به اقتراحنا من إنصاف ومعقولية ، فهو يقضي بأن يلتقي أولئك الحائزون على السلطة العسكرية الحقيقية مع بعضهم وأن يناقشوا مشكلة الانفراج .

وإذا كان جانب الولايات المتحدة يريد حقاً الانفراج والسلم ، فعليه أن يستجيب بشكل موات لاقتراحنا المتعلق بإجراء محادثات بين السلطات العسكرية .

بيونغ يانغ ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٦

الضميمة الثالثة

بيان الناطق بلسان وزارة القوات المسلحة الشعبية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشجب الموقف غير اللائق للولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي في رفض محادثات السلطات العسكرية

إن اقتراحنا السلمي الجديد بإجراء محادثات بين السلطات العسكرية تدبير معقول ومناسب التوقيت ويرمي إلى إزالة خطر الحرب من شبه الجزيرة الكورية بأية تكلفة ، وإزالة المواجهة العسكرية الحادة ، والقيام في أقرب وقت ممكن بتهيئة جو لإجراء المحادثات المتوقفة حالياً .

ولكن الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي قد تناولا مبادرتنا السلمية البنّاءة بأسلوب يتسم بأقصى درجة من عدم المسؤولية وعدم الأمانة ، منذ البداية . وقد حاول جانب قوات الولايات المتحدة دون جدوى عدم استلام رسالتنا التي تتضمن اقتراحاً سلمياً جديداً ، متعللاً بذرائع مختلفة ، بعد أن تلقى أول إشعار هاتفي عن هذه الرسالة . ولكنه اضطر إلى استلام الرسالة بعد ١٠ أيام ، بسبب جهودنا الصبورة وموقفنا الكريم .

وقد ازداد وضوح خطأ قوات الولايات المتحدة والجانب الكوري الجنوبي في تناولها اقتراحنا المتعلق بإجراء محادثات بين السلطات العسكرية ، في الرسالتين اللتين ردّا بهما علينا . ولم يكتف جانب قوات الولايات المتحدة بتشويه الحقيقة تشويهاً كبيراً ، مدعياً أن اقتراحنا قاصر على العلاقات بين الشمال والجنوب ، بل إنه تجنب أيضاً محادثات السلطات العسكرية ، قائلاً إنه ينبغي مناقشة مشكلة تخفيف حدة التوتر العسكري في لجنة الهدنة العسكرية . وقد اتخذ الجانب الكوري الجنوبي موقفاً يتمثل في رفض محادثات السلطات العسكرية بنفس أسلوب قوات الولايات المتحدة ، ناعتاً اقتراحنا السلمي بأنه " ذو وجهة دعائية " .

وما يدّعيه جانب قوات الولايات المتحدة بأن اقتراحنا قاصر على العلاقات بين الشمال والجنوب ليس إلا سفسطة وقحة ترمي إلى التقليل من مسؤوليته باعتباره ذات الجانب الذي يحتل كوريا الجنوبية على نحو غير شرعي ، ويزيد من حدة التوتر ، ويرفض مناقشة مشكلة الانفراج والسلم . وإصرار قوات الولايات المتحدة والجانب الكوري على أن مشكلة الانفراج العسكري ينبغي مناقشتها في لجنة الهدنة العسكرية ، ما هو إلا إصرار واهٍ لا يستند إلى أي واقع أو منطق على الإطلاق .

وفي الوقت الذي لجأت فيه الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية إلى المناورات الخسيسة لتجنب إجراء محادثات السلطات العسكرية الرامية إلى الانفراج والسلم بجميع الوسائل ، رفضت كذلك استلام رسالتينا الثانيتين هذه المرّة .

وقد بينت الولايات المتحدة وحكّام كوريا الجنوبية للعالم ، بالإصرار على رفض اقتراحنا بإجراء محادثات بين السلطات العسكرية ، إن " الانفراج " و " الحوار " و " السلم " التي يتشدقون بها بجلبة إنما هي كذب ، وإنهم لا يسعون إلا إلى المواجهة والحرب . ورفضهم اقتراحنا السلمي الجديد يثبت بوضوح مرة أخرى أن " التهديد بغزو الجنوب " ، الذي يعلنون عنه ، إنما هو خيال ، وقد جاء نتيجة محاولتهم الخادعة لتخطي الأزمة الداخلية ، من خلال تبرير احتلال القوات الإمبريالية العدوانية التابعة للولايات المتحدة لكوريا الجنوبية وتهديدها لشعب كوريا الجنوبية .

وقد أظهرت الوقائع بجلاء أن الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية لا ترغبان اليوم في الانفراج والسلم بل تريدان المواجهة والحرب .

فالولايات المتحدة لم ترغب على الإطلاق في إقامة السلم في شبه الجزيرة الكورية . وقد سلك إمبرياليو الولايات المتحدة بإصرار أسلوب العدوان والحرب في كوريا الجنوبية ، كما أن تصرفاتهم العسكرية البالغة التهور قد بلغت مرحلة أكثر خطورة في السنوات الأخيرة .

وقد قاموا بانتظام بتعزيز مختلف أنواع وسائل القتال ، بما فيها الأسلحة النووية والقوة العسكرية ، في كوريا الجنوبية ، ولم يكفوا عن القيام بتدريبات عسكرية استفزازية ، وبلغ بهم الأمر أن وضعوا خطة لتوجيه " ضربة مسبقة " إلينا .

ولا تكتفي الدوائر الحاكمة في كوريا الجنوبية بتصعيد التحركات الحربية المعادية للبلد عن طريق الصيحات العالية " بمناهضة الشيوعية وتدميرها " في خنوع ذليل لسياسة المواجهة الطائشة التي يسلكها إمبرياليو الولايات المتحدة ، بل إنها تقوم أيضاً على نحو شرس بقمع طلبة ومواطني كوريا الجنوبية الذين يطالبون بالاستقلال عن إمبريالية الولايات المتحدة وبالحصول على الديمقراطية ومناهضة الفاشية ، بربطهم بالشمال ، في محاولة منها لتخطي الأزمة السياسية الحالية .

ولكن إمبرياليي الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية بعيدون عن الصواب . وعليهم أن يعلموا أن أولئك الذين يتحدون هدف ورغبة

الشعوب ، بينما يشحذون سيف العدوان والحرب ، يقعون في النهاية في الشرك الذي نصبوه بأنفسهم .

ونحن لن نسمح إطلاقاً بتحويل تراب بلدنا إلى مسرح لحرب نووية تشنها القوات الخارجية ، ويحيل أمّتنا إلى ضحية سياسة المواجهة التي ينتهجها المعتدون .

وعلى الولايات المتحدة أن تتخلى عن موقفها المولع بالقتال والذي يعارض المحادثات الثلاثية ومحادثات السلطات العسكرية ، وأن تقوم دون شروط بوقف عدوانها وخطواتها الحربية ، وأن تنسحب من كوريا الجنوبية ، دون إبطاء ، آخذة معها قواتها وأسلحتها النووية وجميع القوات العدوانية الأخرى .

وعلى سلطات كوريا الجنوبية أن تنبذ روح الاستسلام للعيش في أحضان الولايات المتحدة إلى الأبد ، وأن تتخلى عن الخطوات الإجرامية المتعلقة بالمواجهة والحرب والرامية إلى إغراق مواطنيها في سعير حرب بالتواطؤ مع القوات الخارجية .

والوضع الخطير الذي يسود بلدنا اليوم يطالب الأمة كلها بإلحاح أن تهب متحدة للكفاح على صعيد الأمة من أجل إزالة خطر الحرب والدفاع عن السلم .

ويحدونا الأمل بأن تولي حكومات وشعوب جميع بلدان آسيا وبقية العالم اهتماماً بالغاً بالحالة الخطيرة الموجودة بشبه الجزيرة الكورية ، وتواصل الإعراب عن تضامنها الثابت مع الكفاح العادل لشعبنا من أجل الانفراج والسلم .

بيونغ يانغ ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦

الوثيقة S/18253 *

رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص مذكرة اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، حول رفض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لتهمة الإرهاب جملة وتفصيلاً . ومن هذا المنطلق تعلن أنها تقبل أن تعرض الإدارة الأمريكية الأدلة التي تدعيها على محكمة العدل الدولية أو أي محكمة في أمريكا أو أوروبا الغربية ، لوضع حد لهذه الافتراءات وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على الرأي العام عموماً .

وأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي

تحاول الإدارة الأمريكية تشويه نضال الشعوب ووصفه بالإرهاب واعتبار حركات التحرر في العالم حركات إرهابية مثل منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومنظمة تحرير شعب جنوب افريقيا ، واعتبار من يدعم كفاح هذه الشعوب من أجل الحرية إرهابياً . وبالطبع مادام الشعب الليبي هو الداعم الأساسي لكفاح الشعوب من أجل الحرية فيعتبر في تقدير هذه الإدارة إرهابياً .

ولفضح هذه الأكذوبة وهذا التشويه غير الأخلاقي لكفاح الشعوب والذين يساندون ويدعمون كفاح هذه الشعوب ، ولأن الثوريين يستطيعون أكثر من غيرهم التفريق بشكل علمي بين كفاح الشعوب من أجل الحرية ، والذي هو حق طبيعي تسنده كل الشرائع والرسالات السماوية ، والإرهاب الذي يفتقر إلى مقومات سياسية وأخلاقية ، ووصولاً إلى الحقيقة لمن يبحث عنها ، ورغبة لوضع حد لهذا التزوير والتشويه المتعمد لنضال الشعوب وحقها في العيش بسلام وحرية ، وتحدياً علمياً للإدارة الأمريكية التي تحاول قلب الحقائق ، وفضحاً لهذا التزوير غير الأخلاقي ، ولكي تكون الحقيقة واحدة أمام الرأي العام العالمي خاصة في أمريكا وأوروبا الغربية ، فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تتحدى وتعلن أنها تقبل أن تعرض الإدارة الأمريكية الأدلة التي تدّعيها على محكمة العدل الدولية أو أي محكمة في أمريكا أو أوروبا الغربية ، وإذا حكمت المحكمة بعلاقة ليبيا بالعمليات الإرهابية التي تحصل في أوروبا ، والتي استندت إليها الإدارة الأمريكية في تنفيذ عدوانها الإجرامي ضد شخص الأخ قائد الثورة معمر القذافي والشعب الليبي المسالم الصغير ، فإن ليبيا تقبل بحكم المحكمة وتحاكم الأشخاص المتورطين وتعوض المصابين والمتضررين . وفي المقابل ، إذا برأت المحكمة الجماهيرية من هذه التهمة تقوم محكمة عالمية ذات اختصاص قانوني وقضائي بمحاكمة الإدارة الأمريكية وريغان شخصياً على العمل الإرهابي الإجرامي الذي نفذته ضد شخص الأخ قائد الثورة والشعب الليبي المسالم الصغير ، وأن تقوم الإدارة الأمريكية بتعويض الشعب الليبي .

إننا بذلك نريد أن نضع حداً لهذه الافتراءات ونصحح المفاهيم الخاطئة التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على الرأي العام الأمريكي والرأي العام

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/496-S/18253 .

عموماً . وندعو كل الذين يبحثون عن الحقيقة أن ينضموا إلينا ونضع الرأي العام أمام مسؤولياته .

إننا نرفض تهمة الإرهاب جملة وتفصيلاً فنحن ضد الإرهاب الرسمي ، الاقتصادي والنفسي والعسكري والإعلامي والسياسي .

من هذا المنطلق ، نتحدى الإدارة الأمريكية أن تقبل هذا التحدي ، وإذا لم تقبل هذا التحدي نترك بعد ذلك الحكم للرأي العام العالمي وخاصة الرأي العام الأمريكي والأوروبي المضلل والمغرر به . وفي نفس الوقت ، نطلب من الحكومات والبرلمانات والأحزاب والمنظمات والاتحادات وكل القوى الديمقراطية والاجتماعية والمفكرين والكتاب والصحفيين أن يتحملوا مسؤولياتهم ويواجهوا الحقيقة ويحددوا موقفهم من قضية لا يستطيع أحد أن يفر من مواجهتها بعملية موضوعية وشجاعة .

الوثيقة S/18254 *

رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة كوستاريكا

[الأصل : بالاسبانية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا مذكرة احتجاج مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة من السيد كارلوس ريفيرا ـ بيانشيني ، وزير خارجية كوستاريكا بالنيابة ، إلى السيد ميغيل دي إسكوتو بروكمان ، وزير خارجية نيكاراغوا .

وأكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إميليا كاسترو دي باريش
القائمة بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة احتجاج مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة من وزير خارجية كوستاريكا بالنيابة إلى وزير خارجية نيكاراغوا

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلعكم على الوقائع التالية .

في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٣٠ ، تعرضت أراضي كوستاريكا ، بمنطقة بوكا دي سان كارلوس ، لهجوم بمدفعية الهاون من أراضي نيكاراغوا الواقعة تحت السيطرة الكاملة لجيش ساندينستا الشعبي .

وعند إطلاعي إياكم على هذه الوقائع ، أود أن أشدد على التناقضات الكامنة في السياسة التي تنتهجها حكومة نيكاراغوا إزاء كوستاريكا ، حيث يصدر كبار المسؤولين في تلك الحكومة بيانات تؤيد وجود علاقات بنّاءة بالغة المودة بين البلدين ، بينما تتعرض سيادة كوستاريكا ، في نفس الوقت ، لهجوم مادي من أراضي نيكاراغوا التي يسيطر عليها جيش ساندينستا الشعبي .

وتطلب حكومة كوستاريكا ، من خلالي ، أن تتخذ حكومة نيكاراغوا جميع الخطوات اللازمة التي تكفل تجنب وقوع أعمال من قبيل الأعمال المذكورة أعلاه في المستقبل ، وأن تجري تحقيقاً في هذا الاتهام من أجل معاقبة أولئك المسؤولين عن هذه الأعمال غير الشرعية ، التي تهدد العلاقات بين البلدين .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1154-S/18254 .

الوثيقة S/18255 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ [*S/18242*]، يشرفني أن أبلغكم بالحادثين الخطيرين التاليين اللذين حدثا انتهاكاً لأراضي باكستان من الجانب الأفغاني بتاريخ ٢٣ و ٢٥ تموز/يوليه .

في ٢٣ تموز/يوليه ، بين الساعة ١٥/١٥ والساعة ١٦/٢٥ (بتوقيت باكستان الرسمي) ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٣٠ دفعة من نيران المدفعية سقطت في منطقة غاخاي على بعد ١٤ ميلاً إلى الشمال الغربي من خار في منطقة باجاور . وبنتيجة هذا القصف أصيب مواطن باكستاني بجراح .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/497-S/18255 .

وفي ٢٥ تموز/يوليه ، الساعة ٢٣/١٥ (بتوقيت باكستان الرسمي) ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٤٠ دفعة من نيران مدافع الهاون ، سقطت في المنطقة العامة لفيلق الحدود في تشامان . وبنتيجة هذا القصف أصيب ثمانية من أعضاء فيلق الحدود بجراح .

وقد تم استدعاء القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد يوم ٢٧ تموز/يوليه ، وقُدّم إليه احتجاج شديد بسبب هاتين الهجمتين غير المبررتين .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18256 *

رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة كوستاريكا

[الأصل : بالاسبانية]
[١ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم البلاغ الذي أصدرته اليوم وزارة خارجية كوستاريكا .

وأكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إميليا كاسترو دي باريش
القائمة بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ عن وزارة خارجية كوستاريكا

في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، سلّمت سفيرة نيكاراغوا في كوستاريكا ، السيدة كلوديا شامورو ، إلى حكومة كوستاريكا نسخة من مذكرة غير مؤرخة تبلّغ فيها حكومة نيكاراغوا قرارها ، الذي اتخذته بسوء نية ، بأن ترفع أمام محكمة العدل الدولية دعوى ضد حكومة كوستاريكا بسبب تواطئها المزعوم في أنشطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تلحق الضرر بنيكاراغوا .

وترفض كوستاريكا رفضاً باتاً هذا الاتهام الذي لا أساس له من قِبَل نيكاراغوا ، من جميع النواحي ، حيث إنها قد أعلنت وتمارس سياسة حياد تام فيما يتعلق بالصراعات الداخلية التي تحيق بنيكاراغوا وأي صراعات حربية للدول الأخرى . وحكومة كوستاريكا متمسكة بهذا الحياد ، حيث تعتبره ركيزة من الركائز الأساسية لسياستها الخارجية ، عن طريق بذل جهود ضخمة والتضحية بموارد كبيرة .

وكوستاريكا ، بوصفها دولة معروفة على نطاق واسع بإخلاصها للشرعية واحترامها البالغ للمؤسسات القضائية ، سواء الوطنية أو الدولية ، ستقف أمام محكمة العدل الدولية أو الهيئة المناسبة لتؤكد حقوقها ، وهي تحتفظ بحقها في استخدام ما تراه مناسباً من آليات وهيئات ومبادىء قضائية من أجل إثبات زيف التهم التي تتهور حكومة نيكاراغوا بتوجيهها إليها .

وتعتبر حكومة كوستاريكا أن الدعوى أمام المحكمة ستتيح فرصة قيّمة لفضح العدوان الذي تعرضنا له من جانب نيكاراغوا في السنوات الأخيرة ، فضلاً عما ستقدمه إلى المجتمع الدولي من إثبات قانوني بعدم وجود أساس للاتهام الذي توجهه نيكاراغوا .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1155-S/18256 .

الوثيقة S/18257

رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أود أن أُشير إلى رسالة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التي بعث بها إلى سيادتكم بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ [S/18243 ، المرفق] والتي أوضح لكم فيها نية النظام الايراني وتعمده قصف الأهداف والمناطق السكانية الصرف من أجل تهيئة الظروف لشن

هجـمات عدوانية جديدة على أرض العـراق . وتـأكيداً لما أورده السيد نائب رئيس الـوزراء ووزير الخارجية في تلك الرسالة فقد أصدرت ما تسمى بلجنة الإعلام الحربي للنظام الايراني يوم ١ آب/أغسـطس ١٩٨٦ بياناً أذيع من راديو طهران دعت فيه المواطنين العراقيين إلى مغادرة مناطق سكناهم لكي يتجنبوا الهجمات الجوية والصاروخية والمدفعية الايرانية ، وطلبت إليهم اللجوء إلى ما أسمته مناطق آمنة .

وفي تصريح لمراسل الإذاعة والتليفزيون الايراني يوم الخميس ، ٣١ تموز/يوليه ، أكـد هاشمي رفسنجـاني ، رئيس برلمـان النظام الايراني ، ذلـك التحذير الموجه إلى أهالي بغداد والبصرة والعمارة وكركوك والناصرية لأن مدفعية النظام الايراني وصواريخه وطائراته ستستهدف تلك المدن .

وفي خطبة الجمعة ١ آب/أغسطس ، جاء تأكيد آخر من رئيس جمهورية النظام الايراني بضرب مدينة بغداد بالطائرات والمدفعية والصواريخ .

إن تواتر تهديدات مسؤولي النظام الايراني لتؤكد القصد الواضح لذلـك النـظام ، ألا وهو التمهيد لضرب مدننا والمراكز السكانية الصرف في العراق في إطار خطة عدوانهم على العراق .

وبهذه المناسبة ، أدرج لكم نص تصريح ناطق عسكري مخوّل باسم القيادة العامة للقوات المسلحة صدر مساء ١ آب/أغسطس حول هذا الموضوع :

" صدرت في الآونـة الأخـيرة تصـريحات متعددة لمسؤولين سياسيين وعسكريين ايرانيين . وتخلط هذه التصريحات بصورة متعمـدة بين استهـداف المنـاطق السكانية الصرف والأهداف العسكرية والاقتصادية ، التي تعتبر جزءًا أساسياً من المجهود الحربي .

" ويقصد حكام ايران بذلك خلط الأوراق وتضليل الرأي العـام بأمـل أن نتـوقف عن ممارسـة حقنا المشروع في ضرب الأهداف العسكرية والاقتصادية الايرانية التي تشكّل حلقات أساسية في خطة العدوان الايراني ضد شعبنا وبلادنا .

" ولقد عمد حكام ايران في إطار مخططهم هذا إلى قصف عدد من المنـاطق السكـانية الصـرف في العراق مما أدى إلى وقوع خسائر في أرواح المدنيين وممتلكاتهم .

" ونحذر حكام ايران من مغبة التمادي في مخططهم الخبيث باستهـداف المنـاطق السكـانية في العـراق ، من أنهم وحدهم سيتحملون مسؤولية النتائج الوخيمة التي ستترتب على ذلك أمام الله والشعوب الايرانية المنكوبة بهم وأمام العالم كله . ولسوف يندمون على أفعالهم النكراء " .

أرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18258

رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لكم الرسالة المفتـوحـة التي وجههـا السيد صدام حسـين ، رئيس الجمهورية العراقية ، إلى حكام طهران بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

وسـأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المـرفق

رسالة مفتوحة إلى حكام ايران

في المرات السّابقة كنت أوجه رسائلي إلى شعوب ايران ، أشرح فيها ظروف الحرب وتطوراتها ، وكيف أنكم تدفعونهم إلى محرقة الموت بلا طائل ، عدا أنكم المسؤولون عن هذه المحرقة منذ بدايتها وحتى يومنا هذا .

لقد عالجت في رسائلي تلك شعاركم البائد الذي قلتم فيه إن الزمن يعمل لصالحكم ، فراهنتم على المطاولة بتصور أن العراقيين سيتعبهم الزمن ، وسينهار اقتصـادهم . وبعـد مقـارنـات أمينـة أجـريتهـا لكل عناصر السوق ، على

مستوى العراق وإمكاناته ونوع ومستوى الحكم فيه ، ومكانته وعلاقاته العربية والدولية ، ومع مثيلاتها على مستوى ايران ، خرجت باستنتاجات محددة أساسها أن العراق سيصمد أمام آمالكم الخائبة ، وستندحر تلك الآمال وتتدحرج الرؤوس الخاوية لتدوسها أقدام الرجال المؤمنين بربهم وبوطنهم وبشرفهم وحريتهم وحقوق شعبهم . وكنت في كل ذلك أنطلق من حرص ـ يشهد الله عليه ـ على أن نبعد شعوب ايران وشعوب المنطقة عن الهاوية الدموية التي كنتم ومازلتم تدفعون شعوبكم إليها . وقلت بوضوح إنكم ستخسرون ، ولا تربحون إلا سواد وجوهكم في الدنيا والآخرة . وقد عاونت رسائلي تلك بقدر أو بآخر في أن يفتح المُغرَّر بهم عيونهم وعقولهم على جانب مهم من حقائق الحرب والحياة ، وخطورة الطريق الذي اخترتموه لهم . وبقدر ما لهذا من الأهمية فقد أثبتنا لشعبنا ولشعوبكم ولشعوب العالم أجمع وللتاريخ أننا نطلب السلام ولا نريد الحرب . في الوقت الذي نكون فيه مستعدين ومقتدرين على تقطيع أوصال التجاوز ونوايا العدوان بسيوفنا البتارة التي فارقت غمدها ، حتى يتحقق السلام العادل المشرف . فماذا حصل بعد ذلك ؟

لقد ثبتت صحة كل المفاهيم والتوقعات والاستنتاجات التي وردت في رسائلنا تلك . لقد بات واضحاً أن اقتصادنا لم ينهار . وفشل الحصار الاقتصادي بعد أن انفتحت لاقتصادنا منابع ومنافذ كثيرة بهمة وإرادة أبناء شعبنا العظيم ، وبهمة وإرادة الخيرين من أبناء أمتنا المجيدة وأصدقاء العراق على المستوى الدولي . ولقد اندحر شعاركم الذي راهنتم عليه في استخدام المطاولة والزمن الطويل ، وأصبحتم تعتبرون امتداد الحرب لزمن طويل مخططاً استكبارياً ، وأنتم الذين رفضتم إنهاء الحرب بإرادتكم ، ومازلتم تصرون عليها ، وأنتم المسؤولون عنها بالدرجة الأساس ، وليس الاستكبار العالمي ، بغض النظر عن نوايا ومخطط الاستكبار العالمي . إذن فإن شعاركم هذا قد اندحر وفشل ، مثلما تحطم وفشل شعاركم في محاصرة العراق اقتصادياً بمعاونة أصدقائكم حكام سوريا الذين ظننتم أنهم سيحققون لكم ما عجزتم عن تحقيقه في كل محاولاتكم العدوانية العسكرية على حدودنا وأراضينا . لقد نبهناكم بعد معارك المحمرة ، وقلنا لكم بوضوح يجب ألا يصيبكم الدوار والغرور بعد أن استرجعتم أرضكم التي بقينا عليها لمدة سنتين وبظروفها المعروفة ، وقلنا إذا ما توهمتم أن أرض العراق يسهل احتلالها متأثرين بظروف معارك المحمرة فإنكم واهمون ، وسترتكبون غلطة جديدة في معرفة حقيقة العراقيين وحقيقة المبادىء العظيمة التي يؤمنون بها . ومع ذلك ، فقد ارتكبتم غلطة أخرى ، بعد أن أعمى الغرور بصركم وبصيرتكم وأوقعكم في دوامته الرهيبة . ولقد واصلتم جرائم العدوان دون أن تستفيدوا من دروس معارك شرق البصرة الخالدة ، التي انتصر فيها شعب العراق واندحرت جموعكم الخائبة ، فهجمتم في شرق ميسان ثم كررتم الهجوم في شرق ميسان مرة ثانية ، وانتقلتم بعد الفشل والاندحار إلى قواطع العمليات كلها لتجربوا حظكم العاثر ، وفي كل هجوم من هذه الهجومات ، كان الإعلام الصهيوني ، وإعلام واستخبارات المعادين للعراق وللأمة العربية ، يمنونكم بالنجاح ، بعد أن يستنفروا كل وسائلهم المباشرة وغير المباشرة في محاولة يائسة ومكشوفة للتأثير على معنويات العراقيين . وفي كل مرة من هذه المرات ، التي بلغت أكثر من اثنين وعشرين هجوماً كبيراً ، تتحدثون ويتحدث معكم أعوانكم عن حشودكم التي بلغت الملايين ، وما أن تبدأ المعارك وينشق غبارها عن الحقيقة حتى تتجلى تماماً ويظهر عجزكم وكذبكم ودجلكم ، فلا يكون المهاجمون إلا بضع عشرات من الآلاف يمكّن الله العراقيين من تمزيقهم بما يملكون من قوة واقتدار ، وبأرجحية واضحة على كل المستويات والأصعدة .

وكنتم في كل محاولة من تلك المحاولات الخائبة ، تطلقون الوعد أمام الايرانيين بأن هجومكم سيكون الهجوم الأخير والحاسم . وفي كل مرة تقولون هذا ، نقول لكم باسم العراقيين إننا نتحداكم أن تجعلوه الأخير والحاسم وننبه شعوب ايران إلى أنكم تكذبون عليهم وأنكم لا تقصدون في هذا إلا دفع المزيد من المغرر بهم والواهمين إلى محرقة الموت ، بعد أن تكتشفوا ترددهم وإحجامهم عن المجيء إلى ساحة الحرب .

ولقد قلنا لكم ، في كل المناسبات ، إنكم تعتمدون على الشعوذة والدجل ، وإنكم تركبون مركب الباطل ، في الوقت الذي نعتمد على الحقيقة والصدق في الوعد والقول ، وإننا وشعبنا نركب مركب الحق والعدل . لذلك فإن الزمن سيكشف دجلكم ، وإن شعوبكم ستسلك طريق العدل والحق ، بعد أن تكتشف الحقيقة عاجلاً أم آجلاً وستركككم في ضلالكم تعمهون ، وعندها ستدركون أي منقلب تنقلبون ، بعد أن تذهب فرصة التراجع بعيداً عنكم ، وستغدون مطاردين من شعوبكم ومطاردين من عدالة الله ورسوله وصحبه . وها قد جاء هذا اليوم .

لقد دخلتم في هذه المرحلة الآن ، مرحلة الشعور بالخيبة المريرة والشعور بالخطر يطاردكم ويضيق الخناق عليكم من كل جانب ، وأصبحتم تلعنون شعار الحرب الطويلة الذي رفعتموه أنتم وليس غيركم ، بعد أن أطبقت عليكم الكارثة من كل ميادينها الاقتصادية والسياسية والشعبية والعسكرية وغير ذلك . أقول لقد لعنتم شعار المطاولة والحرب الطويلة واعتبرتموه شعاراً " استكبارياً " واستبدلتموه بشعار يستعجل الزمن ، ويدعو إلى سنة الحسم النهائي الذي ينهي الحرب بموجب أطماعكم وأوهامكم ، وليس بموجب الحق والعدل . ولقد خسئتم وخاب ظنكم . وإنكم لواهمون كما توهمتم من قبل .

إننا نعرف أن شعاركم هذا ، في هذا الوقت ، وبهذه الكيفية ، إنما هو شعار دفاعي رديء ، وليس شعاراً تعرضياً " مقتدراً " ، وإن اتخذ طابع الهجوم والعدوان ، ولكنه شعار يائس وسهامه طائشة . إنه رفسة من يحتضر ، وليس تصرف من يمتلك العقل الراجح والإرادة المتوازنة .

إنه شعار للانتحار الأكيد وتصرف من النوع الذي ينقاد إليه اليائسون الغاشمون من باب رفع العتب بغض النظر عما ستكون عليه النتائج .

وإننا نقول إن شعاركم هذا شعار للانتحار ، وليس غير ذلك ، لأننا نعرف أن كل عوامل وحقائق السوق العام مازالت تحمل الأرجحية الأكيدة لصالحنا ، على المستوى العسكري ، وعلى المستوى الشعبي والسياسي ، وعلى المستوى الاقتصادي وغيرها . ولم يطرأ أي شيء جوهري عليها من شأنه أن يغير هذه الحقيقة تغييراً جذرياً . وإننا نعرف أنكم عاجزون عن أن تحققوا التفوق الذي تتمنونه عليها حتى في ميدان القدرات العسكرية .

إن شعاركم هذا رفعتموه بعد أن بان فشلكم وعجزكم في تحقيق أكبر وأبعد مما حققتموه في مثلث الفاو الذي حصرتم أنفسكم فيه ، وتحملتم كل ما تحملتم مما هو معروف وبيّن ، وما هو غير معروف إلا على نطاق خاص ، من خسائر بعشرات الألوف من القتلى ، وأكثر من مائة ألف إصابة ، وما كان لكل هذا من دور سلبي في استمرار إرادة القتال وتعبئة الخائبين على طريق محرقة الموت .

وبعد أن اشتدت ضربات قوتنا الجوية البطلة على شرايينكم الاقتصادية الحيوية ، وبعد أن بلغت أسعار النفط مستوى من التدني ، بحيث أصبح ما لديكم من العملة الصعبة غير كاف لتوفير لقمة العيش للمواطنين ، ولتوفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة العسكرية لإدامة زخم العدوان ، وبعد

أن تعاظم شأن المعارضة الايرانية لمنهج الحرب ، وبعد أن اعتمدنا شعار الدفاع الفعّال بأسلوب جديد ، وما حققه من نتائج أربكت صفوفكم وأوقعت المزيد من الخسائر فيها ، بعد الضربات والمعارك الناجحة التي قام بها أبطال جيشنا في الفيالق الأول والثاني والرابع والثالث والخامس ؛ بعد كل هذا ، وبدلاً من العودة إلى طريق السلام لتنعم شعوبكم بخيرات بلدكم ونعمة السلام ، رحتم تطرحون بأن علينا أن نضرب ونحن واقفون قبل أن تجعلكم تلك الظروف والأسباب تجثمون على صدوركم ملعونين .

وهكذا انطلق شعاركم الخائب هذا ، وهو أن تكون هذه السنة سنة حسم للحرب بالطرق العسكرية .

وتعليقاً على هذا الشعار الخائب الجديد ، ومن أجل أن تذكر عنا شعوب ايران والعالم ، ومن أجل أن يحفظ عنا التاريخ ما يستحق من علامات على الطريق ، وأملاً في المساهمة في التقليل من كوارث ايران وإيقاف أنهار الدم ، نقول لكم منطلقين من ثقة أكيدة بأن الله معنا ، ومنطلقين من الثقة بشعب العراق العظيم وموقفه الشريف في الدفاع عن مقدساته ، إن شعاركم الخائب هذا سيفشل ، وسينقلب عليكم لا محالة ، وستخرجون من محاولاتكم العدوانية الشريرة لهذه السنة مدحورين ملعونين ، أنتم ومن والاكم ، وستكون النتيجة لصالح العراقيين ، وبما يعلي مبادىء الأمة العربية ، ويحفظ أمنها وشرفها ، إذا ما صدقتم القول هذه المرة في جعلها السنة الأخيرة في الحرب بعد أن كذبتم في كل المرات السابقة ، وسيردد كل العراقيين شعارهم الخالد بوجه شعاركم " لتكن سنة حسم على رؤوسكم الخائرة " .

ولذلك عليكم أن تفكروا ، قبل أن تُهلكوا مئات من ألوف جديدة من الايرانيين ، وأن تسلكوا طريق السلام المشرف ، بدلاً من طريق الحرب ، لأن طريق الحرب لن يفضي إلا إلى هلاككم الأكيد .

وإننا عندما نؤكد لكم باسم شعب العراق العظيم وجيشه الباسل ، أنكم ستُدحرون ، كما اندحرتم في المرات السابقة ، فإنما نستند إلى حقيقتين أساسيتين هما أساس كل الحقائق الأخرى وهما كما يلي .

الحقيقة الأولى ، أن الأرجحية لصالحنا على مستوى مقارنات كل عناصر السوق العام مع مثيلاتها معكم . وإن قدرتنا أكبر وأكثر فعالية من قدرتكم على استخدام عناصر السوق العام استخداماً متفاعلاً لتوجيه نتائجه في تحقيق الأرجحية النهائية لصالحنا ، في صراع القوى والإرادات بين الطرفين ، حيث تضرب الفوضى أطنابها في بلدكم وفي مراكز القوى المتنافرة من مستوى القيادة إلى المستويات الأدنى . فالصراع قائم بين التسميات والمراكز الدينية وبين تسميات ومراكز السلطة وبين الحرس والجيش ، وبينكم وبين المعارضة الوطنية . وبغض النظر عن الاجتهادات في مقدار ونوع الأرجحية في التفوق ، عند مقارنة عناصر السوق مع بعضها في العراق وفي ايران ، فإن عناصر السوق العام لا تفعل فعلها المؤثر لتقلب الأمور على مستوى السوق العام لصالح هذا الطرف أو ذاك إلا إذا استخدمت استخداماً متفاعلاً مقتدراً باتجاه أهدافه الصحيحة ولا يكفي توفرها المجرد في ساحات الصراع .

وعلى هذا الأساس مثلاً فإن الكثرة العددية لشعبكم الذي يتميز بها على شعبنا تصبح عبئاً ثقيلاً عليكم ، عندما تدفعكم إلى الغرور وسوء الاستخدام . وهكذا كان أمرها في كل المعارك السابقة .

والآن كمثال آخر ، لقد أصبح هذا العدد الكبير من شعبكم عبئاً عليكم بعد أن استيقظ وعيه ، واختار القسم الأكبر منه طريق الامتناع عن مواصلة حربكم العدوانية وأصبح عبئاً عليكم بعد أن شحت مواردكم وتحطم اقتصادكم ، فأصبحتم غير قادرين على إعالته في هذه الظروف .

وعلى ضوء هذه الحقائق ونتيجتها النهائية ، وهي أن الأرجحية على مُستوى السوق كانت وستبقى لصالحنا ، بشواهد نتائج الصراع للسنوات الست من الحرب ، وأن أي نجاح عسكري جزئي هنا أو هناك ، حتى لو أدى إلى تقدم محدود في الأرض أو احتلال هذه القرية أو تلك المدينة الصغيرة الملاصقة للحدود ، لن يغير هذه الحقيقة ولن يقلبها إطلاقاً ، لأن الأرجحية إذا ما كانت على مستوى السوق العام لصالح العراق ، وهي كذلك ، لن تغيرها بعض النتائج التعبوية الصغيرة المعاكسة في هذا الميدان أو ذاك .

وإن ما يؤكد هذه الحقيقة التي أكدتها كل تجارب الصراع بين الأمم والشعوب والقوى ، هو أنكم ومنذ تموز/يوليه ١٩٨٢ قد أخرزتم السيطرة على بضعة كيلومترات من الأرض هنا أو هناك وقد تمكنتم في ظروف معروفة من أن تحتلوا مثلث الفاو ، لكن ماذا حصل ؟

إن الذي حصل هو أنه بمجرد أن استحضرنا العوامل التي لا بد من استحضارها مع التوقيت الصحيح مكننا الله من استرجاع القسم الأكبر من تلك الأراضي ، وذلك بعد معارك الفاو التي طبلتم لها وطبل لها معكم كل الأعداء الواهمين ، بل وتمكنا أن نلاحق وندمر ونأسر الألوف من قواتكم حتى في حوض مدينة مهران التي طبلتم لها في المعركة الأخيرة . وقد حصلنا على كل هذا بمعارك متوسطة الحجم وبتضحيات يسيرة جداً ، إذا ما قيست بأصغر المعارك العدوانية التي كنتم تخوضونها معنا بعد أن قضوا شهوراً في الاستعداد والتحضير لها . أقول إن أية معركة قادمة تخوضونها ، حتى ولو أدت إلى احتلال هذا الشبر من الأرض أو تلك القرية ، فلن تجعل شعاركم التوسعي الشرير في اعتبار هذه السنة سنة حسم يأخذ مكانه ومداه ، وعندها ستفشلون الفشل الذريع . فماذا ستقولون لشعوبكم ولجيشكم بعد أن تحل بكم الكارثة الجديدة ، وماذا ستقدمون عند ذلك من حلول ؟ إن العاقل يا حكام ايران هو من لا يستخدم كل قوته ، فيفقد قدرته على الاستزادة منها عند مواجهة الحالات والاحتمالات غير المحسوبة .

وها أنتم تحاولون مرة أخرى المقامرة بكل قوتكم . فهل فكرتم فيما ستكونون عليه من حال بعد تدمير وسحق ما تبقى من هذه القوة ؟ نترك الإجابة للمستقبل والتاريخ والمعارك القادمة . ولكن هل تساءلتم مع أنفسكم إذا كنتم قد هجمتم طيلة أربع سنوات مضت ، أي المدة المحصورة بين تموز/يوليه ١٩٨٢ وتموز/يوليه ١٩٨٦ ، بأكثر من اثنين وعشرين هجوماً كبيراً وحشدتم لها حشوداً وإمكانات تسليحية أكبر وأفضل مما هو متوفر لديكم الآن ، ولكنها فشلت كلها في تحقيق الحالة الحاسمة عسكرياً لصالحكم ، فكيف ولماذا تظنون أنه بإمكان حشد أقل وإمكانات تسليحية أقل أن تحقق لكم ما عجزتم عن تحقيقه طيلة ست سنوات من الحرب وبعد أكثر من اثنين وعشرين هجوماً كبيراً فاشلاً عبر الحدود ؟

والحقيقة الأساسية الثانية ، في أرجحيتنا عليكم ، على مستوى السوق العام ، هو أن شعبنا العظيم إنما يدافع عن أرضه ومقدساته وشرفه ومبادىء وشرف الأمة العربية في معركته الدفاعية الجريئة التي يتصدى بها لعدوانيتكم على أرضه ومقدساته ، وأنه يعرف أن لا بديل ولا طريق لصيانة هذه المقدسات مجتمعة ، بعد أن طرق ممثلوه كل السبل من أجل السلام ، إلا بالمقاومة الباسلة . ولذلك فإن أي فشل من جانبكم في تحقيق هذا الشعار وكل الشعارات العدوانية

الأخرى ، سيسحقكم ويرميكم خارج الزمن ومنبر السياسة ، فيما يتناخى الرجال يومياً عندنا لمنازلتكم المنازلة التي سينتصر فيها الحق على الباطل إن شاء الله ، وأنهم جميعاً يستحثون الخطى ، ويستوعبون دروس كل معركة صغيرة أو كبيرة لتحسين أدائهم والتحسب الصحيح لأية غفلة أو مخادعة . وإن العراقيات ، كلا من موقعها في المزرعة والبيت وميدان العمل الرسمي ، يحثن الخطى ويستجمعن كل عوامل الهداية والمسؤولية والوطنية ، ليأخذن دورهن التربوي والعملي ، في سد غيبة الرجال وفي نخوتهم لمنازلتكم حتى يأذن الله بنصره المبين النهائي وإنه آت لا ريب فيه . وإن كل واحدة منهن تقول لزوجها أو أخيها : لا قرّت أعين أمهات الجبناء ، صولوا عليهم فإنهم لخاسئون . وكل أم ستقول لابنها (يحرم عليك حليبي) إن جعلت العدوانيين يقطعون ثدي أمك ، وإنهم ليقطعون ثدي أمك ، إن لم تستبسل . وأنتم تعرفون يا حكام ايران أنه ليس فينا من يريد لثدي أمه أن يقطع ، وإنكم تعرفون أننا طراز خاص من الرجال . وحتى لو افترضنا جدلاً أننا أغمضنا عيوننا في يوم ما حتى تصلون حافة بغداد الشرقية ، لا سمح الله ، فإن فينا من عوامل الغيرة والشرف والشهامة والإيمان والنخوة ما يجعلنا قادرين على أن نردكم على أعقابكم خاسئين ملعونين خارج الحدود .

فتصوروا مقدار وهمكم وخيبتكم إذا ما علقتم الآمال على إمكانية تحقيق أهدافكم العدوانية لمجرد الاستيلاء على هذه القرية أو ذاك الشبر من الأرض أو تلك المدينة قرب الحدود .

إن أي شبر تحتلونه من أرض العراق سوف تنتزعه من عيونكم بعد أن ندوس أحلامكم الشريرة في وحل الهزيمة مهما امتد أمد الحرب . وإننا على ثقة مطلقة بأن الحرب يقترب زمنها لأننا على ثقة بأن العراقيين النشامى ، وخلفهم دعوات كل المسلمين والعرب الشرفاء ، سيُفشلون كل محاولاتكم الشريرة وسترتد عليكم سهامكم المسمومة ، ويتداعى وكر الشياطين الذي بنيتموه على أشلاء الايرانيين . إن مجرد فشلكم هو اندحار على مستوى السوق لكم وانتصار أكيد على مستوى السوق لنا ، لأن شعاركم ، هو شعار توسعي يستهدف أخذ العراق ، وبناء امبراطورية توسعية في الوقت الذي شعارنا هو المحافظة على سيادتنا ومقدساتنا واختياراتنا فحسب . ولكي لا تفوتنا فرصة الدعوة للسلام ، كما هو منهجنا في كل الأحوال ، نقول لكم إن الطريق الوحيد القادر على إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، بعد أن دفعتم بأنفسكم إلى التهلكة ، هو طريق السلام ، وليس هناك من طريق غيره . وإن طريق السلام إنما يتحقق بصورة مشرفة وفق ما يلي :

١ - الانسحاب الكامل والشامل وغير المشروط إلى الحدود المعترف بها دولياً .

٢ - تبادل شامل وكامل للأسرى .

٣ - توقيع اتفاقية سلام وعدم اعتداء بين البلدين .

٤ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام كل بلد لاختيارات البلد الآخر .

٥ - أن يكون كل من العراق وايران عنصراً إيجابياً بكل ما يحقق الاستقرار والأمن للمنطقة ، ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص .

صدام حسين
الثاني من آب/أغسطس ١٩٨٦

الوثيقة S/18259 *

رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ، لعلمكم ، بياناً صحفياً مؤرخاً في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ من لجنة تنسيق الإعلام والصحافة التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وأكون ممتناً لو عمم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صحفي مؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ من لجنة تنسيق الإعلام والصحافة التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

١ - عقد في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ برئاسة السيد سون سين اجتماع عادي للوزراء الثلاثة المسؤولين عن لجنة تنسيق الدفاع التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

٢ - وقد تبادل الوزراء وجهات النظر ، واتفقوا بالإجماع على طبيعة الحالة في الميدان العسكري للكفاح ضد العدو الفييتنامي خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من موسم الأمطار الثامن الحالي . ولاحظوا بارتياح ما حققته قوى المقاومة الثلاث التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية من تقدم في كافة الميادين .

٣ - وأسعد الوزراء أن إخوانهم الخمير من الجنود حراس الدفاع الذاتي والقائمين على الإدارة في القرى والكوميونات الذين جندهم العدو

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/499-S/18259 .

الفييتنامي بالقوة ، قد أظهروا بالعمل بغضهم للمعتدين الفييتناميين شأنهم في ذلك شأن شعب كمبوتشيا وذلك بما أبدوه من زيادة ونشاط في الانضمام والتأييد لحركات المقاومة الثلاث التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في الكفاح من أجل التحرير الوطني .

٤ - وقد سر الوزراء أيضاً لأن القوى الوطنية الثلاث التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية قد زادت من تعاونها وتبادل المساعدة بينها في كافة أنحاء البلاد خلال موسم الجفاف الثامن وفي بداية موسم الأمطار الحالي ، كما حدث فعلاً في عدد من ساحات المعارك في مقاطعات باتا مبانغ ، وبورسات ، وأودار ميان شاي ، وسييمريب ، وكومبونغ توم ، وكومبونغ تشام ، وغيرها .

٥ - كذلك تبادل الوزراء الآراء حول الخطط العسكرية للأشهر الباقية من موسم الأمطار الثامن الحالي . وشددوا بالذات على تعاونهم من أجل إحباط المناورات الفييتنامية الرامية إلى :

(أ) تجنيد جنود من الخمير ؛

(ب) جمع سكان كمبوتشيا وإرسالهم للموت على الحدود الغربية لكمبوتشيا طبقاً لخطتهم كاف - ٥ ؛

(ج) نهب أرز سكان كمبوتشيا لإطعام قواتهم ؛

(د) تقييد تنقلات السكان بشكل يضر بأنشطتهم المهنية والأعمال الزراعية خاصة ، تنفيذاً لهدفهم في القضاء على شعب كمبوتشيا فعلياً ؛

(هـ) جمع كافة أنواع الضرائب من السكان .

وأبدى الوزراء اقتناعهم بأن التعاون بين قوى المقاومة الثلاث التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في مجال أنشطة حرب العصابات في أنحاء البلد يعطل العدو الفييتنامي ويمنعه من حرية تنفيذ مخططاته السوداء المذكورة أعلاه .

٦ - واتفقت آراء الوزراء على أن بذل العناصر الثلاثة التي تؤلف الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية قصارى جهدها لتطوير وتعزيز التعاون في كافة المجالات بروح من المصالحة والوحدة الوطنية العظيمة حتى يتحرر وطننا الحبيب على أساس اقتراح السلم المكون من ثماني نقاط المقدم في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/17927 ، المرفق الثاني] .

٧ - ودار الاجتماع في جو من المودة والأخوة .

الوثيقة S/18260 *

رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرّفني ، بناءً على تعليمات من حكومتي ، أن أنقل إليكم ما يلي .

حاول الممثل الاسرائيلي في رسالته الموجهة إليكم بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ [S/18229] ، أن يستغل حادثاً فردياً أدانته بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية ليصرف أنظار المجتمع الدولي عن الأعمال الإرهابية التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني وضد سكان الأراضي العربية المحتلة في الجولان وفي جنوب لبنان . ولقد لفتت حكومة الجمهورية العربية السورية أنظار المجتمع الدولي مراراً إلى هذه الأعمال الإرهابية من خلال تصريحات المسؤولين السوريين ، وفي رسائل عديدة وجهت إليكم .

إن الجمهورية العربية السورية ، التي تواجه باستمرار الإرهاب الاسرائيلي ، لتؤكد مرة أخرى مساندتها للنضال الوطني التحرري ضد العدوان والاحتلال الأجنبي ، وتقف في خندق واحد مع حركات التحرر الوطنية في العالم في نضالها المشروع ضد الأنظمة العنصرية والاستيطانية المتمثلة بنظامي الاحتلال الاستيطاني في جنوب افريقيا وفلسطين ، وهي لهذا تميز دائماً بين هذا النضال الذي تعترف بمشروعيته قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، من جهة ، والإرهاب ، من جهة أخرى .

لقد أدانت الجمهورية العربية السورية بشدة حادث التفجير في مطار مدريد وغيره من الأعمال المماثلة في بيان أصدرته بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ جاء فيه :

" إن حادث التفجير في مطار مدريد وغيره من هذه الأعمال تشكّل إساءة كبرى للنضال القومي وللأمة العربية ، ولذلك فستبقى موضع إدانة من سورية ، إن الجمهورية العربية السورية دانت وتدين هذه الأعمال التي تخدم سياسة الإمبريالية والصهيونية " .

إن محاولة اسرائيل في الرسالة المشار إليها أعلاه لن تستطيع تضليل المجتمع الدولي والدول الأعضاء أو إخفاء حقيقة ممارسات اسرائيل الإرهابية ضد الشعب العربي منذ بداية حركة الاستيطان الصهيوني وحتى الآن .

أرجو أن تعمموا هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عبد المؤمن الأتاسي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/500-S/18260 .

الوثيقة S/18261

رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بنـاءً على تعليمات من حكـومتي ، وإلحـاقاً برسـائلنـا حول استمرار النظام الايراني بقصفه المتعمد والمبيت للأهداف المـدنية الصـرف وآخـرهـا الـوثيقـة S/18251 ، لي الشـرف بإعلامكم عن سلسلة أخرى من الجرائم الايرانية ضد السكان المدنيين .

وسـأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المـرفق

بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية رقم ٢٣١٠ في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦

عاودت الطغمة المشبوهة الحاكمة في ايران القيام بأعمالها الجبانة للتعبير عن حقـدهـا على شعبنـا العظيم وذلك بضرب الأحياء السكنية في مدينة البصرة الصـامدة الشجاعة . وأدى القصف المعادي إلى استشهاد طفلة وإصابة ستة وعشرين مواطناً مدنياً من بينهم عشرة أطفال أحدهم لا يتجاوز عمره الثمانية أشهر وإحداث أضرار في ست دور سكنية ومدرسة ابتدائية .

بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية رقم ٢٣١١ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٦

قصفت قوات العدو الغادر مدينة البصرة الباسلة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدى القصف المعـادي إلى استشهاد اثنين من المواطنين المدنيين وجرح خمسة آخرين وهدم ثلاث دور سكنية وحدوث أضرار في سيارة مدنية .

الوثيقة S/18263

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٧ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسائلنا السابقة حول استمرار النظام الايراني في قصفه للأهداف المدنية في العراق وآخـرهـا الـرسالة الواردة في الوثيقة S/18261 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن النظام الايراني قد قام بتاريخ ٦ آب/أغسطس بضرب مجمع سيروان السكني في قضاء حلبجة ، وأدى هذا القصف الوحشي الغادر إلى استشهاد ٧٤ مواطناً مدنياً ، بينهم ٢١ طفلاً ، وجرح ١٤٠ مواطناً جميعهم من المدنيين .

إن هذه الجـريمة النكراء ضد المدنيين العزل في منطقة سكنية صرف تعكس الـطبيعـة الـدمـوية والـوحشية لحكام ايران وتؤكد إصـرارهم على تحدّي قواعـد القـانـون الدولي وتجاهلهم لأبسط القواعد الإنسانية المتعارف عليها .

ولقـد كشف السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخـارجية ، في رسـالتـه [S/18243] عن نية النـظام الايراني لاستئناف ما يسمى " حرب المدن " وعلى نطاق واسع ، وقد أورد السيد الوزير في تلك الرسالة قائمة بالمناطق السكنية الصرف التي تعـرضت للقصف الايراني اعتبـاراً من ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ . وما الجـريمـة الأخـيرة النكراء إلا حلقة في سلسلة الجرائم الايرانية العديدة .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها ـ نص بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية رقم (٢٣١٥) الصادر في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ـ كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المـرفق

بيان رقم ٢٣١٥ صادر في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية

إن النظام الايراني قد تجاهل ويتجاهل كل القيم والأعراف الإنسانية ويصر في سلوكه على مجافاة قواعد القانون الدولي فيضرب عامداً متعمداً المناطق السكانية الصرف ليوقع الخسائر بأرواح السكان المدنيين وممتلكاتهم . وإن هذا النظام الذي طالما روج الأكاذيب والذي عجز عن تحقيق أهدافه الشريرة في سوح النزال ، قد أصبحت الجريمة بحق الإنسانية سمة يعرّف بها نفسه وسلوكه في المحيط الدولي .

فقد ارتكب حكّام ايران جريمة بشعة جديدة تنم عن الخسة حيث وجهوا يوم أمس نيران مدفعيتهم بعيدة المدى إلى مجمع سيروان السكني في (قضاء حلبجة) ، وقد أدّى القصف المعادي إلى استشهاد ٧٤ مواطناً مدنياً ، بينهم ٢١ طفلاً ، وجرح ١٤٠ مواطناً جميعهم من المدنيين أيضاً ، وتهديم عدد من الدور السكنية .

إننا في الوقت الذي نسأل الله فيه للشهداء الرحمة وللجرحى الشفاء ، نعلن لشعبنا العظيم وللرأي العام العربي والعالمي وللمنظمات الدولية ولشعوب ايران المنكوبة بحكامها ، نعلن ومن موقع القوة والاقتدار بالتفوّق الساحق على نظام الدجالين ، بأننا سنتعامل مع حكّام ايران وفي الوقت المناسب بما يحقق القصاص العادل والمشروع بهم على هذه الجريمة النكراء وبطريقة الردع الساحق التي توقف هذه العصابة عن غيها وترد إلى نحرها جريمتها البشعة وسلوكها المشين ، فذلكم هو واجبنا تجاه مواطنينا وأمنهم وذلكم هو حقنا المشروع في الدفاع ضد كل خرق غادر أثيم .

وبالله توفيقنا ومنه العون .

الوثيقة S/18264

رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٨ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا السابقة حول استمرار النظام الايراني في قصفه للأهداف المدنية وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18263 ، قامت الطائرات والمدفعية الايرانية صباح اليوم ، ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بقصف الأحياء السكنية في محافظة ديالي وميسان والبصرة مما أدّى إلى استشهاد ١١ مواطناً وجرح ٥٠ آخرين ، بينهم الأطفال والنساء ، وتدمير العديد من الدور السكنية والمباني المدنية .

إن هذه الجريمة تضاف إلى سلسلة جرائم حكام ايران بحق المدنيين العزل . وهي تمثل استمرار تجاهلهم للقيم الإنسانية والأعراف الدولية ، وتعكس حقد هذه الفئة على شعبنا وإخفاقها في تحقيق نواياها الشريرة في سوح النزال أمام العراقيين الأبطال .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة ومرفقها ـ بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية رقم ٢٣١٨ الصادر في ٨ آب/أغسطس ـ كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المـرفق

بيان رقم ٢٣١٨ صادر في ٨ آب/أغسطس عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية

في الساعة السادسة والدقيقة التاسعة والثلاثين من صباح اليوم ، قامت طائرة معادية باختراق حدودنا الدولية في محافظة ديالي مستهدفة المناطق السكنية في قصبتي السعدية والمقدادية . ونتج عن الحادث استشهاد ٦ من المواطنين المدنيين ، وإصابة ٣١ من المواطنين المدنيين بجروح ، وهدم ٣ دور سكنية ، وإحداث أضرار في ١١ سيارة مدنية .

وفي الساعة الثالثة والدقيقة السادسة عشرة من بعد ظهر اليوم ، قامت طائرتان معاديتان باختراق حدودنا الدولية في محافظة ميسان مستهدفة المناطق المدنية في مدينة العمارة . ونتج عن الحادث استشهاد ٥ من المواطنين المدنيين ، بينهم ٣ أطفال ، وإصابة ٤ آخرين ، وهدم ٤ دور سكنية ، وإحداث أضرار في ٦ دور سكنية أخرى ، وإحداث أضرار في مستشفى ومدرستين إحداهما ثانوية والأخرى ابتدائية ، وتدمير سيارتين مدنيتين .

كما قامت قوات هذه الفئة المجرمة بقصف مدينة البصرة . وأدى القصف المعادي إلى استشهاد اثنين من المواطنين المدنيين ، وإصابة ٥ آخرين من المدنيين بجروح ، وهدم اثنتين من الدور السكنية ، وإحداث أضرار في محل تجاري وسيارة مدنية .

إننا وقد برهنا بالفعل الجريء بالضربات الموجعة على قدرتنا على إلحاق العقاب الصارم بالمجرمين الآثمين ، فإننا نؤكد مرة أخرى بأن ما ينتظر حكام ايران على أفعالهم النكراء هذه سوف يكون أشد وطأة عليهم وأكثر إيلاماً مما مضى وسيلمس المشعوذون ذلك لمس اليد .

الوثيقة S/18265

رسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١١ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لكم بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية المرقم ٢٣١٩ والمتضمن تكرار قيام النظام الايراني بقصف الأحياء السكنية العراقية الصرف .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان رقم ٢٣١٩ صادر في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية

قصفت قوات الزمرة الباغية الأحياء السكنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أسفر القصف المعادي عن استشهاد ستة من المواطنين المدنيين ، بينهم أربعة أطفال ، وجرح ثمانية وثلاثين مواطناً جميعهم من المدنيين ، بينهم ثمانية أطفال ، وهدم ثلاث دور سكنية ، وحدوث حرائق في أربع دور أخرى ، وأضرار في ثماني عشرة داراً سكنية .

في الساعة السادسة والدقيقة السادسة والعشرين من صباح اليوم ، اخترقت حدودنا الدولية في القطاع الشمالي طائراتان معاديتان من نوع (أف ـ ٥) مستهدفة الأحياء السكنية في قضاء عقرة ، فتصدت لها وسائل دفاعنا الجوي وأجبرتها على الفرار .

إن العراق الذي التزم بعدم ضرب المناطق السكانية الصرف انسجاماً مع مبادئه وتوافقاً مع مكانته في المجتمع الدولي لقادر بما يمتلك من القوة الجبارة والوسيلة المناسبة على أن يمزق الصدور الممتلئة وحشية وغلاً حتى يفرض إرادة الحياة والسلام على المتاجرين بالموت والجريمة . وإن رجال العراق إن وعدوا فإنهم الموفون وعداً .

الوثيقة S/18266 *

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بالنيابة عن الاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، الذي تتولى المملكة المتحدة رئاسته حالياً ، أتشرف بأن أرفق طي هذه الرسالة نسخة من البيان الصادر عن الاثنتي عشرة دولة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ اللازم لتعميم البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ج . أ . طومسون
الممثل الدائم
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان بشأن ايران والعراق صادر عن الاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٦

يساور الاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء التزايد الذي حدث مؤخراً في عدد وخطورة الهجمات التي يشنها كل من ايران والعراق على أهداف في المناطق المدنية وتهديد كل من الجانبين بزيادة تصعيد هذه الهجمات . وتحث الاثنتا عشرة دولة كلاً من الحكومتين على التزام أقصى قدر ممكن من ضبط النفس واحترام التعهدات التي قدمتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٤ بوقف الهجمات المتعمدة على الأهداف المدنية ، كما طلب الأمين العام مؤخراً في بيانه الصادر في ٣ تموز/يوليه .

وتنتهز الاثنتا عشرة دولة هذه المناسبة لكي تناشد الجانبين مجدداً أن يحترما قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٥) ، وذلك على وجه الخصوص بوقف جميع العمليات الحربية في أقرب وقت ممكن ، وتحث الجانبين على التعاون مع الأمين العام في جهوده لإيجاد تسوية شاملة ودائمة يقبلها الجانبان .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1156-S/18266 .

الوثيقة S/18267

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا الخاصة بقيام النظام الايراني بضرب الأهداف المدنية في العراق وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18265 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن النظام الايراني قد قام مرة أخرى بقصف الأحياء السكنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدى القصف المعادي إلى استشهاد أحد المواطنين المدنيين وجرح أحد عشر مواطناً ، بينهم ثلاثة أطفال ، وهدم دار سكنية واحدة وإحداث أضرار في سبعة منازل سكنية وسيارتين .

كما قامت طائرة معادية في الساعة السادسة والدقيقة السادسة والعشرين من صباح يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ باختراق الحدود العراقية الدولية مستهدفة المناطق السكنية في مجمع بحلكة السكني في ناحية عين كاوة التابعة لمحافظة أربيل ، إلا أن مقاوماتنا الأرضية تصدت لها وأرغمتها على الفرار .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ اللازم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18268

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا السابقة والخاصة بقيام النظام الايراني بضرب الأهداف المدنية الصرف في العراق ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأنه في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والخمسين من بعد منتصف ليلة أمس بتوقيت بغداد ، وجه العدو الايراني أحد صواريخه إلى مدينة بغداد ، إلا أن الصاروخ سقط في منطقة غير مؤثرة والحمد لله .

كما قصفت قوات العدو هذا اليوم ، ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، الأحياء السكنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدى القصف إلى الخسائر التالية في مدينة البصرة : استشهاد ثلاثة أطفال ؛ وإصابة ثمانية عشر مواطناً مدنياً بجروح ، بينهم سبعة أطفال وخمس نساء ؛ وإحداث أضرار في سبعة منازل ومحل تجاري وسيارتين مدنيتين .

إن هذه الأعمال الإجرامية تفصح بالبيِّنة القاطعة عن أن حكام ايران لم يتورعوا في مخالفة قواعد القانون الدولي والمبادىء الأساسية للمجتمع الإنساني . ومرة أخرى نؤكد من موقع القوة والاقتدار بأننا نمتلك القوة التدميرية والوسيلة اللتين بوسعهما أن تحيلا أية منطقة في ايران إلى محض ركام . إن القوات المسلحة العراقية ستتخذ في الوقت المناسب كافة الإجراءات التي تكف الأذى عن مواطنيها المدنيين وتحفظ لهم حياتهم وأمنهم وممتلكاتهم .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18269 *

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل رفق هذه الرسالة لإطلاعكم وثيقة معنونة " اتحاد في الهند الصينية تحت سيطرة فييت نام : الهدف الاستراتيجي الحقيقي من غزو كمبوتشيا واحتلالها من قِبَل فييت نام " .

وسأكون شديد الامتنان إذا أمكن تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

اتحاد في الهند الصينية تحت سيطرة فييت نام : الهدف الاستراتيجي الحقيقي من غزو كمبوتشيا واحتلالها من قِبَل فييت نام

١ - إن قيام فييت نام بضم لاوس وغزو كمبوتشيا بمئات الألوف من الجنود الفييتناميين وتوطين ٧٠٠ ٠٠٠ مواطن فييتنامي ، حتى الآن ، في أراضي كمبوتشيا بهدف ابتلاعها هي بينات دامغة وكافية على استراتيجية فييت نام الرامية إلى إقامة اتحاد في الهند الصينية .

٢ - وفي الوقت ذاته ، ينبغي التشديد على أن ضم لاوس والاحتلال الحالي لكمبوتشيا ليسا بالحدثين العرضيين ، بل هما في الواقع نتيجتان لخطة استراتيجية وضعها وباشر تنفيذها منذ أكثر من نصف قرن الحزب الشيوعي لفييت نام الذي أسس في ٣ شباط/فبراير ١٩٣٠ بقيادة هو شي منه .

' ١ ' كان الحزب الشيوعي لفييت نام يسمى في ذلك الوقت " الحزب الشيوعي الهند صيني " . واسم الحزب وحده كافٍ للكشف بصورة لا غموض فيها عن استراتيجية فييت نام لإقامة اتحاد في الهند الصينية .

' ٢ ' وفي شباط/فبراير ١٩٥١ ، قام المؤتمر الثاني لذلك الحزب ، لأسباب تكتيكية ، بتغيير اسمه إلى " حزب عمال فييت نام " ، وقرر أيضاً إنشاء لجنة تكون مسؤولة عن لاوس ولجنة أخرى تكون مسؤولة عن كمبوتشيا . وقد جاء في المادة ١٢ من الفصل الثالث من بيان وبرنامج حزب عمال فييت نام الصادر في شباط/فبراير ١٩٥١ ما يلي : " إن شعب فييت نام على استعداد للدخول في تعاون طويل الأجل مع شعبي لاوس وكمبوديا ، بهدف تحقيق اتحاد مستقل حر قوي مزدهر من دول فييت نام ولاوس وكمبوديا " [أ] .

' ٣ ' وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥١ ، كتبت وكالة أنباء فييت نام تقول : " إن رابطة فييتمنه تخطط الآن لتوحيد الجبهات المتحدة الوطنية لفييت نام ولاوس وكمبوديا في جبهة متحدة وطنية للهند الصينية ، سيطلق عليها اسم رابطة الاستقلال الوطني للهند الصينية " [أ] .

' ٤ ' وبعد إذاعة ذلك البيان بأسابيع قليلة ، صرح هو شي منه ، في " المؤتمر الوطني للتوحيد " الذي دمج جبهة فييتمنه في جبهة ليين فييت ، بما يلي : " سوف نحقق قريباً اتحاد فييت نام ـ لاوس ـ كمبوديا العظيم " (" صوت فييت نام " ، ١٩ آذار/مارس ١٩٥١) [أ] . وهذه الكلمات تعكس منذ ذلك الحين وصية هو شي منه لأعضاء الحزب الشيوعي لفييت نام والشباب الفييتنامي لأجيال كثيرة .

' ٥ ' وقد تسبب القرار بتغيير اسم الحزب وإقامة لجنتين مسؤولتين عن لاوس وكمبوتشيا في قيام هواجس في أذهان العديد من الشيوعيين الفييتناميين ، لأنهم تخيلوا أن تغيير الاسم يعني ضمناً أن فييت نام تنوي التخلي عن نفوذها في لاوس وكمبوتشيا . ولطمأنة هؤلاء الشيوعيين وتوضيح أن تغيير الاسم لم يكن إلا حيلة تكتيكية مؤقتة ، أصدر حزب عمال فييت نام في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ توجيهاً " سرياً للغاية " يبلِّغ أعضاء الحزب بأن " الأحزاب الثورية الثلاثة لفييت نام وكمبوديا ولاوس سيعاد توحيدها بحيث تشكل حزباً واحداً في وقت لاحق عندما تسمح الظروف بتنفيذ ذلك " .

وبذلك فإن الهدف النهائي للقيادة الشيوعية الفييتنامية هو إقامة نظم حكم شيوعية في عموم فييت نام وفي لاوس وكمبوديا ، وبعد ذلك ستقوم من جديد بتكوين حزب شيوعي وحيد . وهذا الحزب الواحد سيحكم عندئذ البلدان الثلاثة . ولا يذكر التوجيه " السري للغاية " ، الذي وقع في يد الفيلق الفرنسي المسلح في فييت نام الشمالية في ربيع عام ١٩٥٢ ، أن الحزب الواحد سيكون تحت سيطرة الشيوعيين الفييتناميين كما كان الحزب الشيوعي الهند صيني ، ولكنه يوحي بقوة بذلك [ب] .

٣ - واتخذ المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي لفييت نام ، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، قراراً يشهد بوضوح على أطماع فييت نام الطويلة الأجل في كمبوتشيا ولاوس .

وقد سجل هذا القرار سياسة هانوي الطويلة الأجل تجاه كمبوتشيا ولاوس كما يلي : " لحفظ وتطوير العلاقة الخاصة بين الشعب الفييتنامي وشعبي لاوس وكمبوتشيا الشقيقين ، وتعزيز التضامن النضالي ، والثقة المتبادلة ، والتعاون الطويل الأجل والمساعدة المتبادلة في جميع الميادين ... وذلك كيما تقوم

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/513-S/18269 .

(أ) روبرت ف . تيرنر ، الشيوعية الفييتنامية ، أصولها وتطوراتها ، (مطبعة مؤسسة هوفر ، جامعة ستانفورد) .

(ب) ب . جي . هوني ، الشيوعية في فييت نام الشمالية ، (كمبردج ، مطبعة معهد ماستشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٦٣) .

هذه البلدان الثلاثة ، التي اتحدت معاً في النضال من أجل التحرر الوطني ، بالاتحاد معاً إلى الأبد " (ج) .

٤ - وتوجد كذلك وثائق عديدة صدرت حديثاً في السنوات الأخيرة تؤكد استراتيجية فييت نام لإقامة اتحاد في الهند الصينية . ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، كتب الجنرال لي دوك آنه ، القائد العام للقوات الفييتنامية المعتدية في كمبوتشيا ، مقالاً طويلاً بعنوان : " جيش فييت نام الشعبي وواجبه الدولي السامي في كمبوتشيا الصديقة " . وفي ذلك المقال ، الذي صدر في المجلة الشهرية لجيش فييت نام الشعبي تاب شي كوان دوي نهان دان (عدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤) ، كتب يقول : " إن الهند الصينية هي ساحة حرب واحدة . تلك هي وجهة النظر الاستراتيجية ، وهي درس أساسي وقانون يحكم وجود البلدان الشقيقة الثلاثة وتطورها " . وكذلك أعاد الجنرال لي دوك آنه إلى الأذهان القرار المتخذ في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي لفييت نام الذي نص على أن " العلاقة الخاصة بين فييت نام ولاوس وكمبوتشيا تتفق مع القانون الذي يحكم تطور الثورة في البلدان الثلاثة . ولها أهمية حيوية لمصير الأمم الثلاث " .

٥ - ومنذ وقت قريب ، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، صرح هنغ سامرين ، رئيس المجموعة العميلة التي أقامتها فييت نام في بنوم بنه ، بما يلي : " قبل ٣٥ عاماً بالضبط تم تنفيذ قرار المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الهند صيني المعقود في شباط/فبراير ١٩٥١ . وعقدت لجنة الحزب الشيوعي الهند صيني المسؤولة عن كمبوتشيا دورة وقررت تشكيل حزب في كمبوتشيا يدعى حزب الخمير الثوري الشعبي . واعتبرت هذه الدورة المؤتمر الأول . إننا نشعر بالاعتزاز على الدوام أن نذكّر بأن حزبنا نشأ من الحزب الشيوعي الهند صيني ، الذي كونه وصاغه الرئيس هو شي منه ، والذي خلف تقليداً جميلاً لأحزابنا الشقيقة الثلاثة : الحزب الثوري الشعبي لكمبوتشيا ، والحزب الشيوعي لفييت نام ، وحزب لاو الثوري الشعبي " (د) .

٦ - إن اللغة المستخدمة تبين بوضوح ديمومة استراتيجية هانوي الرامية إلى إقامة اتحاد في الهند الصينية تحت سيطرتها . فما من مقال ولا بيان رسمي أو غير رسمي إلا وذكر " الهند الصينية " أو " بلدان الهند الصينية الثلاثة " أو " كتلة الهند الصينية " أو " التضامن الهندي الصيني الأخوي " أو " علاقة فييت نام - كمبوتشيا - لاوس الخاصة " . وفضلاً عن ذلك ، تواصل فييت نام الكلام والتصرف نيابة عن " بلدان الهند الصينية الثلاثة " . وليست هذه التسميات إلا تعبيراً متستراً عن " الاتحاد الهند صيني " (هـ) .

٧ - إن البيّنات السالفة الذكر تبين بوضوح أن قيادة هانوي ، لمدة تزيد على نصف قرن ، دأبت على بذل قصارى جهدها لتحقيق الاستراتيجية التوسعية التي رسمها هو شي منه وهي إنشاء اتحاد في الهند الصينية ، الذي سيصبح فيما بعد فييت نام الكبرى . وليس تحقيق استراتيجية اتحاد الهند الصينية إلا خطوة نحو توسع آخر من قبل فييت نام في جنوب شرقي آسيا بالتعاون الوثيق مع الاستراتيجية التوسعية الزعامية السوفياتية في تلك المنطقة وفي العالم .

٨ - وقد ابتلع التوسعيون الفييتناميون لاوس بالفعل بواسطة ما يسمى " معاهدة صداقة وتعاون " أبرمت في تموز/يوليه ١٩٧٧ . وقد حاولوا جاهدين ابتلاع كمبوتشيا بالوسيلة ذاتها ، من خلال محاولات عدة للقيام بانقلاب ، واغتيالات للقادة الكمبوتشيين ، وعمليات تخريب ، وعمليات تقويض وزعزعة استقرار بل حتى بغزو عسكري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وقد فشلت جميعها . وكان غزو كمبوتشيا واحتلالها منذ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ هو آخر ما لجأ إليه التوسعيون الفييتناميون لتحقيق استراتيجية إقامة اتحاد في الهند الصينية ، لأن كمبوتشيا هي العقبة الوحيدة التي تقف في طريق تحقيق حلمهم . وهذا يبين بوضوح أن السبب الأساسي لحرب العدوان الفييتنامية في كمبوتشيا هو استراتيجية فييت نام الرامية إلى ابتلاع كمبوتشيا ضد إرادة دولة وشعب كمبوتشيا المصممين على الدفاع عن استقلالها وحريتها وسيادتها وهويتها الوطنية . وتلك الإرادة هي العقبة الرئيسية التي تقف في طريق تحقيق الاستراتيجية الفييتنامية الرامية إلى إقامة اتحاد في الهند الصينية . وهذا يفسر أيضاً السبب الذي يجعل التوسعيين الفييتناميين يواصلون بعناد تنفيذ استراتيجيتهم مهما تكن التكاليف ، على الرغم من التفاقم المتزايد لحالة الجمود والمصاعب التي يواجهونها في جميع الميادين في كمبوتشيا وفي بلدهم ، وعزلتهم في الساحة الدولية .

(ج) دار النشر للغات الأجنبية ، هانوي - ١٩٧٧ (الصفحة ٢٤٨) .

(د) نشر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ من قبل SPK ، وكالة الصحافة التابعة لنظام حكم بنوم بنه الذي نصبته فييت نام .

(هـ) مصطلح " الهند الصينية " يشير ، من الناحية الجغرافية ، إلى جميع البلدان الواقعة بين الهند والصين ، وهي : بورما ولاوس وفييت نام وكمبوتشيا وتايلند وماليزيا وسنغافورة . وقد كتب تشارلس روبكوين (في " التطور الاقتصادي للهند الصينية الفرنسية " - لندن ، ١٩٤٤ - الصفحة ٩) يقول : " ليست الهند الصينية الفرنسية إلا جزءًا من الكتلة الجغرافية المسماة بالهند الصينية ، وهي تسمية حسنة الاختيار ويبدو أنها استخدمت لأول مرة في فرنسا من قبل مالت - برون في بداية القرن الماضي " . وبعد انتهاء الحكم الفرنسي في فييت نام وكمبوتشيا ولاوس ، انتهت الهند الصينية الفرنسية من الوجود . ولكن فييت نام مازالت تستخدم مصطلح " بلدان الهند الصينية " لتشير إلى فييت نام وكمبوتشيا ولاوس لأنه يتفق مع هدفها الاستراتيجي .

الوثيقة S/18270

رسالة مؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم بأن ادعاءات العراق بأن ايران قد قصفت سيروان [انظر S/18263] هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة . وفضلاً عن ذلك فإن سيروان إقليم يتحدث سكانه اللغة الكردية ، ويشكلون أقوى

معارضة لنظام الرئيس صدام . ومن المرجح أن الطغمة الحاكمة في بغداد قد قصفت المنطقة لإخماد صوت المعارضة واتهمت جمهورية ايران الإسلامية بصفاقة بمهاجمة أولئك المدنيين الأبرياء . وينبغي ألا تغيب عن الأذهان قضية خطف وقتل ٣٠٠ طفل عراقي في منطقة السليمانية التي لاتزال موضع نزاع قائم بين السفارة العراقية في واشنطن ووزارة خارجية الولايات المتحدة . إن " باب الرسائل الموجهة إلى المحرر " في عدد " ذا نيويورك تايمز " الصادر في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، يعطينا دليلاً قاطعاً آخر على الأفعال الإجرامية التي ارتكبها النظام العراقي ضد سكان العراق الذين يتكلمون اللغة الكردية .

وإن فريق خبراء الأمم المتحدة التابع لكم موجود في بغداد فقط للتحقق من الوقائع كلما ادّعى حكام بغداد وقوع قصف ايراني ، وإذا كانت السلطات العراقية تدّعي صحة مزاعمها فإنه يتعين عليها أن تبادر فوراً إلى دعوة فريق الأمم المتحدة في بغداد إلى زيارة الموقع وإعداد تقرير للهيئة الدولية . بيد أنه نظراً لأن قصف سيروان قد يكون جريمة وحشية اقترفها حكام بغداد ضد مواطنين عراقيين أبرياء ، فإنه من الملحّ جداً أن يبادر الفريق التابع لكم إلى زيارة الموقع الذي تعرّض للقصف لكشف حقيقة الموقف أمام الهيئة الدولية . وبطبيعة الحال ، بوسعكم أيضاً أن تؤكدوا للسلطات العراقية أن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ستمنح تصريح الأمان كلما لزم .

وأكون في غاية الامتنان لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18271

رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا السابقة حول قيام ايران بضرب الأهداف المدنية في العراق ، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18268 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قد قصفت الأحياء السكنية الصرف في مدينة البصرة بالمدفعية البعيدة المدى . وقد أدى القصف المعادي إلى استشهاد اثنين من المواطنين المدنيين وجرح أحد عشر مواطناً مدنياً وإحداث أضرار في خمس دور سكنية ومحلين تجاريين . وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الأربعين من بعد ظهر اليوم ، اخترقت حدودنا الدولية طائرتان ايرانيتان معاديتان استهدفتا المناطق السكنية في محافظة السليمانية فتصدى لها رجال مقاوماتنا الأرضية الشجعان وأجبروهما على الفرار .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18273

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أنقل لكم نص رسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية المؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بشأن استمرار النظام الايراني بتوجيه ضرباته ضد الأهداف المدنية الصرف بهدف التمهيد لعدوان جديد ضد العراق .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

لي الشرف أن أبلغكم بأن النظام الايراني قد أطلق في الساعات الأولى من صباح ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، صاروخ أرض ـ أرض على مدينة بغداد مستهدفاً المناطق السكنية فيها تحت ذريعة الهجوم على المنشآت الاقتصادية لمصفى الدورة في بغداد .

لقد سبق أن أوضحنا لكم في الرسالة المؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ [*S/17904*] ، توفر المؤشرات القوية على تهيؤ النظام الايراني لبدء حرب مدن يريد من خلالها خلط الأوراق لتشويش الرأي العام العالمي وتوفير الغطاء لشن عدوان جديد على العراق . وقد ثبتت تلك المؤشرات على صعيد الواقع العملي وتم إبلاغكم بتطورات الموقف برسالتي المؤرختين في ٢٩ حزيران/يونيه و ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ [انظر S/18188 و S/18243] وبالرسائل العديدة التي وجهها لكم ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة [S/18251 و S/18257 و S/18261 و S/18263 و S/18264 و S/18265 و S/18267 و S/18268 و S/18271] .

كما سبق وأوضحنا مراراً فإن ادعاءات النظام الايراني بأن العراق يضرب المراكز السكانية المدنية الصرف هي ادعاءات عارية من الصحة ولا أساس لها من الواقع مطلقاً .

إن العراق لا يهاجم المناطق السكانية الصرف في ايران ، وإنما يوجه ضرباته إلى منشآت عسكرية واقتصادية ، وهي أهداف يسمح استهدافها في حالات النزاع المسلح من أجل تقليص الإمكانيات العسكرية للعدو لمواصلة الحرب .

أما النظام الايراني فإنه في الوقت الذي يخرق فيه ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تكرس منهج التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتحرم مواصلة الحرب ، لا يتردد في تأكيد ومضاعفة ذلك الخرق بالهجمات المتعمدة على المناطق السكانية متذرعاً بالأباطيل المكشوفة بكونها هجمات على أهداف اقتصادية وعسكرية رداً بالمثل . وإن من أبرز الأدلة على هذه الحقيقة نوع الأسلحة التي يستخدمها النظام الايراني في هذه الهجمات والتي تؤكد الحقائق بأنها من النوع الذي لا يسمح بالتمييز بين طبيعة الأهداف .

ومن الأمثلة الصارخة التي تؤكد ضرب النظام الايراني لمناطق سكانية صرف هي الجريمة التي ارتكبها بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، والتي ذهب ضحيتها ٧٤ من المدنيين ، بينهم ٢١ طفلاً ، وجرح ١٤٠ مدنياً . تلك الجريمة التي شاهد آثارها البشعة ممثلو الوكالات التابعة للأمم المتحدة وممثلو الهيئة الدبلوماسية في العراق .

إن العراق ، إذ يلفت انتباهكم ، ومن خلالكم المجتمع الدولي ، إلى هذه الحقائق ، لا يسعه إلّا أن يكرر وبشدة تحذيراته السابقة من أن استهداف ضرب النظام الايراني للمراكز السكانية المدنية الصرف في العراق سوف لن يمر بدون العقاب المناسب بعد أن بات واضحاً بما لا يقبل الشك أن النظام الايراني يتحمل المسؤولية الكاملة عن ضرب الأهداف السكانية المدنية الصرف بهدف التمهيد لعدوان جديد ما انفكت الأوساط الرسمية الايرانية عن التهديد به خلال الأسابيع الأخيرة ، فضلاً عن تحمله للمسؤولية الكاملة عن الحرب وكل ما ينشأ عنها من خسائر . كما أن العراق سوف لن يتساهل في موقفه بغياب إدانتكم للجرائم الايرانية المتكررة بحق السكان المدنيين والإجراءات الدولية المناسبة لوضع حد لها وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن النزاع التي تنسجم تماماً مع أحكام الميثاق والقانون الدولي وتعامل الدول المتمدنة .

(توقيع) طارق عزيز
وزير خارجية العراق

الوثيقة S/18274

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسائلنا السابقة حول استمرار ايران بقصفها للأهداف المدنية في العراق ، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18271 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قامت هذا اليوم بضرب الأحياء السكنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى ، حيث أدى هذا القصف إلى استشهاد ستة من المواطنين المدنيين وإصابة ستة عشر آخرين بجروح وإحداث أضرار في سبع دور سكنية ومدرستين وأربع سيارات مدنية .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18275

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أنقل لكم تصريح الناطق العسكري العراقي الصادر هذا اليوم ، ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بشأن إسقاط طائرتين ايرانيتين من طراز إف ـ ٥ اخترقتا الحدود الدولية في القاطع الشمالي من العراق في محاولة لضرب الأحياء السكنية في محافظة السليمانية ، إلا أن الدفاعات الجوية العراقية تمكنت من إحباط هذه المحاولة الجبانة وأسقطت كلتا الطائرتين في الأراضي العراقية .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة والتصريح العسكري كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18280 *

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل رفق هذه الرسالة ، للعلم ، بياناً للمتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، مؤرخاً في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ وفيه يندد بسياسة التجويع التي يمارسها المعتدون الفييتناميون والنداء الذي وجهوه للحصول على معونات دولية لإطعام جيش احتلالهم في كمبوتشيا .

وسأكون ممتناً غاية الامتنان ، إذا أمكن تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ عن المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

في هذه السنة ، استخدم المعتدون الفييتناميون ، مرة أخرى ، عميلهم الذي نصّبوه في بنوم بنه لمناشدة المجتمع الدولي الحصول على معونة غذائية . الأمر الذي يفعلونه كل عام .

وهم يطلبون هذه المعونة الإنسانية لإمداد قواتهم المحتلة كي تواصل حرب الإبادة والعدوان التي تشنها في كمبوتشيا ، ولتستمر في تقتيل الشعب الكمبوتشي تنفيذاً لسياستها التوسعية لابتلاع كمبوتشيا وضمها إلى أراضي فييت نام .

إن المعونة الغوثية الإنسانية التي يرسلها المجتمع الدولي إلى بنوم بنه لم تصل قط إلى الشعب الكمبوتشي الضحية ، الذي يشهد مجاعة خطيرة .

لقد استخدم المعتدون الفييتناميون وشركاؤهم ، المرة تلو المرة ، أجهزة دعايتهم من وسائط إعلام ، وكتب وأفلام ، للزعم خداعاً بأن الشعب الكمبوتشي ينعم في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم المؤقتة بظروف معيشية أفضل بل وينعم " بنهضة رائعة " .

على أن المعتدين الفييتناميين ما انفكوا يعلنون كل عام أن كمبوتشيا تواجه نقصاً في الأرز نظراً لأسباب مختلفة . ولم تتردد سلطات هانوي وشركاؤها قط في تلفيق المناورات الخادعة كتدابير ملائمة لخدمة أغراضهم السياسية حسبما تقتضيه الأحوال . فهم حينما يريدون إضفاء الشرعية على احتلالهم لكمبوتشيا ، ينتجون المقالات الصحفية ، والكتب والأفلام ، التي تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي كي يصدق أن ظروف معيشة الشعب في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم المؤقتة آخذة في التحسُّن . وعندما يحتاجون إلى معونة غذائية لإمداد قواتهم المسلحة العاجزة عن التقدم في ميادين المعارك في كمبوتشيا ، يعلنون أن شعب كمبوتشيا يواجه نقصاً حاداً في الأرز ، وما إلى ذلك .

إن السبب الحقيقي لنقص الغذاء الخطير الذي يواجهه شعب كمبوتشيا ليس هو الكوارث الطبيعية ، من قحط ، أو فيضان ، كما يزعم المعتدون الفييتناميون زيفاً . وإنما هو في الواقع سياسة إبادة الأجناس التي يتبعها المعتدون الفييتناميون بجعل الشعب الكمبوتشي يتضور جوعاً ، وتقتيل هذا الشعب بغية اجتلاب مواطنين فييتناميين ليحلوا محله على أرض كمبوتشيا .

وهم يستخدمون وسائل عديدة لقتل شعب كمبوتشيا . فهم ينهبون حقول الأرز ، وينقبون الدور ليسلبوا حتى الحفنات القليلة من الأرز التي استطاع السكان بشق النفس إنتاجها ، كما أنهم يصادرون الأرز ويجبونه منهم .

وهم ، علاوة على ذلك ، يمنعون السكان من القيام بأعمالهم الزراعية بإجبارهم على العيش في قرى صغيرة محاطة بالأسوار ، والخنادق والألغام . وبالإضافة إلى ذلك يجمعون مئات الآلاف من الناس ويرسلونهم إلى الجبهات في غرب كمبوتشيا لخدمة حربهم العدوانية التي يشنونها . وهم يرغمون السكان على إزالة أشجار الغابات ، وبناء الطرق ، ونقل الإمدادات ، وبث الألغام ، وإقامة الأسوار ، وحفر الخنادق بطول الحدود الغربية لكمبوتشيا ، ويحولون بين الشعب الكمبوتشي وبين أن يتوفر له الوقت الكافي للقيام بأعمال الزراعة . ونتيجة لهذا فتكت الألغام والملاريا والأمراض الأخرى بالمئات من أبناء الشعب الكمبوتشي . أما من نجا فقد أصابه البلاء والضرر الشديدان ، ولم يعد قادراً على زراعة ما يقيم أوده من الأرز .

هذه هي الأسباب الحقيقية للمجاعة التي تنزل بالشعب الكمبوتشي كل عام .

وبناءً عليه ، فإن المعونة الغوثية الإنسانية التي تناشد سلطات هانوي المجتمع الدولي منحها إياها ليس المقصود بها الشعب الكمبوتشي المحتاج ، بل القوات المسلحة الفييتنامية في كمبوتشيا كي تديم احتلالها للبلد بهدف ابتلاع كمبوتشيا وضمها إلى أراضي فييت نام .

وإن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية لتناشد جدياً جميع الحكومات والشعوب السخية في العالم كله ، التي تشغلها محنة الشعب الكمبوتشي ، أن تدين بشدة سياسة الإبادة التي ينتهجها المعتدون الفييتناميون ، وأن تطالب فييت نام بسحب قواتها من كمبوتشيا دون شرط وبلا إبطاء تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بكمبوتشيا . كما تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تأييده

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18280-A/41/520 .

لاقتراح السلام ذي النقاط الثمانية الذي تقدمت به الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية من أجل تحقيق تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا [S/17927، المرفق الثاني] .

ولن يتسنى إزالة السبب الأساسي لمشكلة كمبوتشيا ولمعاناة الشعب الكمبوتشي إلّا حينما تقوم هانوي بسحب قوات العدوان من كمبوتشيا تماماً .

الوثيقة S/18281 *

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ موجهة إليكم من السيد رشاد تشاغلار ، نائب ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كوركماز هاكتانير
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد رشاد تشاغلار

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ موجهة إليكم من السيد كنعان أتاكول ، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

الملحق

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد كنعان أتاكول

يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ والموجهة إليكم من " القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة " للإدارة القبرصية اليونانية لدى الأمم المتحدة ، والتي عممت بوصفها الوثيقة S/18224 ، والتي أرفق بها قرار اتخذه البرلمان الأوروبي للاتحادات الأوروبية في ستراسبورغ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ . ويتعلق ذلك القرار أساساً بالزيارة التي قام بها مؤخراً السيد تورغوت أوزال ، رئيس الوزراء التركي لقبرص الشمالية ، والقرار الذي اتخذته حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بإغلاق حدودها البرية مع قبرص الجنوبية بصفة مؤقتة ، نتيجة لإجراء مماثل اتخذه الجانب القبرصي اليوناني قبل ذلك بزعم الاحتجاج على زيارة رئيس الوزراء التركي .

وأود أن أؤكد في البداية أن هذا القرار ، فيما يتعلق بالموضوعات السالفة الذكر ، يخص الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها ، وهي السلطة الشرعية الوحيدة في هذا الجزء من الجزيرة . وقد جاءت زيارة السيد أوزال لقبرص الشمالية استجابة لدعوة موجهة من حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وهذه ممارسة عادية بين جميع الدول التي تعترف كل منها بالأخرى وتحتفظ معها بعلاقات دبلوماسية .

وفضلاً عن ذلك ، فإننا لا نستطيع أن نرى كيف يمكن أن تؤدي زيارة من هذا القبيل إلى " تصعيد التوتر " أو " تعقيد مشكلة قبرص " ، كما يدعي القرار ، حيث إن الغرض المعلن لزيارة السيد أوزال لقبرص الشمالية والمسار الفعلي لها يدعمان التوصل إلى تسوية سلمية عادلة للنزاع في قبرص على الرغم من كل ما يقوم به الجانب القبرصي اليوناني من استفزازات ومحاولات لتشويه حقيقة هذه الزيارة أمام العالم الخارجي وإظهارها بأنها عمل يثير التوتر في الجزيرة . وقد قام الجانب القبرصي اليوناني ، في محاولة يائسة لعرض هذه الصورة الزائفة ، بتنظيم مظاهرات عامة عند إحدى نقاط العبور الرئيسية بين الشمال والجنوب ، ومنع عمداً عبور أي شخص لنقطة التفتيش هذه ، بما في ذلك الصحفيون الأجانب ، وذلك بهدف الحيلولة دون تغطية زيارة رئيس الوزراء التركي .

وكان القرار الذي اتخذته حكومتنا بعد ذلك بإغلاق حدودنا البرية بصفة مؤقتة ، عملاً دفاعياً رداً على هذا الاستفزاز المتعمد الذي قام به الجانب القبرصي اليوناني . وأرادت حكومتنا بذلك أن تبين للعالم ، مرة أخرى ، أنه ليس للقبارصة اليونانيين أي سلطة أو ولاية على قبرص الشمالية ، وأنه يوجد في قبرص سلطتان منفصلتان ، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب . ووصف هذه الخطوة الدفاعية بأنها عمل استفزازي ، والسكوت في نفس الوقت على الاستفزازات القبرصية اليونانية التي هي السبب المباشر في هذا الإجراء والتي تستهدف افتعال التوتر في الجزيرة ، هو الخلط بين البريء والمذنب ، وهو بمثابة مساعدة أولئك الذين لديهم مصلحة ثابتة في إدامة مشكلة قبرص لا في حلّها .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1157–S/18281 .

وأود في هذا الصدد ، أن أؤكد أن الإدارة القبرصية اليونانية هي التي لا ترغب في حل مشكلة قبرص ، لأن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي قد رفض كلية كلا الوثيقتين اللتين قدمتموهما (وهما الوثيقتان المؤرختان في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦) ، واللتين أعدّتا بعد مشاورات طويلة ومكثفة مع كلا الجانبين . ومن جهة أخرى ، قبل الجانب القبرصي التركي كلتا الوثيقتين مبدياً بذلك حسن نواياه وموقفه البنّاء فيما يتعلق بإيجاد حل سلمي عادل ودائم لمسألة قبرص . وفضلاً عن ذلك ، فقد أعلن الجانب القبرصي التركي صراحة أنه مازال مستعداً للتوقيع على مشروع الاتفاق الإطاري الحالي الذي أعددتموه [S/18102/Add.1 ، المرفق الثاني] بشرط أن يقبله أيضاً الجانب القبرصي اليوناني كما هو .

وقد أكد السيد تورغوت أوزال ، رئيس الوزراء ، خلال الزيارة التي قام بها مؤخراً للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، تقديره لهذا الموقف البنّاء الذي اتخذه الجانب القبرصي التركي ، وأكد من جديد استمرار تأييد تركيا للجهود السلمية الرامية إلى إيجاد حل لمسألة قبرص . وهذا هو الجانب الأساسي لزيارة السيد أوزال لقبرص الشمالية فيما يتعلق بمسألة قبرص .

ومن جهة أخرى ، فإن موقف وسلوك الجانب القبرصي اليوناني يرمي إلى إخفاء موقفه الجائر والمتصلب عن طريق تضليل الرأي العام العالمي . ولست في حاجة إلى أن أؤكد أن أي إجراء قد يؤوّله الجانب القبرصي اليوناني على أنه موافقة على سياسته العنيدة ، كاتخاذه لقرارات غير بنّاءة من جانب واحد ، فإن ذلك ، فضلاً عن كونه يمثل تدخلاً لا داعي له في بعثة المساعي الحميدة التي تقومون بها ، يزيد من عناد الجانب القبرصي اليوناني ولا يساعد الجهود التي تبذلونها من أجل إيجاد حل سلمي في قبرص .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/18282

رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أنغولا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لابد لي من أن أوجّه اهتمامكم واهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى أعمال العدوان التي ارتكبتها مؤخراً القوات العنصرية لجنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

والواقع أنه منذ ١٠ آب/أغسطس ، شنت قوات جنوب افريقيا هجمات على مدينة كويتو كوانافالي الواقعة في ولاية كواندو كوبانغو الجنوبية . وشن الغزاة هجماتهم بقوات تتكون من ثلاث كتائب ، واستخدموا عربات مدرّعة من طراز AML-90 . وفي ١٠ آب/أغسطس ، تمكنت قوات أنغولا الوطنية من وقف زحف قوات جنوب افريقيا ، وأرغمتها على اتخاذ موقف دفاعي .

وفي ١١ آب/أغسطس ، شنت قوات جنوب افريقيا هجوماً جديداً على كويتو كوانافالي واستخدمت قوات تقدّر بثلاث كتائب ، بالإضافة إلى " كتيبة بافالو " الثالثة والعشرين السيِّئة السمعة ، تدعمها بطاريات مدفعية من طراز " كنترون " عيار ١٥٥ ملليمتراً و ١٠٦,٦ ملليمترات ، وعربات مدرّعة من طراز AML-90 . وقتلت قوات أنغولا الوطنية ٤٠ من رجال العدو ، وأسرت ٤ جنود ، ودمرت عربة مدرعة من طراز AML-90 .

وإننا نأسف لمقتل مناضلَيْن من قوات أنغولا الوطنية ، ومقتل ٢٣ شخصاً وإصابة ١٨ من السكان المدنيين بجراح . وفي ١٢ آب/أغسطس ، هاجم العدو من جديد المواقع الأنغولية بثلاث كتائب مدعّمة بقطع مدفعية من طراز G-5 وخمس عربات مدرّعة من طراز AML-90 . وقتلت قوات أنغولا الوطنية ٤٥ جندياً من جنود العدو وأسرت واحداً منهم ودمّرت ست عربات للعدو .

وفي ١٣ آب/أغسطس ، استأنفت قوات جنوب افريقيا قصف قوات أنغولا الوطنية بالمدافع وقاومت الأخيرة عدوان العدو بشدة .

إن حكومتي تندد من جديد بهذه الأعمال العدوانية الرامية إلى زعزعة الاستقرار التي يواصل النظام العنصري ارتكابها ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، مسبباً بذلك الموت للمدنيين العزَّل . وإننا على يقين من أن المجتمع الدولي سيدين هذا الانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول والمبادىء المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة .

وأرجو منكم أن تتفضلوا بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) توكو دياكينغا سيراو
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأنغولا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18283

رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أنقل إليكم نص تصريح ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية العراقية صدر هذا اليوم رداً على نداء الأمين العام الصادر بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ صادر عن ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية العراقية

إن العراق يرحب ، كما فعل دائماً ، بأية جهود يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إيقاف الحرب والتوصل إلى حل سلمي عادل ومشرف في ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وعلى أساس المبادىء الخمسة التي أعلنها السيد الرئيس القائد صدام حسين في ٢ آب/أغسطس الجاري [انظر S/18258 ، المرفق] .

وأكد الناطق بأن النظام الايراني هو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن ضرب الأهداف السكانية الصرف خلافاً للأعراف الإنسانية والقانون الدولي . كما أن النظام الايراني بإصراره على مواصلة الحرب والعدوان ضد العراق ، واستمراره في إطلاق التهديدات ضد أمن وسلامة دول الخليج العربي ، يتحمل كل المسؤولية عما تعانيه المنطقة بأسرها وما يتهددها من أخطار ، وهذا ما تؤكده بلدان المنطقة نفسها والمجتمع الدولي كله .

لذلك فإن الجهود الدولية ، ومنها جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، يجب أن تنصب على إجبار هذا النظام الشاذ على الكف عن الحرب والعدوان واللجوء إلى السلام واحترام مبادىء القانون الدولي في التعامل مع الآخرين .

كما أكد الناطق بأن العراق الذي قبل بولاية الأمم المتحدة والقانون الدولي على النزاع بينه وبين ايران ، والذي تجاوب طيلة ست سنوات مع جهود الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية من أجل تحقيق السلام العادل والمشرِّف ، مضطر لأن يستخدم كل الوسائل المشروعة لضرب آلة العدوان الايرانية مادامت أجزاء من أرض العراق الوطنية محتلة ، ومادام النظام الايراني يُصرُّ على مواصلة الحرب وتهديد أمن العراق وسلامته .

الوثيقة S/18284

رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم ، بأن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، ترحب بندائكم الصادر في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وبأنها أحجمت ، بناءً على ذلك ، عن شن أي هجوم ثأري ضد الأهداف الاقتصادية والصناعية في العراق منذ عيد الأضحى .

وقد ذكر وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية ، في رسالته المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ [انظر S/18240] والموجهة إليكم ، ما يلي :

" تحملت جمهورية ايران الإسلامية ، التي أظهرت منتهى الجلد وضبط النفس منذ بداية عدوان النظام العراقي ، كما تعلمون جيداً ، الجرائم الشائنة للنظام العراقي وجهدت أن تتمسك بقواعد القانون الإنساني الدولي وأن تصون سلامتها بكل دقة .... .

" وتثبت تجربة السنوات القليلة الماضية ، وكذلك معلوماتنا العسكرية ، أن العراق قد قرر ، بهذا الاتجاه الجديد ، الاستمرار في ارتكاب فظائعه ضد المدنيين والإمعان فيها . إن تدخلكم

الفوري باتخاذ موقف واضح وحاسم ضد النظام العراقي مطلوب على وجه السرعة في هذه المرحلة . ولئن استمرت جمهورية ايران الإسلامية في التقيد بالتزامها بتعهد ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الخاص بوقف الهجمات ، وفي ضبط النفس ، فلن تتحمل من جانب واحد ، أكثر من ذلك ، الخسائر في الأرواح التي تسببها الهجمات العراقية " .

ولم تضطر جمهورية ايران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير ثأرية ضد أهداف اقتصادية وصناعية في العراق إلا بعد أن فشل كل ما أعلنته السلطات الايرانية ، بما في ذلك تلك الرسالة السالفة الذكر ، في منع استمرار الهجمات العراقية ضد المناطق المدنية الصرف . والأدهى ، أن النظام العراقي قام عن عمد بمذبحة للمدنيين الأبرياء لم يميز فيها بين أحد وذلك تحت ستار الهجوم على أهداف مشروعة . وليست جريمة القتل الجماعي للسكان المدنيين في عرق باستخدام أسلحة مضادة للأفراد أطلقت من طائرة عراقية تحلق على ارتفاعات منخفضة جداً سوى مثال واحد لهذه الفظائع .

وجمهورية ايران الإسلامية ، التي لم تقع فريسة حرب عدوانية فرضت عليها فحسب بل وقعت أيضاً ضحية انتهاكات متكررة لكل قاعدة متواضع عليها في القانون الإنساني الدولي ، ظلت دائماً على استعداد للتعاون تعاوناً كاملاً في أي محاولة لوقف الانتهاكات العراقية للقانون الدولي . وفيما يتعلق بندائكم الذي وجهتموه في الآونة الأخيرة ، فإن جمهورية ايران الإسلامية على استعداد لوقف هجماتها الانتقامية مقابل وقف الهجمات العراقية الموجّهة ضد المدنيين .

وسأكون ممتناً للغاية لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18285

رسالة مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسائلنا السابقة حول استمرار النظام الايراني في ضرب الأهداف المدنية في العراق ، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18274 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قد استمرت طيلة الأيام الأربعة الماضية ، التي صادفت احتفال العالم الإسلامي بعيد الأضحى المبارك ، في ضرب الأهداف المدنية في العراق وكما هو مبين في المرفق . وبهذا ندحض بشدة مزاعم ممثل ايران الدائم الواردة في الوثيقة S/18284 ، والتي يدعي فيها بأن القوات الايرانية قد أحجمت عن ضرب الأهداف المدنية في العراق خلال الفترة المذكورة أعلاه .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، تعرضت الأحياء السكنية في البصرة إلى قصف ايراني بالمدفعية بعيدة المدى وأدى القصف إلى إحداث أضرار في سبع دور سكنية وأربع سيارات مدنية .

بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ، تعرضت المناطق السكنية في كل من البصرة وأبو الخصيب والعزيز إلى قصف مدفعي ايراني بعيد المدى نجم عنه إصابة ستة مدنيين وإلحاق أضرار باثني عشر مسكناً وستة دكاكين وأربع سيارات مدنية في البصرة .

بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ، تعرضت مدينة البصرة وميناء البصرة ومدينة العزيز إلى قصف مدفعي نجم عنه استشهاد اثنين من المواطنين المدنيين وجرح أربعة مدنيين آخرين . كما تسبب القصف في تدمير دارين وثلاث سيارات مدنية ، إضافة إلى تعرض قصبة الشيب إلى القصف المعادي .

بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ، تعرضت المناطق السكنية في كل من البصرة وقلعة صالح إلى قصف ايراني بالمدفعية بعيدة المدى مما أدى إلى جرح اثني عشر مدنياً وتدمير ثلاثة منازل وإلحاق أضرار بأربعة منازل أخرى وحرق منزل آخر وجرح طفلين .

الوثيقة S/18286 *

رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ [S/18255] ، أتشرف بأن أبلغكم بحادثة خطيرة وقعت في ١٣ آب/أغسطس قام فيها الجانب الأفغاني بانتهاك أراضي باكستان . ففي ذلك التاريخ ، فيما بين الساعة ٠٦/٣٠ والساعة ١٠/١٥ (بتوقيت باكستان الرسمي) ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٧٩ طلقة من نيران المدفعية على منطقة شالمان في محافظة خيبر . وأسفر إطلاق النار هذا عن مصرع شخص مدني وإصابة شخصين مدنيين واثنين من اللاجئين الأفغان بجراح . كما دُمرت عربة مدنية صغيرة .

وقد استُدعي القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد يوم ١٣ آب/أغسطس ، وقُدم إليه احتجاج شديد اللهجة بسبب هذا الاعتداء غير المسبوق بأي استفزاز .

وأرجو منكم اتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/524-S/18286 .

الوثيقة S/18287

رسالة مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد رياض منصور ، نائب المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

وسأكون ممتناً للغاية لو تكرمتم باتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد جاسم شكر
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية

أوعز إليَّ السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أن أوجه انتباهكم بصورة عاجلة إلى ما يلي .

للمرة الثانية خلال يومين وللمرة الرابعة خلال شهر واحد ، هاجم سلاح الطيران الاسرائيلي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . فقد قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية يوم الأحد الماضي بقصف مخيمي عين الحلوة والميّة ميّة للّاجئين . كما قصف يوم الاثنين الماضي مخيم بعلبك في وادي البقاع والمناطق المحيطة به . وأسفر ذلك عن قتل وإصابة كثير من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين بجراح . وكان من بين الضحايا أطفال . كما وقعت أضرار مادية جسيمة .

وترجو منظمة التحرير الفلسطينية منكم بذل مساعيكم الحميدة عن طريق استخدام كافة الوسائل المتاحة لكم لوضع حد لهذه الهجمات وضمان سلامة مخيمات لاجئينا الفلسطينيين وأمنها .

الوثيقة S/18289 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الصادر عن وكالة تاس في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ بشأن ارتكاب جنوب افريقيا عملاً عدوانياً ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

وسأكون ممتناً للغاية لو عملتم على تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ . بيلونوغوف
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان لوكالة تاس في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦

وجه وزير دفاع جمهورية أنغولا الشعبية الأنظار إلى عمل عدواني جديد ارتكبته العصبة العسكرية النزعة في جنوب افريقيا ضد هذا البلد الافريقي المستقل .

ففي ليلة ٩/١٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، تعرضت وحدات من جيش التحرير الوطني لأنغولا موزعة في قطاع كويتو كوانافالي لهجوم من جانب عدد كبير من قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، ومجموعة من العصابات العميلة مدعمة بالدبابات والعربات المدرعة لنقل الجنود وقطع من المدفعية تابعة لفصائل من قوات جنوب افريقيا المسلحة . وقد تم صد هذا الهجوم .

والملفت للنظر ليس هو وقوع هذا العدوان الجديد من جانب عصابات العنصريين في قلب إقليم أنغولا فحسب (وقع العدوان هذه المرة على بعد حوالي ٣٠٠ كيلومتر من الحدود بين أنغولا وناميبيا) بل أيضاً اختيار توقيت العدوان في عشية انعقاد المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المقرر عقده في أواخر شهر آب/أغسطس في عاصمة جمهورية زمبابوي . وبهذا الاعتداء الإجرامي ، يقصد العنصريون بلا شك إلى زيادة تصعيد حدة التوتر في الجنوب الافريقي في وقت افتتاح المؤتمر وإرهاب البلدان الافريقية وغيرها من البلدان المشتركة فيه .

وفي الاتحاد السوفياتي ، استقبلت أنباء هذا العدوان من جانب جنوب افريقيا ضد دولة صديقة ، جمهورية أنغولا الشعبية ، بشعور من السخط الشديد . ولا شك أن الأغلبية العظمى من بلدان العالم سوف تدينه . وكان الأجدر بنظام بريتوريا ومن يحمونه أن يدركوا منذ زمن طويل إلى أين يؤدي بهم لعبهم بالنار . ولن تدع الشعوب المحبة للسلم نفسها فريسة للإرهاب ، ولابد للعنصريين إن آجلاً أو عاجلاً أن يدفعوا ثمن جرائمهم الدموية .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/526-S/18289 .

الوثيقة S/18290 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأرجنتين

[الأصل : بالاسبانية]
[٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيطكم علماً بغارات الإزعاج الجديدة التي قامت بها طائرات عسكرية تابعة للمملكة المتحدة ضد سفن صيد أرجنتينية في مياه خاضعة لسلطة الأرجنتين ، خارج ما يسمى " منطقة الحماية " التي تحاول حكومة المملكة المتحدة إنشاءها تعسفياً من جانب واحد وتعترض عليها حكومتي .

والأحداث المشار إليها هي الأحداث التالية :

١ - في الساعة ١٢/٢٠ بالتوقيت المحلي ، يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وعند خط عرض ٥٢ درجة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/529-S/18290 .

و ٣٠ دقيقة جنوباً وخط طول ٦٣ درجة و ٢٨ دقيقة غرباً ، حلّقت طائرة تابعة للسلاح الجوي البريطاني تحمل العلامات " Air Force N.R 225 " على ارتفاع ٢٠ متراً فوق السفينة روكو مارو ، وهي سفينة معمل ترفع علم الأرجنتين . وكانت الطائرة متجهة من ناحية الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ؛

٢ - وفي الساعة ١١/٤٥ بالتوقيت المحلي ، يوم ١٥ آب/أغسطس ، عند خط عرض ٥٢ درجة و ٢٩ دقيقة جنوباً وخط طول ٦٣ درجة و ٢٠ دقيقة غرباً ، حلّقت طائرة من طراز " هركيوليز سي - ١٣٠ " تابعة للسلاح الجوي البريطاني خمس مرات فوق السفينة نوسوس التي ترفع علم الأرجنتين .

ومرة أخرى ، ترفض حكومة الأرجنتين بقوة هذه الأعمال التي تمنع سفن الصيد الأرجنتينية من القيام بأنشطة مشروعة وسلمية .

وأرجو أن تعمم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن ، وأن تُعرض على اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(توقيع) مارسيلو إ . ر . ديلبيتش
الممثل الدائم للأرجنتين
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18291 *

رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل رفق هذا ، لعلمكم ، بلاغاً صحفياً مؤرخاً في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، صدر عن مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وسأغدو ممتناً غاية الامتنان إذا أمكن تعميم نص هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صحفي مؤرخ في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ صادر عن مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

١ - في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وفي منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، عقد اجتماع لمجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، رئيس جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، واشترك فيه السيد خيو سامفان ، نائب رئيس جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية والمسؤول عن الشؤون الخارجية ، والسيد إم شوديت ، ممثل السيد سون سان ، رئيس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، ووزراء آخرون في الحكومة . وجرى الاجتماع في جو يتسم بالدفء والود وروح التضامن والوحدة .

٢ - واستعرض مجلس الوزراء وناقش الحالة العامة لكفاحنا ، ولاحظ مع الارتياح الشديد ما أحرزه كفاحنا في أثناء موسم الجفاف الثامن وخلال موسم الأمطار الحالي من تقدم ممتاز ، وتطرق إلى بعض النقاط الخاصة على النحو التالي :

أولاً ، تحرز قوات المقاومة الوطنية تقدماً مستمراً وتتمكن من شن هجمات ضد المعتدين الفييتناميين والتوغل إلى مسافات عميقة داخل البلد ، خاصة في منطقة البحيرات العظمى في تونلي ساب وحول بنوم بنه .

ثانياً ، يمكننا دائماً القيام بعمليات حول بنوم بنه وحول المدن والمراكز الرئيسية في بلدنا ، أي باتامبانغ ، ومونغ ، وبورسات ، وكمبونغ ثوم ، وسيامريب ، وكمبونغ سبيو .

ثالثاً ، تزيد القوات الوطنية الثلاث التابعة لحكومتنا الائتلافية من تعاونها ومساعدتها المتبادلة في القتال ضد المعتدين الفييتناميين في سائر أنحاء البلد ، أي في باتامبانغ ، وبورسات ، وأودار مين تشي ، وسيامريب ، وكمبونغ ثوم ، وكمبونغ تشام .

رابعاً ، إن سكان كمبوتشيا ، وجنود الخُمير ، وأعضاء لجان إدارة الكوميونات الذين يجندهم المعتدون الفييتناميون بالقوة ، يشاركون بمزيد من النشاط في الكفاح من أجل التحرر الوطني عن طريق التعاون الوثيق المتزايد مع قواتنا المسلحة الثلاثية الوطنية ويساهمون بذلك إسهاماً كبيراً في التطوير الدائم لقوات المقاومة الوطنية .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/533-S/18291 .

٣ - وكان مجلس الوزراء مصمماً على مواصلة تطوير هذه الحالة المواتية، ولاسيما زيادة تطوير التعاون فيما بين القوات الثلاثية التابعة لحكومتنا الائتلافية وقوات اتحادنا الوطني العظيم داخل البلد وخارجه، بهدف متابعة كفاحنا حتى تقبل فييت نام التفاوض مع حكومتنا الائتلافية الثلاثية وسحب جميع قواتها العدوانية من كمبوتشيا.

٤ - وناشد مجلس الوزراء الزعماء الفييتناميين أن يعيدوا النظر في موقفهم فيما يتعلق باقتراح السلم ذي النقاط الثماني المقدم من حكومتنا الائتلافية [S/17927، المرفق الثاني]. وينبغي للزعماء الفييتناميين أن يدركوا أن الصعوبات التي لا مخرج منها والتي يواجهونها في فييت نام ناشئة عن الحرب العدوانية التي يشنونها في كمبوتشيا. وطالما يرفضون الحل السياسي للمشكلة الكمبوتشية بسحب جميع قواتهم العدوانية من كمبوتشيا، فلن يتمكنوا من التغلب على هذه الصعوبات. بل إن تلك الصعوبات ستزداد سوءًا في ميادين القتال في كمبوتشيا، وفي فييت نام ذاتها التي ستزداد عزلتها في الساحة الدولية.

٥ - ويود مجلس الوزراء أن يؤكد من جديد امتنانه العميق للبلدان الصديقة وللعالم أجمع لتأييده كفاح شعب كمبوتشيا، ولاسيما اقتراح السلم ذي النقاط الثماني. ويود المجلس أن يناشد تلك البلدان أن تواصل تأييد اقتراح السلم هذا. وستكون هذه وسيلة لإقناع فييت نام بقبول التفاوض مع حكومتنا الائتلافية الثلاثية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا بغية إعادة السلم والأمن في كمبوتشيا إلى نصابهما وضمان السلم والأمن والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا، ومنطقة آسيا - المحيط الهادىء.

٦ - ويود مجلس الوزراء أن يهنىء مواطنينا داخل البلد وخارجه الذين أعربوا بالإجماع تقريباً عن تأييدهم لاقتراح السلم ذي النقاط الثماني المقدم من الحكومة الائتلافية. وبعد أن وقّع كبار ممثلي الأحزاب الثلاثة لحكومتنا الائتلافية على الاقتراح، وأعلنه رسمياً الأمير نورودوم سيهانوك للعالم أجمع، الذي أعرب بدوره عن تأييده للاقتراح، أصبح اقتراح السلم هذا ميثاقنا الوطني بالنسبة للحاضر والمستقبل بعد انسحاب الفييتناميين من كمبوتشيا. ونحن مصممون على أن نبذل قصارى جهدنا لتحويل هذا الميثاق الوطني إلى قوة حقيقية داخل البلد وخارجه، بغية الانطلاق إلى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا وفق الأماني الأثيرة لشعبنا ودولتنا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي تحرر من أي تدخل خارجي. وهذه قرارات تطلب إلى فييت نام أن تسحب جميع قوات احتلالها من كمبوتشيا وأن تحترم حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير. ولن ندخر وسعاً كي تظل كمبوتشيا بلداً مستقلاً موحداً مسالماً محايداً وغير منحاز على أساس من الوحدة الوطنية العظيمة والمصالحة الوطنية بين جميع الكمبوتشيين برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك.

٧ - وفي الختام، يود مجلس الوزراء أن يقدم تهانيه الرسمية لجميع الكوادر والمحاربين الذين يبذلون أقصى ما في وسعهم للتغلب على جميع أنواع المصاعب في قتالهم الباسل ضد المعتدين الفييتناميين، ومن أجل تحقيق انتصارات متوالية. ويود مجلس الوزراء أن يبعث أيضاً بأحر تهانيه إلى شعبنا وجنود الخمير والإداريين الذين جندهم المعتدون الفييتناميون بالقوة، والذين تعاونوا بروح وطنية عالية مع القوات المسلحة الوطنية التابعة للحكومة الائتلافية في القتال ضد المعتدين الفييتناميين. ويود مجلس الوزراء أن يحثهم على مواصلة القيام بذلك بنشاط أكبر.

الوثيقة S/18292

رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسائلنا الأخيرة حول استمرار النظام الايراني في ضرب الأهداف المدنية في العراق، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18285 والتي أوضحنا فيها تفصيلياً استمرار العدو الايراني بضرب الأهداف المدنية في العراق خلال أيام العيد المبارك الأربعة الماضية، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قد واصلت ضربها للأهداف المدنية في العراق خلال الأيام الثلاثة الماضية التي أعقبت عيد الأضحى المبارك وكما هو مبين في المرفق.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أسامة بدر الدين محمود
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦، تعرضت الأحياء السكنية في مدينة البصرة وأبو الخصيب وقرية الطويلة لقصف مدفعي ايراني بالمدفعية بعيدة المدى، نجم عنه استشهاد ثلاثة مدنيين وجرح مدني آخر وتدمير أربعة منازل سكنية في مدينة البصرة.

بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس، تعرضت المناطق السكنية في محافظة البصرة إلى قصف ايراني آثم بالمدفعية بعيدة المدى، وأدى القصف إلى استشهاد اثنين من المدنيين وجرح ثمانية وعشرين مدنياً، بينهم أربعة أطفال، وهدم دارين سكنيتين وإحداث أضرار في مدرسة ابتدائية وثلاث سيارات خاصة.

بتاريخ ٢١ آب/أغسطس، تعرضت قريتي الطويلة وخورمال في شمال العراق لقصف بالمدفعية بعيدة المدى.

الوثيقة S/18293 *

رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طي هذا ، للعلم ، بياناً مؤرخاً في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ صدر عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فيما يتعلق بخطاب السيد ميخائيل غورباتشوف الذي ألقاه في فلاديفوستك والمتصل بمشكلة كمبوتشيا .

وسأغدو ممتناً غاية الامتنان لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ونص البيان بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ صادر عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

لم يجد الرأي العام العالمي أي جديد في الخطاب الذي ألقاه الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في فلاديفوستك مؤخراً (٢٠) ، ولاسيما فيما يتصل بمشكلة كمبوتشيا ذات الأهمية البالغة للسلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادىء ، والتي تمثل مصدر قلق خطير لغالبية بلدان المنطقة .

ومع هذا تبذل أجهزة الدعاية السوفياتية جهوداً كبيرة لخداع الرأي العام العالمي وحمله على الاعتقاد بأن هذا الخطاب يمثل تغيراً في السياسة السوفياتية تجاه تلك المنطقة وتجاه مشكلة كمبوتشيا أيضاً . كما أن جهاز الدعاية الفييتنامي يلفق وينشر العديد من الشائعات محاولاً بذلك بث البلبلة داخل المجتمع العالمي ، وينشر التشكك بغية إضعاف الدعم الدولي للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الكمبوتشي تحت زعامة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وباسم الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، تشجب وزارة خارجية الحكومة الائتلافية وتدين بكل قوة المناورة الخبيثة المذكورة أعلاه . وفي الواقع ، يتابع ميخائيل غورباتشوف في ذلك الخطاب السياسة التي عفا عليها الزمن والمتمثلة في دعم حرب العدوان الفييتنامية واحتلالها كمبوتشيا لصالح الاستراتيجية التوسعية السوفياتية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء . وقد تمادى ميخائيل غورباتشوف إلى حد اتهام الأمم المتحدة والبلدان التي أدانت الحرب الفييتنامية العدوانية في كمبوتشيا وطلبت من سلطات هانوي سحب جميع قواتها من كمبوتشيا بأنها تدخلت فيما أُطلق عليه الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

وتود وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أن تؤكد على ما يلي :

١ - إن اضطرار ميخائيل غورباتشوف إلى التكلم عن مشكلة كمبوتشيا وإعرابه خداعاً عن رغبته في تحسين العلاقات مع مختلف البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادىء لا يمكن تفسيرهما على أنهما تغيُّر في السياسة السوفياتية . لقد اضطر إلى التكلم عن مشكلة كمبوتشيا لأنه لم يعد في الإمكان التستر على ورطة المعتدين الفييتناميين في كمبوتشيا .

٢ - يثبت خطاب غورباتشوف أن الاتحاد السوفياتي قد اضطر إلى العمل علناً من أجل إنقاذ سلطات هانوي من عزلتها الشديدة الناجمة عن حرب العدوان التي تخوضها في كمبوتشيا .

٣ - وغورباتشوف مُكره إلى الإعراب زيفاً عن رغبته في تحسين العلاقات مع شتى البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادىء لأن السياسة السوفياتية المتبعة لدعم حرب العدوان والاحتلال ضد كمبوتشيا قد فضحت الاستراتيجية السوفياتية التوسعية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء وزادت من عزلة الاتحاد السوفياتي في المنطقة .

ولا يمكن أبداً لجهاز الدعاية السوفياتي أن يتغابى عن هذه الحقيقة ، على الرغم مما يبذله من جهود جبارة . فطالما استمر الاتحاد السوفياتي في دعمه للحرب العدوانية الفييتنامية ضد كمبوتشيا فلن يصدق أحد أنه تخلى عن استراتيجيته التوسعية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء .

وباسم الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تنتهز وزارة الخارجية في هذه الحكومة هذه الفرصة لكي تؤكد رسمياً من جديد للمجتمع العالمي ما يلي :

١ - إن مشكلة كمبوتشيا تنبع من العدوان الفييتنامي ، ومن ثم فإن هذه المشكلة لا يمكن حلُّها بالوسائل السياسية إلاّ عندما تجرى مفاوضات بين الطرفين المتحاربين ، وهما جمهورية فييت نام الاشتراكية وحكومة الائتلاف الثلاثي في كمبوتشيا الديمقراطية .

٢ - إن اقتراح السلم ذا النقاط الثماني الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية [S/17927 ، المرفق الثاني] على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة يشكل أساساً معقولاً للغاية لإيجاد حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا يكون في صالح كل الأطراف المعنية ، وذلك لإعادة السلم إلى كمبوتشيا وفييت نام فضلاً عن منطقة آسيا والمحيط الهادىء ، ولتهيئة مناخ موات لتحقيق المصالحة الوطنية بين الكمبوتشيين جميعاً . إن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية مصممان على بذل كل الجهود لمحاولة إيجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا على

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/539-S/18293 .

أساس هذا الاقتراح ذي النقاط الثماني ، كي تتحول كمبوتشيا إلى بلد مستقل متحد محايد غير منحاز في إطار الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية الكبرى بين جميع مواطني كمبوتشيا دون وجود أي قوات عسكرية أجنبية على أرضه .

٣ - لن تتحقق المصالحة الوطنية الحقيقية بين جميع مواطني كمبوتشيا إلاّ عندما يكف الاتحاد السوفياتي عن دعمه للحرب العدوانية الفييتنامية ضد كمبوتشيا وتسحب فييت نام كل قواتها من كمبوتشيا . ومادامت القوات الفييتنامية مستمرة في غزو كمبوتشيا واحتلالها واستخدام حفنة من الأفراد كأداة لإخفاء الحرب العدوانية ضد كمبوتشيا فلن يتسنى أبداً تحقيق المصالحة الوطنية بين الوطنيين الكمبوتشيين وأداة المعتدي الفييتنامي .

وختاماً ، تؤكد وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية من جديد ، نيابة عن هذه الحكومة وعن الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، شكرها العميق لكل البلدان الصديقة على ما قدمته من مساندة للكفاح العادل الذي يخوضه شعب كمبوتشيا ، ولاسيما لمساهمتها في إيجاد تسوية سياسية للمشكلة على أساس الاقتراح ذي النقاط الثماني . وسوف تذكر الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وشعبها هذه المساندة القيِّمة إلى الأبد .

الوثيقة S/18294 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ [*S/18286*] ، أتشرف بإبلاغكم بوقوع حادث انتهاك خطير لأراضي باكستان من الجانب الأفغاني في ٢١ آب/أغسطس . ففي ذلك اليوم ، في الساعة ١٢/١٥ (بتوقيت باكستان) ، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية ٥٠ طلقة مدفعية سقطت في قرية شيخ بابا على بعد ميلين إلى الجنوب من نوا باس في منطقة موهماند . ونتيجة لإطلاق النار هذا ، قتل وطني باكستاني وأصيب آخر .

وتم استدعاء القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد في ٢٤ آب/أغسطس ، ووجه إليه احتجاج شديد اللهجة على هذا الهجوم الذي لا مبرر له .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أنيس الدين أحمد
الممثل الدائم بالنيابة لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/540-S/18294 .

الوثيقة S/18296 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طيه ، للعلم ، البيان الصادر عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والمؤرخ في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ بشأن مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في حركة بلدان عدم الانحياز .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/544-S/18296 .

المرفق

بيان مؤرخ في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ صادر عن وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

تدرك الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز أن كمبوتشيا الديمقراطية كانت عضواً كامل العضوية في الحركة ، ولكنها منعت من الاشتراك في الحركة منذ سنة ١٩٧٩ بسبب القرار التعسفي لرئيس المؤتمر السادس لرؤساء الدول أو الحكومات ، المعقود في هافانا . وكان هذا القرار انتهاكاً للمبدأين الأساسيين لحركة عدم الانحياز .

والمبدأ الأول هو قاعدة توافق الآراء . ولايزال المرء يذكر أن الكثير من رؤساء الدول أو الحكومات والوفود المشتركة في مؤتمر القمة السادس قد عارضوا هذا القرار . وفي ختام المؤتمر ، أصدر عشرون وفداً من وفود الدول الأعضاء رسالة مشتركة يحتجون فيها على هذا القرار ، وفيما بعد تخلّت إحدى الدول الأعضاء عن عضويتها في حركة عدم الانحياز . ويبين ذلك كله بوضوح أن قرار رئيس مؤتمر قمة هافانا السادس جاء انتهاكاً لقاعدة توافق الآراء .

أما المبدأ الثاني فيتصل بالمهام المقدسة ذاتها لحركة عدم الانحياز ، وهي الدفاع عن مبادىء باندونغ العشرة المتعلقة بالتعايش السلمي ومناهضة أعمال العدوان وتدخل الدول ضد بعضها البعض .

ويقوم المعتدون الفييتناميون وحلفاؤهم في الوقت الراهن بمناورات تستهدف الحيلولة دون إثارة القضية الكمبوتشية في مؤتمر القمة الثامن الذي سيعقد في هراري في بداية أيلول/سبتمبر من هذا العام . وقد ادعوا على نحو مضلل أنهم " لن يسعوا إلى استعادة مقعد كمبوتشيا لصالح الإدارة الفييتنامية العميلة في بنوم بنه " . كما رفعوا الشعار القائل بأن " المشكلة الكمبوتشية لا ينبغي أن تعالج في مؤتمر القمة الثامن " ، بحجة " تجنب انقسام الحركة وتسميم الجو " . وهم يسعون عن طريق هذا الشعار المضلل إلى ممارسة الضغط على غالبية الدول الأعضاء بتوجيه الاتهام مسبقاً إلى أولئك الذين سيدافعون عن مبادىء حركة عدم الانحياز بأنهم يسعون إلى فصم عرى التضامن . وهو مخطط آخر شرير يسعى عن طريق صيغة " المقعد الخالي " إلى دفع الحركة إلى الموافقة التلقائية على العدوان الفييتنامي في كمبوتشيا وطرد دولة عضو من الحركة لأنها بالتحديد كانت ضحية ذلك العدوان .

إن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية على يقين من أن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ستواصل معارضتها للمحاولة التي تقوم بها مجموعة صغيرة من البلدان للانحراف بالحركة لخدمة أعمالها العدوانية ومصالح الكتلة التي تنتمي إليها .

إن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية يؤمنان إيماناً راسخاً بأن مؤتمر القمة الثامن ، الذي سيحتفل أيضاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس الحركة ، سيواصل تعزيز مبادىء عدم الانحياز وسيعكس موقف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في تحقيق العدل للشعب الكمبوتشي الذي كان ضحية للعدوان الفييتنامي والذي يتعين عليه أن يتحمل تضحيات لا حد لها في كفاحه من أجل استعادة استقلاله الوطني وسيادته . كما أن التضحيات التي يقدمها حالياً الشعب الكمبوتشي تسهم في الدفاع عن المبادىء المقدسة لحركة عدم الانحياز .

وتدرك غالبية الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أيضاً أن الحكومة الائتلافية لم تألُ جهداً في السعي عن طريق كل الإمكانيات لإيجاد حل سياسي للمشكلة الكمبوتشية ، بالرغم من أن الشعب الكمبوتشي كان ضحية حرب عدوانية فييتنامية تسببت في معاناة مفجعة ودمار لم يسبق لهما مثيل . ولقد أعلن الأمير نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، باسم الحكومة الائتلافية ، في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وبنفس هذه الروح ، اقتراح السلم ذا النقاط الثماني [S/17927 ، المرفق الثاني] . ونأمل بشدة في أن تساعد حركة عدم الانحياز في تحقيق حل سياسي للمشكلة الكمبوتشية على أساس هذا الاقتراح . والحركة ، بقيامها بذلك ، ستعزز دورها في الدفاع عن مبادئها المقدسة .

ويود شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية في هذه المناسبة أن يجددا امتنانهما العميق للغالبية الساحقة من الدول الأعضاء التي أيدت الكفاح العادل للشعب الكمبوتشي داخل حركة عدم الانحياز وفي المحافل الدولية الأخرى ، انطلاقاً من تمسكها الثابت بمبادىء الحركة .

الوثيقة S/18297 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طيه ، للعلم ، البيان المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ الصادر عن المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بخصوص المسرحية الفييتنامية المبتذلة المسماة " اجتماع وزراء خارجية بلدان الهند الصينية " .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والبيان المرفق بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/545-S/18297 .

المرفق

بيان مؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ صادر عن المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

قامت سلطات هانوي مؤخراً بتقديم مناورة مبتذلة تسمى " اجتماع وزراء خارجية بلدان الهند الصينية " ، تجاهلها المجتمع الدولي العالمي منذ زمن طويل لأنه يدرك جيداً أن هذه المسرحية أعدتها تماماً فييت نام في حين لا يفعل الآخرون شيئاً سوى ترديد ما تقوله فييت نام .

وهذه المسرحية البالية تماماً تبين بوضوح أن فييت نام مرتبكة حالياً في المناورات الدبلوماسية ، ولا يمكنها أن تقدم شيئاً جديداً سوى نفس النغمة القديمة للاتحاد الفيدرالي الفييتنامي في الهند الصينية . وهي بذلك تساعد الرأي العام العالمي على زيادة تبين المناورة الفييتنامية المهترئة . ويرى المجتمع العالمي بوضوح أن هذه المناورة لا تزيد عن كونها ضجة بخصوص ما أعلنه غورباتشوف في محاولة لإشاعة الانشقاق في صفوف القوى الوطنية الثلاث بزعامة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وبقيادة الأمير نورودوم سيهانوك كرئيس لكمبوتشيا الديمقراطية ، ولإضعاف التأييد الدولي للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الكمبوتشي ولتخليص فييت نام من ورطتها في كمبوتشيا ليتسنى إدامة احتلالها العسكري لكمبوتشيا .

وفيما يتعلق بإعلان فييت نام عن انسحاب قواتها المعتدية من كمبوتشيا بحلول عام ١٩٩٠ ، فإن المجتمع العالمي يدرك تماماً أيضاً مغزى هذا الإعلان . وفييت نام ، بقيامها بذلك ، لا تستهدف سوى تضليل المجتمع الدولي الذي شجب وأدان بصورة متزايدة عدوانها على كمبوتشيا ، ورفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة طوال السنوات السبع الماضية والتي تطالب سلطات هانوي بأن تسحب دون قيد أو شرط جميع قواتها من كمبوتشيا ، وأن تحترم حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، وأن تتخلى عن رفضها العنيد لحل مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السياسية على أساس اقتراح السلم ذي النقاط الثماني الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية [S/17927 ، المرفق الثاني] . وفي حين تعلن فييت نام عن سحبها بعض قواتها من كمبوتشيا ، فإنها ترسل في الواقع تعزيزات جديدة متلاحقة للتعويض عن الخسائر بل وبها يتجاوز الخسائر التي أحدثتها القوات المسلحة الوطنية الثلاثية التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، والتي تلحق بالقوات الفييتنامية المزيد من الخسائر في الأرواح كل عام .

وفضلاً عن ذلك ، لاتزال سلطات هانوي تواصل إرسال المواطنين الفييتناميين للاستيطان في الأراضي الكمبوتشية ونهب القرى وحقول الأرز والأنهار والبحيرات وشتلات الأرز والأسماك التي تخص شعب كمبوتشيا ، وإرغام السكان على الهرب من قراهم ليصبحوا مشردين داخل بلدهم أو لطلب اللجوء في تايلند . وحتى هذا الشهر بلغ بالفعل عدد المستوطنين الفييتناميين في كمبوتشيا ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص .

وتبين هذه الحقائق جميعها بوضوح أن سلطات هانوي ترفض التخلي عن استراتيجيتها في ابتلاع كمبوتشيا وضمها داخل أراضي فييت نام .

بيد أن الصعوبات البالغة التي واجهتها فييت نام في كمبوتشيا خلال ما يقرب من ثماني سنوات ، تثبت أن فييت نام لا يمكنها مطلقاً أن تبتلع كمبوتشيا . ولن تستطيع سلطات هانوي الخروج مطلقاً من ورطتها في كمبوتشيا ومن مأزقها الحرج في فييت نام نفسها وعزلتها التامة في الساحة الدولية ، طالما ظلت على رفضها في سحب جميع قواتها من كمبوتشيا .

وقد أعلنت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية عن موقفها في بلاغها الصحفي المؤرخ في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ [S/18291، المرفق] . والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية عاقدة العزم على مواصلة تطوير الحالة التي تخدم كفاح الشعب الكمبوتشي ، لاسيما زيادة تطوير ودعم التعاون بين القوات المسلحة الثلاثية التابعة لها والقوات التابعة للاتحاد الوطني الكبير داخل البلد وفي الخارج لمواصلة الكفاح حتى تقبل فييت نام التفاوض مع الحكومة الائتلافية الثلاثية وسحب جميع قواتها المعتدية من كمبوتشيا .

إن أفضل مخرج مشرّف للمعتدين الفييتناميين هو قبول اقتراح السلم ذي النقاط الثماني الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ .

الوثيقة S/18298 *

رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦]

يشرفني أن أنقل إليكم طيه نص المذكرة المؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ والموجهة من السيد خوسيه ليون تالافيرا ، وزير الخارجية بالنيابة في نيكاراغوا ، إلى السيد جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

" أود أن أشير إلى التصريح الذي أدلى به السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة ، في مقابلة نشرت في ١٩ آب/أغسطس في صحيفة ' إكسلسيور ' اليومية التي تصدر في مدينة مكسيكو .

" وقد صرح الرئيس في هذه المقابلة بما يلي :

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1158-S/18298 .

" ' إذا ماظلت نيكاراغوا لا ترى الضوء ، وكذلك حكومة نيكاراغوا ، فإن البديل الوحيد حينئذ هو أن يختار المقاتلون من أجل الحرية طريقهم وأن يتولوا الأمر ' .

" وهذه العبارات التي أدلى بها الرئيس ريغان تمثل تصعيداً خطيراً لسياسة القوة والتدخل غير الشرعية المتبعة ضد نيكاراغوا ، من حيث إنها المرة الأولى التي يعترف فيها رئيس الولايات المتحدة علناً بأن الهدف الحقيقي لهذه السياسة هو الإطاحة بحكومة نيكاراغوا عن طريق استخدام عصابات المرتزقة المنظمة المدربة والمسلحة التي توجهها حكومة الولايات المتحدة .

" وإذا ما استمرت الحالة الناجمة عن السياسة غير الشرعية لحكومة الولايات المتحدة في مسارها الخطير الحالي ، فإنها ستؤدي لا محالة إلى تدخل عسكري مباشر من جانب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، حيث من الواضح أن عصابات المرتزقة لا تشكل في حد ذاتها أي خطر كان بالنسبة لحكومة نيكاراغوا ، ناهيك عن أنها ليست لديها القدرة على الإطاحة بحكومة تتمتع بتأييد واسع وتام من قِبَل شعب نيكاراغوا .

" وعلى الرغم من رفض المجتمع الدولي لسياسة القوة والتدخل غير الشرعية ورفض شعب الولايات المتحدة نفسه لعصابات المرتزقة وللمغامرات الحربية في أمريكا الوسطى ، فإن الولايات المتحدة على ما يبدو مصممة على مواصلة وتصعيد إراقة الدماء والدمار في نيكاراغوا وفي غيرها من بلدان أمريكا الوسطى .

" إن موافقة كونغرس الولايات المتحدة على مبلغ ١٠٠ مليون دولار الذي طلبه الرئيس ريغان من أجل عصابات المرتزقة ، قد فسّر ، على ما يبدو ، بأنه تفويض بتصعيد العدوان ضد بلدنا ، وإشراك قوات الولايات المتحدة في عملية غزو لنيكاراغوا .

" إن أقوال الرئيس ريغان تؤكد في الواقع أن حكومة الولايات المتحدة ستواصل سياستها التي تعتبر انتهاكاً للقواعد والمبادىء الأساسية للقانون الدولي وليثاق الأمم المتحدة ، وازدراءً لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [١] .

" وقد أدانت محكمة العدل الدولية في هذا الحكم إدانة قاطعة الأنشطة التي تضطلع بها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، وقررت أن الواجب يحتم على الولايات المتحدة أن توقف وأن تمتنع عن جميع الأعمال التي قد تشكل انتهاكاً للقانون الدولي .

" والحكومة تذكّر الولايات المتحدة بالتزامها بالامتثال لحكم محكمة العدل الدولية ، واحترام النظام القانوني الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، تحتج حكومة نيكاراغوا ببالغ الشدة والحزم على تصريح الرئيس ريغان الذي يشكل تهديداً مباشراً لاستقلال جمهورية نيكاراغوا وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

" وعلى الرغم من ذلك ، فإن حكومة نيكاراغوا مازالت مستعدة لإجراء محادثات ثنائية مباشرة وغير مشروطة مع حكومة الولايات المتحدة ، بغية إيجاد حل سلمي يتماشى مع القانون الدولي وعلى أساس الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بالنسبة للحالة القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا " .

وأغدو ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18299 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طيه نص الرسالة الموجهة من السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، إلى السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بمناسبة يوم ناميبيا .

وأرجو تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سي . داسغوبتا
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/548-S/18299 .

المرفق

رسالة موجهة من رئيس وزراء الهند إلى رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بمناسبة يوم ناميبيا

في مثل هذا اليوم منذ عشرين عاماً ، واجه المقاتلون الأبطال من رجال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قوات جنوب افريقيا في أومغولومباشي . وسيظل هذا اليوم محفوراً في ضمير الإنسان . ومن خلال عمليات التسويف والمناورات ظلت ناميبيا خاضعة للعبودية المستمرة لنظام بريتوريا . والذين تتوفر لديهم أسباب العمل تنقصهم الشجاعة . والذين لديهم القدرة على التغيير تعوزهم الإرادة . ولكن النصر سيكتب مع ذلك لشعب ناميبيا .

إن كل قيمة من القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة يجري تحديها والبطش بها في ناميبيا . وحيثما ينبغي للحرية أن تسود ، يتواصل الاستعمار . وحيثما ينبغي الانتصار لكرامة الإنسان ، يجري العمل على إنكارها في ناميبيا . ويؤدي استغلال ناميبيا إلى مواصلة سلب ثروتها .

ونحن في الهند قد تعلمنا من المهاتما غاندي أن القوة الوحيدة التي لديها القدرة على الإقناع والتغيير هي الإرادة الشعبية الصادقة العزم والموحدة . وهذا هو ما تمثله سوابو اليوم . تحياتنا الأخوية إلى شعب ناميبيا .

الوثيقة S/18300

رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل شيلي

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أود أن أبلغكم بالمعلومات التالية وأرجو منكم إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذه المذكرة ومرفقها [٢١] وتوزيعهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

فقد اكتشفت قوات الدفاع والأمن الوطني في شيلي في ٦ و ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ في كاريزال باخو ، وهواسكو باخو ، وبالو نيغرو ، وسيرو بلانكو ، الواقعة في المنطقة الساحلية الشمالية من شيلي ، كمية ضخمة من الأسلحة والمعدات الحربية تمّ تهريبها إلى داخل البلاد .

وتود حكومة شيلي أن تقدم للمجتمع الدولي سرداً موجزاً للوقائع التي تم الكشف عنها حتى الآن خلال التحقيقات الجارية .

وهذه الوقائع كما يلي :

في الأماكن المشار إليها أعلاه ، والتي ترد مفصلة في الجداول المرفقة بهذه المذكرة ، عثرت أجهزة الأمن والدفاع الوطني على المعدات الحربية التالية التي كانت بحراسة مدنيين مسلحين : ١ ٦٩٥ بندقية رشاشة طراز إم ـ ١٦ صناعة الولايات المتحدة من نموذج يحتمل أن يكون قد استخدم في الحرب الفييتنامية و ٨٥٠ مخزناً لعدد ٣٠ خرطوشة و ٠٤٢ ٩٧١ خرطوشة للسلاح ذاته . (وقد انتزع من معظم هذه البنادق أرقام تسلسلها على الرغم من أنها لاتزال تحمل بعد الزناد المواصفات التالية : كولت إيه آر ـ ١٥ ، ملك حكومة الولايات المتحدة ، رقم ١٦ ، عيار ٥,٥٦ ملليمتر) ؛ و ٩٩ قاذف صواريخ صناعة سوفياتية من تكنولوجيا حديثة ، مع ٨١٦ مقذوفاً مناسباً للطراز ذاته ، صناعة سوفياتية أيضاً ؛ وبندقية واحدة ذات دقة عالية من طراز إف إيه إل ؛ و ١ ٩٧٩ قنبلة يدوية صناعة سوفياتية مع ٣٦ مصهراً صناعة سوفياتية ؛ و ٣١٥ حشوة إطلاق غير معروفة المصدر ؛ و ٧٨ صندوقاً تحوي مادة ت . ن . ت . بكل منها ٤٨ حشوة زنة ٥٠٠ غرام ، تزن في مجموعها ٢ ٠٣٩ كيلوغراماً ؛ وسبعة صناديق تحوي مادة ت ـ ٤ (متفجرة) ؛ و ٤٧ علبة صواعق رقم ٦ ، يحتوي كل منها على ١٠٠ صاعق ؛ و ٣٧ قنبلة يدوية أناناسية الطراز مع مصهرات طراز سوفياتي ؛ وكمية كبيرة من اللواحق مثل معدات للضفادع البشرية ، وقوارب مطاطية صغيرة ومتوسطة ، وملابس منيعة على المياه ، وصدرات منيعة على الرصاص ، وأدوات من جميع الأنواع ، ومحركات زوارق ، ومعدات لاسلكية متطورة . وكميات كبيرة من المنشورات الهدامة ومنشورات تتعلق بتنظيم وموارد القوات المسلحة والشرطة في شيلي ، وتعليمات للعملاء على أفلام مصغرة . ويرد بيان تفصيلي لهذه الأسلحة والمعدات في الجداول المرفقة .

وقد تقدمت حكومة شيلي بطلب رسمي للتعاون الدولي بغية الحصول على مساعدة تقنية في تحديد مصدر هذه الأسلحة التي لا تماثل طرز الأسلحة التي تستخدمها القوات المسلحة الشيلية .

ووفقاً للمعلومات المتحصلة حتى الآن ، فقد تم جلب هذه الأسلحة إلى شيلي في قوارب تجارية أو قوارب صيد ترفع علماً أجنبياً ثم نقلت في عرض البحر إلى قوارب صيد شيلية تم بعد ذلك تفريغها في المداخل والخلجان الصغيرة في القوارب المطاطية التي تم الاستيلاء عليها . وكانت منطقة التفريغ الرئيسية في كاريزال باخو ، وهو خليج ضحل المياه ومنه نقلت الأسلحة إلى مخابىء في المنطقة نفسها .

وتفيد أقوال الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم وكذلك المعلومات المتجمعة حتى الآن ، أن المتطرفين الشيليين المسؤولين عن استلام وتخزين هذه الأسلحة ثم توزيعها فيما بعد قد أنشأوا للتغطية على هذه العمليات شركة محدودة بمثابة واجهة ، أطلقوا عليها اسم " كالتيفوس مارينوس شونغونغو ليميتادا " ، بزعم أنها شركة لزراعة الأعشاب البحرية .

وتم حتى الآن إلقاء القبض على ١٨ شخصاً نتيجة للاشتباكات المسلحة التي حدثت عند اكتشاف الأسلحة أو فيما بعد للاشتباه في تورطهم في العملية . وقد اعترف الأشخاص المقبوض عليهم حتى الآن بأنهم قد اشتركوا بطرق مختلفة في جلب هذه المعدات الحربية إلى داخل الأراضي الوطنية وفي نقلها أيضاً إلى المنطقة الوسطى في شيلي . وقد وضعوا جميعاً تحت تصرف المحكمة المختصة .

وكما سبق أن ذكرنا ، تجرى تحقيقات الآن لتحديد مصدر الأسلحة أو مكان شحنها تحديداً دقيقاً ، وسوف يوضح ذلك من الذين وراء هذه العملية التي لا بد وأن تكون واسعة النطاق باعتبار كمية وقيمة المعدات الحربية التي تم الاستيلاء عليها .

ومنذ الأحداث التي سردناها أعلاه ، تم اكتشاف المزيد من المخابىء للأغراض الهدامة ، وكان ذلك في هذه المرة في المنطقة الوسطى من البلاد ـ أي في منطقة العاصمة . وهذا أمر خطير بصفة خاصة لأنه يبين أن عملية توزيع الأسلحة المهربة قد بلغت مرحلة متقدمة . ففي يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس تم في القطعة رقم ٤ " لا تريّا " ، القطاع حاء ، باين ، وفي القطعة الواقعة في لا بينتانا ، كايي غرانادوس رقم ٥٧٦ ، اكتشاف الأسلحة التالية التي كانت مخزونة في مخابىء تحت الأرض : بندقية واحدة طراز إسترا عيار ١٢ ، ٧٤ بندقية طراز إم ـ ١٦ ، ٤ رشاشات طراز إم ـ ٦٠ ، ٦٠ بندقية طراز إف إيه إل ، ٩ قنابل هاون عيار ٨١ ملليمتراً ، ٣ قاذفات صواريخ ، ٣٢ حشوة إطلاق كاتيوشا (قاذف صواريخ متعدد الطلقات) ، ١ قنبلة يدوية مضادة للتحصينات ، ٢ جهاز تصويب لقاذفات الصواريخ ، ٩٥ صاروخ كاتيوشا ، ٣٢٧ مخزن إف إيه إل ، ١٢ حربة إم ـ ١٦ ، ١٩ صندوق رشاشات إم ـ ١٦ ، ١ ٩٠٠ طلقة رشاش إم ـ ١٦ ، ٥٧٠ ٣٧ طلقة عيار ٥,٥٦ ، ١١ لقاف قنبلة هاون ، ٩ أجزاء لأسلحة غير محددة ، ١٦٤ مخزن إم ـ ١٦ ، ٩٦٥ طلقة ذخيرة إيه كيه إيه ، ٣٣ حامل مخزن ، ٧٠ رزمة ذخيرة ، ١٣٦ غلاف بندقية من القماش ، ٣٢٠ حشوة إطلاق ، ١١٧ صاروخ لو إم ـ ٧٢ ، ٥٥ صاروخ أر بي جي ٧ .

وفضلاً عن ذلك ، عثر خلال ليلة ٢١ آب/أغسطس على مخزنين آخرين كبيرين للأسلحة للاستعمال في الأغراض الهدامة في افينيدا توكابيل رقم ١٦٣٨ في لا بينتانا وفي بوسادا مارانيون في فاييار على التوالي .

وعثر في هذين المكانين على الأسلحة والمعدات الحربية التالية : ١ ٣٤٦ بندقية إم ـ ١٦ ، وبذلك أصبح المجموع حتى الآن ٣ ١١٥ ، ١٢ قاذف صواريخ ، وأصبح المجموع ١١٤ ، ٤١ بندقية إف إيه إل ، وأصبح المجموع ١٠٢ ، ٣٢٠ مخزن إم ـ ١٦ لعدد ٢٠ خرطوشة ، وأصبح المجموع ٣ ٨٤٦ ، ٥ مخازن إم ـ ١٦ لعدد ٣٠ خرطوشة ، وأصبح المجموع ١٩٤ ، ٨٠ غلاف بندقية من القماش ، وأصبح المجموع ٥٣٥ ، ٤٠٠ ٩٥٥ خرطوشة عيار ٥,٥٦ (إم ـ ١٦) ، وأصبح المجموع ٠١٢ ١٩٦٤ ، ٥٠٠ ٢ خرطوشة عيار ٧,٦٢ ، وأصبح المجموع ٦٧٠٥ ، ٩٨٤ قنبلة قاذف صواريخ ، وأصبح المجموع ١٨٦٠ ، ١٠٦٥ حشوة إطلاق ، وأصبح المجموع ١٤٣ ٢ ، ٢ رشاش إم ـ ٦٠ ، وأصبح المجموع ٦ ، ٨ جهاز تصويب لقاذفات الصواريخ ، وأصبح المجموع ١٠ ، ١٧٧ مخزن إف إيه إل ، وأصبح المجموع ٥٠٤ ، ٣٧ حربة ، وأصبح المجموع ٨٥ ، ٨٠٠ طلقة رشاش إم ـ ٦٠ ، وأصبح المجموع ٧٠٠ ٢ ، ١٠٨ حاملات مخزن ، وأصبح المجموع ١٤١ ، ٥٠ صاروخ لو إم ـ ٧٢ ، وأصبح المجموع ١٦٧ ، ١٠ أكياس حمل لصواريخ ٨٥ ملليمتراً ، وأصبح المجموع ١٠ ، ٥ كؤوس إطلاق إم ـ ٧٠ ، وأصبح المجموع ٥ ، ١٧ قنبلة يدوية نطاطة ٤٠ ملليمتراً ، وأصبح المجموع ١٧ ، ٣٦٠ كيلوغراماً من حشوات ت . ن . ت . زنة ٥٠٠ غرام ، وأصبح المجموع ٢ ٣٩٩,٥ كيلوغرام ، ٣٨٤ لفة من مادة ت ـ ٤ زنة كل واحدة كيلوغرام واحد ، وأصبح المجموع ٧٩٦ كيلوغراماً ، معدات أخرى متنوعة .

ومن الأمور ذات الدلالة الهامة أنه من الممكن استخدام هذه الأسلحة ، باعتبار حجمها وقوة نيرانها وقوتها التدميرية ، لا في أعمال إرهابية فحسب ولكن أيضاً في عمليات واسعة النطاق مثل حرب العصابات في المدن ، وما إلى ذلك . ومما يدلل على صحة هذا الافتراض أنه لم يعثر على أسلحة قصيرة المدى .

ووفقاً للوثائق التي تم الاستيلاء عليها ، فإن جزءًا على الأقل من هذه المعدات الحربية كان من المزمع استخدامه أيضاً في ، أو بمناسبة ، الحوادث السياسية والنقابية والاجتماعية وغيرها . وإنه لأمر واضح وبيّن بنفسه أن تهريب الأسلحة يحدث في وقت تزداد فيه ، كما هو معروف للعامة ، أعمال الإرهاب التي تنطوي على هجمات دموية أودت بوحشية بحياة كثير من الأبرياء وتسببت في أضرار جسيمة للملكية العامة والخاصة .

وجدير بالذكر أنه قد تم أيضاً فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ اكتشاف أن أسلحة صناعة سوفياتية وتشيكية وبولندية كان يجري تهريبها إلى داخل البلاد . وانطلاقاً من ذلك يمكننا القول إن ما نشهده هنا هو عملية جارية تصادف تسهيلاً بسبب امتداد سواحل شيلي .

وعنـد الانتهاء من التحقيقات التي تشترك فيها الآن المحاكم القانونية ، فإن حكومة شيلي لن تعلن عن نتائجها فحسب ، ولكن ستتخذ خطوات أيضاً لتحديد المسؤول في الأوساط المناسبة . وهذه الوثيقة تشير فقط ، في الوقت الحالي ، إلى وقائع تتصل بالاستيلاء على مخابىء الأسلحـة الهـدامة كما ورد وصفها ، دون الدخول في اعتبارات سياسية ، وذلك لعرض هذه الوقائع من زاوية موضوعية تماماً .

إن المسؤولين عن إدخال الأسلحة المقصود أن تستخدم في إشاعة الإرهـاب والتخـريب إلى الأراضي الشيلية إنـما ينتهكون بشكل صارخ مبـادىء عدم استخـدام القـوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لشيلي . وبإقدامهم على ذلك فإنهم يهزأون بأهم القواعد الـواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية . والأكثـر من ذلـك ، فإن انتهاك مبدأ عدم استخدام القوة يرقى إلى مستوى " الجريمة الدولية " . وأخيراً ، لا بد من التأكيد على أن انتهـاك هذه القواعد ينال بشكل خطير من المتطلبات الدنيا للتعايش الدولي المتحضر .

وترد في المرفق المعلومات التالية [٢١] :

(أ) حصر كامل للأسلحة والمعدات الحربية التي تم العثور عليها حتى الآن ؛

(ب) صور فوتوغرافية لبعض المعدات الحربية ؛

(ج) تحديد القطاعات التي عثر فيها على الأسلحة .

(توقيع) بيدرو دازا
الممثل الدائم لشيلي
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18302

رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقا برسائلنا السابقة الخاصة بقيام النظام الايراني بضرب الأهداف المدنية الصرف في العراق ، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18292 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن العدو الايراني قد واصل قصفه لمدينة البصرة وذلك من الساعة ١٠/٤٥ إلى الساعة ١٢/٤٠ من صباح هذا اليوم ، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بـ ٤٢ قذيفة وعلى الأماكن التالية : حي الشهداء ، المعقل ، الابله وحي نواب الضباط . وكانت الضحايا شهيداً واحداً وخمسة جرحى ، جميعهم من المدنيين ، وهدم دارين سكنيتين وكرفان وإصابة باخرة يونانية بأضرار .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18303 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦]

أود أن ألفت انتباهكم إلى تصريحات المسؤولين الأمريكيين الأخيرة وما تناقلته وسائل الإعلام الأمريكية على لسان المسؤولين الأمريكيين من تهديدات مباشرة ضد ليبيا .

إن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت سياسة ثابتة معادية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دون أي مبرر ، والتي نتج عنها العدوان المباشر على مدينتي طرابلس وبنغازي في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، والتي أدانها المجتمع الدولي من خلال مؤسساته الدولية والإقليمية .

إن الإدارة الأمريكية صعَّدت من جديد حملتها الهيستيرية ضد شعبنا المسالم الصغير استعداداً لعدوان جديد ، ولم يخف المسؤولون الأمريكيون نواياهم بشأنه في أي وقت من الأوقات .

إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالمناورات العسكرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى مقربة من حدودنا ومياهنا الإقليمية واستمرار تواجد الأساطيل الأمريكية في المنطقة أمر يهدد الأمن والسلم في المنطقة بل وفي العالم أجمع .

إن هذه التحرشات العدائية والتي لا يمكن تبريرها ، وهذا الاستخفاف بالقوانين الدولية ، تؤكد مدى خطورة سياسة المغامرة وجنون العظمة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية في مناطق كثيرة من العالم وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بالذات .

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية قد أكدت في الماضي وتؤكد من جديد أنها ليست طرفاً في أي عمل أو أعمال إرهابية وإننا نتحدى الإدارة الأمريكية من خلال الأمم المتحدة ومؤسساتها ، بما فيها محكمة العدل الدولية ، أن تقدم أي دليل .

لقد أكدنا لكم في رسالتنا السابقة أننا نقبل التحقيق الدولي والتحكيم الدولي ونؤكد من جديد كذب وزيف ادعاءات الإدارة الأمريكية واستعدادنا الكامل لقبول حكم المجتمع الدولي .

إن هذا الاستخفاف بالمنظمة الدولية ومؤسساتها الفرعية يؤكد مدى خطورة السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الحالية . إن هذه الإدارة ، التي لم تقدم أي مساهمة في حل أي مشكلة دولية ولم تقدم للعالم سوى سياسة التدخلات والقتل والإرهاب (الإرهاب الصادر عن الدولة) ، إذا لم تضع حداً لهذه السياسة ، فعلينا أن نتوقع تهديداً مباشراً للأمن والسلم الدوليين .

وفي الوقت الذي نبدي فيه استعدادنا للحوار وحل المشاكل بالطرق السلمية والتزامنا بالمواثيق وأهداف الأمم المتحدة نؤكد أيضاً حرصنا وتصميمنا على الدفاع عن أنفسنا وعن شعبنا بكافة الإمكانيات الممكنة والتي يكفلها لنا الميثاق .

إن على مجلس الأمن ، والمناط به حفظ السلم والأمن الدوليين ، أن يتحمل مسؤوليته . ولقد نبَّهنا هذا المجلس في الماضي وكنَّا على صواب ونكرر تحذيرنا من مغبة هذه السياسة العدوانية الخطرة للإدارة الأمريكية . وتحتفظ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بحقها في دعوة مجلس الأمن للانعقاد إذا لزم الأمر ذلك .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
الممثل الدائم
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/556-S/18303 .

الوثيقة S/18304 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أبلغكم بحادثين خطيرين لانتهاك جمهورية تركيا المجال الجوي لجمهورية قبرص .

(أ) في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، انتهكت ثلاث مقاتلات تركية طراز إف - ٤ المجال الجوي لقبرص الساعة ٩/٣٢ (بالتوقيت المحلي) ، وحلقت فوق كيرينيا وآيوس إرمولاوس ؛

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/557-S/18304 .

(ب) في ٢٦ آب/أغسطس ، وفي الساعة ١١/١٨ (بالتوقيت المحلي) ، انتهكت ثلاث مقاتلات تركية طراز إف ـ ٤ من جديد المجال الجوي لجمهورية قبرص وحلقت فوق كيرينيا ، وبال كيثرو ، وانغاستينا ، وكاليفاكيا ، وكيثريا ، وآيوس إرمولاوس ، ولابيثوس . واستمر هذا الانتهاك الصارخ حتى الساعة ١١/٥١ .

وإنني إذ أحتج بشدة على هذه الانتهاكات الجديدة التي قام بها سلاح الطيران التركي للمجال الجوي لجمهورية قبرص ولسيادتها وسلامتها الإقليمية أيضاً ، أود أن أذكركم أن هذه الانتهاكات يرتكبها بلد مذنب باستمرار عدوانه العسكري على جمهورية قبرص ، برغم ما يدعيه من أنه " بطل السلم والأمن " .

ومن الواضح أن انتهاكات المجال الجوي التي وقعت أمس ، مقرونة بالاستفزازات التركية الأخيرة على خط وقف إطلاق النار في منطقة مدرسة سانت كاسيانوز في نيقوسيا وفي منطقة ليمبيا ، تستهدف زيادة الضغط والابتزاز على ضحية التوسع والعدوان المستمر لتركيا .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيدون فيدونوس ـ فاديت
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18305

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦]

مع اقتراب الذكرى السادسة لنشوب النزاع الدموي المنافي للمنطق بين ايران والعراق ، طلب إليّ أعضاء مجلس الأمن أن أبلغكم بما يلي .

إن أعضاء مجلس الأمن يشعرون ببالغ القلق بشأن الموقف الخطير الذي يمكن أن ينجم عن زيادة تصعيد وتوسيع نطاق النزاع بين ايران والعراق . وتقلقهم بصفة خاصة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها الدول المجاورة نتيجة لهذا التطور وتوسيع نطاق الهجمات على عمليات الشحن التجاري والأهداف المدنية في كلا البلدين . ولايزال أعضاء المجلس ملتزمين بالعمل على إنهاء هذا النزاع بالوسائل السلمية وفي أقرب وقت ممكن ، وهم يعيدون تأكيد رأيهم الذي مفاده أن قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) لايزال أنسب أساس لإقرار مثل هذه التسوية .

ويعرب أعضاء المجلس مجدداً عن تأييد المجلس للجهود المستمرة التي تبذلونها لدى الجانبين للعمل على إنهاء النزاع ، والتخفيف من آثاره إلى أن تتحقق هذه الغاية نظراً للاعتبارات الإنسانية . وفي هذا السياق ، يودون الإشادة بجميع الجهود الرامية إلى منع استعمال الأسلحة الكيميائية وإيقاف الهجمات على المناطق المدنية .

ويود أعضاء المجلس أن يبلغوكم تقديرهم للبيان الذي أصدرتموه في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، ويودون أن يؤكدوا لكم تأييدهم المستمر .

(توقيع) د . هـ . ن . الليني
رئيس مجلس الأمن

الوثيقة S/18306

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا المتعلقة باستمرار النظام الايراني في ضرب الأهداف المدنية في العراق ، وآخرها الرسالة التي تضمنتها الوثيقة S/18302 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قد واصلت خلال يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ضرب الأهداف المدنية في العراق ، كما هو مبين في المرفق .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، واصل النظام الايراني قصفه للمناطق السكنية في ميناء البصرة ، ونجم عن القصف جرح ثمانية أفراد مدنيين وتدمير منزلين وإلحاق أضرار بدارين آخرين ومستشفيين ، إضافة إلى ثماني سيارات خاصة .

وبتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ، تعرضت الأحياء السكنية في مدينة البصرة لقصف ايراني آثم بالمدفعية الثقيلة ، ونجم عنه جرح أربعة مدنيين وتدمير منزل واحد وإلحاق أضرار بمنزل آخر و ١٢ سيارة خاصة .

الوثيقة S/18307

رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أنقل لكم نص رسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والمتضمنة الرد على ما جاء في المناظرة التليفزيونية التي أجراها هاشمي رفسنجاني ، رئيس مجلس الشورى الايراني بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

أود الإشارة الى المناظرة التليفزيونية التي أجراها هاشمي رفسنجاني ، رئيس مجلس الشورى الايراني ، بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، والتي كرر فيها المغالطات والافتراءات بحق العراق وبصدد الحرب المفروضة عليه ، وأكد فيها مجدداً عدم استعداد نظام الحكم في ايران لإنهائها والدخول في مفاوضات لتحقيق السلام بين البلدين الجارين وذلك بذريعة عدم وجود ضمانة .

إن العراق ، التزاماً منه بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإثباتاً لرغبته الجدية والصادقة في إنهاء القتال وتحقيق السلام عن طريق المفاوضات ، يعرض المقترحات الآتية وصولاً إلى هذه الغاية :

١ - استعداد العراق لعقد اتفاق مع ايران يلتزم بموجبه الطرفان بعدم اعتداء أحدهما على الآخر ، وذلك بضمانة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، على أن يعقد هذا الاتفاق تحت رعاية الأمم المتحدة .

٢ - في حالة عدم قبول ايران للاقتراح الوارد في الفقرة ١ أعلاه ، فإننا نقترح بديلاً عنه أن ترشح ايران ثلاثين دولة من دول العالم ، ويرشح العراق ثلاثين دولة أخرى ، وتضمن الدول الستون المذكورة اتفاق عدم الاعتداء بين الطرفين ، العراق وايران .

٣ - في حالة رفض ايران الاقتراحين آنفي الذكر نقترح أن يوقع الطرفان اتفاق عدم اعتداء بينهما بضمان من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

٤ - تعزيزاً لما تقدم ذكره ، يقترح العراق عقد معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء بين دول منطقة الخليج العربي ، ومن ضمنها العراق وايران ، وأن تحتوي هذه المعاهدة على نص يقضي بأنه في حالة اعتداء أي من الدول الأطراف في المعاهدة المقترحة على دولة أخرى طرف فيها ، فإن الدول الأطراف الأخرى ملزمة باستخدام كل ما لديها من وسائل ، بما في ذلك القوات المسلحة ، ضد الدولة المعتدية لإزالة العدوان وإقرار السلام .

وإننا لواثقون أن هذه المقترحات ستحظى بما تستحقه من اهتمام وعناية من سيادتكم ومن الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة الدولية ، حرصاً على إقرار الأمن والسلام والاستقرار في منطقتنا وفي العالم أجمع ، تحقيقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، واستجابة لتطلعات دول العالم وشعوبه إلى عالم أفضل .

(توقيع) طارق عزيز
وزير خارجية العراق

الوثيقة S/18308

رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسائلنا الأخيرة حول قيام النظام الايراني بضرب الأهداف المدنية الصرف في العراق ، لي الشرف أن أحيطكم علماً باستمرار هذا النظام في ضرب الأهداف المدنية في العراق ، خلال الأيام الثلاثة الماضية ، وكما هو مبين في المرفق .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، واصلت القوات الايرانية قصفها للأحياء المدنية في مدينة البصرة بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى ، وأدى القصف إلى جرح أربعة مواطنين مدنيين وهدم دار سكنية وإحداث أضرار في دار سكنية أخرى وإلحاق أضرار في ١٢ سيارة مدنية .

بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ، تعرضت الأحياء السكنية في مدينة البصرة إلى قصف ايراني بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى ، مما أدى إلى جرح أحد المواطنين المدنيين وهدم ٣ دور سكنية وإلحاق أضرار في ٧ دور سكنية أخرى وسيارتين مدنيتين .

بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ، تعرضت الأحياء السكنية في مدينة البصرة الصامدة أيضاً إلى قصف ايراني بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى ، ونجم عنه جرح أحد المواطنين وإحداث أضرار في ١٤ داراً سكنية وهدم دار واحدة وحرق دار سكنية أخرى . كما أحدث القصف أضراراً في مدرستين وفي أربع سيارات مدنية .

الوثيقة S/18309

رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتي الموجهة إليكم بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن النظام الايراني قد نفّذ تهديداته في الصباح الباكر من يوم أمس ، ١ أيلول/سبتمبر ، حيث قام بشن هجوم واسع على جبهة الفيلق الخامس في شمال العراق . وقد قامت قواتنا البطلة بصد هذا الهجوم وإفشاله .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقاتها (البيانات العسكرية المرقمة ٢٣٤٤ و ٢٣٤٥ و ٢٣٤٦ ، الصادرة يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية) كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

بيان رقم ٢٣٤٤ صادر في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية حول صد الهجوم الايراني على القاطع الشمالي

في تمام الساعة الواحدة من بعد منتصف ليلة أمس ، ٣١ آب/أغسطس /١ أيلول/سبتمبر ، قام العدو الايراني بهجوم واسع على أراضينا الوطنية من محورين في منطقة حاج عمران وبحجم ثلاث فرق ، وكان صمود رائع كعهدكم بأبنائكم ذلك الصمود البطولي لأبناء الرافدين في الفيلق الخامس البطل والذي تحطمت أمامه كل سهام الغدر والدناءة . وسحقت الأحلام الشريرة للتوسعيين الأوغاد بعد أن داست جماجمهم أقدام المؤمنين بالله وبقضيتهم ، وبقيت كودمند وكردكو وآينة عزيزة طاهرة كريمة لأهلها .

المرفق الثاني

بيان رقم ٢٣٤٥ صادر في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية

١ - تمكنت قوتنا الجوية من تقديم الإسناد الدقيق لقواتنا في جبهة الفيلق الخامس وهي تحصد الرؤوس الخمينية لتتسع المجزرة لأولئك البغاة المارقين . وكان من نتيجة ثلاث صولات لهذه القوة البطلة تدمير خمس طائرات سمتية للعدو كانت جاثمة على الأرض . كما نفذت القوة الجوية ١١٦ مهمة قتالية .

٢ - نفّذ فرسان السمتيات ٩٩ طلعة قتالية مزقوا خلالها تجمعات كبيرة للعدو أمام قواتنا في جبهة الفيلق الخامس .

٣ - أغارت قوة بطلة من تشكيلاتنا الباسلة في قاطع عمليات شرق ميسان على مناطق وجود العدو أمامها وتمكنت من إلحاق أفدح الخسائر بها .

٤ - نفّذت وحداتنا في القاطع الأوسط من ساحة العمليات رميات مركّزة على مواضع العدو .

٥ - تدمير زورق وموضعين للمشاة في قاطع عمليات شرق البصرة .

٦ - لجأ إلى وحدتنا مجموعة من الايرانيين .

٧ - إن عدونا المجرم الذي ذاق الهزيمة على أيدي قواتنا الباسلة لم يجد ما يداوي به جروحه غير أن يضرب الأحياء السكنية بالمدفعية بعيدة المدى . فقد قام الخمينيون الأوغاد هذا اليوم بضرب المناطق السكنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدى القصف المعادي إلى جرح ثلاثة من المواطنين المدنيين وإلحاق أضرار في سبع دور سكنية ومدرسة ابتدائية وأربع عشرة سيارة مدنية .

المرفق الثالث

بيان رقم ٢٣٤٦ صادر في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية

١ - (أ) كرر العدو محاولاته التعرضية في الليلة الماضية وصباح هذا اليوم على قطعاتنا في الفيلق الخامس وبنفس اتجاهات الهجوم ليوم أمس وفشل فشلاً ذريعاً . بلغت خسائره المنظورة ٣٠٠٠ قتيل وأضعاف هذا العدد من الجرحى .

(ب) في محاولة دعائية يائسة حاول العدو فجر هذا اليوم التعرض لمنصة تحميل النفط المتروكة في مياه الخليج أمام الميناء العميق التي تبعد عن شواطئنا مقابل رأس البيشة مسافة ٣٠ كم . وقد قامت قوتنا الجوية البطلة بمعالجة القوة المعتدية بأسلحتها المقتدرة وبالتنسيق مع قوتنا البحرية .

٢ - واصلت قوتنا الجوية تسجيل المآثر هذا اليوم وكبّدت الأعداء المزيد من الخسائر في قواطع العمليات من خلال ١٧٦ مهمة قتالية . كما قامت قوتنا الجوية بحصد الأكثرية الساحقة من فلول العدو التي دفعها باتجاه الميناء العميق وإغراق ٣٢ زورقاً ، بالإضافة إلى تنفيذ المهمات التالية :

(أ) توجيه ضربة مدمرة إلى معسكر خانه ؛

(ب) الإغارة على معسكر بسوه ؛

(ج) ضرب هدف بحري كبير قرب السواحل الايرانية وذلك في تمام الساعة ٢/٤٦ من بعد ظهر اليوم ؛

(د) ضرب محطتي الضخ في الأحواز في الساعة ٣/٣٠ من بعد ظهر اليوم ؛

(هـ) ضرب محطة الضخ في حقول نفط مارون .

٣ - تمكّن فرسان السمتيات من خلال ٥٣ طلعة قتالية موفقة من تكبيد المعتدين خسائر جسيمة في الأفراد والمعدات فضلاً عن تدمير ثمانية زوارق .

٤ - رصدت وحداتنا في قاطع عمليات شرق دجلة (الفيلق السادس) قوة للعدو محمولة باثني عشر زورقاً تحاول التقرب من مواضعها الأمامية فعالجتها بالأسلحة وتمكنت من إصابة عدد من زوارق العدو .

٥ - قتل أحد عشر فرداً من أفراد العدو وتدمير عَجَلة في القاطع الشمالي .

٦ - تدمير مدفع للمشاة وآخر للرشاشة وحرق كدسي عتاد في القاطع الأوسط .

٧ - قتل اثنين من أفراد العدو وتدمير عجلة وكدس للعتاد وإحداث حرائق كبيرة في الجانب المعادي في جبهة الفيلق السابع .

٨ - تعبيراً عن عجز النظام الايراني المجرم في مواجهة رجال العراق الشجعان في سوح الوغى فقد قصفت قواته بالمدفعية بعيدة المدى مساء أمس ونهار اليوم الأحياء السكنية في مدينة البصرة وقضائي القرنة وبدرة . وقد أدى القصف المعادي إلى استشهاد ثلاثة مواطنين ، بينهم امرأة ، وجرح خمسة وثلاثين مواطناً مدنياً ، بينهم ستة أطفال وامرأة ، وهدم ست دور سكنية وإلحاق أضرار في عشرين دار سكنية أخرى وخمس سيارات مدنية ومحل تجاري في مدينة البصرة واستشهاد مواطن مدني وامرأة في قضاء القرنة .

الوثيقة S/18310 *

رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بإحاطتكم علماً بأن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استُدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، حيث قام مدير الإدارة السياسية الأولى بإبلاغه بما يلي :

" إن السلطات المعنية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية تقرر أنه رغم الاحتجاجات المتكررة الصادرة عن جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فإن السلطات الباكستانية العسكرية تواصل أعمالها العدوانية ضد إقليم جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتدخلها فيه .

" فعلى سبيل المثال ، قامت طائرة مقاتلة من طائرات القوات الجوية الباكستانية في الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بطلعة استطلاعية توغلت فيها مسافة ستة كيلومترات في إقليم جمهورية أفغانستان الديمقراطية على ارتفاع ٢ ٠٠٠ متر بإحداثيات ٣٧٦٢ - ١٢٥٨٠ ، وحلّقت فوق منطقة غول غوندي وجبال شاهدان لمدة سبع دقائق ، ثم غادرت إقليم جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

" وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تشجب هذه الأعمال العدوانية التي تقوم بها السلطات الباكستانية العسكرية ، وتوجّه إلى حكومة باكستان العسكرية احتجاجات شديدة بشأنها ، وتطالب بأن توقف سلطات باكستان العسكرية هذه الأعمال الاستفزازية التي لن تؤدي إلا إلى تدهور الوضع في مناطق الحدود .

" وبالمثل ، فإن سلطات باكستان العسكرية ، استمراراً منها في ترديد مزاعمها السابقة التي لا أساس لها ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية هاجمت منطقة شالمان في محافظة خيبر في ١٣ آب/أغسطس ، ومنطقة شيخ بابا في محافظة موماند في يوم ٢١ آب/أغسطس .

" وتعتبر حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بعد أن أجرت تحريات دقيقة ، أن هذه الاتهامات لا أساس لها ، وتعلن رفضها لها رفضاً باتاً . كما تطالب سلطات باكستان العسكرية بأن تمتنع فوراً عن ترديد هذه المزاعم الاستفزازية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية " .

وأتشرف كذلك بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . ابراهيم نينغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/574-S/18310 .

الوثيقة S/18311 *

رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ [S/18294] ، أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة باكستان قد رفضت ما زعمته سلطات كابول من أن إحدى طائرات القوات الجوية

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/575-S/18311 .

الباكستانية قد انتهكت ، في ٢٨ آب/أغسطس ، المجال الجوي الأفغاني في منطقة شاهدان في مقاطعة بكتيا بوصفه زعماً لا أساس له . وقد أُبلغ رفض باكستان لهذا الزعم إلى القائم بالأعمال الأفغاني في ٢ أيلول/سبتمبر .

وأرجوكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أنيس الدين أحمد
الممثل الدائم بالنيابة لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18312 *

رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طيه إليكم ، للعلم ، نص البيان المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ الصادر عن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بشأن ما يسمى " اجتماع وزراء خارجية بلدان الهند الصينية " .

وأغدو ممتناً جداً لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الصادر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦

عاودت السلطات الفييتنامية مؤخراً في هانوي عقد ما يسمى " اجتماع وزراء خارجية بلدان الهند الصينية " وأصدرت بياناً . وفي هذا الخصوص ، تود حكومة كمبوتشيا الديمقراطية أن تعلن ما يلي :

١ - أوضح سامديش نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، بالفعل أن بيان هانوي " لا ينطوي على جديد لأنه لم يكشف عن أية مرونة من الجانب الفييتنامي " .

٢ - وكما يعرف المجتمع الدولي ، فإن ما يسمى " اجتماع وزراء خارجية بلدان الهند الصينية " ، مثل كل شيء في لاوس وكمبوتشيا المحتلتين ، موجه ومنظم كلية من قِبَل فييت نام .

٣ - وتواصل سلطات هانوي العمل متصدّرة ما يسمى " اتحاد بلدان الهند الصينية " فتصر على إزالة واحد من الشركاء الثلاثة في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، في حين أن ما تريده في الواقع هو استسلام الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . وبحكم عجزها عن تحقيق هدفها بالقضاء على قوات المقاومة الوطنية في ساحة القتال ، حاولت بلوغ ذلك عن طريق المناورات الدبلوماسية . وهدفها الرئيسي غير المعلن هو إضعاف قوات المقاومة الوطنية حتى يمكن لها القضاء عليها بسهولة ، واحتلال كمبوتشيا بعد ذلك للأبد .

٤ - وفيما يتصل بادعاء الجانب الفييتنامي بسحب قواته من كمبوتشيا بحلول سنة ١٩٩٠ ، فإنه لا يعدو كونه بياناً خادعاً صادراً لأغراض الدعاية . وما وعد فييت نام هذا إلا استمرار لمناوراتها الدبلوماسية الانتهازية . وقد شهد العالم على المدى الذي يمكن فيه الثقة في وعود فييت نام . فالدبلوماسية ، بالنسبة لهانوي ، إن هي إلا وسيلة لتحقيق أهدافها العسكرية الاستراتيجية . ومما يشهد على أن فييت نام لم تف أبداً بوعودها ، اتفاق جنيف لسنة ١٩٥٤ ، والاتفاق بشأن لاوس لسنة ١٩٦٢ ، واتفاق باريس لسنة ١٩٧٣ ، وبيان هانوي " الرسمي " في سنة ١٩٦٧ باحترام السلامة الإقليمية لكمبوتشيا ضمن حدودها الحالية ، والوعد الذي قطعه في عام ١٩٧٨ فام فان دونغ لتايلند وغيرها من بلدان جنوب شرقي آسيا بأن فييت نام لن تهاجم كمبوتشيا ، جارة فييت نام ، فضلاً عن وعود فييتنامية كثيرة أخرى .

٥ - وقد كشف بيان هانوي أيضاً تهديد فييت نام للبلدان التي تؤيد كفاح شعب كمبوتشيا ، إذ وصفها البيان " بدعاة المواجهة " . وبذلك تكون

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/576-S/18312 .

البلدان الـ ١١٤ التي صوّتت لصالح قرار الأمم المتحدة بشأن الحالة في كمبوتشيا هي في رأي هانوي " عدد صغير من القوى الداعية للمواجهة " .

٦ - إن بيان هانوي قد ردد ما جاء في خطاب غورباتشوف في فلاديفوستوك أملاً في إضعاف التأييد العالمي لكفاح شعب كمبوتشيا بزعامة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وسامديش نورودوم سيهانوك بوصفه رئيساً لكمبوتشيا الديمقراطية . وستظل محاولة فييت نام هذه محاولة عقيمة لأن العالم أصبح بالفعل على بيِّنة من مناورة فييت نام والاتحاد السوفياتي .

٧ - وينبغي لفييت نام أن تصغي إلى نداء الحكمة الصادر عن الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي . كما ينبغي لها أن تدرك أن مصاعبها المتزايدة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن مشاعر الإرهاق السائدة بين الكوادر الفييتنامية على جميع المستويات ، وكذلك عزلتها الحقيقية في العالم ، إنما تنبع من حربها العدوانية في كمبوتشيا حيث تعجز قواتها عن إحراز تقدم على نحو لا سبيل إلى معالجته . ولا يمكن لسلطات هانوي أن تخلص نفسها من تلك المصاعب إلا بالاستجابة البنّاءة للبادرة الكريمة والسمحة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وذلك بقبول اقتراح السلم ذي النقاط الثماني الذي طرحته في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ [S/17927 ، المرفق الثاني] .

٨ - ويُقصد باقتراح السلم ذي النقاط الثماني ، بصفة رئيسية ، ما يلي :

' ١ ' السماح للقوات الفييتنامية بالانسحاب من كمبوتشيا بطريقة منظمة وبشرف ، وفي الوقت نفسه ؛

' ٢ ' تأييد حق شعب كمبوتشيا ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، متحرراً من أي تدخل خارجي ، عن طريق انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة .

ويضع اقتراح السلم ذو النقاط الثماني في اعتباره مصالح شعب كمبوتشيا وكذلك مصالح فييت نام . وهو مقدم بروح الوفاق الوطني بين جميع أهالي كمبوتشيا ، وبروح من حسن الجوار بين كمبوتشيا وفييت نام . ومن شأنه أن يحقق السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، كما أنه يمثل الشروط التي لا غنى عنها لتحقيق فكرة جنوب شرقي آسيا بوصفها منطقة للسلم والحرية والحياد .

وما من سبيل للتوصل إلى حل سياسي وسلمي لمشكلة كمبوتشيا إلا من خلال المفاوضات بين حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، الطرف المعتدي ، والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، الممثل القانوني الوحيد لكمبوتشيا ، ضحية عدوان فييت نام .

(توقيع) نورودوم سيهانوك
رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

(توقيع) خيو سامفان
نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية
المسؤول عن الشؤون الخارجية

(توقيع) بان ساي
ممثل سون سان
رئيس وزراء الحكومة الائتلافية

الوثيقة S/18313 *

رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ، للعلم ، نص البيان المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ والصادر عن اللجنة التنسيقية لشؤون الصحافة والإعلام التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بشأن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري .

وأكون في غاية الامتنان لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذا النص بوصفة وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان اللجنة التنسيقية لشؤون الصحافة والإعلام التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦

١ - سيحتفل أيضاً مؤتمر القمة المعقود في هراري لحركة عدم الانحياز بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الحركة . وجدير بالذكر ، في هذا الخصوص ، أن سامديش نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، هو أحد الذين اشتركوا في تأسيس الحركة ، ورئيس الدولة الوحيد الذي حضر مؤتمر القمة الأول في بلغراد في سنة ١٩٦١ ، والذي لايزال حيًّا .

٢ - وإن موقف الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية معروف بالفعل :

' ١ ' إن العدوان والاحتلال العسكري الفييتنامي لكمبوتشيا ينتهك المبادىء الرئيسية لحركة بلدان عدم الانحياز ولميثاق الأمم المتحدة أيضاً ؛

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/577-S/18313 .

' ٢ ' إن القرار الصادر عن رئيس مؤتمر القمة السادس المعقود في هافانا في سنة ١٩٧٩ بإبقاء مقعد كمبوتشيا " شاغراً " ، ينتهك انتهاكاً صارخاً قاعدة توافق الآراء ، ولذلك يجب أن يعتبر باطلاً ولاغياً . وهكذا يجب أن تستعيد الحكومة الائتلافية ، الحكومة الوحيدة والشرعية لكمبوتشيا ، مقعد كمبوتشيا في حركة عدم الانحياز .

٣ - إن الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مابرحت تعارض بثبات العدوان والاحتلال الفييتنامي في كمبوتشيا ، وتؤيد الكفاح العادل لشعب كمبوتشيا بقيادة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وسامديش نورودوم سيهانوك بوصفه رئيساً لكمبوتشيا الديمقراطية . وقد أوضحت هذه الدول موقفها بالتصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة بشأن الحالة في كمبوتشيا ، مطالبة بالانسحاب التام للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، وممارسة شعب كمبوتشيا لحق تقرير المصير .

٤ - وبروح الوفاق الوطني والوفاق بين البلدين المتجاورين ، فييت نام وكمبوتشيا ، وبغية وضع حد ، في أسرع وقت ممكن ، لمعاناة شعب كمبوتشيا بسبب الحرب العدوانية ، أعلن رسمياً سامديش نورودوم سيهانوك ، باسم الحكومة الائتلافية ، اقتراح السلم ذا النقاط الثماني [S/17927 ، المرفق الثاني] للتوصل إلى حل سياسي وسلمي لمشكلة كمبوتشيا .

٥ - وصافتئت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تؤيد بالإجماع تسوية النزاع بالطرق السلمية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ولذلك يجب على فييت نام ، التي هي دولة عضو في حركة عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة ، أن تصغي إلى نداء حركة عدم الانحياز بقبول اقتراح السلم ذي النقاط الثماني الصادر عن الحكومة الائتلافية .

٦ - وتود الحكومة الائتلافية أن تغتنم هذه الفرصة لتجدد ، بالنيابة عن شعب كمبوتشيا وبالأصالة عن نفسها ، عميق امتنانها للغالبية العظمى للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي أعربت عن تأييدها لكفاح شعب كمبوتشيا ولاقتراح السلم ذي النقاط الثماني الصادر عن الحكومة الائتلافية . وتأمل الحكومة الائتلافية جدياً ، في إطار دعوة حركة عدم الانحياز إلى تسوية المنازعات في مختلف مناطق العالم بالوسائل السلمية ، أن تواصل هذه الدول تأييدها لاقتراح السلم ذي النقاط الثماني الصادر عن الحكومة الائتلافية لأنه يمثل ، على حد تعبيرها ، خطة شاملة ومعقولة للسلم يمكن استخدامها كإطار لتسوية المشكلة الكمبوتشية عن طريق المفاوضات .

الوثيقة S/18314

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

تهدي البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمين العام ، وتتشرف بإبلاغه بأن الدانمرك قد شدّدت العقوبات التي تفرض على انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على جنوب إفريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) .

فبمقتضى مرسوم ملكي مؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، زيدت العقوبة القصوى على انتهاكات الحظر من الحبس ثلاث سنوات إلى الحبس أربع سنوات . وعلاوة على ذلك ، فقد فرض بموجب قانون مصادرة كل الأرباح المكتسبة عن طريق معاملات غير مشروعة تمت بانتهاك هذا الحظر . ومرفق طي هذه المذكرة ترجمة غير رسمية للمرسوم الملكي .

وتتشرف البعثة الدائمة للدانمرك بأن ترجو تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

المرفق

[ترجمة]

مرسوم بتعديل مرسوم التدابير الخاصة المتخذة ضد جنوب افريقيا

نعلن نحن مارغريت الثانية ، ملكة الدانمرك ، بمعونة الله ما يلي :

عملاً بالجزء ١ من القانون رقم ١٥٦ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٦٧ ، بشأن اتخاذ تدابير خاصة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة - بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٢٢٨ المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ - وبعد التشاور مع لجنة الشؤون الخارجية ، فرض الأحكام التالية :

١ - يعدّل المرسوم الملكي رقم ٤٠ المؤرخ في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، بشأن اتخاذ تدابير خاصة ضد جنوب افريقيا ، بصيغته المعدلة بالمرسوم رقم ١٤٣ المؤرخ في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، على النحو التالي :

١-١- الجزء ٣ يصبح نصه كما يلي :

" الجزء ٣ - يعاقب على مخالفة الجزأين ١ و ٢ الواردين أعلاه ، وفقاً لما جاء في الجزء ١١٠ ج من قانون العقوبات المدني ، بالغرامة ، أو الحبس المخفّف أو في الظروف المشدّدة بالحبس العادي لمدة لا تتجاوز أربع سنوات " .

١-٢- تدرج العبارات التالية بعد الجزء ٣ :

" الجزء ٣ أ - تُصادَر الأرباح المكتسبة من أنشطة يعاقب عليها بموجب الجزأين ١ و ٢ كما ينطبق الجزء ٧٥ ، والجزء الفرعي ١-٢ ، والجزء ٧٦ ، والأجزاء الفرعية ١ و ٣ و ٤ و ٥ ، والجزء ٧٧ والجزآن الفرعيان ١ و ٣ من قانون العقوبات الجنائية على المصادرة عملاً بهذا الحكم "

٢ ـ يسري هذا المرسوم ابتداءً من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية . ممهَّراً بتوقيعنا وخاتمنا الملكيين .

(توقيع) مارغريت . ر

حرر في كريستيانسبورغ كاسل في الرابع عشر من تموز/يوليه ١٩٨٦ . (التصديق على التوقيع) أف إلمان ـ جنسين

الوثيقة S/18315

رسالة مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيطكم علماً بأن المسؤولين الايرانيين قد صعّدوا في الآونة الأخيرة حملة تهديداتهم بشن عدوان واسع جديد ضد العراق ، وهم يعلنون صراحة أنهم يقومون بحشد قوات ضخمة على الحدود العراقية بقصد شن هذا الهجوم . وتأكيداً لذلك أرفق لكم جملة من تصريحات أركان النظام الايراني التي تدلل بشكل قاطع على النهج العدواني الذي تسلكه هذه الفئة الباغية تجاه العراق وأمنه واستقلاله وتجاه استقرار المنطقة .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أعلن رفيق دوست ، وزير حرس الثورة الإسلامية في ايران ، في حديث مع وكالة الأنباء الايرانية : " أن ايران ستقوم بعد نصب قواعد لصواريخ أرض ـ أرض في كافة جبهات القتال بتدمير كافة المراكز المنتخبة في كافة أنحاء العراق حال صدور الأوامر من قِبَل مجلس الدفاع الأعلى " . وقال " إن ايران ومن خلال تمركز المدفعية بعيدة المدى ستضرب الأهداف والمراكز التي تقع على مرماها ، وأكثرها مراكز اقتصادية وعسكرية وقواعد ومعسكرات عسكرية ، حال وصول الموافقة من مجلس الدفاع الأعلى " . وأضاف " أن الإمكانيات الضرورية قد تم الحصول عليها من كافة النواحي من أجل بدء عمليات شاملة وواسعة في كافة مناطق العمليات " .

وأشار إلى تجهيز ٥٠٠ فوج قتالي في منطقة حرس الثورة الإسلامية . وقال " إن تجهيز هذه القوات يمكن أن يشمل ١٠٠٠ فوج قتالي نظراً للإقبال الواسع من قِبَل المتطوعين " . وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قال محسن رضائي في مراسم صلاة الجمعة : " إن شعبنا سيشهد هذا العام فتوحات أعظم في الحرب المفروضة ، وقد تم رسم عمليات عظيمة وحساسة جداً عن طريق هذا الجيش الإسلامي من أجل إسقاط النظام العراقي بشكل كامل سيحتار العالم لتنفيذها في المستقبل القريب " . وفي ١ آب/أغسطس ، أصدرت لجنة الإعلام الحربي بياناً طلبت فيه إلى الشعب العراقي مغادرة المناطق الصناعية والاقتصادية والعسكرية حتى يتجنب أفراده الهجمات الجوية والصاروخية والمدفعية من جانب جيش جمهورية ايران .

وكان رفسنجاني قد ذكر في خطبة الجمعة ، ٢٩ آب/أغسطس ، " أن لجنة دعم الحرب اجتمعت هذا الأسبوع بالإمام وتلقت منه التوجيهات ، إذ أعلن الإمام بأن كل شيء فائض عن الحاجة يجب أن يرسل إلى الجبهة . ومرة أخرى أشرح لشعبنا العزيز الوضع الحالي فنحن نعد العدة في الجبهة للقيام بحركة وبخطوة كبيرة أخرى وقد عبأنا إمكانيات الدولة وبقية إمكانياتنا الأخرى ، والوضع حالياً ممتاز جداً من وجهة نظرنا ، فظروف الجبهة هي الآن بشكل يقبع فيه أعداؤكم خلف المواقع وهم بانتظار الموت في كل لحظة . وفي هذا الجانب فإن أبناءكم بانتظار أوامر الهجوم ونحن بانتظار الظروف ، وإن شاء الله سنقوم بعملنا في الوقت المناسب . وواجبنا وطبقاً لفتوى الإمام هو التواجد في الجبهات . وقد أعلن حراس الثورة الإسلامية بأنهم سيدخلون المعركة في المرحلة الأولى بـ ٥٠٠ فوج ، وإن لم يحقق ذلك نتيجة ، فسوف يدخل المعركة بـ ١٠٠٠ فوج . ومن واجب جميع القادرين على حمل السلاح ، خاصة الذين تلقوا التدريب ولا حاجة لهم للتدريب ، بالتوجه إلى مراكز السوق والتعبئة " . ومضى إلى القول بأن " ايران تستعد لشن هجوم مصيري لن يكون بالضرورة الأخير ، إذا ظل حزب البعث ممسكاً بالسلطة في العراق فهل يمكننا القول إننا ارتكبنا خطأ وخلفنا كل هؤلاء الشهداء ؟ إن مصير الحرب التي فرضها العراق على ايران سيتحدد خلال شهرين أو ثلاثة شهور " . وقال " لتبق أصابع مقاتلينا على الزناد بانتظار الأوامر بشن الهجوم كي نستطيع إنقاذ هذا الشعب وهذه المنطقة وإنقاذ ايران والعراق والمنطقة " . وفي خطاب للخميني أمام المسؤولين الايرانيين بمناسبة عيد الغدير قال " إن ايران ترفض أي سلام يفرض عليها وستواصل الحرب إلى أن يتحقق النصر وأدعو الشعب إلى التعبئة من أجل تحقيق النصر في أقرب وقت ممكن . إن النصر الايراني قريب ، وهو من مصلحة الشعبين العراقي والايراني وكل شعوب المنطقة . وإذا كان الشعب الايراني يأمل في تحقيق النصر قريباً فينبغي له أن يكون مستعداً للمعركة من كل النواحي " . واختتم قوله بأنه لابد من توجيه ضربة أخيرة إلى النظام العراقي .

وقال علي خامينئي ، رئيس الجمهورية الايرانية ، في حديث مع أهالي مدينة رامسر " إن العمل الثوري والأساسي اليوم هو الاهتمام في جبهات القتال والاستعداد للهجوم المصيري والحاسم " .

أما مير حسين موسوي ، رئيس الوزراء ، فقال " إن هذا الهجوم الواسع والشامل الذي ستقوم به القوات الإسلامية ضد القوات العراقية ليس ببعيد . إن جيش ايران على استعداد لشن هذا الهجوم الواسع ومن القواطع كافة " .

إننا ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لردع المعتدين الايرانيين ومنعهم من ارتكاب عدوان جديد على نطاق واسع والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق خلافاً لأحكام القانون الدولي . ونرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الوثيقة S/18316

رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦ والموجهة إليكم من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة [*S/18041*] ، وبإبلاغكم بما يلي :

إن لجمهورية ايران الإسلامية ، وفقاً للقانون الدولي والممارسات الدولية المقبولة ، الحق في أسر سفن الدولة المتحاربة معها حال وجودها في عرض البحر وفي أن تستولي عليها وتصادرها كغنائم . وطبقاً للوثائق الحالية التي لا يمكن إنكارها فإن السفينة ابن البيطار كانت ملكاً للعراق ولذلك فهي إحدى غنائم الحرب المفروضة .

ورغم ادعاء الكويت أن السفينة ابن البيطار لم تكن قط ملكاً للعراق ، فإن سجل لويدز للسفن (١٩٨٢-١٩٨٣) يبين في الصفحة ٣٢٩ من الجزء ٩ أن السفينة المذكورة سجلت في ميناء البصرة العراقي وأنها كانت ترفع العلم العراقي بوصفه علمها الوطني .

وغني عن الذكر أن السلطات القضائية في جمهورية ايران الإسلامية سوف تصدر الحكم النهائي بشأن هذه المسألة بعد إجراء التحقيقات اللازمة .

وسأكون ممتناً للغاية إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون د . كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18317

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أنقل لكم مقتطفات من حديث هاشمي رفسنجاني ، رئيس مجلس الشورى الايراني ، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، حيث يكشف هذا الحديث جانباً من نوايا النظام الايراني في العدوان والتوسع على حساب العراق ، ويكيل الاتهامات للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري حالياً .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المـرفق

جاء في حديث لرفسنجاني أمام مجلس الشورى في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ما يلي :

" بدأت منذ يوم أمس الحركة العملية في الجبهات . وستكون هذه الحركة إن شاء الله وقبل أن تبدأ عمليات قوات الإسلام المصيرية في الجبهات بشكل تحطم به قدرة العدو وتوفر مجال النجاح الكامل في الظروف المناسبة التي ننتظرها لبدء هجومنا المصيري . ولدينا خبر عن بدء عمليات كربلاء الثالثة ذات المستوى الحساس في إحدى مناطق الجبهة المهمة والتي سأنقل لكم أخبارها فيما بعد . في كربلاء الثانية تم إنزال ضربة قاصمة ومازالت مستمرة حتى الآن حيث وفرت الظروف للبرامج التي تحتاجها في شمال العراق قبل أن تحقق النصر المطلق وقبل أن تبدأ العمليات المصيرية . سوف نحقق النصر عن طريق كربلاء الثانية ، وتوجد ظروف أخرى في العالم تستدعي الإسراع في هذه العمليات والحركات التي يقوم بها العراقيون كذكرى لما يسمى القادسية في هذه الأيام في بغداد . وكان من الضروري أن نقضي على مجال الكذب وخداع الشعب العراقي من قبل البعثيين كي لا يحصلوا على مهلة لخداع وتضليل الشعب العراقي . وقد تمكنت قواتنا والحمد لله عملياً من سلب المجال منهم . كما أنه بالنسبة للحركة التي بدأها عملاء الكفر العالمي في مؤتمر هراري الحساس ، حيث يريدون هناك إيجاد جو سياسي ليمنحوا الأمل لحماة صدام من جديد ، كان علينا أن نقوم بحركة ليدركوا أن هذه المجالات السياسية التي خططوا لها في مخيلاتهم في السابق لا يمكن أن يكون لها أي تأثير على برامجنا الدفاعية ونعمل على تيئيسهم . وقد رد مقاتلونا في الجبهة في كربلاء الأولى والثانية والثالثة على هذه الحركات البائسة مسبقاً ليكف دلالو الاستكبار العالمي في هراري عن هذه الأعمال الشريرة ، ويتركوا الشعبين الايراني والعراقي ليرتاحوا من شر هؤلاء البعثيين وتجد المنطقة طريقها .

" على أية حال فأنا ، وبالنيابة عنكم جميعاً أيها الممثلون ، أقدم الشكر إلى مقاتلينا الأعزاء في الجبهات . وانتظارنا هو مع اقتراب شهر محرم وفي الظروف التي يستعد فيها شعبنا لإرسال قوافل محرم للعمليات المصيرية أن نعمل على التنسيق بين الجبهات والشعب ، ونعطي في عاشورنا هذا العام ومحرمنا هذا العام بشرى المحرم في السنوات التي سبقت الانتصار ، خاصة آخر محرم في فترة الثورة . أما فيما يتعلق بهذه العمليات فإن النقطة المهمة التي يجب أن أتحدث عنها هي أن تواجد المقاتلين العراقيين والتحرك الذي قاموا به في عمليات كربلاء الثانية كان جديراً بالاهتمام جداً بالنسبة لنا " .

الوثيقة S/18318

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا

[الأصل : بالفرنسية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرجو منكم عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

(توقيع) كلود دي كيمولاريا
الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18319

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى المزاعم التي لا أساس لها التي تتضمنها الرسالتان العراقيتان المؤرختان في ٢٩ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الواردتان في وثيقتي مجلس الأمن S/18306 و S/18308 ، على التوالي ، أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة جمهورية ايران الإسلامية تنفي نفياً قاطعاً الاتهامات الموجهة إليها من النظام العراقي ، وتعتبرها ذريعة

لتبرير استئناف القصف العشوائي العراقي للمناطق المدنية ؛ وهذا تكتيك معروف جيداً للمجتمع الدولي . لقد اضطرت جمهورية ايران الإسلامية ، في الماضي ـ وكملاذ أخير ـ إلى توجيه ضربات انتقامية إلى المناطق الاقتصادية والصناعية العراقية رداً على الهجمات العراقية على الأهداف المدنية الصرف داخل جمهورية ايران الإسلامية .

وتوجه حكومة جمهورية ايران الإسلامية أنظار المجتمع الدولي إلى أن آلية التحقيق في مثل تلك المزاعم الواردة في الوثيقتين الآنفتي الذكر قائمة وتتمثل في خبراء الأمم المتحدة المتمركزين في بغداد . وفريق الأمم المتحدة هو دائماً في مركز يسمح له بتفتيش المنطقة وبأن يشهد على كذب المزاعم العراقية . وستؤدي هذه المهمة بالتأكيد إلى الحد من محاولة العراق استخدام هذه المزاعم التي لا أساس لها ذريعة لاستئناف السياسات الوحشية وغير المشروعة التي يمليها عليه يأسه على جبهات الحرب .

وسأكون في غاية الامتنان إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون د . كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18321 *

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٦ والموجهة من الممثل الدائم للأرجنتين [*S/18290*] ، بشأن ما زعم عن قيام طائرات حربية تابعة للمملكة المتحدة بمضايقة سفن صيد أرجنتينية ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بالإفادة بما يلي .

(أ) في ١١ آب/أغسطس ، بينما كانت طائرة من طائرات السلاح الجوي الملكي من طراز " هيركيوليز C-130 " تقوم بأعمال الدورية الاعتيادية في منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند ، اكتشفت وجود سفينة الصيد الأرجنتينية " روكو مارو " عند خط عرض ٥٢ درجة و ٢٠ دقيقة جنوباً ، وخط طول ٦٣ درجة و ٢٤ دقيقة غرباً ، داخل منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند بمسافة قصيرة . فاقتربت الطائرة من السفينة بغية التثبت من هويتها . ولم يحدث على الإطلاق أن قامت الطائرة بالتحليق فوق السفينة على ارتفاع منخفض أو " بمضايقتها " بأية طريقة أخرى . كما لم تخرج الطائرة من منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند .

(ب) وبالمثل ، في ١٥ آب/أغسطس ، اكتشفت طائرة من طائرات السلاح الجوي الملكي من طراز هيركيوليز كانت تقوم بأعمال الدورية وجود سفينة صيد أرجنتينية تحمل رقم ٥١٦٨ ثلاث مرات في المواقع التالية :

' ١ ' عند خط عرض ٥٢ درجة و ٢٨ دقيقة جنوباً ، وخط طول ٦٣ درجة و ١٨ دقيقة غرباً (داخل منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند بحوالي ثلاثة أميال بحرية) ؛

' ٢ ' عند خط عرض ٥٢ درجة و ٢٧ دقيقة جنوباً ، وخط طول ٦٣ درجة و ١٨ دقيقة غرباً (داخل منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند بحوالي ثلاثة أميال بحرية أيضاً) ؛

' ٣ ' عند خط عرض ٥٢ درجة و ٢٧ دقيقة جنوباً ، وخط طول ٦٣ درجة و ٢٤ دقيقة غرباً (خارج منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند مباشرة) .

ولم تقم الطائرة بمضايقة السفينة بأي شكل من الأشكال كما لم تغادر منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند .

إن الحكومة البريطانية ، إذ ترفض المزاعم الأرجنتينية ، تود أن تذكّر بأنها قامت في تموز/يوليه ١٩٨٢ بالاستعاضة عن منطقة العزل التام التي يبلغ نصف قطرها ٢٠٠ ميل بحري ، التي أنشئت إثر الغزو الأرجنتيني لجزر فوكلاند ، بمنطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند التي يبلغ نصف قطرها ١٥٠ ميلاً بحرياً . وقد طلب إلى الطائرات والسفن المدنية الأرجنتينية في البيان الذي أعلن فيه إنشاء منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند ألا تدخل منطقة الحماية دون

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/585-S/18321 .

ترتيب مسبق مع الحكومة البريطانية . ولم تلتمس السفينة روكو مارو أو السفينة رقم ٥١٦٨ مثل هذه الموافقة ، ولذلك فقد كان يتعين تحرّي وجودهما في منطقة الحماية الخاصة بجزر فوكلاند . ولا يمكن أن يقال بأي حال من الأحوال إن الإجراء المتخذ يمثل تدخلاً في " أنشطة مشروعة وسلمية " تقوم بها سفن صيد أرجنتينية .

وأرجو أن تعمّم هذه الرسالة على نفس النحو الذي عممت به رسالة الممثل الدائم للأرجنتين .

(توقيع) ج . أ . بيرش
نائب الممثل الدائم
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18322

رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أوجه عنايتكم بصفة عاجلة وفورية إلى آخر مناسبة قام فيها النظام العراقي بالاستعمال الإجرامي للأسلحة الكيميائية .

ففي يوم الخميس ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، استأنف النظام العراقي سياسته التي تنتهك أبسط مبادىء القانون الدولي بقيامه باستخدام الأسلحة الكيميائية في مسرح عمليات كربلاء الثانية حول مدينة حاج عمران . وقد أسفر ذلك عن استشهاد شخص واحد وإصابة ٧ آخرين .

والفظائع التي يرتكبها المجرمون العراقيون - التي يمثل اللجوء مؤخراً إلى الحرب الكيميائية غير المشروعة أحدث مظاهرها فحسب - تبين بوضوح أن المحاولات اليائسة التي يبذلها حكام بغداد ليفرضوا على جمهورية ايران الإسلامية وقفاً ظالماً ومؤقتاً لإطلاق النار ، ينبغي ألاّ تؤخذ من جانب المجتمع الدولي على محمل الجد . وتمثل رسالة وزير الخارجية العراقي ، المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، محاولة فارغة أخرى من هذا النوع . فإن النظام الذي اقترح أن يضمن الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التقيد بالحل الذي اقترحه ، لم يتردد في استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في تجاهل لأحدث بيان صدر عن رئيس مجلس الأمن . والحقيقة هي أن الأعمال التي قام بها النظام العراقي في السنوات الست الماضية هي التي يجب أن تكون محل الانتباه والنظر على الصعيد الدولي وليس تحركاته الدبلوماسية اليائسة في السنوات الأخيرة .

وبينما نثني على الجهود الإنسانية التي تبذلونها لوضع حد للعادة العراقية المتمثلة في انتهاك قواعد القانون الدولي التي تنظم إدارة الأعمال الحربية ، وفي حين أننا ندرك أن حكام العراق لم يترددوا في تجاهل هذه الجهود الإنسانية ، فإننا نرجو أن تقوموا باستعمال الولاية الواضحة الممنوحة لكم من المجتمع الدولي في هذا الصدد ، لمنع النظام العراقي من مواصلة اللجوء غير المشروع والإجرامي إلى الحرب الكيميائية . كما تناشد المجتمع الدولي أن يبدي التزامه بمبادىء القانون الدولي واحترامه لها بإدانة جرائم الحرب التي يرتكبها حكام بغداد ، بما في ذلك هذا الاستخدام الأخير للأسلحة الكيميائية .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فريدون د . كمالي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18323

رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسائلنا الأخيرة حول قيام النظام الايراني بضرب الأهداف المدنية الصرف في العراق ، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18309 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قد واصلت ضربها للأهداف المدنية خلال الأيام ٣ و ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وكما مبين في المرفق .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

١ - بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قصفت القوات الايرانية الأحياء السكنية في مدينة البصرة وقصبة سيد صادق ومجمع زمقي السكني في منطقة حلبجة بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى . وقد أدى القصف إلى استشهاد أحد المواطنين المدنيين في مجمع زمقي السكني ، وجرح أربعة من المواطنين المدنيين ، وهدم ثلاث دور سكنية ، وإلحاق أضرار في أربع دور سكنية أخرى ، ومدرسة متوسطة ، وسيارة مدنية واحدة في مدينة البصرة ، وجرح اثنين من المواطنين المدنيين ، وإلحاق أضرار في دار سكنية واحدة في قصبة سيد صادق .

٢ - بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ، قصفت القوات الايرانية بالمدفعية بعيدة المدى الأحياء السكنية في مدينة البصرة ومجمع زمقي السكني التابع لقضاء حلبجة . وأدى هذا القصف إلى جرح ثلاثة مواطنين مدنيين ، وإحداث أضرار في سبع عشرة داراً سكنية ، وأحد المساجد ومدرستين وروضة وأضرار أخرى في محل تجاري في مدينة البصرة ، واستشهاد طفل في مجمع زمقي السكني .

٣ - بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ، تعرضت الأحياء السكنية في مدينة البصرة إلى قصف بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى ، نجم عنه جرح مدنيين اثنين ، وتدمير ثلاث دور سكنية ، وإلحاق أضرار بأربع دور سكنية ومدرسة متوسطة وثلاث سيارات مدنية .

الوثيقة S/18324

رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالانكليزية والعربية]
[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أحيل إليكم رسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، المؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

أتشرف بإحاطتكم علماً ، بأن القوات المسلحة الايرانية شنت في ليلة ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عدواناً واسع النطاق على العراق في قطاع حاج عمران الشمالي . وقد صُدَّ هذا العدوان المشؤوم .

إن سياسة النظام الايراني المتمثلة في مواصلة حربه ضد العراق ، على الرغم من نداءات مجلس الأمن والمجتمع الدولي المتكررة بإنهاء هذه الحرب ، تُعد انتهاكاً مستمراً للميثاق ، وإهانة لمجلس الأمن الذي أعرب في الآونة الأخيرة عن بالغ قلقه إزاء تصاعد النزاع .

ولا بد للمجلس الآن من أن يتخذ دون إبطاء إجراءً فعّالاً للرد على شكاوى النظام الايراني بقرارات المجلس ذات الصلة لإنهاء الحرب وتسوية النزاع عن طريق مفاوضات سلمية وفقاً لمبادىء الميثاق والقانون الدولي .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/18325 *

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

وجِّهت الرسالة المرفقة ، المؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، إلى رئيس مجلس الأمن ، من السيد لي إن هو ، القائم بالأعمال بالنيابة ببعثة المراقبة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة . ويجري تعميم هذه الرسالة ، وفقاً للطلب الذي ورد بها ، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

المرفق

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

يشرفني أن أبعث إليكم بنص بلاغ القيادة العليا لجيش كوريا الشعبي ، المؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والذي يستهدف تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وضميمتها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

الضميمة

بلاغ مؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، صادر عن القيادة العليا لجيش كوريا الشعبي

يجري الآن بقوة القيام بالعمل البنّاء الممتد على نطاق الدولة في النصف الشمالي من الجمهورية لتحقيق الأهداف الكبيرة البعيدة المدى للبناء الاقتصادي الاشتراكي الذي أرسى قواعده المؤتمر السادس لحزب العمال الكوري .

ويقوم جنود جيش كوريا الشعبي حالياً بإنجاز مآثر متميزة في نطاق هذا العمل السلمي البنّاء . وإن هؤلاء الجنود ، الذين يدينون بالولاء غير المحدود للحزب وللثورة ، قد ردموا قسماً من البحر الهائج يبلغ طوله ٨ كيلومترات وشيّدوا ، على نحو جدير بالإكبار ، سد نامبو في فترة قصيرة منذ وقت مضى بتقنياتنا ومعداتنا الذاتية ، فأوضحوا بشكل فذ الروح الثورية للاعتماد على الذات وللكفاح الشاق .

وكان ذلك بمثابة حدث رائع في تاريخ البناء الاشتراكي الذي يحققه الشعب الكوري ، ونصر لامع أوضح تماماً قوة كوريا الجوشية وقدرتها على الاحتمال .

وقد أبدى جيش كوريا الشعبي ، بسمو ورفعة ، بطولة جماعية وتكريساً للعمل بوصفه جيش الشعب الأصيل في مجال تشييد سد نامبو ، هذا الإنجاز الضخم ذو القيمة الخالدة .

وإن الشعب الكوري بأسره يعتبر ذلك شرفاً عظيماً ، وهو فخور بأن له جيشاً مثل جيش كوريا الشعبي يمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن بلده وفي بناء هذا البلد . وهذه الروح الثورية النبيلة التي تجلت وهذه الأعمال البطولية التي أداها جنود جيش كوريا الشعبي في سبيل القضية المقدسة ، قضية الدفاع عن السلم والأمن في هذا البلد وبنائه على نحو أفضل ، ستلمع في سجلات تاريخ وطن الأسلاف .

وقد بلغ البناء الاشتراكي اليوم في بلدنا ، في ظل التوجيه الحكيم للزعيم العظيم الرفيق كيم إيل سونغ ، شأواً بعيداً جديداً .

ويواجه شعبنا مهمة واسعة النطاق تتلخص في تنمية الاقتصاد الوطني للبلد ككل على وجه السرعة ، عن طريق إنجاز أهداف البناء الرئيسية بخطى عاجلة وبلوغ الأهداف الرئيسية العشرة البعيدة المدى للبناء الاقتصادي الاشتراكي ، التي أرسى الحزب قواعدها ، في تاريخ مبكر . وتعتبر تلك مهمة كفاح ذات شأن من أجل مزيد من التقوية للأسس المادية والتقنية التي ترتكز عليها الاشتراكية في بلدنا ، ومن التعزيز لستلم هذا البلد وأمنه ، ومن الضمان لسعادة وازدهار أجيالنا القادمة كلها .

واليوم فإن الشعب الكوري بأسره قد نهض كوحدة واحدة في كفاحه من أجل إنجاز هذه المهمة المشرّفة بثقة وقدرة على الاحتمال جديدتين مردداً الشعار التالي : " هيّا بنا نمضي بقوة وعزم نحو التقدم في الثمانينات بنفس الطريقة التي شيدنا بها سد نامبو " .

وقد اتخذت القيادة العليا لجيش كوريا الشعبي تدبيراً هاماً يتلخص في تأليف وحدات مشتركة ، وبذلك تشترك وحدات من جيش كوريا الشعبي ومن قوات الأمن الشعبية الكورية ، بشكل موسع ، في البناء السلمي لهذا البلد ، جنباً

* تتضمن الوثيقة S/18325/Corr.1 ، المؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

إلى جنب مع الحركة الكبيرة الصاعدة لجميع أفراد الشعب . وطبقاً للتدبير الذي اتخذته القيادة العليا ، تنتقل فرق ولواءات من جيش كوريا الشعبي وقوات الأمن الشعبية الكورية من الخطوط الأمامية ومن مواقعها ، على نطاق واسع ، إلى الجبهات الرئيسية لعملية البناء الاقتصادي الاشتراكي ، على الرغم من أن الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية تتسم بالتوتر الشديد . ويرحب الشعب بأسره ترحيباً حماسياً بما يزيد عن ١٥٠ ٠٠٠ جندي من جنود جيش كوريا الشعبي الذين يتقدمون إلى مواقع البناء السلمي ، كما أن سكان مقاطعة كانغون وبعض المناطق المحلية الأخرى التي تتاخم الخطوط الأمامية يقابلون هؤلاء الجنود ويودعونهم عبر مناطقهم كما لو كانوا أقاربهم .

إن جنود جيش كوريا الشعبي ، الذين أخلصوا دائماً للحزب وللثورة ، يملؤهم الحماس والتصميم لإبراز القدرة والقوة اللتين يتصف بهما جيش كوريا الشعبي البطل على جميع جبهات البناء السلمي لهذا البلد بنفس روح الكفاح والقدرة على الاحتمال التي أظهروها في بناء سد نامبو .

وإن هذا التدبير الذي اتخذته القيادة العليا لجيش كوريا الشعبي هو بمثابة تعبير عن فكرة شعب كوريا المحب للسلم ورغبته في تخفيف التوتر والمحافظة على سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية ، بأي حال من الأحوال ، خلال هذه السنة ، وهي السنة الدولية للسلم .

وإننا نعتزم أن نخفض ، إلى حد بعيد ، عدد قوات جيش كوريا الشعبي من أجل إرسالها إلى عملية البناء الاقتصادي لهذا البلد في حالة ظهور علامة تدل على تشجيع ما اقترحناه بإخلاص من قيام المحادثات بين السلطات العسكرية ، ومن تخفيف حدة التوتر في كوريا . ولكن ، حيث إن سلطات الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية لم تستجب لذلك بعد ، فقد تعين علينا أن نشرك جنود جيش كوريا الشعبي في البناء السلمي للدولة بزيهم الرسمي .

وإذا ما استجابت سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لقيام المحادثات بين السلطات العسكرية ، المهتمة اهتماماً حقيقياً بتخفيف حدة التوتر والمحافظة على صون السلم في كوريا ، فلا شك في أنه ستبدأ في شبه الجزيرة الكورية مرحلة زمنية للمحافظة على قيام سلم وأمن دائمين . ويجب على تلك السلطات أن تدرك النيّة الحقيقية لحكومة الجمهورية ولشعب كوريا الذي يرغب في تحقيق السلم . ويجب عليها أيضاً ألا تثير الصخب حول رواية " التهديد القادم من الشمال " ، وألا تجلس مكتوفة الأيدي ، بل أن تعود إلى مائدة المفاوضات وأن تتخذ خطوة نحو تحقيق الانفراج .

وتعلن القيادة العليا لجيش كوريا الشعبي أنه في حالة قيام سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ، في وقت يجري فيه تعبئة قواتنا العسكرية الضخمة في البناء السلمي ، باتخاذ تدبير سلمي كما فعلنا أو بالقيام بأية خطوة من أجل تخفيف التوتر في كوريا ، فإننا على استعداد لاتخاذ تدبير تقدمي آخر من أجل تحقيق السلم في كوريا .

وفي حالة اتخاذ مثل هذا التدبير السلمي والتوسع فيه واحداً بعد الآخر في شمال كوريا وجنوبها ، فسوف يساعد ذلك على تعميق التفاهم المشترك والثقة المتبادلة ، وتخفيف حدة التوتر والمحافظة على سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية ، فضلاً عن فتح الطريق للعودة إلى توحيد سلمي بين الجانبين . وإننا نعتقد أن ذلك يتفق تماماً مع رغبة الشعب الكوري بأسره وتوقعاته وكذلك شعوب العالم المحبة للسلم التي تريد تحقيق السلم في كوريا والعودة إلى توحيدها بالوسائل السلمية .

ويجب على سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ألا تستغل ، لأغراضها الماكرة ، الفترة التي تجري فيها تعبئة قوات جيش كوريا الشعبي الضخمة في أعمال البناء السلمي .

وترى القيادة العليا لجيش كوريا الشعبي أن جنود جيش كوريا الشعبي وقوات الأمن الشعبية الكورية ستقوم بواجبها المشرّف عن جدارة واستحقاق في معركة البناء الاشتراكي من أجل تنمية وازدهار هذا البلد وسعادة شعبه .

الوثيقة S/18326

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجزائر

[الأصل : بالفرنسية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بصفتي القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجزائر التي ترأس مجموعة الدول الافريقية خلال شهر أيلول/سبتمبر ، أتشرف بأن أوجّه انتباهكم إلى قرار النظام العنصري في جنوب افريقيا بتنفيذ حكم الإعدام في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ على السيدين سيفو بريدجت زولو وكلارنس لاكي بايي ، من مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي .

لقد صدر حكم الإعدام على هذين الشخصين في شباط/فبراير ١٩٨٥ استناداً إلى وجود دافع مزعوم لديهما ، لم يثبت قط ، لاغتيال عضو في المؤتمر الوطني الافريقي . وهذا الاتهام الذي لا أساس له ، ليس له من دافع سوى تغيير صورة القمع الكريه الذي يفرضه نظام الفصل العنصري على سكان جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، لا يقوم هذا الحكم على أي أساس ، لأنه يصدر عن جهاز قضائي غير شرعي كنظام الفصل العنصري ذاته ولا يمكن بالتالي فرضه عدلاً على أي من ضحايا سياسته العنصرية والقهرية .

وإزاء الطابع الاستفزازي لهذا القرار الصادر عن نظام الفصل العنصري ، وإزاء خطر أن تنفيذه يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في جنوب افريقيا ، وباسم مجموعة الدول الافريقية ، أرجو أن تتكرموا باستخدام نفوذكم وكافة الوسائل المتاحة لكم لحمل نظام بريتوريا على التخلّي عن تنفيذ حكم الإعدام في هذين الشخصين ، ضحيتي سياسة الفصل العنصري التي يتبعها .

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أحمد أويحيي
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للجزائر
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18327

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا الأخيرة حول استمرار النظام الايراني المجرم بضرب الأهداف المدنية الصرف في العراق وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18323 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن القوات الايرانية قد واصلت ضربها الوحشي للأهداف المدنية في العراق خلال الأيام الثلاثة ٦ و ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وكما هو مبين في المرفق ، مع تركيز خاص ضد مدينة البصرة الصامدة والتي تعرضت أحياؤها المدنية اليوم ، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، إلى قصف بالمدفعية بعيدة المدى أدى إلى استشهاد ١٧ مواطناً مدنياً ، بينهم ٥ أطفال و ٥ نساء ، وجرح ٤٢ مواطناً ، بينهم ١٦ طفلاً و ١١ امرأة .

إن مواصلة ايران لهذه الجرائم تعبر عن السقوط الأخلاقي لحكامها وعجزهم عن مواجهة العراق في سوح النزال وعن إخفاقهم في تحقيق أهدافهم الشريرة ، كما أنها تجسد الأحقاد والنوازع العنصرية والإجرامية التي تهيمن على عقولهم .

إن العراق يعلن من موقع الشعور بالمسؤولية تجاه مواطنيه وأمنهم وممتلكاتهم أن على حكام ايران أن ينتظروا في الوقت المناسب رداً قاسياً . ونؤكد في الوقت نفسه أن العراق قد التزم بعدم ضرب الأهداف المدنية الصرف انطلاقاً من التزامه بالمبادىء الإنسانية واستجابة لإرادة المجتمع الدولي ومنظماته ، ولكن إن اضطررنا للرد على ذلك بالمثل فإن المسؤولية تقع على عاتق حكام ايران وحدهم نتيجة استمرارهم في جرائمهم وتجاهلهم لنداءات المجتمع الدولي ومصالح شعوبهم وعدم التزامهم بأصول القانون الدولي والقواعد التي تحكم حالة الحرب .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، واصلت القوات الايرانية المجرمة قصفها للأحياء المدنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدى القصف إلى جرح أحد المواطنين المدنيين وهدم دارين سكنيتين وإحداث أضرار في خمس دور سكنية أخرى وأضرار في أربع سيارات مدنية .

بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ، قصفت القوات الايرانية الباغية الأحياء السكنية في مدينة البصرة بالمدفعية بعيدة المدى . وقد أدى ذلك القصف إلى جرح اثنين من المواطنين المدنيين وهدم ثلاث دور سكنية وإحداث أضرار في خمس دور أخرى كما أحدث القصف أضراراً في سيارتين مدنيتين .

بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ، وجهت القوات الايرانية المجرمة مدفعيتها بعيدة المدى إلى الأحياء السكنية في مدينة البصرة ، حيث استشهد ١٧ مواطناً مدنياً ، بينهم خمسة أطفال وخمس نساء ، وجرح ٤٢ مواطناً مدنياً ، بينهم ١٦ طفلاً و ١١ امرأة ، وهدم وحرق ٧ دور سكنية ومحلين تجاريين وإلحاق أضرار في ٧ دور سكنية و ٦ محلات تجارية أخرى وأربع سيارات مدنية .

الوثيقة S/18328 *

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد أوزير كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إلتر تركمان
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد أوزير كوراي

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٨٦ [*S/18304*] والموجَّهة من السيد فيدون فيدونوس - فاديت ، نائب ممثل الإدارة القبرصية اليونانية ، كما أتشرف بأن أكرر مرة أخرى ما يلي .

إن التحليقات الجوية التي يدَّعي السيد فيدونوس - فاديت الاحتجاج بشأنها قد وقعت داخل نطاق حدود الجمهورية التركية لقبرص الشمالية باعتبارها جزءًا من تدريبات عسكرية مقررة من قبل وسبق الإبلاغ عنها ، بالصورة الواجبة كما يحدث دائماً ، إلى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

ونظراً إلى أن التدريبات العسكرية قد وقعت بأكملها داخل نطاق أراضي قبرص الشمالية ومجالها الجوي ، والتي ترجع السيادة عليها إلى الشعب القبرصي التركي بلا منازع ، فإنه ليس لدى الإدارة القبرصية اليونانية بالتالي أي تبرير دستوري أو قانوني أو معنوي للتعليق على شؤون الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وإني أعتقد أنه قد حان الوقت كي تدرك الإدارة القبرصية اليونانية وممثلوها ، بصورة نهائية ، الوقائع القائمة وأن تتوقف عن القيام بادعاءات خاطئة حول مسائل لا تتعلق بها البتة .

وبالإشارة إلى الحادثين الآخرين اللذين أشير إليهما في الرسالة المذكورة ، أعتقد أنه يكفي التذكير ببيان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المتعلق بالمسألة والذي يدحض الادعاءات القبرصية اليونانية : " إن التقارير التي تقول بأن القوات التركية قد تقدمت داخل هذه المنطقة وأقامت مراكز للحراسة هناك غير صحيحة " .

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/587-S/18328 .

الوثيقة S/18329 *

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم بيان وكالة بختار للإعلام .

كما أتشرف برجاء تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان وكالة بختار للإعلام

نتيجة للعمليات الظافرة التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ضد عناصر الثورة المضادة في مقاطعات ورداك وكابول ولوغار ، صودرت كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر من صنع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية ، وهي تشمل قذائف وأجهزة لإطلاق القذائف وقنابل يدوية ورصاصاً وأقنعة غاز . كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن مشاهدة عدد كبير من الأسلحة الكيميائية أيضاً وسط الأسلحة والذخائر المستولى عليها خلال سنوات الحرب غير المعلنة التي تشنها الدول

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/589-S/18329 .

الإمبريالية على جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وهذه أول مرة تصادر فيها مثل هذه الكمية الضخمة من الأسلحة الكيميائية .

لقد انكشف مرة بعد أخرى أمر أعداء شعب أفغانستان وأعوانهم الموجودين في الخارج ممن يستخدمون هذه الأسلحة القاتلة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية وشعب أفغانستان البريء .

ففي عام ١٩٨٤ ، استخدم قطّاع الطرق الذين حوصروا في خوجياني بمقاطعة ننغارهار ، المتاخمة لباكستان ، أسلحة كيميائية ضد قوات جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ونقل إلى المستشفى كثير من الجنود الأفغان الذين أصيبوا بفعل العوامل السمّية .

واكتشفت في مخابىء العصابة المضادة للثورة في كايوان بمقاطعة خوست أقراص سامة استخدمت في تسميم المياه والأغذية .

ومازال ماثلاً في أذهان الناس ما قامت به عصابات الثورة المضادة من تسميم لمياه الشرب في مدرسة بنات كابول ، مما أدى إلى تسمم ١٠٠ فتاة ووفاة ١٤ منهن .

ووفقاً لما كشف عنه عدد من قطّاع الطرق السابقين الذين تطوعوا للانضمام إلى صف الدولة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فإن البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ترسل كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية والألغام والقنابل اليدوية إلى بيشاور في باكستان . وقد أعدت أوساط الجاسوسية في البلدان الغربية ، التي تساند الثورة الأفغانية المضادة ، خطة عامة لاستعمال الأسلحة الكيميائية على نطاق شامل ، ضد القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بل وضد سكانها الأبرياء أيضاً .

ويلزم الذكر أنه بينما تتحدث الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى عن حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها بوصفها قضية هامة وحيوية للإنسانية ، تقوم البلدان الغربية ، ومنها بريطانيا ، بتسليح أعداء بلدنا وشعبنا بهذه الأسلحة . ومن المدهش أن بريطانيا التي كان عليها أن تحارب استخدام المانيا الفاشية للأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الثانية تعتبر استعمال أسلحتها الكيميائية ضد شعب أفغانستان أمراً مشروعاً تماماً .

إن منظمي الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يستخدمون هذه الأسلحة المميتة ضد شعبنا بهدف شيطاني هو محاولة نسب ذلك إلى القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وإلى المفرزة العسكرية المحدودة التابعة للاتحاد السوفياتي . وهذا هو القصد من توجيه قطّاع الطرق إلى إرسال نتائج استخدام الأسلحة الكيميائية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية إلى باكستان ، بحيث يمكن استخدامها في حملاتهم الدعائية وتأجيج حدة الهستيريا المناهضة لأفغانستان والاتحاد السوفياتي . وخير أدلة على هذه الحقيقة هي الرسائل التي بعث بها قادة عصابات الثورة المضادة الأفغان إلى عملائهم داخل أفغانستان وصادرتها القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . كما تشهد بهذه الحقيقة إقامة محاكم في البلدان الغربية لإخفاء الحقائق وتزويرها .

إن شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية يدينان بشدة هذه الفظائع الجديدة التي تقترفها عناصر الثورة المضادة وأنصارها ، ويعلنان بتصميم أن المحرضين على الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان المستقلة محكوم عليهم بالهزيمة المشينة ، وأنهم سيحصدون ثمار ما غرسوا من شرور .

الوثيقة S/18330 *

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مفتوحة موجهة إليكم من وكالة الأنباء بختار .

ويشرفني كذلك أن أرجو تعميم هذه الرسالة المفتوحة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م. ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مفتوحة موجهة إلى الأمين العام من وكالة الأنباء بختار

باسم السلم ، الذي وُجدت الأمم المتحدة لحمايته ، وفي هذا العام الذي أعلن سنة دولية للسلم ، نود أن نوجه انتباهكم إلى ما يرتكب من انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة من جانب الرجعية والإمبريالية وأذنابها المحليين في الحرب المعلنة ضد شعبنا .

إن هذه الحرب الإمبريالية المفروضة على شعبنا قد صارت مع مرور الزمن أكثر قسوة ووحشية . وقد اتسع نطاق هذه الحرب إلى مستوى أصبح يجري معه انتهاك أهم حقوقنا الأساسية ، ألا وهو الحق في الحياة والحق في وجود الجنس البشري . وعلى وجه الخصوص ، فإن الإمبريالية التي تنتهجها الولايات

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/590-S/18330 .

المتحدة تتجاهل دونما عقاب جميع القواعد الأخلاقية وقواعد السلوك الدولي ، وتلجأ إلى استخدام جميع أنواع الأسلحة كما لو أنها ليست على علم بحضارة القرن العشرين .

إن الإمبريالية ، بانتهاكها للمبادىء والقواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، تسعى إلى تحويلنا عن الطريق الذي اخترناه . وهي تلجأ ، تحقيقاً لهذا الهدف ، إلى مختلف وسائل الحرب ، وإلى تخصيص مبالغ كبيرة من الأموال للأسلحة والمؤامرات والدسائس . وقام المعتدون ، انتهاكاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [٢٢] ، باستعمال الأسلحة الكيميائية ضد شعبنا في مناسبات عديدة . ويقومون باستمرار بوضع أحدث الأسلحة الكيميائية تحت تصرف العصابات المضادة للثورة ، ويزعمون دونما حياء ، وبما يتعارض مع الوقائع التي لا يمكن دحضها ، أن الجيش الأفغاني يستعمل الأسلحة الكيميائية .

وقد أدى استعمال قطاع الطرق للأسلحة الكيميائية إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وإلى حدوث أضرار نفسية لا يمكن جبرها . وقام عملاء وكالة المخابرات المركزية بتسميم أطفال المدارس في مناسبات عديدة ، أسفرت إحداها فقط عن وفاة ١٤ تلميذة .

ومنذ بعض الوقت ، أوقفت قواتنا على الحدود إحدى الشاحنات التي دخلت أفغانستان من ايران . وكانت الشاحنة تحمل كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية الفتاكة . وقد عرضت هذه الأسلحة الكيميائية على الصحفيين المحليين والأجانب . وأدت مصادرة هذه الأسلحة في الوقت المناسب إلى الحيلولة دون حدوث كوارث كبيرة في منطقة هيرات وفي أنحاء أخرى من بلدنا .

وتوجه وكالة الأنباء بختار انتباهكم إلى أنه في أثناء العمليات العسكرية الكبيرة التي قامت بها قواتنا المسلحة في خوست ، وبانجشير ، ووارداك ، وهيرات ، وبالقرب من كابول ، تم الاستيلاء على كمية كبيرة من أحدث الأسلحة الكيميائية موزعة على قذائف الهاون ، ومختلف أنواع الذخيرة ، ومختلف أنواع القنابل اليدوية . وقد صنعت هذه الأسلحة في الولايات المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وانكلترا .

إن قيام أعداء ثورة أفغانستان بتقديم الأسلحة الكيميائية الحديثة والمتطورة إلى المناهضين للثورة الأفغانية يسبب قلقاً متزايداً بين شعب أفغانستان ، ويضاعف من هذا القلق أن وجود أقنعة واقية من الغاز أمريكية وفرنسية الصنع ، والتي كانت ضمن المواد المصادرة ، يظهر المستوى الرفيع للاستعداد التقني للمناهضين للثورة في استعمال الأسلحة الكيميائية ، الذي يشكل مصدراً للقلق العظيم .

ويسعى الأعداء إلى نقل الأسلحة الكيميائية إلى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

وقد لفتت المنظمات الاجتماعية وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية انتباه الرأي العام العالمي . فقد جرى في مناسبات عديدة في كابول عرض الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية التي جرت مصادرتها من المناهضين للثورة ، على الصحفيين المحليين والأجانب خلال مؤتمرات صحفية .

وهناك الكثير من الأفلام الوثائقية والصور المتعلقة بهذه المسألة . وهذه الحقائق تثبت بوضوح أن الأعداء الحقيقيين لثورتنا وشعبنا يشنون حرباً غير معلنة من الجانب الآخر لحدودنا ، وأن الاعتداء على شعبنا يقع بتحريض من الخارج .

وفي الظروف الحالية ، حيث بدأت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية القيام بمصالحة وطنية ، وحيث اتخذت خطوات عملية ومحددة لهذا الغرض ، فإن استعمال الأسلحة الكيميائية الحديثة والقيام بالاستفزازات المغرضة ليس من شأنه سوى غرس بذور العداوة وعدم الثقة بين أفراد الشعب . وإذا ما أخذت هذه الحقائق في الاعتبار ، فإنه يمكن أن يظهر بالتحديد من هم أصدقاء شعبنا الذين يسعون إلى حسم الحالة حول أفغانستان ، ومن هو الذي يضع العراقيل على هذا الطريق .

إن شعب أفغانستان يعلم جيداً أن الأمم المتحدة تبذل جهوداً كبيرة بغية حسم الحالة حول أفغانستان . وبالمثل ، فإن شعبنا يدرك جيداً الجهود النبيلة التي يبذلها ممثلكم الشخصي ، السيد دييغو كوردوفيز ، في هذا الصدد . وإننا إذ نأخذ في الاعتبار حسن نواياكم ، الرامية إلى حسم الحالة المعقدة في منطقتنا ، وإذ نضع نصب أعيننا السياسات التي تتبعها الأمم المتحدة ، واستناداً إلى بروتوكول جنيف ، فإننا ندين الأعمال الوحشية والاستفزازية ، ولاسيما استعمال الأسلحة الكيميائية من جانب المحرضين على الحرب الرجعية والإمبريالية غير المعلنة ضد بلدنا .

ونود أن نطلب إلى الأمم المتحدة أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية ، ونأمل كذلك أن تقوم الأمم المتحدة ، بوصفها أرفع المنظمات مكانة ، بإدانة هذه الاستفزازات والأعمال الإجرامية التي يرتكبها أولئك الذين يعرِّضون سلم واستقرار سكان منطقتنا لأكبر التهديدات .

الوثيقة S/18331

رسالة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا وآخرها رسالتنا الصادرة في الوثيقة S/18327 حول استئناف النظام الايراني المجرم لقصفه المناطق السكنية الصرف وحتى هذا اليوم التاسع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، يسرني أن

أرفق لكم طياً الرسالة الموجهة إليكم من السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، حول إصرار النظام الايراني على ضرب الأهداف المدنية ومسؤولية المنظمة الدولية .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

لي الشرف أن أبلغكم بأن النظام الايراني قد ارتكب جريمة نكراء بحق مواطنينا المدنيين . فلقد وجه النظام المذكور مدفعيته بعيدة المدى بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ إلى الأحياء السكنية في مدينة البصرة ، وبنتيجة القصف المدفعي المركز استشهد ١٧ مواطناً مدنياً ، بينهم ٥ أطفال و ٥ نساء ، وجرح ٤٢ مواطناً مدنياً ، بينهم ١٦ طفلاً و ١١ امرأة وهدم وحرق ١٧ داراً سكنية ومحلين تجاريين وإلحاق أضرار في ٧ دور سكنية و ٦ محلات تجارية أخرى وأربع سيارات مدنية . والجدير بالذكر أن مسؤولين من بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في العراق قاموا بزيارة المناطق السكنية المقصوفة في البصرة بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ، وقد شهدوا قصفاً لاحقاً للأحياء السكنية بنفس هذا التاريخ أثناء جولتهم التفقدية في الأحياء المصابة بالقصف .

لقد سبق أن أوضحنا مراراً ، منذ ٨ آذار/مارس ١٩٨٦ ، سواء بالرسائل التي وجهتها إليكم أو تلك التي وجهها إليكم ممثلنا الدائم ، توفر المؤشرات القوية التي تثبت على صعيد الواقع الفعلي على شروع النظام الايراني بحرب المدن والتي يريد من خلالها خلط الأوراق لتشويش الرأي العام العالمي وتوفير الغطاء لشن عدوان جديد واسع النطاق على العراق . وقد تأكدت نوايا النظام الايراني هذه في تصريحات المسؤولين الايرانيين التي نشرت في الوثيقتين S/18315 و S/18317 وبمباشرته العدوان فعلاً ليلة ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ، عندما قام بالهجوم على منطقة حاج عمران في شمال العراق وعلى الميناء العميق في خور العمية وميناء البكر في جنوب العراق والواقعة في المياه الإقليمية .

وبرغم إمعان النظام الايراني في سياسة العدوان وإعلانه المتكرر عن هذه السياسة بوقاحة لم يسبق لها مثيل ، نجد الأمم المتحدة ومؤسساتها لا تلتفت إلى ممارسة دورها المقنن في ميثاقها بالجدية اللازمة ، التي تضع حداً للحرب العدوانية التي يصر النظام الايراني على شنها ضد بلد عضو في الأمم المتحدة ، مع ما نجم عن هذه الحرب من خسائر بشرية ومآس إنسانية وتهديد للأمن والسلام في المنطقة والعالم .

إننا نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تمارس ، بدون إبطاء ، واجباتها بموجب الميثاق . وإننا لا نستطيع كتمان شعورنا وشعور المجتمع الدولي بأن دور المنظمة الدولية بات معطلاً تماماً بسبب سياسة المجاملة التي تمارسها بعض الأوساط إزاء النظام الايراني ، متنكرة في ذلك لمبادىء الميثاق والقانون الدولي ، وبرغم ما ستجره هذه السياسة من ويلات على شعوب المنطقة وسلامها وأمنها واستقرارها .

إن العراق إذ يطالب بقوة أن تتصدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لواجباتها وبدون ذلك فإن العراق سيكون مضطراً لمعاقبة النظام الايراني بالصورة المناسبة إذا استمر في استهدافه ضرب المراكز السكانية المدنية الصرف في العراق . وإن من واجب المنظمة الدولية نبذ سياسة الموازنات التي لا تستند إلى أي مسوغ في البيانات الصادرة عنها ، والاستعاضة عن ذلك بإدانة الجرائم الايرانية واتخاذ الإجراءات الدولية المناسبة لوضع حد لها من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن النزاع ، التي تنسجم تماماً مع أحكام الميثاق والقانون الدولي وتعامل الدول المتمدنة .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/18332

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا العديدة وآخرها رسالتنا الصادرة في الوثيقة S/18331 ، لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن ١٤٣ مواطناً مدنياً عراقياً قد استشهدوا إثر القصف المتكرر للمناطق السكنية العراقية الصرف بالمدفعية بعيدة المدى

والطائرات ، وذلك خلال شهر واحد فقط (من ٧ آب/أغسطس حتى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) .

وخلال هذه الفترة تعرضت اثنتا عشرة مدينة عراقية وقرية واحدة إلى القصف الايراني بالمدفعية والطائرات والصواريخ ، وتقع هذه الأماكن في بغداد ، والبصرة ، وديالي ، وحليجة ، وأبو الخصيب ، والعزيز الشهابي ، والبيارة ، والطويلة ، وخورمال ، وسيد صادق . أما الصاروخ الذي أطلق على بغداد في ١٢ آب/أغسطس فقد سقط في منطقة غير مأهولة .

واستناداً إلى بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ، فإن عدد الشهداء أعلاه يضم ٣٦ طفلاً وخمس نساء . أما عدد المواطنين المدنيين الذين جرحوا خلال نفس الفترة من جراء نفس الأعمال الإجرامية للنظام الخميني فقد بلغ عددهم ٤٣٧ مدنياً ، بينهم ٥٠ طفلاً و ٥٠ امرأة . كما تسبب القصف الايراني في تدمير ٢٢٠ منزلاً وإحداث أضرار بـ ١٣ مدرسة و ١٩ مخزناً تجارياً و ١٠٧ سيارات خاصة ، إضافة إلى إحداث أضرار بمسجد واحد وأربعة مستشفيات .

إن هذه الأرقام تكشف بالتأكيد زيف الادعاءات والتبجحات التي ترد في الرسالة الايرانية الواردة في الوثيقة S/18319 . ومن الجدير بالذكر أن مدينة البصرة الصامدة قد تعرضت يوم ٩ أيلول/سبتمبر لقصف ايراني بالمدفعية بعيدة المدى ، بينما كان فريق الصليب الأحمر يتفقد المناطق السكنية المضروبة للوقوف على مدى الخراب الذي أحدثه النظام الايراني المجرم من جراء قصفه المتواصل للمناطق الآهلة بالسكان دون رادع من ضمير أو أخلاق أو احترام للقوانين والأعراف الدولية . وقد نجا فريق الصليب الأحمر بأعجوبة من هذا القصف عندما سقطت قنبلتان ايرانيتان بالقرب منهم .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18334

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتنا المؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [S/18322] ، أتشرف بإبلاغكم بأن النظام العراقي قد لجأ مرة أخرى إلى استعمال الأسلحة الكيميائية في حربه العدوانية المفروضة على جمهورية ايران الإسلامية .

فقد تعرضت مناطق العمليات في الشيخ صلاح وجافانرود ومرتفعات بامو ، يوم الاثنين ، ٨ أيلول/سبتمبر ، لهجمات كيميائية شنها النظام الإجرامي في العراق . وسوف يُقدَّم إليكم ، في الوقت المناسب ، مزيد من التفاصيل عن وقائع هذه الهجمات بالتحديد ، فضلاً عن عدد القتلى والجرحى .

وإن عودة السياسة العراقية إلى اللجوء إلى الحرب الكيميائية ـ كما يتجلى في استخدامها لهذه الحرب مرتين خلال ثلاثة أيام ـ يوضح بجلاء أن الضرورات العسكرية البادية والانتهازية البحتة هي التي وجّهت الأفعال العراقية ، وإن كانت المساعي الدبلوماسية اليائسة للعراقيين قد توحي بغير ذلك . وإن هذا النهج إزاء القانون الدولي والمنظمات الدولية قد أتاح لحكام العراق اتباع سياسة انتهاك لأبسط القواعد المعترف بها في القانون الإنساني الدولي ، وتجاهل النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي من أجل وقف العراق للاستعمال الإجرامي للأسلحة الكيميائية . لذلك فمن الضروري أن يتخذ إجراء فعّال وفوري من جانب الأمم المتحدة لإدانة هذه الأعمال الوحشية الإجرامية ، وألا يسمح لحكام العراق بالاستمرار في ارتكاب جرائمهم الحربية دون عقاب .

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18335

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالتنا المؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [*S/18319*] ، أتشرف بأن أوجه اهتمامكم العاجل إلى ما يلي .

في يوم الثلاثاء ، ٩ أيلول/سبتمبر ، هاجمت الطائرات الحربية العراقية الأحياء السكنية والمدنية في مدينة راباط وقرية كهريز ، مما أسفر عن استشهاد ١٧ مدنياً وإصابة ١٨ آخرين بجراح . وقد طُلب إلى خبراء الأمم المتحدة المتمركزين في طهران أن يقوموا بزيارة للمنطقة .

وفيما يستأنف النظام العراقي هجماته الإجرامية على الأحياء المدنية داخل جمهورية ايران الإسلامية ، فقد بدأ في نفس الوقت حملة اختلاق مزاعم لا أساس لها بشأن هجمات على الأحياء المدنية العراقية . وكما ذكرنا في رسالتنا المؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ، فإن النظام العراقي باختلاقه لهذه المزاعم التي لا أساس لها يحاول في الواقع إيجاد ذريعة لاستئناف سياسته الوحشية المتمثلة في القصف العشوائي للمناطق المدنية وارتكاب المذابح الإجرامية ضد المدنيين الايرانيين الأبرياء . وللأسف ، فإن الهجمات التي تعرضت لها راباط وكهريز ليست إلا البادرة الأولى لهذه السياسة الإجرامية .

وفي الوقت الذي دعت فيه جمهورية ايران الإسلامية الفريق المتمركز في طهران لزيارة راباط للتحقق من الأعمال الوحشية التي يقوم بها النظام العراقي ، فضّل حكام العراق الامتناع عن تقديم مزاعمهم ليحقق فيها تحقيقاً محايداً . وإن امتناع النظام العراقي عن استخدام الآلية القائمة للتحقيق في المزاعم التي لا أساس لها ، التي وردت في الرسائل العراقية المتضمنة في الوثائق S/18323 و S/18327 و S/18331 ، وكذلك المزاعم التي وردت في المراسلات التي سبقتها ، يبين بجلاء أن العراق يقوم بهذه الاختلاقات في محاولة عابثة لتبرير سلوكه الإجرامي . وجمهورية ايران الإسلامية على ثقة من أنه إذا سُمح لفريق الأمم المتحدة المتمركز في بغداد بالتحقيق في مزاعم النظام العراقي ، فإن الطابع المضلل لادعاءات العراق سيصبح أكثر وضوحاً أمام المجتمع الدولي .

والمجتمع الدولي يعلم جيداً السياسات الإجرامية التي يتبعها النظام العراقي . وإن الهجمات الأخيرة التي شنها العراق على المناطق المدنية وقيامه باستخدام الأسلحة الكيميائية ليسا إلا آخر حالتين في تاريخ السلوك الإجرامي العراقي على مدى السنوات الست الماضية . وعلى ذلك ، فإن إدانة المجتمع الدولي إدانة قوية مباشرة لهذه الأعمال الإجرامية التي يقوم بها النظام العراقي قد آن أوانها منذ أمد بعيد . ولا ينبغي أن تتيح الاعتبارات السياسية للمجرمين أن ينتهكوا أبسط مبادىء القانون الدولي دون عقاب .

وسأكون في غاية الامتنان إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18336 *

رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه ، للعلم ، الإعلان المؤرخ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الصادر عن مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ونص الإعلان بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/597–S/18336 .

المرفق

إعلان من مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، صادر في بيجين ، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

١ ـ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، عقد اجتماع لمجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت الرئاسة العليا لسامديش نورودوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، وباشتراك السيد سون سان ، رئيس الوزراء ، والسيد خيو سامفان ، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية والمسؤول عن وزارة الخارجية ، ووزراء آخرين في الحكومة الائتلافية . وجرى اجتماع مجلس الوزراء في جو من التضامن والوحدة والتفاؤل يتسم بالحماس والود .

٢ ـ ولاحظ مجلس الوزراء بارتياح كبير النتائج الرائعة التي أسفرت عنها الزيارة الودية الرسمية التي قام بها إلى جمهورية الصين الشعبية ، في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ، وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة سامديش نورودوم سيهانوك ، مع السيد سون سان ، والسيد خيو سامفان ، بصفتهما نائبي رئيس الوفد .

٣ ـ ويود مجلس وزراء الحكومة الائتلافية أن يعرب مرة أخرى عن بالغ امتنانه لحكومة الصين وشعبها لما يقدمانه من دعم نبيل ودائم للنضال العادل لشعب كمبوتشيا في سبيل الاستقلال الوطني والبقاء .

٤ ـ ولاحظ مجلس الوزراء بارتياح وامتنان بالغين إعادة التأكيد بشكل واضح بشأن موقف الصين الصادر منذ عهد قريب عن الرئيس دينغ زياوبنغ وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، ومفاده ما يلي :

لا يمكن تحسين العلاقات الصينية ـ السوفياتية وتطبيعها ، مادام الاتحاد السوفياتي مستمراً في تقديم الدعم إلى فييت نام في حربها العدوانية واحتلالها لكمبوتشيا ؛

ولا يمكن تطبيع العلاقات الصينية ـ الفييتنامية ، مادامت فييت نام ترفض سحب جميع قواتها من كمبوتشيا .

٥ ـ وهذا البيان يميط اللثام عن المناورات الغادرة التي تقوم بها فييت نام والاتحاد السوفياتي ، اللذان يتظاهران برغبتهما في إقامة علاقات طيبة مع جمهورية الصين الشعبية وغيرها من البلدان في آسيا ، وجنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادىء ، في حين أن قصدهما الحقيقي لا يعد أن يكون سوى صرف نظر الرأي العالمي عن مشكلة كمبوتشيا ، ليتسنى لهما الاستمرار في احتلال كمبوتشيا بهدوء إلى الأبد .

٦ ـ وتشكل إعادة التأكيد هذه تشجيعاً كبيراً لشعب كمبوتشيا في نضاله الباسل والمستميت تحت رئاسة الحكومة الائتلافية ضد المعتدين الفييتناميين . كما أنها بمثابة تشجيع لمعظم بلدان العالم الثالث التي تحرص للغاية دائماً على أمنها واستقرارها الوطنيين .

٧ ـ وفي الوقت الحاضر ، وبعد أن أصبحت فييت نام والاتحاد السوفياتي في وضع حرج بسبب اقتراح السلم ذي النقاط الثماني [S/17927 ، المرفق الثاني] الذي قدمته الحكومة الائتلافية ، وحظي بتأييد عالمي النطاق من المجتمع الدولي ، لجأ إلى الخداع بالتلويح براية زائفة للسلم لكي يطمرا المشكلة الكمبوتشية التي سببها العدوان الفييتنامي على كمبوتشيا . وتهدف فييت نام والاتحاد السوفياتي ، بالتلويح بتلك الراية الزائفة للسلم ، إلى الاستمرار في احتلال كمبوتشيا وفقاً للاستراتيجية الفييتنامية لـ " اتحاد بلدان الهند الصينية " وتدعيم المواقع الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي في كام رانه ، ودانانغ ، وكومبونغ سوم ، وريام ، وهلم جرا ، بغية توسيع نطاق السيطرة السوفياتية على بحر الصين الجنوبي وفرض السيطرة السوفياتية على منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

٨ ـ ويود مجلس الوزراء أن يكرر تأكيد امتنانه العميق للبلدان المحبة للسلم في جميع أنحاء العالم التي شجبت مناورات السلم السوفياتية ـ الفييتنامية المضللة هذه ، ويطلب إليها أن تواصل القيام بذلك في المستقبل .

٩ ـ ومرة أخرى يعيد مجلس وزراء الحكومة الائتلافية تأكيد أن التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية لا يجب أن تحل إلا على أساس الإعلان الخاص بكمبوتشيا الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا [٢٣] ، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كمبوتشيا ، واقتراح الحكومة الائتلافية ذي النقاط الثماني .

١٠ـ ويود مجلس وزراء الحكومة الائتلافية أن يقدم مرة أخرى بالغ امتنانه إلى بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لما تقدمه من تأييد نبيل ودائم للنضال العادل لشعب كمبوتشيا .

١١ـ وبهذه المناسبة الخاصة ، يود مجلس الوزراء أن يعرب عن عميق شكره لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وأعضاء حركة عدم الانحياز وبلدان عدم الانحياز الأخرى ، لما بذلته من جهود في مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري ، وطلبها انسحاب قوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا ، ولما اتخذته من إجراءات من أجل اعتماد قرار يعيد تأكيد حقوق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

١٢ـ وتود الحكومة الائتلافية أن تناشد المجتمع الدولي والأمم المتحدة الاستمرار في إدانة وشجب العدوان الفييتنامي على كمبوتشيا وممارسة الضغط من أجل انسحاب فييت نام من كمبوتشيا .

١٣ـ ويوجه مجلس الوزراء نداءً رسمياً إلى بلدان شرق أوروبا ، تلك التي تدعم الحرب العدوانية التي تشنها فييت نام على كمبوتشيا ، أن توقف تقديم أية مساعدات أخرى إلى فييت نام . وهي بذلك لا تحقق فقط العدالة لشعب كمبوتشيا البريء بل إنها في الوقت ذاته تكسب احترام الرأي العالمي وإعجابه .

١٤ـ والحالة قيد الاستعراض تبين بوضوح أن القوى الدولية التي تؤيد شعب كمبوتشيا في نضاله ضد المعتدين الفييتناميين تزداد قوة على الدوام . وستعطي هذه الحالة زخماً جديداً لنضال شعب كمبوتشيا بقيادة الحكومة الائتلافية .

١٥ـ ومجلس الوزراء عاقد العزم على أن يجاهد من أجل زيادة تدعيم التضامن والتعاون في الميادين العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، وأن يواصل نضالنا حتى تقبل سلطات هانوي التفاوض لتحقيق تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا ، على أساس اقتراح السلم ذي النقاط الثماني الذي قدمته الحكومة الائتلافية .

١٦ـ وبعد تحرير كمبوتشيا ، فإن الأطراف الثلاثة أجمعين عاقدون العزم على أن يظلوا متحدين في إطار الاتحاد الوطني الكبير والمصالحة الوطنية بين جميع الكمبوتشيين ، مع سامديش نورودوم سيهانوك بصفته رئيساً ، وأن

يكرسوا أنفسهم للتنمية الوطنية والدفاع عن كمبوتشيا كبلد مستقل ، متحد ، مسالم ، محايد وغير منحاز ، في إطار نظام ديمقراطي حر ، على النحو المودع في اقتراح السلم ذي النقاط الثماني الذي أصبح ميثاقنا الوطني من الآن فصاعدا .

١٧- وبهذه المناسبة الهامة ، فإن خيو سامفان ، بصفته رئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية ، قد أعلن مرة أخرى أمام أمة وشعب كمبوتشيا وأمام العالم أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية ملتزم بحزم ، في الوقت الحالي وكذلك في المستقبل ، بمساندة الاتحاد الوطني الكبير على النحو الوارد في ميثاقنا الوطني ذي النقاط الثماني .

(توقيع) نو رودوم سيهانوك
رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

(توقيع) سون سان
رئيس وزراء الحكومة الائتلافية
لكمبوتشيا الديمقراطية

(توقيع) خيو سامفان
نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية
المسؤول عن وزارة الخارجية

الوثيقة S/18337

رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أحيل إليكم رسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والمتضمنة إحاطتكم علماً باقتراف النظام الايراني المجرم جريمة جديدة ضد الأسرى العراقيين .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

لي الشرف أن أبلغكم بأن النظام الايراني قد اقترف مرة أخرى جريمة نكراء بحق الأسرى العراقيين أضافها إلى سجله الحافل بالجرائم التي ارتكبها ضدهم في ميادين القتال ومعسكرات الأسْر في أكثر من مناسبة تحدثت عنها في وقتها وسائل الإعلام العالمية ومصادر لجنة الصليب الأحمر الدولية وأوساط المعارضة الايرانية .

ففي الساعة ٢/٤٥ بالتوقيت المحلي من صباح هذا اليوم ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قامت قوات النظام العدواني في طهران بالهجوم على منطقة جزيرة حقل مجنون الجنوبي ، وتمكنت أول الأمر من تحقيق موطىء قدم لها في موضع إحدى السرايا على واحد من ألسن السدة الغربية . غير أن قواتنا المدافعة قامت بالتصدي للعدوان الايراني الجديد وتمكنت من تدمير القوة المهاجمة وتطهير كافة المواقع المحتلة . وقد وجدت قواتنا المدافعة بعد تطهير الاحتلال هذا مجموعة من الضباط والمراتب العراقيين الذين أسرتهم القوات الايرانية الغازية في بداية المعركة وقد أطلقت النار عليهم بعد أن قيدت أيديهم وأرجلهم بالحبال فاستشهد عدد منهم وبقي عدد منهم أحياء يقاومون جراح الجريمة الايرانية الغادرة .

وبهذه المناسبة ، لا يسعني سوى أن أذكّركم بمسؤولياتكم الإنسانية بموجب ميثاق الأمم المتحدة لأناشدكم إدانة هذه الجريمة الايرانية النكراء بكل قوة .

إن التلكؤ في إدانة النظام الايراني لمسؤوليته عن ارتكاب أعمال العدوان والاستمرار فيه وعدم وجود بوادر عملية لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، وهي قرارات ملزمة بحكم ميثاق الأمم المتحدة ، هما اللذان يشجعان النظام الايراني على الاستمرار في شن العدوان وارتكاب الجرائم الوحشية والإصرار على التنكر لالتزاماته الثابتة في ظل الميثاق والقانون الدولي .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/18338 *

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف ، بصفتي رئيساً لمجموعة الدول العربية لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر وموجهة إليكم من السيد رياض منصور ، نائب المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

وأكون ممتناً إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن أوجه اهتمامكم العاجل إلى ما يلي .

في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قامت السفن الحربية (طائرات الهليكوبتر) الاسرائيلية ، ترافقها طائرات من طراز إف ـ ١٥ و إف ـ ١٦ ومدمرات بحرية بمهاجمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان . وصبت وابلاً كثيفاً من نيران الصواريخ على مخيمات اللاجئين ، ولاسيما مخيم المـيّه مـيّه . وأسفر الهجوم اللاإنساني الوحشي عن مقتل ثلاثة وجرح كثيرين . ووقعت أغلب الإصابات بين الرضع والأطفال والمسنين . أما الأضرار المادية التي لحقت بالمخيمات فهي أضرار جسيمة .

وتناشدكم منظمة التحرير الفلسطينية بذل مساعيكم الحميدة باستخدام كل ما تحت تصرفكم من وسائل لوضع حد لهذه الهجمات الاسرائيلية الوحشية ضد شعبنا ولضمان سلامة وأمن مخيمات لاجئينا الفلسطينيين .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18338-A/41/603 .

الوثيقة S/18340

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا العديدة ، وآخرها الرسالة الواردة في الوثيقة S/18337 ، التي أبلغناكم فيها إقدام النظام الايراني المجرم على اقتراف جريمة نكراء أخرى تضاف إلى سلسلة جرائمه الشنيعة وسجله الأسود والمتمثلة في إطلاق النار على بعض الأسرى العراقيين يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، لي الشرف أن أحيل إليكم رسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، المؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ، والمتضمنة ارتكاب حكام ايران الأفاكين لعمل إجرامي خسيس جديد في الساعات الأولى من هذا الصبح بإطلاقهم صاروخ أرض ـ أرض على إحدى مناطق بغداد المكتظة بالسكان .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

لي الشرف أن أبلغكم بأن النظام الايراني المجرم أطلق في الصباح الباكر من هذا اليوم ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، صاروخ

أرض ـ أرض على إحدى المناطق السكنية المزدحمة لمدينة بغداد . وقد نجم عن هذه الجريمة استشهاد ٢١ مواطناً مدنياً ، بينهم خمس نساء وطفل واحد ، وإصابة ٤١ مواطناً مدنياً ، بينهم ١٣ امرأة وطفلان ، بجروح وإصابة ٤٠ مواطناً مدنياً آخر بجروح طفيفة . كما تهدم نتيجة ذلك ١٣ داراً سكنية وإلحاق أضرار بـ ١٧ داراً سكنية أخرى وتهديم ٢٢ محلاً تجارياً وتدمير ١٧ سيارة مدنية .

وقد شاهد رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدون في العراق ومراسلو الصحف ووكالات الأنباء آثار هذه الجريمة القذرة مساء اليوم .

لقد سبق للعراق أن أشعر المنظمة مراراً ، منذ ٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، بتهيؤ النظام الايراني لإشعال حرب المدن كمقدمة للقيام بعدوان واسع على العراق ، وقمنا بإبلاغ الأمم المتحدة من خلالكم في العديد من المناسبات بعمليات القصف المتعمدة والمنظمة ضد السكان المدنيين في عدة مدن ومناطق في العراق . كما أكدنا أن العراق لا يستهدف في عملياته الحربية سوى الأهداف العسكرية والاقتصادية التي تغذي آلة الحرب الايرانية ، وهي أهداف يسمح باستهدافها بموجب قواعد النزاعات المسلحة من أجل تعطيل قدرة العدو على مواصلة العدوان خاصة وأن النظام الايراني يعمل بصورة محمومة ويصرح علناً بنواياه بالقيام بعدوان كبير على العراق ، وطالبنا باتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع النظام الايراني عن مواصلة العدوان وعن ارتكاب الجرائم الوحشية حسب ما تمليه أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

غير أننا نلاحظ للأسف بأن أية إجراءات عملية فعّالة لم تتخذ في الوقت الذي يستمر فيه النظام الايراني في ارتكاب هذه الجرائم وفي مواصلة العدوان على العراق .

إن العراق في الوقت الذي سيواصل فيه بكل اقتدار وشجاعة دفاعه عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحين نهوض الأمم المتحدة بمسؤولياتها ، فإنه يحتفظ بحقه كاملاً في ردع النظام الايراني لجرائمه هذه ضد أبناء شعبنا في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة .

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء ووزير خارجية العراق

الوثيقة S/18341

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أبلغكم بمناسبة الرسالة الموجهة إليكم من السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [انظر S/18340] ، بأن الناطق العسكري المخوّل من القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية قد صرح بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر بشأن جريمة النظام الايراني في إطلاق صاروخ أرض ـ أرض على المناطق السكنية في بغداد بما يأتي :

" ١ ـ إن القوات المسلحة العراقية التي التزمت حتى هذه اللحظة بعدم ضرب المناطق السكانية الصرف تجسيداً لمبادىء شعبنا واستجابة من قيادتنا الرشيدة لنداء المجتمع الدولي فإنها ستتخذ في الوقت المناسب كافة الإجراءات التي تكف الأذى عن مواطنيها المدنيين وتحفظ لهم حياتهم وأمنهم وممتلكاتهم .

" ٢ ـ إن هذه الممارسات المستهجنة والإجرامية تعيد إلى الأذهان ممارسات النظام الايراني ضد المناطق السكانية في قطرنا عام ١٩٨٠ والتي كان لها الدور الأساسي في إشعال فتيل الحرب فضلاً عن المطامع الصريحة التي لم يكتمها حكام ايران ونواياهم الخبيثة التي حاولوا تحقيقها .

" ٣ ـ إننا نؤكد بأن صبرنا لن يطول إزاء هذه الأفعال الإجرامية وأن هذا الصبر مرتبط بخطة موضوعة وأن للخطة توقيتاتها الزمنية وعندها لن يكون للخمينيين الأوغاد عاصم من عذاب الله ومن وسائل التدمير التي أعددناها والتي سوف تجعل حكام ايران في وضع لا قدرة لهم على مواجهته بالتأكيد مهما فعلوا ومهما دجلوا على شعوبهم " .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي صميدة
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18342 *

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل طياً نص المذكرة المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والموجهة من السيد خوسيه ليون تالافيرا ، القائم بعمل وزير الخارجية بجمهورية نيكاراغوا ، إلى السيد جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

ويحدوني الامتنان إذا ما تكرمتم بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نورا أستورغا
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة من القائم بعمل وزير خارجية نيكاراغوا إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

تم بالأمس ، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، استدعاء سفير نيكاراغوا في واشنطن ، السيد كارلوس تونرمان ، من قِبل السيد ويليام ووكر ، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون أمريكا الوسطى ، الذي أبلغه بأن مصادر غير محددة لمخابرات الولايات المتحدة تفيد بأن حكومة نيكاراغوا تشارك فيما يعرف بالاستعداد لشن هجمات على موظفي البعثات الدبلوماسية للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى وغيرها من أجزاء أمريكا اللاتينية . كما أبلغ السيد تونرمان بأن حكومة الولايات المتحدة سوف تعد حكومة نيكاراغوا مسؤولة في حال وقوع هذه الهجمات .

إن حكومة نيكاراغوا لترفض رفضاً على نحو مشدد وقاطع هذه الاتهامات المصطنعة وغير المسؤولة ، التي ترمي إلى خلق ظروف تتيح لحكومة الولايات المتحدة أن تبرر قيامها بشن العدوان بصورة أنكى وأوسع على شعب نيكاراغوا وحكومتها .

إن مثل هذه التهديدات السابق ذكرها إنما تشكل جهوداً باتت تبذلها حكومة الولايات المتحدة مجدداً لتكثيف الحرب الظالمة التي تشنها على شعب نيكاراغوا . وليس صدفة أن هذه التهم تساق في نفس الوقت الذي تستعد فيه إدارة ريغان لإنفاق المائة مليون دولار التي وافق عليها كونغرس الولايات المتحدة لقوات المرتزقة ، وفيما يؤذن بمشاركة المستشارين العسكريين الأمريكيين في أعمال العدوان على نيكاراغوا ، كما يمهد السبيل لمشاركة وكالة المخابرات المركزية في تخطيط وتنفيذ أعمال الإرهاب ضد أراضي وطننا على نفس النهج السابق الذي شهد تلغيم موانئنا ، فضلاً عن العمليات الأخرى التي أوكلت إلى مغاوير متخصصين في التخريب .

ويأتي هذا كله ضمن الجهد الذي تبذله حكومة الولايات المتحدة للإطاحة بحكومة نيكاراغوا على نحو ما اعترف به صراحة رئيس الولايات المتحدة في بيانات أدلى بها مؤخراً إلى صحيفة " إكسلسيور " اليومية المكسيكية .

وإذ عجزت حكومة الولايات المتحدة عن تلمّس الذرائع القانونية والمعنوية التي تبرر سياسة القوة والتهديد والإرهاب التي تتبعها ضد نيكاراغوا ، فقد لجأت إلى تهم لا تنهض على أساس ، وإنما تشهد بإمعانها في رفض أعراف التعايش المتحضر بين الدول ، فضلاً عن تصميمها على إضفاء صبغة قانونية على حرب لا تقوم على أساس من القانون أو الأخلاق .

وتساق هذه الادعاءات غير المقبولة في الوقت الذي يطلب فيه المجتمع الدولي وقف سياسة القوة التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . كما أن التهم المذكورة تشكل في هذا السياق وسيلة تجاهل النداء القوي من أجل السلم والدفاع المتين عن النظام القانوني الدولي ، على نحو ما عبرت عنه التظاهرات التي قام بها الشعب الأمريكي ذاته بالأمس القريب رفضاً لتلك السياسة ، وعلى نحو ما تجلى في الحكم التاريخي الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [١] ، وكذلك في البيان القوي الصادر عن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

وقد لاحظ المجتمع الدولي أيضاً ما تتحمله حكومة الولايات المتحدة من مسؤولية مباشرة عن اتباع سياسة دموية رسمية قائمة على الإرهاب الذي تمارسه الدولة ، مما أفضى إلى القتل العشوائي لآلاف من مواطني نيكاراغوا ومن المتطوعين المدنيين المنتمين إلى جنسيات عدة . إن نيكاراغوا ترفض وتشجب من حيث المبدأ جميع أشكال النشاط الإرهابي .

كما تدين حكومة نيكاراغوا المحاولات الرامية إلى إقحام نيكاراغوا في غمار النشاط الإرهابي مما يخلق جواً توضع نيكاراغوا في ظله هدفاً لعمليات الانتقام ، ويتم في إطاره تكثيف المناخ المهيىء للحرب وتمهيد السبيل أمام تدخل عسكري مباشر ضد وطننا .

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/40/1159-S/18342 .

الوثيقة S/18343 *

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

تعزيزاً لمخططات تركيا التوسعية على حساب جمهورية قبرص ، وقع منذ بضعة أيام حدث جديد فيه كثير من الاستفزاز ، ويكشف عن عقلية تركيا واتجاهها ، في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص ، التي طردت تركيا منها ٨٢ في المائة من السكان الأصليين (أي القبارصة اليونانيين) نتيجة اجتياح عام ١٩٧٤ : فبناء على تعليمات من تركيا ، تم تشكيل ما أسموه " بحكومة ائتلاف " مع " حزب " المستوطنين المستعمرين الوافدين من تركيا .

وجدير بالملاحظة أن " الحكومة " الجديدة ، في مناطق جمهورية قبرص الواقعة تحت احتلال تركيا العسكري ، هي " تحالف " بين " حزب الوحدة الوطنية " الانفصالي ، الذي أسسه السيد دنكتاش ، وحزب المستوطنين الأتراك المعروف بحزب " N.B.P. " الذي يرأسه حالياً ضابط متقاعد من ضباط الجيش التركي هو السيد بيسيسلر .

ولقد نددت حكومة جمهورية قبرص مراراً وتكراراً باستقدام مستوطنين من الأناضول التركي إلى الجزء المحتل من بلادنا . ويرجى الرجوع ، ضمن رسائل التنديد الأخرى ، إلى الرسائل الموجهة إليكم والمعممة بوصفها من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (S/12633-A/33/76 المؤرخة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٧٨ ؛ و S/13572-A/34/594 المؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ؛ و S/14773-A/36/729 المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ؛ و S/16357-A/38/793 المؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ ؛ و S/16473-A/38/800 المؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤ ؛ و S/17241-A/39/907 المؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ؛ و S/17743-A/40/1076 المؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ؛ و S/17759-A/40/1081 المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) .

ومن الواضح بجلاء أن تركيا تتابع مخططاتها بلا هوادة ، مع أنها تحاول عبثاً في الوقت نفسه إقناع العالم بأنها تتخذ موقفاً إيجابياً من مسألة قبرص . وقول تركيا إنها توفد إلى قبرص " بعض العمال الموسميين " ، الذي زعمته في الماضي لتمويه هدفها الرامي إلى تحطيم منتظم لبنية قبرص الديمغرافية القائمة منذ آلاف السنين ، قد ثبت منذ أمد طويل أنه خرافة . وعلى رغم ردود الفعل القوية من جانب القبارصة الأتراك ، مُنح المستوطنون المستعمرون صفة " المواطنة " ، في حين أن " دستور " السيد دنكتاش ينعت اللاجئين من القبارصة اليونانيين المهجرين " بالغرباء " ! ويجب أن نذكر أيضاً أن ٤٢ في المائة من الأراضي المغتصبة أعطيت للمستوطنين المستعمرين .

و " الحكومة " الجديدة في أراضي قبرص التي لايزال يحتلها ٣٥ ٠٠٠ عنصر من القوات التركية ، هي واحدة من أكثر النتائج سلبية للزيارة غير الشرعية التي قام بها مؤخراً السيد أوزال ، رئيس الوزراء التركي ، لأراضي قبرص المحتلة ، الذي فرض أولية المستوطنين تفضيلاً لهم على القبارصة الأتراك .

إن التطور المذكور أعلاه يشكل تأكيداً جديداً لكون نظام دنكتاش غير الشرعي مرتهناً على نحو مطلق بالحكومة التركية ، التي ينفذ مخططاتها وسياساتها دون أن يهتم (رغم تصريحاته بعكس ذلك) بحقوق القبارصة الأتراك ومصالحهم . وبطبيعة الحال ، فإن المستوطنين المستعمرين يتولون زمام الأمور ، فيما أصبح القبارصة الأتراك أقلية سياسية إزاء هؤلاء المستوطنين وقوات الجيش التركي ، الذي يكاد عددهم معاً يساوي عدد القبارصة الأتراك . وهذا التطور يثير أيضاً شكوكاً خطيرة بشأن من يمثل بشكل شرعي الطائفة القبرصية التركية ومع من ينبغي أن يتفاوض الجانب القبرصي اليوناني .

لقد أُعلن على أساس بروتوكول التعاون المزعوم مع المستوطنين الأتراك أن القبارصة الأتراك جزء لا يتجزأ من الأمة التركية في " الوطن الأصلي " ، وأن كل جهد سيبذل لتوحيد الدولة الزائفة مع تركيا في جميع المجالات . وفي الوقت نفسه ، يُهدد القبارصة الأتراك بأن الحكومة الجديدة المزعومة ستحارب كل عمل تعتبره منافياً لما تتبع من سياسة وأساليب .

وهذه الوقائع تؤكد مجدداً النوايا الحقيقية لتركيا إزاء قبرص والطائفة القبرصية التركية . إن القبارصة الأتراك ، كما يشكون هم أنفسهم ، قد غدوا أسرى السياسة التركية المعلنة والمنفذة بمساعدة قوات الاحتلال التركية والـ ٦٠ ٠٠٠ مستوطن تركي مستعمر ، في آن معاً ، الذين وُجدوا أساساً لدعم نظام دنكتاش غير الشرعي والسيطرة عليه .

* عُممت تحت الرمز المزدوج S/18343-A/41/611 .

لقد بات الآن من قبيل البدهيات أن وجود قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الأتراك في قبرص يشكل انتهاكاً صارخاً لا لحقوق القبارصة اليونانيين وحرياتهم فحسب ، بل لحقوق وحريات القبارصة الأتراك أيضاً ، وهو العقبة الرئيسية أمام تهيئة الظروف لإيجاد حل عادل معقول ، يقبله الطرفان ، لمشكلة قبرص وفقاً لمقررات الأمم المتحدة ولقراراتها .

ولا يثير " الشريك " الجديد في نظام دنكتاش أية مشاكل فيما يتعلق بالتبعية الاقتصادية لتركيا ؛ غير أن هذا لا يمثل ، بالطبع ، الجانب الهام الوحيد . فتركيا الآن تتحكم علانية في مجريات الأمور . وهكذا فإن مخاوف القادة القبارصة الأتراك المعارضين وجماهير القبارصة الأتراك الذين لا يوافقون على تلك الأساليب والذين تنبأوا أثناء زيارة أوزال بأن المنطقة المحتلة ستتحول إلى مقاطعة تركية ، تؤكدها الآن التطورات الجديدة .

وفي اليوم السابق فقط لإعلان " الائتلاف " غير الشرعي الجديد ، تساءل السيد زكي إركوت ، بما عُهد عنه ، في مقال في الصحيفة اليومية القبرصية التركية " ينيدوزن " في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، في معرض إشارته إلى بيان أدلى به السيد بيسيسلر ، الشريك المستوطن ، بأنه يود أن يكون شريكاً في " الحكومة " ليخدم القاعدة الشعبية لحزبه : " من هي قاعدتك الشعبية ؟ وبمن ترتهن قاعدتك الشعبية ؟ ومن الذي حولكم إلى حزب ؟ وممن تتلقون الدعم والقوة ؟ " .

وفي بيان صحفي مؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (انظر " ينيدوزن " في ٤ أيلول/سبتمبر) ، أكد القائد القبرصي التركي السيد أوزكر أوزغور ، أن " الائتلاف " قد شُكل لتطبيق " برنامج التدمير الاقتصادي " للسيد أوزال .

وهناك العديد من تلك التعليقات . وقد كانت ردود الفعل لكل من البرنامج الاقتصادي المتكامل و " الائتلاف " اللذين فرضتهما تركيا ، واسعة الانتشار إلى حد أن أصبحت في حكم الإجماع . والطائفة القبرصية التركية تدرك أنه يجري إخضاعها لتركيا على جميع المستويات ، وتعارض ذلك .

وقد ذكر السيد عارف حسن تحسين ، مرة أخرى ، في طبعة صحيفة " سوز " في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، أن المستوطنين ونظام دنكتاش الذي يدعمونه آخذون في استغلال القبارصة الأتراك ، وأنه لو كان القبارصة الأتراك قد عرفوا الحقيقة ، " لما صوتوا أبداً لصالح حزب الوحدة الوطنية " . وفي المقالة نفسها ، ذكر السيد تحسين أن " ائتلاف " حزب الوحدة الوطنية وحزب المستوطنين الأتراك .N.B.P سيظل بمثابة " حكومة " أقلية إذ أنه لا يمثل إلا نسبة ٤٥,٥ في المائة من الأصوات ، في حين تمثل أصوات المعارضة نسبة ٥٤,٥ في المائة . وخلص السيد تحسين إلى ما يلي :

" مع وجود حزب المستوطنين الأتراك .N.B.P ، ألا ينكشف احتكار الإدارة القبرصية التركية ، عن طريق الأصوات المجلوبة من تركيا ، أمام الرأي العام العالمي على نحو جلي للغاية ؟ ... وهل هناك فرد لا يعرف أن مؤسس حزب المستوطنين الأتراك .N.B.P [وزعيمه جنرال متقاعد في الجيش التركي سابقاً] هو السفير التركي ؟ ألا يعني ائتلاف حزب الوحدة الوطنية وحزب المستوطنين الأتراك .N.B.P أن الحكومة التركية قد وضعت أيديها علينا رسمياً ؟ وهل سيقدر السيد دنكتاش على أن يواجه هذه الحالة في الأمم المتحدة ؟ وإذا ما نحينا جانباً رد فعل الأمم المتحدة ، فماذا عن رد فعل القبارصة الأتراك ؟ أم أنه سيعلن أن جميع القبارصة الأتراك ' خونة ' إزاء حالة من هذا القبيل ؟ " .

وكيف يمكن عرض ذلك بصورة أوضح ؟ فصلب الموضوع هو : أن تركيا تسيطر على ما يسمى " الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " من جميع الوجوه ، ويتمثل الهدف النهائي في ضمها . وفي برنامج إذاعي من محطة إذاعة " بايراك " غير الشرعية ، في ٣ أيلول/سبتمبر ، كان يوضح " السياسة الخارجية للائتلاف الجديد " ، ذكر أن " الحكومة " الجديدة تعتقد أن القبارصة الأتراك يمثلون جزءًا لا يتجزأ من الوطن التركي وتعلن أنه سيجري تدعيم العلاقات مع تركيا كمسألة ذات أولوية وأنه " سيتم القيام بكل شيء تجاه التوحيد مع تركيا في جميع القضايا " .

وقد انقضت اثنتا عشرة سنة منذ غزو تركيا لقبرص ، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي للعدوان ، لاتزال نسبة ٣٧ في المائة من أراضيها واقعة تحت احتلال القوات التركية ؛ ولايزال ثلث سكانها لاجئين ، ومطرودين عنوة من ديارهم وأرض أجدادهم ؛ ولايزال المفقودون مفقودين ؛ والسلطة القائمة بالاحتلال ، بالتعاون مع نظام دنكتاش غير الشرعي ، سادرة في سياستها لتدعيم الاحتلال وتقسيم البلد .

وبينما كانت المفاوضات جارية طوال الـ ١٢ سنة الماضية ، كانت تركيا تعزز قبضتها على الأراضي المحتلة في جمهورية قبرص . ونظير كل قبرصي تركي ، يوجد إما جندي تركي واحد أو مستوطن تركي مستعمر من الأناضول التركي . وتكاد طائفة القبارصة الأتراك تختنق تحت طغيان العنصر الاستعماري الصريح . ويضيع صوتها في صليل جنازير مئات الدبابات التركية المستخدمة في غزو قبرص . وغرس المستوطنين الاستعماريين من تركيا يبين بجلاء خطط تركيا ضد قبرص ـ التي كثيراً ما يعترف بها رجال السياسة

والجنرالات الأتراك ـ وهي ، وضع قبرص تحت السيطرة السياسية والعسكرية الدائمة لتركيا .

ومن الجلي أنه ، على ضوء ما تقدم ، ينبغي إيلاء أولوية فورية لمسألة سحب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الاستعماريين الأتراك من قبرص . وحينئذ فقط ستتوافر الاشتراطات الضرورية لإجراء حوار حر وذي معنى غايته التوصل إلى حل يخدم المصالح والحقوق الشرعية للقبارصة اليونانيين والأتراك على حد سواء وتكافلهم في بلد مستقل ، وذي سيادة ، وغير منحاز ومتحد .

وسأغدو ممتناً لو عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيدون فيدونوس ـ فاديت
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18344

رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

تعلمون أن الرسالة الموجهة إلى فريق الأمم المتحدة المتمركز في طهران ، والمؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أوردت تفاصيل اعتداء وحشي من جانب العراق على الأحياء السكنية في مدينة راباط (ساردشت) في اليوم السابق (٩ أيلول/سبتمبر) ، كما طُلب فيها إلى الفريق أن يقوم بزيارة للمنطقة وأن يوثق الانتهاك العراقي للقانون الإنساني الدولي .

وقد أسفر الاعتداء العراقي الإجرامي على راباط عن استشهاد ١٦ مدنياً وإصابة ١٤ آخرين بإصابات بالغة وتدمير عدد من الوحدات السكنية .

وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإعلامكم بأن حكومة جمهورية ايران الإسلامية لاتزال بانتظار الحصول على رد رسمي على طلبنا بالتحقيق في الاعتداء العراقي على المناطق السكنية في راباط في يوم ٩ أيلول/سبتمبر .

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن تُعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18345

رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالعربية]
[١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسائلنا السابقة الخاصة باستمرار النظام الايراني بضرب الأهداف المدنية الصرف في العراق وآخرها رسالة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية ، الواردة في الوثيقة S/18340 ،

لي الشرف أن أحيطكم علماً بأن النظام الايراني قد واصل قصفه للأهداف المدنية في العراق خلال الأيام الثلاثة الماضية ١٣ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كما هو مبين في المرفق .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتّاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تعرّضت مدينة البصرة والميناء وضواحي مدينة خانقين للقصف الايراني بالمدفعية بعيدة المدى ، ونجم عنه جرح اثنين من المدنيين وإحداث أضرار في دارين سكنيتين وأربع سيارات خاصة .

بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ، تعرّضت مدينتا البصرة وسيد صادق لقصف ايراني بالمدفعية بعيدة المدى ، ونجم عنه جرح طفلة في سيد صادق .

بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ، تعرّضت الأحياء الجنوبية من ميناء البصرة وضواحي خانقين لقصف ايراني بالمدفعية بعيدة المدى .

الوثيقة S/18346 *

رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

عقد المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مدينة هراري في الفترة ما بين ١ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وقد صدرت في نهاية هذا المؤتمر وثائق ختامية أدين فيها الهجوم العسكري ـ الجوي والبحري ـ الذي قامت به الإدارة الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، والذي استهدف الأحياء السكنية والمطارات المدنية في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي . كما أدان المؤتمر أيضاً التدابير الاقتصادية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهيرية باعتبارها شكلاً من أشكال الحصار الاقتصادي لخدمة أهداف سياسية ، وطالب إدارة الولايات المتحدة الأمريكية بإلغائها فوراً . وأعرب المؤتمر عن تضامن بلدان عدم الانحياز مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد تلك القرارات التي تهدف إلى تقويض خطط الجماهيرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنيل من سيادة واستقلال شعبها .

وأرفق لكم مقتطفات من الإعلانين السياسي والاقتصادي الصادرين عن مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، بخصوص الاعتداء العسكري الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية والتدابير الاقتصادية التعسفية ضد الجماهيرية .

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
الممثل الدائم
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مقتطفات من الإعلان السياسي الذي أصدره في هراري مؤتمر عدم الانحياز حول إدانته للقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية [S/18392 ، المرفق ، الفرع الأول ، الفقرات ٢١٥ ـ ٢١٧]

أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء التطورات الأخيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الناجمة عن الاعتداءات والاستفزازات الأمريكية المتكررة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، التي شكلت تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم أجمع . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات في هذا السياق إلى ما جاء في البلاغات الصادرة عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع في اجتماعاته المعقودة في نيويورك في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وكذلك ما جاء في البلاغ الصادر عن الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية ورؤساء وفود مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، على إثر العدوان الأمريكي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بسند وتعاون من المملكة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/617-S/18346 .

المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات إدانتهم الشديدة لهذا العدوان الذي لا مبرر له ، والذي يشكل عملاً من أعمال الإرهاب التي تمارسه دولة وخرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وطالبوا الولايات المتحدة بالتوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الأعمال العدوانية ، بما في ذلك المناورات العسكرية في خليج سرت ، التي تعتبر انتهاكاً لسيادة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتها الإقليمية ، وتعرّض السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط للخطر ، كما تعرقل الجهود المبذولة من أجل تحويلها إلى منطقة أمن وسلم وتعاون . ودعوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم تعويض كامل وفوري إلى الجماهيرية العربية الليبية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها . وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية وتضامنهم معها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن الهجوم الجوي على دار زعيم الثورة الليبية ، بغية الفتك به وبأسرته ، يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وجريمة خاوية من أية قيمة سياسية أو خلقية .

وإذ يضع رؤساء الدول أو الحكومات في اعتبارهم مسؤوليات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فقد أعربوا عن أسفهم لأن هذا المجلس مُنع من اتخاذ قرار يدين هذا الاعتداء الصارخ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وذلك بالاستعمال المتعسف لحق النقض (الفيتو) من جانب بعض أعضائه الدائمين . وفي هذا الصدد ، قرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز أن يؤيدوا حسب مقتضى الحال طلب إدراج مسألة عدوان الولايات المتحدة الأمريكية على الجماهيرية العربية الليبية في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك نظراً لخطورة الموضوع وجرائره السلبية والخطرة بالنسبة للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي .

المرفق الثاني

مقتطف من الإعلان الاقتصادي الذي أصدره مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في هراري حول إدانته للقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية [S/18392 ، المرفق ، الفرع الثاني ، الفقرة ٨٢]

وبحث رؤساء الدول أو الحكومات الإجراءات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمتمثلة في فرض المقاطعة الاقتصادية عليها وتجميد أموالها بالولايات المتحدة . وأدانوا هذه التدابير بوصفها شكلاً من أشكال القسر الاقتصادي لأغراض سياسية ، وطالبوا إدارة الولايات المتحدة بإلغائها فوراً . وأعربوا عن تضامن حركة عدم الانحياز المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد هذه الإجراءات التي تهدف إلى تقويض خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والنيل من سيادة واستقلال شعبها . ودعوا كافة الدول إلى اتخاذ الترتيبات العملية المناسبة لمساعدة الجماهيرية العربية الليبية في التغلب على هذه الإجراءات التعسفية .

الوثيقة S/18347 *

تقرير الأمين العام

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢/٤٠ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد المبادىء ذات الصلة والإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان .

٢ - وقد بُذلت جهود متصلة في العام الماضي ، لقيت تأييداً واسع النطاق بصورة متزايدة من المجتمع الدولي ، من أجل تحقيق تسوية سياسية عن طريق المفاوضات . ومن دواعي سروري أن جميع الحكومات المعنية قد مدّت ، في هذا الصدد ، يد التعاون الكامل إلى الأمم المتحدة .

٣ - وتذكر الجمعية العامة أنني أوضحت في تقريري السابق [S/17527] أنه بعد أن أتممت بالفعل صياغة ثلاثة من الصكوك الأربعة التي ستشمل التسوية بين أفغانستان وباكستان - وهي الصكوك المعنية بعدم التدخل بأنواعه ، وعودة اللاجئين ، والضمانات الدولية - أدت عقبة كأداء بشأن شكل المفاوضات ، مع الأسف ، إلى توقف العملية الدبلوماسية . ولم يتسنّ التغلب على تلك العقبة عندما عقدت جولة أخرى من المفاوضات في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . لذلك ، اضطر المتفاوضون إلى إرجاء المحادثات دون أن يتمكنوا من النظر في مشروع الصك الرابع ، الذي يحدد شكل العلاقات المتبادلة بين الصكوك السالفة الذكر وانسحاب القوات .

٤ - وفي ظل هذه الظروف ، قام ممثلي الشخصي ، دييغو كوردوفيز ، بزيارة أخرى إلى المنطقة في الفترة من ٧ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ ، لإجراء مشاورات . وفي إسلام أباد التقى السيد كوردوفيز بالرئيس ضياء الحق ، وبالسيد خان جونيجو ، رئيس

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/619-S/18347 .

الوزراء ، والسيد سحاب زادة يعقوب ـ خان ، وزير الخارجية . وفي كابول ، التقى السيد كوردوفيز بالرئيس بابراك كارمال والسيد شاه محمد دوست ، وزير الخارجية . ولم يتمكن السيد كوردوفيز ، لأسباب تقنية ، من التوقف في طهران ، إلا أنه وفقاً للممارسة المتبعة ، تم إبلاغ حكومة جمهورية ايران الإسلامية ، على النحو الواجب ، بمضمون تلك المناقشات .

٥ ـ ونتيجة للمشاورات المكثفة في المنطقة ، التي اقتضت من السيد كوردوفيز السفر عدة مرات ما بين إسلام أباد وكابول ، أمكن التوصل إلى مجموعة من التفاهمات التي فتحت الطريق المسدود الذي كان من شأنه ، لمدة عامين تقريباً ، إبطاء العملية الدبلوماسية وشلها في نهاية المطاف . وقد أبلغني السيد كوردوفيز أن الحكومتين ، على أعلى مستوى ، أعربتا في هذا الصدد عن رغبتهما في أن يُنظر إلى التفاهمات التي تم التوصل إليها على أنها إثبات ملموس لرغبتهما الصادقة في تحقيق تسوية سلمية .

٦ ـ وفي الوقت نفسه ، أيد الضامنان المعيّنان ، وهما حكومتا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، العملية الدبلوماسية عن طريق الإعراب الإيجابي عن النوايا . والواقع أنه خلال المشاورات المتعلقة بنص الصك الخاص بالضمانات الدولية ، وهي المشاورات التي أجراها ممثلي الشخصي في موسكو مع السيد إدوارد شيفاردنادزه ، وزير الخارجية ، والسيد غيورغي كورنيينكو ، النائب الأول لوزير الخارجية ، وفي واشنطن ، العاصمة ، مع السيد جون وايتهيد ، وزير الخارجية بالنيابة ، والسيد مايكل ارماكوست ، وكيل الوزارة ، فإن ممثلي الشخصي قد أُبلغ بأن النص المعني قد حظي بموافقة الحكومتين ، وذلك بطبيعة الحال ، رهناً بتحقيق تسوية شاملة يكون بوسعهما تأييدها .

٧ ـ وتمشياً مع التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال الزيارة التي قام بها ممثلي الشخصي إلى المنطقة ، بدأت الجولة السابعة من المفاوضات في قصر الأمم في جنيف في ٥ أيار/مايو ١٩٨٦ . وقد نظر الطرفان المتفاوضان ، لأول مرة ، في مشروع الصك الخاص بالعلاقات المتبادلة . وقد اتسمت المفاوضات ، التي كانت مكثفة وعسيرة ، بالنهج الجاد الذي أبداه الطرفان المتفاوضان اللذان رأيا أنه قد تم إحراز تقدم كبير بصدد صياغة أفرع الصك البالغة الصعوبة والحساسية . وقد وضع الطرفان المتفاوضان الصيغة النهائية لنصوص منها نص مبادىء التسوية وأهدافها ، بما في ذلك عدم التدخل بأنواعه ، وعدم استعمال القوة ، وتقرير المصير . وقد عُلقت المفاوضات في ٢٣ أيار/مايو بناءً على طلب الطرفين المتفاوضين ، وذلك لتمكينهما من إجراء مشاورات في عاصمة بلد كل منهما .

٨ ـ وفي تلك المرحلة ، كان هناك قيد النظر مسألتان معلقتان في مشروع نص الصك الخاص بالعلاقات المتبادلة ، وهما الترتيبات الرامية إلى ضمان تنفيذ التسوية تنفيذاً فعّالاً ، والإطار الزمني للانسحاب . وقد استؤنفت الجولة السابعة من المفاوضات في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، للنظر في هاتين المسألتين .

٩ ـ وقد كان هناك تحرك مشجع فيما يتعلق بالترتيبات الرامية إلى تنفيذ التسوية تنفيذاً فعّالاً . وفي الواقع ، فبينما لم تتمكن العملية الدبلوماسية في أيار/مايو من التغلب على المواقف الجامدة للمبادىء والسياسات ، كان من الواضح في آب/أغسطس أنه بعد فترة من التمعُّن ، كان هناك استعداد لتناول المشكلة من جديد بعقل مفتوح . وقد أجرى ممثلي الشخصي مناقشة أكثر تفصيلاً مع الطرفين المتفاوضين بشأن طبيعة ونطاق الترتيبات التي قد تلزم في هذا الصدد . وقد رئي أنه في ظل الظروف التي من المرجح أن تدخل التسوية فيها حيّز النفاذ ، ونظراً لأن التسوية سوف تنشىء علاقات متبادلة محددة بين مختلف التدابير المتوخاة ، فإنه من الطبيعي أن يتعزز تصميم كل من الطرفين على تنفيذ التزاماته بصورة كاملة وبنيّة حسنة إذا ما توفرت لديه القناعة بأن الطرف الآخر يتصرف بنفس القدر من التصميم . ومن ثم ، ينبغي أن يكون هذا هو الغرض الأساسي للترتيبات المتضمنة في التسوية . وقد قدم ممثلي الشخصي وفقاً لذلك اقتراحاً منقحاً كان موضع مناقشة أولية في جنيف وكان موضع دراسة من الطرفين المتفاوضين في عاصمتيهما .

١٠ـ وبخصوص المسألة المعلّقة الأخرى ، وهي الإطار الزمني لانسحاب القوات وطرق تحقيق ذلك ، مازالت هناك فجوة واسعة بين الموقفين المعلنين للطرفين المتفاوضين . بيد أنه في كل مناسبة من المناسبتين اللتين جرت فيهما مناقشة هذه المسألة ، أي خلال جولتي أيار/مايو وآب/أغسطس ، كان هناك قدر من التحرك بعيداً عن نقطة البداية الأصلية . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا يدل على وجود ميل مستمر للتوصل إلى صيغة مقبولة للطرفين فيما يتعلق بالفترة التي يستغرقها الانسحاب وطرائقه . ولا شك أن الطرفين المتفاوضين يدركان على أية حال أن عليهما أن يركزا انتباههما على هذه المسألة على نحو الاستعجال خشية أن تتبدد جميع الجهود التي بذلاها على مدى السنوات الخمس الماضية .

١١ـ وكما اتفق عليه عندما علقت المفاوضات ، ظل ممثلي الشخصي على اتصال بالطرفين المتفاوضين من خلال القنوات الدبلوماسية بشأن جميع المسائل المعلّقة . وسوف تتابع هذه المشاورات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، مما يتيح لي ولممثلي الشخصي فرصة للاجتماع مع الطرفين المتفاوضين ومع ممثلي الحكومات المعنيّة الأخرى .

* * *

١٢ـ ولا شك في أنه قد أمكن إحراز تقدم ملموس خلال العام الماضي . فقد طرحت المسائل الإجرائية جانباً لإتاحة الفرصة لمعالجة المشاكل الموضوعية . كما أن الصكوك الأربعة التي ستشكل التسوية تعتبر منتهية من الوجهة العملية . وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد كبير جداً من المسائل البالغة التعقيد ، التي كان من الممكن أن يصبح أي منها عقبة رئيسية أمام وضع التسوية في صيغتها النهائية . وعلاوة على ذلك ، فإنه مع اقتراب الطرفين المتفاوضين من الانتهاء من صياغة الصكوك التي ستشكل التسوية ، فقد أصبحا على قناعة متزايدة بأنه من الضروري ضمان أن تحظى التسوية بتأييد واسع النطاق ، وأن تنفذ تنفيذاً فعّالاً . وهما يعملان بنشاط في بحث التدابير العملية التي تؤدي إلى تحقيق ذلك . ومما يجدر ذكره أيضاً أنه عشية جولة آب/أغسطس ، أعلن الأمين العام غورباتشوف ، في فلاديفوستوك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ [٢٠] ، في خطوة وصفها بأنها تستهدف التعجيل بتحقيق تسوية سلمية ، انسحاب ست وحدات من أفغانستان ، مؤكداً توقعه بأن تؤدي هذه الخطوة التي اتخذت من طرف واحد إلى الحد من التدخل الخارجي . وعلاوة على ذلك ، أيّد الأمين العام غورباتشوف جهود المصالحة الوطنية في أفغانستان ، بما في ذلك تشكيل حكومة تشترك فيها قوى سياسية من تلك التي تتواجد خارج حدود البلد .

١٣ـ ومن شأن هذه التطورات أن تؤدي إلى تشجيع جميع الحكومات المعنية على أن تعمل بنشاط مجدد على مواصلة الجهود التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية . وقد افتقرت المفاوضات في بعض الأحيان إلى الإحساس بعنصر الاستعجال كما أن الاستعداد لإنجاز التسوية لم يكن يظهر جلياً في كل وقت لدى أي من الجانبين . ولن تعزز الثقة المتبادلة ، التي لها أهمية الآن ، والتي لن يمكن الاستغناء عنها لو قدر للتسوية أن تنفذ تنفيذاً فعّالاً ، إلا إذا تم إنجاز الصياغة النهائية للأحكام المعلّقة بتصميم ودون المزيد من التأخير . وسيلزم بالفعل اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة نحو المصالحة الوطنية لضمان أن تحوز التسوية تأييد جميع قطاعات الشعب الأفغاني . وينبغي أن يكون هناك إدراك أوسع يسود جميع الأوساط المعنيّة بأنها تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى التعايش في سلم . ولهذا السبب بالذات ، وكوسيلة لاستعادة علاقات حسن الجوار ينبغي لحكومات المنطقة أن تشجّع التوصل إلى الصيغة النهائية للتسوية . وجميع ما تقدم يدفعني إلى أن أختتم تقريري هذا بأن أكرر مرة أخرى أن الإرادة السياسية هي الجوهر . وإن المجتمع الدولي يتوقع دون شك أنها ستتوفر في الأشهر القادمة .

الوثيقة S/18348

تقرير خاص من الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

[الأصل : بالانكليزية]

[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

مقدمة

١ ـ نتيجة لسلسلة من الحوادث الخطيرة التي وقعت في منتصف آب/أغسطس في المنطقة الواقعة في جنوب لبنان الموزعة فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، قررت أن أوفد إلى المنطقة بعثة للتقصي بإدارة السيد ماراك غولدنغ ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، لكي تتولى ، بالتعاون مع قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وبالتشاور مع الحكومة اللبنانية ، النظر في التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين أمن أفراد القوة . وكان على البعثة أيضاً أن تتشاور مع الأطراف حول الطريقة التي يمكن بها إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وعلى إثر وقوع حادثة خطيرة بوجه خاص في ٤ أيلول/سبتمبر ، قتل فيها ثلاثة جنود فرنسيين بقنبلة تم تفجيرها من بُعد ، قدمت موعد مغادرة البعثة التي سافرت إلى المنطقة في ذلك اليوم .

٢ ـ وفي الجلسة ٢٧٠٥ لمجلس الأمن المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ، أدلى الرئيس ، باسم أعضاء المجلس ، ببيان عن هذا الموضوع . وبعد أن أعرب أعضاء مجلس الأمن عن أسفهم وسخطهم إزاء الاعتداءات على جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وإزاء تدهور الوضع في منطقة عمل القوة ، رأوا أنه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز سلامة أفراد القوة بفعالية ، ورجوا من الأمين العام أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن تقديرهم للأمين العام لإيفاده على الفور بعثة يرأسها وكيل الأمين العام لكي تقوم ، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية ، بدراسة متعمقة للتدابير التي يتعين اتخاذها لتمكين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ ولايتها بفعالية ، كما حُددت في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، في ظل الأمن اللازم . ودعوا الأمين العام إلى أن يقدم إلى المجلس ، في أقرب وقت ممكن ، التقرير الذي سيعده في أعقاب هذه البعثة . وأعربوا أيضاً بالإجماع عن ثقتهم بالأمين العام وبقائد القوة في الظروف الصعبة الراهنة .

٣ ـ وقد قدم لي الآن السيد غولدنغ استنتاجاته وتوصياته بعد أن زار المنطقة في الفترة من ٥ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ،

وأجرى مناقشات مستفيضة مع قائد القوة وهيئة أركانه ومع الأطراف المعنية المختلفة . ويصف هذا التقرير الظروف التي تعمل فيها حالياً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتدابير الأمنية التي تم اتخاذها بالفعل ، ويعرض ملاحظاتي بشأن مستقبل القوة .

الحوادث الأخيرة

٤ - شهدت الأسابيع الأخيرة ارتفاعاً خطيراً في مستوى العنف في منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٥ - ففي وقت متأخر من يوم ١١ آب/أغسطس ، قام حارس من الوحدة الفرنسية بإطلاق النار على رجلين ، أحدهما قائد محلي لحركة أمل في جنوب لبنان ، خلال مواجهة وقعت عند إحدى نقاط التفتيش التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرب من قرية العباسية ، في القطاع الذي ترابط فيه الكتيبة الفرنسية التابعة للقوة . وقد أبلغ قائد القوة بأن الحارس تعرض للتهديد وأنه تصرف دفاعاً عن النفس . وفي وقت لاحق من الليلة ذاتها ، قام أفراد حركة أمل وعناصر مسلحة أخرى بمهاجمة تسعة مواقع مختلفة للكتيبة الفرنسية علاوة على قاعدة الترحيل التابعة للقوة في صور . وكانت هذه الهجمات ، التي استخدمت فيها الرشاشات الخفيفة والأسلحة الصغيرة والقنابل المدفوعة بالصواريخ ، مكثفة بوجه خاص في قرية معركة وما حولها ، حيث يوجد مقر الكتيبة الفرنسية . وانتهت هذه الجولة الأولية المكثفة من الهجمات في الساعات الأولى من عصر اليوم التالي ، ١٢ آب/أغسطس ، ولكن مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ظلت تتعرض لهجمات متفرقة حتى يوم ٢٢ آب/أغسطس ، لا في القطاع الفرنسي وحده ، ولكن أيضاً في القطاعات الموكولة إلى ايرلندا وفنلندا وفيجي ونيبال . وخلال هذه الهجمات أصيب ما مجموعه ١٧ جندياً فرنسياً .

٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس ، وفي حادثة لا صلة لها بذلك فيما يبدو وإن كانت بالغة الخطورة ، قتل ملازم ايرلندي من جراء قنبلة فجرت من بُعد على جانب إحدى الطرق بينما كان يقود إحدى الدوريات في الجزء الجنوبي من القطاع الايرلندي .

٧ - وبعد ٢٢ آب/أغسطس ، سادت فترة هدوء نسبي قامت خلالها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بالتعاون مع السلطات اللبنانية وقادة حركة أمل ، ببذل جهود مضنية لتخفيف التوتر وإعادة إقرار الهدوء في المنطقة . وبالرغم من هذه الجهود وقعت حادثة أخرى خطيرة في ٤ أيلول/سبتمبر حينما قتل ثلاثة أفراد من الوحدة الفرنسية من جراء قنبلة تم تفجيرها من بعد بالقرب من قرية جويّا في قطاع الكتيبة الفرنسية . وقد فجرت القنبلة عمداً ضد خمسة من أفراد الوحدة الفرنسية كانوا يقومون بتمرين صباحي للجري على الطريق .

٨ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ، شنت مفرزة مكونة من حوالي ٣٠ جندياً اسرائيلياً غارة بإحدى الطائرات العمودية على قرية زبقين في قطاع الكتيبة النيبالية . فقامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الفور بإرسال مجموعتين متحركتين إلى القرية ، واحتج قائد القوة بشدة لدى السلطات الاسرائيلية على هذه الغارة . وقتل خلال الغارة جندي اسرائيلي وقام الاسرائيليون باختطاف أربعة قرويين لبنانيين .

٩ - وفي الساعات الأولى من يوم ١١ أيلول/سبتمبر ، قامت مجموعة مجهولة من عناصر مسلحة بالإغارة على أحد مواقع " جيش جنوب لبنان " بالقرب من قرية كفره في قطاع الكتيبة النيبالية . وقتل اثنان من أفراد جيش جنوب لبنان وأصيب ثلاثة آخرون ، وتم الاستيلاء على ناقلة أفراد مصفحة تابعة لجيش جنوب لبنان . وقتل ثلاثة من المهاجمين . وعلى إثر هذه الحادثة أطلقت نيران الهاون والدبابات والمدفعية من أربعة مواقع تابعة لجيش جنوب لبنان في " منطقة الأمن " التي تحتفظ بها اسرائيل في جنوب لبنان ، على قرى ياطر وكفره وحاريص وحداثا في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وأصيب أحد مواقع القوة وجرح خمسة جنود نيباليين ، أحدهم إصابته خطيرة .

١٠- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ، تعرضت إحدى الدوريات المدرعة التابعة للكتيبة الفرنسية لهجوم بقنبلة تم تفجيرها من بُعد على جانب إحدى الطرق بالقرب من قرية بافليه في قطاع الكتيبة الفرنسية ، فقتل جندي فرنسي وأصيب ثلاثة آخرون ، أحدهم إصابته خطيرة .

تقييم حالة الأمن لأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١١- كما سبقت الإشارة آنفاً ، كان الجزء الأول من المهمة الموكلة إلى البعثة التي أوفدتها إلى المنطقة في ٤ أيلول/سبتمبر هو تقييم ما يهدد أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والاتفاق مع قائد القوة بشأن التدابير العملية العاجلة اللازمة لحماية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من هذا الخطر .

١٢- وقد أبلغتني البعثة بأن الكثير من المخاطر التي يتعرض لها أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الوقت الحالي ناشئة عن التضارب بين صلاحياتها وبين الحالة القائمة على الأرض بالفعل . وربما يذكر المجلس أن صلاحيات القوة تشمل ضرورة أن " تستخدم أقصى جهودها لمنع عودة نشوب القتال وضمان عدم استغلال منطقة عملياتها لأنشطة عسكرية من أي نوع " [S/12611 ، الفقرة ٢ (د)] . وقد نشأ هذا المطلب على

افتراض أن اسرائيل سوف تسحب قواتها ، وأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سوف تعمل في تعاون تام مع كافة الأطراف المعنية . ومن المؤسف أن رفض اسرائيل لسحب قواتها قد أبطل ذلك الافتراض منذ أن تم تشكيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالرغم من الجهود المستمرة لتحقيق هذا الانسحاب . إلا أن القوة مابرحت في ذات الوقت تسعى ، طبقاً لولايتها ، للحفاظ على درجة من السلم والأمن في جنوب لبنان بمراقبة حركة الأفراد المسلحين والأسلحة والذخيرة إلى منطقة وزعها وعبر هذه المنطقة ، وبإزالة أية ألغام أو قنابل تكتشفها على جوانب الطرق .

١٣ـ وقد أدى استمرار احتلال اسرائيل وسلوك حلفائها في جيش جنوب لبنان في الأشهر الأخيرة إلى إثارة المقاومة المسلحة بصورة متزايدة من مختلف الفئات في جنوب لبنان . وقد أدت أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، تنفيذاً لولايتها ، إلى تزايد خطر المجابهة في هذه الظروف بينها وبين الفئات المسلحة التي تهدف إلى الهجوم على قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش جنوب لبنان . وقد وصفت في تقارير سابقة إلى المجلس بعض الحوادث التي أدت إليها هذه المجابهة ومنها مثلاً الحوادث التي اشتركت فيها الكتيبتان الفرنسية والغانية في بداية هذه السنة [S/17965 ، الفقرتان ٢٨ و ٣٠] . وكانت الحادثة التي وقعت في قطاع الكتيبة الفرنسية في ١١ آب/أغسطس ، وما نجم في أعقابها ، مثلاً خطيراً بشكل خاص على هذا النوع من المجابهة . واتسم بنفس القدر من الخطورة مقتل الضابط الايرلندي في ٢١ آب/أغسطس . وقد أفيد بأن ذلك كان نتيجة لعمل عناصر مسلحة ساءها قيام الكتيبة الايرلندية بنزع القنابل المزروعة على الطرق والموجهة ضد جيش جنوب لبنان .

١٤ـ ومن التطورات الجديدة والباعثة على كثير من القلق في الأسابيع الأخيرة سلسلة الهجمات المتعمدة على الوحدة الفرنسية . وقد أمكن تهدئة الحال بعد الحادثة الأولى التي وقعت في ١١ آب/أغسطس بعد فترة من الزمن ، بنفس الطريقة المعتادة من خلال الاتصالات بين قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وزعماء حركة أمل . بيد أنه بعد تسوية الحادثة إلى ما فيه رضا الطرف الثاني استمرت الهجمات المتفرقة على المواقع الفرنسية وتبعتها قنابل تعمل بالتحكم من بعد على جوانب الطرق وانفجرت في أفراد الكتيبة الفرنسية يومي ٤ و ١٣ أيلول/سبتمبر ، ولم تدَّع أية منظمة أو فرد المسؤولية عن هذه الجرائم ، كما لم تتمكن البعثة من التثبت مما إذا كانت تشكل رد فعل مستمراً لحادثة يوم ١١ آب/أغسطس ، أو إذا كانت نتيجة لعمل فئة مسلحة تعارض اشتراك الفرنسيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تعارض القوة ككل أو تعترض على القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وقد رأى كثير ممن تشاورت معهم البعثة حول هذه المسألة في المنطقة أن هذه الهجمات ربما كانت موجهة ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ككل ، كما يمكن ربطها ببيانات معينة صدرت مؤخراً تنتقد القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ؛ ولكن لم يقدم دليل ثابت لتأييد ذلك .

١٥ـ ويكمن مصدر آخر للخطر على أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ازدياد النزاع بين جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان وبين الفئات المسلحة التي تهاجم " منطقة الأمن " ، وقد سبقت الإفادة بأن تلك المنطقة تتداخل مع جزء كبير من منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بما في ذلك القطاع النرويجي بأكمله وأكثر من نصف القطاع الفنلندي والأجزاء الجنوبية من القطاعين الايرلندي والنيبالي . وينشأ عن هجمات الفئات المسلحة على " منطقة الأمن " في الغالب عمل انتقامي من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان . وكثيراً ما يشمل ذلك قصفاً عشوائياً للقرى الواقعة قرب مواقع الهجوم . ويخشى على أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الوقوع بين النيران الانتقامية هذه ، كما حدث للموقع النيبالي في ١١ أيلول/سبتمبر .

التدابير الأمنية

١٦ـ بعد المصادمات الأولى التي وقعت في منتصف آب/أغسطس اتخذ قائد القوة تدابير مختلفة لتحسين حالة الأمن لقواته ولاسيما للوحدة الفرنسية . وبعد مقتل الضابط الايرلندي في ٢١ آب/أغسطس ، تلقى تعليمات من المقر لتنبيه كافة الوحدات إلى احتمال أن يكون هذا الهجوم بداية لحملة عامة ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولاتخاذ الاحتياطات اللازمة . وقد طبقت تدابير إضافية عقب المناقشات التي أجرتها البعثة مع قائد القوة وأركان حربه . واشتملت هذه التدابير على ما يلي :

(أ) برنامج عاجل لتوفير ملاجيء محصنة للمواقع التي لا تملكها ، مع التعجيل ببرنامج قائم حالياً لتحسين الدفاعات المادية لكافة المواقع ؛

(ب) قفل بعض المواقع المكشوفة والمعرضة للخطر وإعادة توزيع أفرادها لتعزيز المواقع الباقية ؛

(ج) صدور تعليمات جديدة لكافة الوحدات لاتخاذ احتياطات خاصة ضد هجمات محتملة على مواقعها ؛

(د) صدور تعليمات إضافية تتعلق بمأموريات السفر في منطقة وزع القوات ووضع قيود على حركة الأفراد المتعلقة بأغراض الترفيه .

١٧ـ وقد أذنت مؤخراً ، بناءً على توصية الفريق أول هاغلند والبعثة ، بحالات معينة لوزع القوات داخل منطقة وزع قوة

الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحسين حالة أمن الوحدة الفرنسية . وهذه الحالات باختصار هي :

(أ) وزع نصف الكتيبة الفرنسية تقريباً إلى مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة كي تعمل بوصفها الاحتياطي المتحرك للقوة ؛

(ب) تركيز بقية الكتيبة الفرنسية في جويًا وما حولها حيث يمكنها ، ضمن جملة أمور ، أن توفر حماية لسرية المهندسين الفرنسية ؛

(ج) تحويل مواقع معينة في الجزء الشرقي من القطاع الفرنسي الحالي إلى الكتيبتين الفنلندية والغانية ؛

(د) وزع سرية نيبالية معززة لتولّي أمر المواقع في الجزء الغربي من القطاع الفرنسي الحالي .

١٨ـ بيد أنه يلزم التسليم بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان موزعة على نطاق واسع عبر حوالي ٢١٤ موقعاً على مستوى جنوب لبنان ، وأن التدابير الأمنية من النوع الذي سبق وصفه آنفاً لا يمكنها إلا أن توفر حماية جزئية من الهجمات المتعمدة . وقد حثت البعثة كافة المعنيين داخل المنطقة على بذل كافة الجهود لتحديد المسؤولين عن الهجمات المتعمدة الأخيرة على أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقبض عليهم ، والتدخل لدى الذين يمكن أن يمارسوا نفوذهم على هؤلاء المسؤولين لإيقاف هذه الهجمات التي أدانها جميع الزعماء الذين تحدثت إليهم البعثة ، والذين تعهدوا ببذل كافة الجهود لضمان عدم تكرارها .

موقف الأطراف

١٩ـ تمثّل الجزء الثاني من المهمة الموكلة إلى البعثة في مواصلة المشاورات مع الأطراف بشأن الكيفية التي يمكن بها إحراز تقدم من أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

٢٠ـ وفي لبنان ، أعرب جميع القادة الذين تحدثت إليهم البعثة عن تأييدهم المطلق لاستمرار تواجد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللتنفيذ العاجل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وأدلي ببيانات علنية كثيرة في هذا المعنى خلال فترة تواجد البعثة في لبنان وبعدها ، كما نُظمت في جنوب لبنان اجتماعات حاشدة تأييداً لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد شدد القادة اللبنانيون على ضرورة سحب اسرائيل لقواتها وإزالة " منطقة الأمن " إذا ما أريد وقف التدهور الراهن للحالة في جنوب لبنان . وحثوا كذلك على وجوب اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته في هذا الصدد . وأشارت البعثة إلى أنه إذا نجح القادة اللبنانيون في جهودهم الحالية من أجل المصالحة الوطنية ، فإن الحكومة اللبنانية قد ترغب في وزع وحدة صغيرة من الجيش اللبناني في الجزء الشمالي الغربي من منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كخطوة أولى نحو إعادة بسط سلطتها الفعلية في المنطقة . وأحيط علماً بهذا الاقتراح ، غير أنه تم الإعراب عن القلق إزاء الخطر المتمثل في إمكانية تعرُّض الوحدات اللبنانية الموزعة في الجنوب إلى هجوم من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي أو حلفائه ، على نحو ما حدث من قبل في كوكبه في عام ١٩٧٨ [انظر S/12845 ، الفقرات ٤٩ إلى ٥١] .

٢١ـ وأعربت الحكومة السورية كذلك عن تأييدها المطلق للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وبالنسبة للحالة الراهنة للأوضاع ، أنحى القادة السوريون باللائمة على رفض اسرائيل سحب قواتها . وحثوا كذلك على وجوب تحمُّل مجلس الأمن مسؤولياته في هذه المسألة . وكرروا تأييدهم لموقف الأطراف المتواجدة في لبنان التي كانت قد أعربت عن تصميمها على أنه إذا سحبت اسرائيل قواتها وأزالت " منطقة الأمن " فإن الحالة التي سادت المنطقة قبل عام ١٩٨٢ لن تعود من جديد .

٢٢ـ وأعادت الحكومة الاسرائيلية تأكيد موقفها الذي أبلغته سابقاً للأمم المتحدة . وقالت السلطات الاسرائيلية إن السبب الوحيد لاستمرار تواجدها العسكري في لبنان هو ضمان أمن شمال اسرائيل وأنها لم تكن راغبة في أن تظل قواتها مرابطة في لبنان إلى أجل غير مسمى . بيد أنها رأت في ظل الظروف السائدة في لبنان أنه ليس لديها بديل سوى الإبقاء على " منطقة الأمن " ، بما في ذلك جيش جنوب لبنان . وقالت السلطات الاسرائيلية إنها لا ترغب في سحب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولكنها ليست على استعداد للمجازفة بأمنها من أجل أن تظل القوة في مكانها . ولم يبدر منها ما يشير إلى أنه سيطرأ في وقت مبكر تغيير على موقف اسرائيل ، أو أنها ستسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

الملاحظات

٢٣ـ طُرح اقتراح يقضي بالأخذ بتغييرات في ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، و/أو في الوسائل المتاحة للقوة لتنفيذ ولايتها ، نظراً لعدم قدرتها على الاضطلاع بها على حد ما رُسِم لها أصلاً . وناقشت البعثة هذه المسألة مع قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وقد أنعمت النظر في مسألة ما إذا كان ينبغي لي أن أوصي مجلس الأمن بأي تغييرات من هذا القبيل .

٢٤ ـ لابد من أن يبقى ماثلاً في الأذهان أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يمكنها ، بصفتها عملية لحفظ السلم ، أن تلجأ

إلى استخدام القوة ، إلا في حالة الدفاع عن النفس ، ولذلك فهي ليست في وضع يسمح لها بتنفيذ إرادة مجلس الأمن . وعلى غرار جميع عمليات حفظ السلم ، تتوقف فعاليتها على التعاون والموافقة الطوعيين من جانب أطراف النزاع ، والحكومات المشاركة بقواتها فيها ، التي لا توفي الكلمات ما لدورها من أهمية . وإذا لم يتم عما قريب التعاون اللازم من أطراف النزاع ، فإن للمجلس نظرياً أن يعيد النظر في ولاية هذه القوة أو اختصاصاتها بطريقة تكفل لها تعاون الجميع ، على أن الإمكانيات محدودة جداً في الواقع العملي . فبالنظر للولاية ، أي لأحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، أعاد المجلس تكراراً تأكيد القرار ، ومازالت أحكامه تشكل أهمية أساسية بالنسبة لحكومة لبنان ، أما بشأن اختصاصات القوة ، كما حُددت في التقرير الذي قدمه الأمين العام حينذاك ، والذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره ٤٢٦ (١٩٧٨) ، فقد نظرت في احتمالات شتى ، يقوم أحدها على الطلب من القوة أن تقتصر على مراقبة الأسلحة الثقيلة ، أي المدفعية والمدرعات . فقد يحد ذلك من مخاطر المواجهة مع العناصر المسلحة ، وإن يكن من شأنه أن يضعف إلى حد بعيد قدرة هذه القوة على ممارسة شيء من الرقابة على مستوى العمليات الحربية في منطقة وزعها . وينطبق هذا الاعتراض على احتمال آخر يتمثل في تحويل القوة إلى فريق مراقبين . وهناك إمكانية ثالثة تقوم على إعادة النظر في منطقة عمليات القوة بغية إزالة التداخل بينها وبين " منطقة الأمن " . ويترتب على ذلك تقليص واسع لمنطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يشمل الانسحاب التام من قطاع الكتيبة النرويجية ، كما ينطوي على تعارض مع منطلق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، مما يجعله لا يحظى بموافقة الكثيرين ، بما في ذلك السلطات اللبنانية ؛ كما أنه من المستبعد أن يخفف من خطر وقوع إصابات في صفوف عناصر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فقد وقعت جميع الإصابات المبينة في الفقرات ٥ إلى ١٠ أعلاه ، باستثناء إصابة واحدة ، خارج " منطقة الأمن " . ولذلك فإني أخلص إلى نتيجة مفادها أنه لا يرجح لتغييرات في ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو في اختصاصاتها ، أن تحل ما تواجهه حالياً من صعوبات .

٢٥ـ أما بصدد الوسائل المتاحة للقوة ، فإني أعتقد أنه يمكن إجراء تغييرات مفيدة على افتراض أن مجلس الأمن يقرر الإبقاء على وجود القوة وأنه يمكن توفير الموارد اللازمة . وقد أخطرني قائد القوة بأن كثيراً من نقاط مراقبتها ومواقعها التي أقيمت لبضع سنوات خلت في ظروف مختلفة ، باتت الآن محدودة القيمة من الناحية التنفيذية ويصعب الدفاع عنها أحياناً . وبالتالي ، أوصى بأن يدعَّم وزع القوة باتخاذها مراكز أقل عدداً ، على أن تكون أقوى عُدة وأفضل موقعاً وفقاً لوضع القوة الميداني الحالي . كذلك أوصى الفريق أول هاغلند باتخاذ تدابير متنوعة (فضلاً عن التدابير العاجلة المبينة في الفقرة ١٦ أعلاه) لتعزيز دفاعات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وهو يوصي أيضاً بإمداد الكتيبتين اللتين تعوزهما حالياً ناقلات جنود مدرعة ، بمركبات من هذا النوع ، بغرض تأمين حماية أفضل لهما عند تنقلها .

٢٦ـ أما بصدد السلاح ، فمن رأي الفريق أول هاغلند أنه ، نظراً لحاجة القوة إلى تعاون وموافقة السكان المحليين ، لا ينبغي تزويدها بأسلحة أثقل مما لديها حالياً . وهو يعتقد أن مفهوم القوة التكتيكي ينبغي أن يكون تحاشي العنف بأن تكون قادرة على وزع قوة أكبر بسرعة ، إذا ما تهددها خطر . وحيازة المزيد من المركبات المدرعة يوفر المطلوب من الحركية والمرونة والحماية . وعلاوة على ذلك ، يوصي الفريق أول هاغلند بأن يعاد النظر في السلاح المتاح للقوة التي يقودها لضمان حد أعلى من دقة النيران ولإبقاء الإصابات عند الحد الأدنى في أي مواجهة قد تحدث .

٢٧ـ أعتقد أن في هذه التوصيات استجابة وافية للحالة التي تتواجد فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . على أن التقدير الأولي لتكاليفها هو في حدود ٣٠ مليون دولار ؛ ومن الأمور الأساسية توفير المزيد من الأموال بحيث يمكن تنفيذ التوصيات من غير مزيد من الإضرار بسداد الأموال ، المخفضة فعلاً ، التي تدفعها الأمم المتحدة إلى البلدان المشاركة بقواتها .

٢٨ـ وخلاصة القول فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تواجه أزمة رئيسية . ذلك أن حوادث العنف الأخيرة أبرزت صعوبات كانت منذ البداية متأصلة في وضع هذه القوة ، بسبب عدم قيام أطراف عدة في أوقات عدة بالتعاون الكامل معها على النحو الذي افترضه مجلس الأمن عندما أنشأ هذه القوة . وبوجه خاص أدى رفض اسرائيل الانسحاب التام من الأراضي التي احتلتها خلال غزوها للبنان في عام ١٩٨٢ ، إلى تزايد مضطرد في النشاط العسكري ضد قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش جنوب لبنان . وبالرغم من رغبة المجتمع الدولي ، التي تم الإعراب عنها بالإجماع في قرار مجلس الأمن ٥٨٦ (١٩٨٦) ، بتمكين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ ولايتها ، فلم يثبت حتى الآن إمكانية إقناع اسرائيل بالانسحاب . وفي ظل هذه الظروف ، كان من المستحيل أن تحول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دون استخدام منطقة وزعها للأنشطة الحربية ، بل لقد أصبحت بعض أجزاء تلك المنطقة مسرحاً لأعمال حربية تكاد تكون متواصلة ، مع ما يترتب على ذلك من أخطار على أفراد القوة على نحو ما سبق وضعه .

٢٩ـ وإني أشارك الرأي القائل بأن هذه حالة لا تطاق بالنسبة لقوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة ، ومن ثم فلا عجب أن السؤال المطروح هو ما إذا كان لايزال هناك ما يبرر استمرار وجود قوة تكلف المجتمع الدولي ما يناهز ١٤٠ مليون دولار في السنة ، فيما لاتزال ، بعد ثماني سنوات ونصف ، يحال بينها وبين تنفيذ المهمة التي أنيطت

بها في الأصل . ولطالما عبّرتُ ، في التقارير المتوالية المقدمة إلى المجلس ، وبوجه خاص منذ أن أنشئت " منطقة الأمن " في بداية العام الماضي ، عن بالغ القلق من أن تصبح حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حالة يتعذر الدفاع عنها إلا إذا تم ، في وقت مبكّر ، إحراز بعض التقدم نحو تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وقد أظهرت الأحداث الأخيرة ، للأسف ، أن هناك ما يبرر تلك المخاوف .

٣٠ـ ولكن مهما كان موقف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان موقفاً يبعث على الضيق وينطوي على الخطر ، فإنها مع ذلك تشكل إسهاماً مهماً في حالة السلم والاستقرار كما هي قائمة في جنوب لبنان . وإذا ما سحبت هذه القوة ، فأعتقد أنه سيكون هناك تصاعد فوري في الأعمال الحربية بين قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش جنوب لبنان وبين مختلف الفئات المسلحة التي ترغب في إخراج القوات الاسرائيلية من لبنان ، بل وترغب في بعض الحالات ، في الهجوم على اسرائيل ذاتها ، ولم تترك السلطات الاسرائيلية أي شك لدى البعثة ، في أن رد فعل اسرائيل ، في تلك الحالة ، سيكون في غاية القسوة وأنه سيكون من غير المستبعد توسيع " منطقة الأمن " ، مما يهدد بالخطر الجسيم المتمثل في اتساع رقعة النزاع . أما المتضررون الرئيسيون فسيكونون السكان المدنيين في جنوب لبنان ، الذين سيدفعون مرة أخرى إلى الفرار من بيوتهم وترك أراضيهم للمتحاربين .

٣١ـ لهذه الأسباب ، لا يمكنني أن أوصي بأن يقرر المجلس سحب القوة . وفي نفس الوقت ، أدرك تمام الإدراك التضحيات التي يطلب من البلدان المساهمة بقوات أن تقوم بها . إن مساهمتها أعظم من كل ثناء ، وجميع أعضاء الأمم المتحدة مدينون لها بذلك . ولطالما ساورها القلق ، كما ساورني شخصياً ، بشأن سلامة أفرادها ولعدم تنفيذ الولاية ، وتزايد العبء المالي الذي يجب عليها تحمله نتيجة عدم دفع بعض الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في تكاليف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وفي جميع هذه الجوانب الثلاثة ، فإن الصورة الحالية قاتمة . وإذا كان على المجلس أن يواصل طلبه إلى تلك الحكومات أن تجازف بحياة رعاياها في الحالة الخطيرة القائمة حالياً في جنوب لبنان ، فأعتقد أنه من حقها أن تجد ما يبرر الأمل بأن تضحياتها لم تذهب هباءً وأن هناك حلاً لهذه المشكلة المستديمة يلوح في الأفق ، وأنه يجب أن يتمكن جنودها من العمل في ظروف أمن معقولة وأخيراً ، بأن تسدد لها أموالها حسب المعدلات التي وضعتها الجمعية العامة .

٣٢ـ إن الحل يتمثل في الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى الحدود الدولية حيث يمكنها أن تقوم بالدور الذي كلفت به أصلاً وهو إعادة السلم والأمن الدوليين . وقد قمنا ، أنا والموظفون العاملون معي ، بكل ما في وسعنا للتوصل إلى هذه النتيجة . ومما يؤسفني إنني مضطر لإبلاغ المجلس بأن جهودنا لم تكلل بالنجاح . وأعتقد أن الأمل الوحيد لإحراز تقدم يتمثل في أن يبذل مجلس الأمن نفسه جهداً حازماً في هذا الصدد .

٣٣ـ وعليه ، فإنني أوصي بأن يتخذ أعضاء المجلس ، مجتمعين ومنفردين ، إجراءات عاجلة لفتح الطريق المسدود حالياً ، ومن ثم إحراز تقدم كبير نحو تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وهو ما سيكون أفضل الطرق لتحسين حالة أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . فإذا لم يتم تحقيق هذا التقدم في القريب العاجل ، فإني أعتقد أن المجلس سيكون مضطراً للنظر بصورة جدية في سحب القوة ، بالرغم من الآثار الوخيمة التي قد تنجم عن ذلك .

الوثيقة S/18349 *

رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف ، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية لشهر أيلول/سبتمبر ، أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

وسأغدو ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتّاني
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/620-S/18349 .

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات من ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي لكي تكونوا على علم بالحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل :

أرسل القائد العسكري الاسرائيلي لطولكرم رسالة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ إلى المحامي الذي يمثل القريتين الفلسطينيتين سلفيت وإسكاكا ، يخطره فيها بأن النية تتجه إلى مصادرة ٤٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية . وقد أبلغ القائد العسكري الاسرائيلي المحامي بأن القرويين قد أُبلغوا ؛ بيد أنهم قالوا عند الاتصال بهم إنهم لم يخطروا . ومما يثير السخرية أن القائد العسكري الاسرائيلي لم يتمكن من تحديد الموعد الذي ادعى فيه أنه اتصل بأهالي القريتين .

وقد حاولت اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في بداية الأمر ، مصادرة هذه الأراضي في عام ١٩٧٩ وصادفت معارضة قوية من جانب ما يزيد على ١٠٠ أسرة فلسطينية تملك الأرض . وقد انتهت معركة قانونية دامت عاماً عندما أبلغت اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، المحكمة العليا الاسرائيلية أنها لم تعد تنوي مصادرة الأرض ، غير أنها أضافت أن القرار لا يعني الاعتراف بالحقوق القانونية لملاك الأرض الفلسطينيين . وقد حُفظت القضية دون اتخاذ أي قرار . وبعد ست سنوات يواجه ملاك الأرض الشرعيون مرة أخرى مسألة مصادرة الأرض .

ويستخدم حالياً معظم الـ ٤٠٠٠ دونم كحدائق زيتون وحقول قمح ، ومن شأن المصادرة أن تعني نهاية الموارد الاقتصادية وسبل العيش للقريتين .

وبهذه المصادرة الأخيرة يصل إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة في منطقة نابلس هذا الصيف إلى ٧٠٠٠ دونم ، حيث تجري مصادرة ٣٠٠٠ دونم من قرى بديا وسرطة وكفر الديك .

ومن الواضح أن الغرض من المصادرة هو إضافة أرض إلى المستوطنة الصهيونية غير الشرعية القريبة أرييل ، التي بنيت على ٣٠٠٠٠ دونم من الأرض المصادرة من القريتين الفلسطينيتين سلفيت وكفر حارس .

ويطلب الرئيس عرفات ، باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن اتخاذ جميع التدابير الملائمة والضرورية لوضع حد فعلي لهذا الموقف الهجومي الاسرائيلي الإجرامي الأخير ضد الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي .

الوثيقة S/18350

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بتوجيه اهتمامكم إلى آخر المعلومات بخصوص الهجمات العراقية على المناطق المدنية داخل جمهورية ايران الإسلامية ، في النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر . إن المعلومات الواردة في مرفق هذه الرسالة ، والحالات المبلّغ عنها في رسائلنا السابقة - بما في ذلك المعلومات الواردة في الوثيقتين S/18335 و S/18344 - تبين بوضوح أن النظام العراقي واصل سياسته المخزية المتمثلة في الهجوم على المناطق المدنية وذبح الأبرياء . إننا على ثقة بأنكم ستواصلون جهودكم الإنسانية لوضع حد لهذه الممارسات .

وسأكون في غاية الامتنان لو تم توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قصف العراق لمناطق مدنية داخل جمهورية ايران الإسلامية ،
١ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

التاريخ	الساعة	الهدف	الإصابات
١ أيلول/سبتمبر	٨/٣٨ ٨/٤٨ ٩/٤٥	بيرانشهر	٨ شهداء و٩٧ جريحاً
٢ أيلول/سبتمبر	١٥/٠٥	ماريوان	شهيد و٤ جرحى
٩ أيلول/سبتمبر	٧/٤٠	ماريوان	٤ جرحى
,,	٨/٠٠	تبريز	٣ شهداء وعدة جرحى
,,	٨/٥٨	تبريز	٣ شهداء (بينهم مهندس هندي) وعدة جرحى (بينهم مواطن كوري)
,,	١٠/٣٠	مهاباد	شهيد و٤ جرحى

التاريخ	الساعة	الهدف	الإصابات
٩ أيلول/سبتمبر		كوس ـ كاريز	شهيد وعدة جرحى
,,	١٣/١٨	لورستان	
,,		مهاباد	٨ شهداء و٦٢ جريحاً
,,	١٤/٤٠	تبريز	٢٠ جريحاً
١٠ أيلول/سبتمبر		كوس ـ كاريز	شهيد و١٠٠ جريح

التاريخ	الساعة	الهدف	الإصابات
١٠ أيلول/سبتمبر	١٤/٣٠	اروميه	
١١ أيلول/سبتمبر	١٠/١٠	ميان ميل	٤ شهداء وعدة جرحى
,,	١٠/٣٠	كارند	١١ شهيداً و ٢٧ جريحاً
,,		سليمان أباد	٥ جرحى

الوثيقة S/18351 *

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [S/18311] ، أتشرف بإبلاغكم بالأحداث الخطيرة التالية التي وقعت في وقت مبكّر من هذا الأسبوع وانتهك بها الجانب الأفغاني المجال الجوي الباكستاني .

في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ٠١/٢٧ (بتوقيت باكستان الرسمي) ، انتهكت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي الباكستاني فوق تيري مانغال في مقاطعة كورام . وأسقطت الطائرتان قنبلتين في المنطقة أسفرتا عن مصرع اثنين من اللاجئين الأفغان وإصابة لاجىء آخر . كذلك ، دُمِّر جرّار وخمسة حوانيت .

وفي اليوم نفسه ، الساعة ١١/٣٠ (بتوقيت باكستان الرسمي) ، انتهكت ست طائرات أفغانية المجال الجوي الباكستاني في منطقة بيوار كوتال بمقاطعة كورام ، حيث أسقطت ١٣ قنبلة وأطلقت ٤٠ صاروخاً أسفرت عن إصابة أربعة أفراد من قوات الجيش الشعبي في كورام .

وقد تمّ استدعاء القائم بالأعمال الأفغاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد في ١٧ أيلول/سبتمبر ، ووجه إليه احتجاج شديد اللهجة على هذه الهجمات التي حدثت دون استفزاز .

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/625-S/18351 .

الوثيقة S/18352 *

رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

هزت العالم في الأسابيع الأخيرة موجة جديدة من الإرهاب العربي . ومن كراتشي إلى باريس ، تستحق هذه الفظائع الإدانة العالمية . غير أن مذبحة استانبول تنفرد دون غيرها من الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة ، بتعريتها للرغبة المجردة في القتل التي تدفع الإرهابيين .

لقد دخل الإرهابيون إلى معبد " نيف شالوم " أثناء فترة العبادة وأغلقوا الأبواب من خلفهم . وأطلقوا النار من أسلحتهم الأوتوماتيكية على المصلين ، مما نجم عنه مقتل ٢١ منهم . وطبقاً لما ذكره أحد شهود العيان الأحياء ، فقد كان الإرهابيون يضحكون عند إعادة تعبئة أسلحتهم . ثم صبوا الغازولين على الجثث وأشعلوا فيها النيران .

كما تكشف مذبحة استانبول بجلاء الطبيعة المعادية للسامية للإرهاب العربي ، وهي في الحقيقة الواقعة الأخيرة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/626-S/18352 .

الأكثر وحشية من سلسلة الهجمات التي شنت على المعابد في السنوات الأخيرة .

ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، في باريس ، انفجرت قنبلة خارج أحد المعابد في شارع كوبيرنك راح ضحيتها ٤ أفراد وجرح ٥ آخرون .

وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨١ ، في فيينا ، هاجم إرهابيان عربيان مسلحان بمسدسات أوتوماتيكية وقنابل يدوية أحد المعابد مما نجم عنه مقتل شخصين وجرح ٢٠ آخرين .

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، في انتويرب ، انفجرت شاحنة مزودة بقنابل خارج أحد المعابد ونجم عنها مقتل طفل يبلغ سنتين من العمر وجُرح ٣٤ آخرون .

وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، في جوهانسبرج ، انفجرت قنابل في أحد المعابد . وكانت المعجزة أن أحداً لم يصب بسوء .

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، في الأرجنتين ، انفجرت القنابل في معابد في بوينس آيرس وروساريو مما تسببت عنه أضرار كثيرة ولكن دون إصابات شخصية .

وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، في كوبنهاغن ، انفجرت القنابل في أقدم معبد اسكندنافي مما نجم عنه إصابة ٢٧ شخصاً .

لقد كانت كل الأهداف أماكن للعبادة وأُختير الضحايا ببساطة لكونهم يهوداً . وهناك كلمة تصف هذه الهجمات على نحو تقليدي والكلمة هي " المذبحة المنظمة " . ودوافع الإرهابيين العرب بالتالي هي نفس دوافع أسوأ العنصريين في التاريخ . وهذا مؤشر واضح لهدفهم الحقيقي وهو قتل شعب وأمة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يشجب بشدة هذه الفظائع المعادية للسامية . واسرائيل ، من جانبها ، لن تدخر جهداً لتوضح أن الزمن الذي يمكن أن يذبح فيه اليهود دون عقاب ، قد ولّى .

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18353

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فرنسا

[الأصل : بالفرنسية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على أمر من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب إليكم دعوة مجلس الأمن للانعقاد على وجه السرعة لبحث حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في ضوء التقرير الذي قدمه الأمين العام في هذا الشأن [*S/18348*] .

(توقيع) كلود دي كيمولاريا
الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18354 *

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

إن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في مسألة افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يتّبع مجرى المواجهة العقيم الذي يبدو أن الأمم المتحدة مصممة على اتباعه عند النظر في هذه المسألة . وما يمكن توقعه هو أن الجمعية العامة ستتخذ قراراً يفرط في إدانة جنوب افريقيا وينهال بالسخرية على الدور البنّاء الذي أدته جنوب افريقيا في

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/S-14/5-S/18354 .

افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا طوال سنوات عديدة . ولا شك أن بعض البلدان ستتعرض للهجوم لما تتحلى به من واقعية في تسليمها بالحقائق القائمة في الإقليم وفي منطقة الجنوب الافريقي الذي تشكل جنوب افريقيا وافريقيا الجنوبية الغربية جزءًا لا يتجزأ منه . ولا شك أن الجمعية العامة ستتخذ مرة أخرى قراراً تجمّع في مفاهيمها المضللة فيما يتعلق بالأحداث الجارية في شبه القارة . وستتبع دون شك مجرى تأديبياً وهداماً وتتجاهل الحقائق والإجراءات التعاونية التي من شأنها أن تسمح بالتوصل إلى حل للمشاكل المحيرة في المنطقة ، وهو ما ينبغي تشجيع جميع الأطراف على التماسه . ولا شك أن الجمعية العامة ستتجاهل رغبات الشعب نفسه الذي تدّعي هي النهوض بمصالحه ، ناكرة بذلك على نفسها أي ادعاء شرعي بالنزاهة والانصاف . ولا شك أن القرارات التي سيتم التوصل إليها في الدورة الاستثنائية ستعزز المفهوم القائم المتمثل في أن المبادىء الأساسية للديمقراطية لا تتوافر في النهج المفضل للجمعية العامة إزاء افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ـ وإلّا كيف يمكن تفسير قرارات تعين تجمعاً سياسياً واحداً بوصفه ممثل شعب الإقليم ككل ؟ ولا شك أنه سيطلب من الدول الأعضاء مرة أخرى أن تقدم المساعدة إلى البرامج والمشاريع بشكل ظاهري لصالح شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، تلك المساعدة التي لم ينفق منها في الواقع خلال الـ ٢٠ سنة الماضية سنت واحد لمصلحة سكان الإقليم ، بل إنها وجّهت حقاً ضد شعب الإقليم . وأخيراً ، فما من شك أيضاً أنه ستصدر عن الدورة الاستثنائية نداءات باتخاذ المزيد من الإجراءات ضد جنوب افريقيا وأن اهتماماً ضئيلاً سيولى للأصوات التي تنصح بالتعقل والاعتدال .

هذه هي الخلفية المشؤومة التي ينظر منها لمسألة افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وبالنسبة لجنوب افريقيا فإن ذلك لا يشكل موقفاً جديداً بل إنه موقف يواصل إنكار التقدم على الإقليم وشعبه وما يستحقانه من نفع .

وخلال كامل المناقشة المطوّلة التي تدور بشأن هذه المسألة ، تقدم جنوب افريقيا أقصى ما في وسعها لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وهي تفعل ذلك اعتقاداً منها أن واقع شبه القارة مقتضاه أن التقدم والرفاه الاقتصادي لا يمكن تحقيقهما إلا في حالة من السلم والاستقرار . وفي المجال الاقتصادي ، تقدم جنوب افريقيا مساهمات كبيرة لتلبية احتياجات شعب الإقليم ، غير أن مواردنا محدودة والاحتياجات في المجال الاقتصادي كبيرة .

إن القيود المفروضة على تنمية اقتصاد الإقليم القائم على أساس ضيّق قيود شديدة : فهناك البيئة الجغرافية القاحلة والانتشار المتباعد لسكان البلد ، وارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة هياكل أساسية فعّالة ، وعدم وجود سوق تجاري محلي يعتد به ، وهذه أمثلة قليلة نطرحها . إن جنوب افريقيا متهمة باستغلال الموارد الطبيعية للإقليم ، وهو اتهام لا شك أن الدورة الاستثنائية ستواجهها به من جديد . وفي هذا من السخرية ما فيه ، خصوصاً أنه يطلب منا كل سنة تعويض النقص الذي تعاني منه خزينة افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وبدون مساعدة جنوب افريقيا فإن شعب الإقليم سيعاني من صعوبات لا يمكن تحملها .

وفي الإطار الدولي ، يشهد سجل هذا الموضوع أن جنوب افريقيا قد سعت حقاً إلى إيجاد حل لهذه المسألة التي طال أمدها . ومافتئت على استعداد للتعاون مع مختلف الحكومات ومعكم . وقد شاركت بصورة بنّاءة ، بالرغم من كثرة النكسات ، في المفاوضات الدولية . وقد تمت صياغة موقفها ومقترحاتها المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، صياغة واضحة ، بمشاركة قادة الإقليم النشطة . وتكتسي مصالح هؤلاء القادة ومصالح السكان الذين يمثلهم القادة أهمية كبرى ، وستواصل حكومة جنوب افريقيا في المستقبل الاهتداء برغباتهم . وما تأسف له جنوب افريقيا شديد الأسف هو أن موقفها المتعاون لم يُعترف به ولم يلق تجاوباً . وكان يمكن تحقيق الشيء الكثير لو سمح لقدر أكبر من الواقعية أن يسود .

إن جنوب افريقيا قلقة من جراء تزايد التدخل من الخارج في شؤون الجنوب الافريقي . والواقع أن جميع بلدان المنطقة ستضطر ، في مرحلة أو أخرى ، أن تواجه الخطر الحقيقي الذي يشكله وجود قوات عسكرية وكيلة في شبه القارة . وتذكرون أنه عند توسع النفوذ السوفياتي في أنغولا ودخول الوكلاء الكوبيين إلى ذلك البلد ، أشار قائد افريقي محترم إلى هذه التطورات على أنها استقرار " الدب السوفياتي ودياسمه " في الجنوب الافريقي . ولم تقلل السنوات التي مرت بعد ذلك من الخطر الذي تشكله الإمبريالية السوفياتية على المنطقة ، كما لم يقل نشاط القوات الكوبية . بل إنه ، بعكس ذلك ، قد زاد إلى درجة تبعث على القلق . إن تجاهل هذه الوقائع لا يؤدي إلى اختفائها .

لقد ذكرت بإيجاز عدداً من الجوانب المتصلة بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا والمنطقة والتي تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لحكومة جنوب افريقيا . وهناك جوانب أخرى عديدة . غير أنه سيكون من الواضح لديكم أن أكبر خطر مباشر على منطقة الجنوب الافريقي هو التدخل الأجنبي .

إن جنوب افريقيا مستعدة للقيام بدورها في إحلال الأمن والاستقرار في الجنوب الافريقي وللتعاون بصورة تامة مع جيرانها . فشعوب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا تستحق أن تأخذ مكانها الشرعي في مجتمع الأمم من خلال عملية تعكس وتحقق رغباتها وطموحاتها دون تخويف من أي جانب .

وستواصل جنوب افريقيا مساعدتها لبلوغ هذا الهدف . إننا نناشد البلدان الأخرى في المنطقة أن تساعد في تحقيق ذلك . فلا يمكن حل الخلافات إلاّ عن طريق الحوار ؛ ومصالح شبه القارة وشعوبها تدعو إلى ذلك .

وسأكون ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ك . ر . س . فون شيرينداغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18355

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الكويت

[الأصل : بالعربية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أحيطكم بما يلي .

في الساعة العاشرة وخمسة وخمسين دقيقة مساء بتوقيت الكويت المحلي ، يوم الثلاثاء ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قام عدد من الزوارق التابعة للقوات البحرية الايرانية بإطلاق عدد من الصواريخ على ناقلة النفط الكويتية " الفنطاس " فيما كانت على بعد حوالي ٢٥ ميلاً شرقي منطقة الخفجي بعد مغادرتها ميناء الأحمدي الكويتي . وقد نجم عن هذا الهجوم اشتعال النيران في إحدى الخزانات الخلفية للناقلة .

إن الكويت ، وهي تشير بأسف واستغراب بالغين لهذا الهجوم ، لتعرب عن قناعتها بأنه في الوقت الذي تحرص فيه الكويت على علاقات حُسن الجوار مع الجارة ايران فإن من شأن مثل هذه الأعمال أن تسيء إلى تلك العلاقات بين البلدين ، فضلاً عن أنها تمثل تصعيداً خطيراً للأوضاع في المنطقة وتطوراً من شأنه أن يقود إلى توسيع الحرب ، وهو ما كانت الكويت تحرص دائماً على تجنب حدوثه .

إن الكويت لم تتوان عن مواصلة بذل جهودها وعبر مختلف القنوات من أجل وضع حد لهذه الحرب المدمرة ووصول البلدين إلى حل يحفظ لهما حقوقهما المشروعة ويحقق لشعبي البلدين المسلمين العراق وايران ما يتطلعان إليه من آمال في السلام والأمن لهما ولشعوب المنطقة بأسرها .

إن الكويت ، وقد سبق أن استنكرت مثل هذه الهجمات ، ترى بأنها تأتي منافية لما دأب المسؤولون الايرانيون على تأكيده من حرص ايران على عدم توسيع نطاق الحرب . كما أنها تشكل خرقاً صارخاً لقرار مجلس الأمن ٥٥٢ (١٩٨٤) .

إن الكويت ، وهي تحيطكم علماً بما تقدم ، ستقدر لكم أي جهد تبذلونه لوضع حد لهذه الهجمات الخطيرة التي من شأنها أن تصعّد حدة التوتر في المنطقة إلى درجة قد يصعب التحكم فيها .

وفي الختام ، أكون ممتناً لو تكرمتم بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
الممثل الدائم للكويت
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/18357 *

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية والفرنسية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، الذي تتولى المملكة المتحدة رئاسته حالياً ، بأن أرفق نسخة من البيان المتعلق بجنوب افريقيا الذي أصدره وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم باتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/629-S/18357 .

الرسالة والبيان المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ج . أ . طومسون
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان بشأن جنوب افريقيا صادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

١ - استعرض وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة سياساتها تجاه جنوب افريقيا في ضوء المقررات التي اعتمدها المجلس الأوروبي في لاهاي في ٢٦/٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . واستمعوا إلى تقرير من السير جفري هاو بشأن البعثة التي قام بها إلى المنطقة بناءً على طلب رؤساء الدول والحكومات .

٢ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لأن الحالة في جنوب افريقيا قد دخلت فيها يبدو طوراً جديداً من التوتر الزائد في ظل حالة الطوارىء . وأعربوا عن مشاطرتهم القلق الذي يسود الدول الأعضاء على نطاق واسع إزاء التقارير المتعلقة بالظروف التي يجري فيها احتجاز بعض المعتقلين . وأدانوا مرة أخرى ممارسة الاعتقال بدون محاكمة . كما دعوا إلى الإفراج عن جميع الأشخاص المعتقلين على هذا النحو بموجب حالة الطوارىء ، التي أعربوا عن رغبتهم في وضع نهاية لها .

٣ - وأبرز الوزراء الأهمية التي يعلقونها على تعزيز وزيادة فعالية التنسيق بين التدابير الإيجابية التي يجري اتخاذها لمساعدة ضحايا الفصل العنصري سواء من جانب الدول الأعضاء أو من جانب الاتحاد ذاته . ولاحظوا أن مشروع ميزانية الاتحاد لعام ١٩٨٧ ، الذي أرسله المجلس إلى البرلمان الأوروبي في ١٠ أيلول/سبتمبر ، يتضمن زيادة في المبالغ المعتمدة لبرنامج الاتحاد ، مع تركيز خاص على التدريب .

٤ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الملحة إلى إقامة حوار حقيقي يتجاوز حدود اللون والسياسة والديانة . وأعربوا عن أسفهم إزاء عدم استعداد حكومة جنوب افريقيا حتى الآن لاتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير ذلك . وقد تم في لاهاي تحديد خطوتين بشكل خاص ، هما :

— الإفراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ؛

— رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والأحزاب السياسية الأخرى .

وقد تعهد الوزراء بالعمل على وضع برنامج للعمل السياسي من شأنه تعزيز تحقيق هذه الأهداف .

٥ - وبالنظر إلى عدم استجابة حكومة جنوب افريقيا ، قرر الوزراء ، بعد التشاور مع البلدان الصناعية الأخرى ، ضرورة أن تمضي مجموعة الاثنتي عشرة نحو إقرار مجموعة مترابطة من التدابير التقييدية وفقاً للاتجاهات المتوخاة في لاهاي . وتتألف هذه المجموعة في فرض حظر على الاستثمارات الجديدة وعلى استيراد الحديد والصلب والعملات الذهبية من جنوب افريقيا . وعلى صعيد التنفيذ ، اتخذ الوزراء قراراً فورياً بوقف واردات الحديد والصلب ، في إطار مجلس الاتحاد الأوروبي للفحم الحجري والصلب ، اعتباراً من ٢٧ أيلول/سبتمبر . كما قرر الوزراء حظر استيراد العملات الذهبية المنتجة في جنوب افريقيا وحظر توظيف استثمارات جديدة في ذلك البلد ، وذلك دون الإخلال بوسائل تنفيذ هذه التدابير التي ستكون موضوع دراسة أخرى من جانب لجنة الممثلين الدائمين واللجنة السياسية .

٦ - وإذ كان معظم الشركاء على استعداد لتنفيذ حظر على استيراد الفحم الحجري من جنوب افريقيا إذا أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع ، فسوف تواصل الرئاسة السعي نحو تحقيق توافق في الآراء في هذا الشأن استناداً إلى البيان الذي أصدره المجلس الأوروبي في لاهاي .

الوثيقة S/18359 *

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليابان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

يشرفني أن أحيل طياً نص بيان أصدره في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ السيد ماساهارو غوتودا ، الأمين الأول لمجلس وزراء حكومة اليابان ، وأعلن فيه عن اتخاذ اليابان لتدابير تقييدية إضافية ضد جنوب افريقيا .

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ك . كيكوتشي
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/633-S/18359 .

المرفق

بيان صادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن السيد ماساهارو غوتودا ، الأمين الأول لمجلس وزراء اليابان ، عن الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا

١ - إن حكومة اليابان ، رغبة منها في تسوية الحالة في جمهورية جنوب افريقيا بالوسائل السلمية في أقرب وقت ممكن ، قد ناشدت في مناسبات شتى وبالتضافر مع بلدان أخرى ، حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ خطوات لإدخال إصلاحات جوهرية ترمي إلى القضاء على الفصل العنصري وناشدت جميع الأطراف المعنية أن تبدأ محادثات من أجل التوصل إلى حل .

٢ - وسعياً من حكومة اليابان إلى نقل هذا الموقف الثابت إلى حكومة جنوب افريقيا أبقت علاقاتها مع جنوب افريقيا على المستوى القنصلي ، لا الدبلوماسي ؛ وقيّدت استثماراتها وتمويلها ؛ وحدّت من عمليات التبادل الرياضي والثقافي والتعليمي ؛ وحظرت تصدير الأسلحة إلى جنوب افريقيا ؛ وامتنعت عن استيراد الأسلحة من ذلك البلد ؛ وحظرت ، عن طريق تطبيق القوانين واللوائح القائمة بمزيد من التشدد ، تصدير الحاسبات الإلكترونية التي قد تساعد أنشطة منظمات ، من قبيل القوات المسلحة والشرطة تنفّذ سياسة الفصل العنصري ؛ وحثت جميع المعنيين على التعاون في وقف استيراد الكروغيراند وجميع عملات جنوب افريقيا الذهبية الأخرى .

٣ - ومع هذا ، لم تبد أية بارقة تحسن على الحالة في الجنوب الافريقي . بل إنها ، على النقيض ، وصلت إلى مرحلة خطيرة بحيث يجب اتخاذ بعض الخطوات الإضافية .

٤ - وتجدد حكومة اليابان مناشدتها لجميع الأطراف المعنية أن تتوصل إلى حل للمشكلة عن طريق الحوار ، وتحث حكومة جنوب افريقيا بصفة خاصة على أن تتخذ قراراً سياسياً بالإفراج دون قيد أو شرط عن نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وأن ترفع الحظر عن المنظمات المناهضة للفصل العنصري من قبيل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين ، وأن تبدأ المحادثات مع مجموعة متنوعة من الزعماء السود في أقرب وقت ممكن .

٥ - وستتخذ حكومة اليابان ، بروح التعاون مع غيرها من البلدان ، التدابير الإضافية التالية حتى تبرهن حكومة جنوب افريقيا بجلاء على اعتزامها إلغاء الفصل العنصري :

(أ) ستحظر استيراد الحديد والصلب ؛

(ب) وستوقف إصدار تأشيرات سياحة لمواطني جنوب افريقيا وستطلب من اليابانيين الامتناع طوعاً عن القيام برحلات إلى جنوب افريقيا ؛

(ج) وتؤكد وقف الاتصالات الجوية مع جنوب افريقيا ؛

(د) وستحظر استخدام المسؤولين الحكوميين للخطوط الجوية الدولية لشركة الخطوط الجوية لجنوب افريقيا .

٦ - وتعتزم حكومة اليابان مواصلة التوسع في تعاونها وتعزيز ذلك التعاون من أجل المساعدة على النهوض بالمركز الاجتماعي للسكان السود في جنوب افريقيا على أمل تهيئة مناخ يؤدي إلى تسوية المشكلة عن طريق الحوار . وتعلن الحكومة أيضاً عن تصميمها على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع البلدان المجاورة التي قد تعاني صعوبات اقتصادية نتيجة لتطور الحالة في جنوب افريقيا .

الوثيقة S/18361 *

رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن

[الأصل : بالعربية]
[٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أبعث لكم بآخر المعلومات حول نشاط اسرائيل الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة خلال شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٨٦ . ويتضمن هذا النشاط مصادرة الأراضي العربية لتنفيذ المخططات الاستيطانية الاسرائيلية الرامية إلى طرد السكان العرب من أراضيهم والاستيلاء عليها ، وهو أمر مخالف لمبادىء القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري ، وخاصة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ [٢٤] واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [١٩] .

إنني لست بحاجة إلى تأكيد خطورة استمرار مثل هذه السياسة على الأمن والسلم الدوليين وعلى احتمالات السلام في المنطقة .

أغدو ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عبد الله صلاح
الممثل الدائم للأردن
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الاستيطان الاسرائيلي خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٦

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمصادرة ما مجموعه ٨ ١٩٥ دونماً من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهري تموز/يوليه

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/635-S/18361 .

و آب/أغسطس ١٩٨٦ وذلك لأغراض الاستعمار الاستيطاني ، وهي موزعة على النحو التالي :

المساحة بالدونم	موقع الأراضي المصادرة	تاريخ المصادرة
٢٠٠	منطقة بيت عينون/قضاء الخليل	٧ تموز/يوليه
١٢٠	شمال وادي غزة	,,
٣٦	جنوب غزة/قرب مستوطنة نيتساريم	١٣ تموز/يوليه
٣٢	شمال رفح	١٧ تموز/يوليه
٥١٥	السموع/قضاء الخليل	,,
٣٦	قرب مستوطنة نيتساريم في قطاع غزة	٢١ تموز/يوليه
٥٢	غرب خان يونس	٣٠ تموز/يوليه
١٠٥	شمال مستوطنة نيتساريم/غزة	٩ آب/أغسطس
٧٤	شمال رفح/قرب مستوطنة ميراج	١٤ آب/أغسطس
٣٠٠٠	قرى : بديا ، سرطة ، كفر الديك في منطقة نابلس	٢٠ آب/أغسطس
٢٥	شمال غزة/جنوب مستوطنة نيسانيت	١٠ آب/أغسطس
٤٠٠٠	قرية تل/جنوب غرب نابلس	٢٠ آب/أغسطس

كما أقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة المذكورة مستوطنة واحدة هي : مستوطنة كوخاف يائير ، في شمال قلقيلية ، أقامها شبان حركة حيروت في ٣١ تموز/يوليه .

ومن بين النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية التي تمت خلال الفترة التي تغطيها هذه المذكرة ما يلي .

١ ـ أجرى قادة الليكود (اسحق شامير ، ودافيد ليفي ، وأرييل شارون) مؤخراً اتصالات سرية مع مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة تعهدوا خلالها باستئناف الاستيطان وإقامة ٢١ مستوطنة جديدة في الأرض المحتلة فور تسلم شامير رئاسة الوزراء من بيريز . ومن الأعمال الأولى التي ستقوم بها الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق شامير إقامة أربع مستوطنات جديدة في الضفة الغربية هي : مشهل ، وفيلس ، وابني حيفتس ، وهدار بيتار .

٢ ـ أقرت اللجنة المالية التابعة للكنيسيت يوم ٣ تموز/يوليه مساعدة مالية لمدة عام بقيمة ٢٧ مليون دولار لمستوطنات هضبة الجولان وغور الأردن ، علماً بأن الديون المتراكمة على هذه المستوطنات تبلغ ٢٣٠ مليون دولار .

٣ ـ صرحت ليورام بليزويسكي ، مساعدة مدير وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية ، أن الوزارة تفضل اعتماد منطقة الغور لإقامة المشاريع الصناعية التكنولوجية بهدف توسيع القاعدة التكنولوجية المتقدمة فيها ، وأنها تعمل الآن لإقامة سبعة مصانع تكنولوجية في المنطقة لإنتاج مواد غذائية وطبية .

٤ ـ تنوي شركة ميغناتاسياً الحكومية الاسرائيلية ، المتخصصة ببناء المباني الصناعية ، إقامة ٩٠ في المائة من المباني الصناعية الاحتياطية خلال العام القادم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتقدمت لوزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي بمشروع يقضي ببناء مبان وتوسيع مبان أخرى بما مساحته ٣٦ ٥٥٠ متراً مربعاً ، وأن نسبة ٦٠ في المائة من هذه المساحة ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث هناك خطة لبناء منطقة صناعية على مساحة ١٢ ٠٠٠ متر مربع في منطقة عتمونا بقطاع غزة ، وبناء مدينة صناعات علمية في مستوطنة أرييل على مساحة تبلغ ٢ ٠٠٠ متر مربع ، وإقامة مبان صناعية مساحتها ١ ٣٤٠ متراً مربعاً في مستوطنات حلميش وحومش وريحان ، وجميعها مقامة في الضفة الغربية .

٥ ـ بدأت السلطات الاسرائيلية بإقامة فندق سياحي استيطاني في المنطقة الواقعة بين مستوطنتي جني طال ونيفات كلديم الواقعتين بين دير البلح وخان يونس .

٦ ـ جرت مؤخراً اتصالات بين زعماء المستوطنين في الضفة الغربية تقرر في أعقابها البدء قريباً بحملة كبيرة لإدخال مستوطنة نواة أريحا إلى داخل حدود مدينة أريحا .

٧ ـ قامت الجرافات الاسرائيلية مؤخراً بشق شارع يبلغ طوله حوالي ١٥ كيلومتراً وعرضه ١٠ أمتار على أراضي قرية الشيوخ ، قضاء الخليل ، علماً بأن هذه الأراضي متصلة بأراضي مستوطنة أسفر المقامة على جبال الشيوخ في المنطقة .

٨ ـ تقوم الجرافات الاسرائيلية بشق طريق استيطاني يصل بين مستوطنة نيتساريم وبين الأراضي التي تقوم بتجريفها غرب المستوطنة المذكورة جنوب غزة . وتهدف السلطات الاسرائيلية من عملية التجريف ضم هذه الأراضي إلى المستوطنة المذكورة التي أصبحت مساحتها ٤ ٨٦٠ دونماً . علماً بأن المحكمة الاسرائيلية العليا في القدس قد أصدرت يوم ٧ تموز/ يوليه أمراً احترازياً بعدم ضم الأراضي الواقعة شمال مستوطنة نيتساريم جنوب غزة إلى أملاك المستوطنة .

٩ ـ تعتزم الإدارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية مصادرة ٨٠٠ دونم من أراضي منطقة بيت لحم لشق وتعبيد طريق سريع يربط ما بين القدس وحي غيلا ، وبين غوش عتصيون وكريات أربع ، وأن هذه العملية تعتبر نصراً لحركة غوش ايمونيم التي كانت قد طالبت بشق طريق جديد يتجاوز مخيم الدهيشة .

١٠ـ أبدى تيدي كوليك ، رئيس بلدية القدس الاسرائيلي ، مؤخراً استياءه من قلة الموارد التي تنفق على بناء المدارس ودور الحضانة في المستوطنات الاسرائيلية التابعة لبلديته مقارنة مع تلك الموارد التي تخصص لنفس الأهداف في المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية .

١١ـ قررت ١١ عائلة من اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) من أصل ٥٠ عائلة تقيم في مستوطنة كريات أربع ، المقامة على أراضي منطقة الخليل ، مغادرتها والعودة للسكن داخل اسرائيل بسبب السياسة العنصرية التي ينتهجها زعماء غوش ايمونيم ضدهم ، كما أن هناك عائلات أخرى تعتزم الرحيل من المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية للسبب نفسه .

١٢- صرح حاييم اهـرون ، رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الهستدروت ، بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ، أن معظم المهاجرين اليهود من الدول الغربية يرغبون في الإقامة في المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية والقدس ، وإن في ذلك دليلاً على أن هذه المستوطنات تشكل بؤرة جذب ليهود الشتات ، ونظراً لكونها لا تقدم خدمات استيعاب ملائمة ، فإنه سيشكل طاقماً خاصاً ليبني شبكة خدمات للمهاجرين واستيعابهم في الضفة الغربية .

١٣- نشر رسمياً في اسرائيل بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس أن نحو ٨٠٠ أسرة اسرائيلية تستعد قريباً للاستيطان في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك نتيجة لحملة إعلامية اسرائيلية مكثفة شنت في المدن الكبرى في اسرائيل تستهدف تعجيل استيطان الاسرائيليين في المناطق المحتلة . وقد أنفقت وزارة الإسكان والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية على هذه الحملة الإعلامية ٥٢٠ ٠٠٠ دولار ، وأن غالبية المستوطنين الاسرائيليين الجدد من العلمانيين ودوافعهم للاستيطان في الأراضي المحتلة ذات طابع اقتصادي وسياسي بصفة خاصة .

١٤- انتقدت أوساط مسؤولة في مجال التخطيط في كل من وزارة الإسكان ووزارة الدفاع الاسرائيليتين نية اسرائيل العمل على إقامة مدينة اسرائيلية تضم ٢٠ ٠٠٠ عائلة اسرائيلية في منطقة مودعين على طريق اللطرون بين القدس وتل أبيب . ورغم كون وزيري الدفاع والإسكان الاسرائيليين من مؤيدي هذه الفكرة ، إلا أن أوساطاً اسرائيلية ترى أن إقامة هذه المدينة ستؤدي إلى إبطاء عملية تهويد منطقة القدس ، وأنه من الممكن توجيه الاسرائيليين الذين يفترض أن يسكنوا هذه المدينة الجديدة إلى السكن في مدن قائمة مثل اللد والرملة .

الوثيقة S/18362 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالعربية والفرنسية]
[٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بأن أرفق طيه نص برقية باللغة العربية موجهة إليكم من السيد رشيد كرامي ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين ، على إثر اجتماع لمجلس الوزراء يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه البرقية بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

برقية عاجلة من الحكومة اللبنانية إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام

قررت الحكومة اللبنانية مجتمعة في جلسة عقدتها اليوم الثلاثاء ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أن توجه انتباه مجلس الأمن ، باسم لبنان ، إلى ضرورة العمل على تأكيد القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، بصفة خاصة ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، بصفة عامة ، والعمل على تنفيذ بنودها كاملة ، وذلك من أجل حمل العدو الاسرائيلي على الانسحاب بأسرع وقت إلى خارج الحدود اللبنانية تحقيقاً للسيادة الوطنية وللأمن لمواطنينا ، الذين لايزالون يتعرضون إلى أبشع الممارسات وأقساها سواء على يد الجيش الاسرائيلي المحتل أو ما يسمى قوات لحد العميلة ، التي تنفذ أوامر العدو الاسرائيلي وتخدم مآربه وأطماعه .

وما تتعرض له القوات الدولية حالياً في الجنوب هو بسبب بقاء المحتل ورفضه تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وبالتالي منع هذه القوات من القيام بدورها وإتمام المهمة التي جاءت من أجلها ، وهي تأمين الانسحاب الاسرائيلي الشامل من لبنان .

إن تذرع اسرائيل بشتى الحجج الواهية لتوسيع احتلالها ومنع القوات الدولية من إتمام مهمتها ، وإصرارها على رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، يضعف هيبة ومصداقية هذا المجلس ، ويضعف فعاليته ، وهو ما لا يتفق مع رغبتكم وتوجهاتكم . لذلك ، تطالب الحكومة اللبنانية تكراراً المجلس مجتمعاً ، وتطالب أعضاءه المؤتمنين على حقوق الشعوب وعلى صيانة حقوقها وصون سيادتها واستقلالها وأمن مواطنيها ، أن تتخذ التدابير اللازمة بقرار جماعي ، لتأمين سلامة القوات الدولية .

وتتفهم الحكومة اللبنانية حرص الدول المشاركة على سلامة وحداتها وأمن جنودها وبالتالي سلامة وأمن القوات الدولية ككل ، تلك السلامة التي لا يمكن تأمينها إلا عن طريق الانسحاب الاسرائيلي الشامل . وقد أشار إلى ذلك الأمين

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/642-S/18362 .

العام ، السيد دي كوييار ، في التقرير الذي تقدم به من المجلس والذي طالب فيه باحترام قرارات المجلس والعمل على تنفيذها .

إن الحكومة اللبنانية مقتنعة بأنه ما من دولة عضو في مجلس الأمن إلا وتشعر بالمسؤولية أمام ما يجري حالياً من اعتداءات وممارسات وأخطار تتهدد جنوب لبنان من قبل المحتل الاسرائيلي ، الذي يعمل باستمرار على مد احتلاله والتذرع بالأسباب الواهية للتهرب من تنفيذ إرادة المجلس المتمثلة في قراراته المتلاحقة . وتخشى الحكومة أن تكون هناك قوى تسعى لحمل القوات الدولية على الانسحاب مما يحدث فراغاً في المنطقة يؤدي ، كما ورد في تقرير الأمين العام ، إلى أخطار لا يمكن لأحد أن يقبل أو يسمح بها .

رشيد كرامي
رئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية والمغتربين

الوثيقة S/18363 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالانكليزية والعربية]
[٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بتوجيه انتباهكم إلى أعمال العدوان التي ارتكبتها اسرائيل ضد مناطق في جبل لبنان وجنوب لبنان ووادي البقاع .

وفي الوقت ذاته ، تواصل اسرائيل حشدها العسكري على طول الحدود مع لبنان وذلك في تحرك يشكل مقدمة لغزو جديد .

وكما تدركون تماماً ، لا يمكن لأعمال العدوان هذه إلاّ أن تسهم في تفاقم حالة متفجرة بالفعل في جنوب لبنان ، وينبغي أن تُحمَّل اسرائيل وحدها مسؤولية نتائج أعمالها .

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

اعتداءات اسرائيلية جديدة على لبنان

قامت طائرة حربية اسرائيلية يوم الخميس ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بقصف منطقة بعلبك في وادي البقاع . وكانت عدة طائرات حربية اسرائيلية قد أغارت في اليوم نفسه على الضاحية الجنوبية الشرقية لمدينة صيدا وألقت ثلاثة صواريخ جو ـ أرض ، أسفرت عن قتل شخص وإصابة اثنين بجروح حسب المعلومات المتوفرة حتى الآن . وتابع الطيران الحربي الاسرائيلي التحليق فوق مدينة صيدا ومخيم المية مية ومخيم عين الحلوة والمناطق المجاورة لمدة ساعات بعد الغارة الجوية .

وجاءت هذه الغارة الاسرائيلية بعد ٤٨ ساعة على قصف الطيران الحربي الاسرائيلي لقرى بيصور وعينات وشملان والمعروفية في جبل لبنان جنوب شرقي العاصمة بيروت . وتزامن هذا القصف مع قصف مدفعي من عيار ١٧٥ مم قام به ما يسمى " جيش جنوب لبنان " لقرى عديدة في الجنوب من مرابض المدفعية التي ركزت مؤخراً في سهل أبل السقي ، وأسفرت هذه الاعتداءات عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين .

وبالإضافة إلى القصف فإن الجيش الاسرائيلي يقوم منذ أيام بحشد أعداد كبيرة من جنوده على طول الحدود الدولية ، ولا يستبعد أن يكون الهدف منها غزواً جديداً لجنوب لبنان استناداً إلى التصاريح الصادرة عن المسؤولين الاسرائيليين المدنيين والعسكريين ، التي يعطون فيها لأنفسهم الحق في اتخاذ أي تدبير لحماية المناطق الشمالية الاسرائيلية ومنطقة " الحزام الأمني " داخل الأراضي اللبنانية ، ودعم ما يسمى جيش جنوب لبنان ، ضاربين عرض الحائط بالقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

إن لبنان إذ يدين هذه الاعتداءات الوحشية التي تقوم بها القوات المسلحة الاسرائيلية وعملاؤها في المنطقة ، يحذر من نتائجها الوخيمة على الوضع في الجنوب وتعريض الأهالي في أنحاء لبنان ، وكذلك تعريض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لأخطار كبيرة ولخسائر جسدية ومادية يصعب التكهّن بجسامتها وبردود فعل المقاومة الوطنية اللبنانية المشروعة ، مما يجعل اسرائيل المسؤولة المباشرة عن تفجير الوضع وتهديد الأمن والسلم في المنطقة .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/646–S/18363 .

الوثيقة S/18364 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل : بالانكليزية والعربية]
[٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

إضافة إلى رسالتي المؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [S/18363] ، وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بإبلاغكم بعمل آخر أيضاً من أعمال العدوان ارتكبته اسرائيل اليوم ضد بلدة ياطر الواقعة ضمن منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

اعتداء اسرائيلي جديد على لبنان

اقتحمت اليوم الجمعة ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وحدة من الجيش الاسرائيلي ووحدة مما يسمى " جيش جنوب لبنان " بلدة ياطر الواقعة ضمن منطقة عمل الوحدة النيبالية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

واحتلت الوحدة المؤلفة من أربع دبابات وثلاث حاملات جنود مدرعة ، البلدة لمدة ساعات داهمت خلالها المنازل ونسفت بعضها ثم أقامت حاجزاً على المدخل الشمالي للبلدة ومنعت الدخول إليها والخروج منها . وخلال العملية كانت طائرتا هليكوبتر تحلقان فوق ياطر لإرهاب وترويع الأهالي .

إن استباحة منطقة عمل القوات الدولية من قِبَل الجيش الاسرائيلي وعملائه عمل عدواني ضد هذه القوات ، من شأنه زيادة تأزيم الوضع الذي يسود في هذه المناطق ، وزيادة الخطر الذي تتعرض له القوات الدولية .

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/647–S/18364 .

الوثيقة S/18365 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقاً برسالة البعثة المؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦ [S/18169] ، يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى آخر عمل عدواني ارتكبته القوات الفييتنامية غير الشرعية في كمبوتشيا منتهكة بذلك سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، وقد جرى ذلك على النحو التالي .

في الساعة ٨/٠٠ من يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تغلغل زهاء ١٠٠ من الجنود الفييتناميين داخل أراضي تايلند ، شمال غرب ممر أو ـ بوك في مقاطعة بان كروات ، بإقليم بورى رُم ، على بعد كيلومترين تقريباً من الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية . وأدى ذلك إلى استنفار الوحدات العسكرية التايلندية المحلية لمطاردة القوات الفييتنامية الغازية . بيد أن القوات الفييتنامية تمكنت من المرابطة على التل ٥٣٨ بمساعدة قصف مدفعي قام به الفييتناميون من داخل كمبوتشيا . وأسفرت هذه المصادمات حتى الآن عن إصابة اثنين من الجنود التايلنديين بجراح وإلحاق أضرار بممتلكات القرويين التايلنديين الأبرياء .

إن العمل العدواني الفييتنامي يشكل انتهاكاً لسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية ، ويخالف الإعلانات العديدة من جانب الفييتناميين باحترام سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية .

وتدين الحكومة التايلندية الملكية بشدة هذا العمل العدائي المتعمد ، الذي ارتكبته القوات الفييتنامية ضد تايلند ، وتطالب فييت نام بسحب قواتها من أراضي تايلند على الفور . ولن تتسامح حكومة تايلند الملكية مع العمل العدواني الذي ارتكبته فييت نام ، وعلى الحكومة الفييتنامية أن تتحمل من جرائه المسؤولية والعواقب الكاملة .

وأتشرف بأن أطلب تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . ل . بيرابونغز كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/651–S/18365 .

الوثيقة S/18367 *

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بأن أبلغكم بأنه تم استدعاء القائم بالأعمال لسفارة باكستان في كابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ظهر يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وأطلعه مدير الإدارة السياسية الأولى على ما يلي :

" انتهكت طائرة استطلاعية من طائرات القوات العسكرية الباكستانية المجال الجوي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في منطقة تورخام . وقد توغلت الطائرة ، التي كانت سرعتها ٦٠٠ كيلومتر في الساعة ، مسافة كيلومترين في المجال الجوي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وبعد مرور أربع دقائق على طيرانه انسحبت من النقطة التي دخلت منها .

" وإن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين هذا العمل العدواني من جانب القوات العسكرية الباكستانية ، وتقدم احتجاجاً بشأنه إلى حكومة باكستان ، وتطلب إلى السلطات العسكرية في باكستان أن تضع حداً لهذه الأعمال ، وإلا فإن حكومة باكستان تتحمل مسؤولية ما يترتب عليها .

" وبالمثل ، ادعت السلطات العسكرية الباكستانية ، بغية تغطية أعمالها الاستفزازية ، أن القوات المسلحة الأفغانية قد شنت هجمات جوية وأرضية على تيري مانغال في مقاطعة كورام وشمال وزيرستان وشامار في ١٦ و ١٧ و ١٩ أيلول/سبتمبر .

" وترى حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بعد إجراء تحقيق واف ، أن هذه الادعاءات بعيدة كل البعد عن الحقيقة ولهذا فإنها ترفضها رفضاً باتاً ، وتطالب بأن تضع السلطات الباكستانية حداً لهذه الادعاءات التي لا أساس لها " .

ويشرفني كذلك أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م . فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/657-S/18367 .

الوثيقة S/18368

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ موجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

وأكون ممتناً للغاية إذا اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد حسين الشعالي
الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، التي وجّهنا فيها نظركم مباشرة إلى تطورات معينة ، تلقّيت تعليمات من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بأن أبلغكم أن اسرائيل قامت بعمل من أعمال الإرهاب الصادر عن الدولة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . فقد أغارت ست طائرات حربية اسرائيلية على مخيّم اللاجئين الفلسطينيين في الميّة ميّة لمدة عشرين دقيقة ، مما أدى إلى مصرع وإصابة عدد من اللاجئين المدنيين الفلسطينيين وتدمير هائل لأماكن الإقامة في المخيم .

ولـديَّ تعليمات أيضـاً بأن أبلغكم بأنه قد تكشَّفت في تل أبيب أن مجلس الـوزراء الاسـرائيلي قرر " أن يتخذ تدابير " على امتداد الحدود الشمالية . وذكر ناطق أن العملية العسكرية المتوقعة ستكون موجهة ضد رجال عرفات في جنوب لبنان ، الذين يقدر عددهم حالياً بالآلاف ، وأن الخطر الحقيقي هو تزايد إمكانيات هؤلاء الرجال وتحالفهم مع أعضاء حزب الله . وسوف تُنشر القوات الاسـرائيلية براً وبحـراً وجواً ، وسيكون المحور هو : (أ) تبنين ، جواية ، معـركـة ، قانـا ؛ (ب) النبـطية ، الـدوير ؛ (ج) مشغـرة . وستكون منطقة صيدا هي الهدف الرئيسي ، الذي سيهاجم جواً وبحراً مع احتمال حدوث إنزال بحـري . وتـوجد فعلاً فرقة مدرّعة وكتيبة مشاة ميكانيكية فيما يسمى منطقة الأمن .

ولـدينـا معلومات عن وجود حشود عسكرية في جلعاد وكِريات شمونة ، تتألف من فرقة مدرعة وقذائف سطحية . كما تحتشد كتيبة دبابات وكتيبة مشاة ووحدة مدفعية تضم ١٣٠ مدفعاً في منطقة الريحانية وجزين .

وفي صباح يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ، أُعلنت حالة التأهب بين القوات الجوية الاسرائيلية . وكانت سفينة حربية اسرائيلية وثلاث سفن إنزال تتحرك في اتجاه الزهراني ، الواقعة جنوب صيدا . ومن المقدر أن العملية ستبدأ في ١ تشرين الأول/أكتـوبـر . وقد كُشف النقاب أيضاً عن أن حكومة الولايات المتحدة الأمـريكية أكـدت لاسـرائيل مسـانـدتها لها ، حيث إن العملية ستنفَّذ تحت شعار " مكافحة الإرهاب الدولي " .

ولديَّ تعليمات من الرئيس عرفات بأن أُوجِّه نظركم مباشرة نظراً للعدوان الوشيك الذي سيؤدي إلى اشتعال الحالة بدرجة كبيرة ، بما يترتب على ذلك من آثار .

الوثيقة S/18369 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [*S/18351*] ، أتشرف بإبلاغكم بحادث خطير وقع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ، وانتهك به الجانب الأفغاني المجال الجوي الباكستاني . ففي ذلك التاريخ ، وفي الساعة ١٩/٣٠ ، (بتوقيت باكستان الرسمي) ، انتهكت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي الباكستاني وأطلقتا ٣١ صاروخاً من منطقة تيري مانغال في مقاطعة كورام ، مما أسفر عن إصابة ٣ مواطنين باكستانيين ولاجئين أفغانيين اثنين .

وقـد تم استـدعـاء القـائم بالأعـمال الأفغـاني إلى وزارة الخارجية في إسلام أباد ، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، ووجه إليه احتجاج شديد اللهجة على هذا الهجوم الذي حدث دون استفزاز .

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س . شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عُممت تحت الرمز المزدوج A/41/659-S/18369 .

الوثيقة S/18370

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الامارات العربية المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

أتـشـرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسـالـة مؤرخـة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

وسأكون ممتناً غاية الامتنان إذا اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد حسين الشعالي
الممثل الدائم للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية

بناءً على تعليمات من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أوجّه عاجل انتباهكم إلى ما يلي .

بدأت اسرائيل حشد قوات عسكرية هائلة في جنوب لبنان فوزعت من جديد كتيبتين من الجيش مزودتين بدبابات ومدفعية ثقيلة بالإضافة إلى ما يسمى جيش جنوب لبنان . وقد عين الفريق أول ايتان ، رئيس الأركان السابق في الجيش الاسرائيلي ، قائداً لهذه القوات ، وكذلك قائداً لما يسمى جيش جنوب لبنان ، على أن يكون الفريق أول لحد نائباً له .

وهذه الخطة الاسرائيلية التي حذرنا منها في وقت سابق تستهدف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان وكذلك المدنيين اللبنانيين في هذه المنطقة . ومن الواضح أن اندفاعها الأول سوف يكون ضد مخيمات اللاجئين في منطقة صور ، واحتلال المنطقة ، وطرد اللاجئين الفلسطينيين . وسوف يكون تحركها الثاني ضد منطقة جزين الواقعة شرقي صيدا مستهدفاً مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فيها .

وكما تعلمون ، شنت اسرائيل بضع هجمات برية وبحرية وجوية في الأسبوعين الماضيين . وبلفت انتباهكم إلى هذه الحالة الخطيرة والمتفاقمة ، يدعو الرئيس عرفات ، باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة والضرورية بغية مواجهة هذه التحركات الاسرائيلية الأخيرة الموجهة ضد شعبنا .

الملاحظات

١ ـ الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) ، أساس الدعوى ، الحكم ، تقارير محكمة العدل الدولية ، ١٩٨٦ ، الصفحة ١٤ (من النص الانكليزي) .

٢ ـ قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١) ، المرفق .

٣ ـ قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د ـ ٢٠) ، المرفق .

٤ ـ الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ .

٥ ـ المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، العدد ٨٧٩١ .

٦ ـ قرار الجمعية العامة ٦٤٠ (د ـ ٧) ، المرفق .

٧ ـ قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

٨ ـ قرار الجمعية العامة ٧٩٤ (د ـ ٨) .

٩ ـ الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٢٦٦ ، العدد ٣٨٢٢ .

١٠ـ المرجع نفسه ، المجلد ١١٤٤ ، العدد ١٧٩٥٥ .

١١ـ قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩ ، المرفق .

١٢ـ الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٨٦٠ ، العدد ١٢٣٢٥ .

١٣ـ المرجع نفسه ، المجلد ١٤٣٨ ، العدد ٢٤٣٨١ .

١٤ـ المرجع نفسه ، المجلد ٩٧٤ ، العدد ١٤١١٨ .

١٥ـ قرار الجمعية العامة ٣١٦٦ (د ـ ٢٨) ، المرفق .

١٦ـ قرار الجمعية العامة ١٤٦/٣٤ ، المرفق .

١٧ ـ الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٧ ، المرفق الأول .

١٨ـ الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٢١ ، العدد ٣٢٤ .

١٩ـ المرجع نفسه ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ .

٢٠ـ A/41/505 ، المرفق .

٢١ـ المرفق غير مستنسخ في الملحق الحالي ويمكن الرجوع إليه في ملفات الأمانة العامة .

٢٢ـ بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ . عصبة الأمم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد الرابع والتسعون (١٩٢٩) ، العدد ٢١٣٨ .

٢٣ـ تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، نيويورك ، ١٣ ـ ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.I.20) ، المرفق الأول .

٢٤ـ Carnegie Endowment for International Peace, *the Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907* (New York, Oxford University Press, 1915).

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

OR/SC/41st Year,
Supplement for
July, August and September 1986

91-41151—June 1992—275